الدكتور سعيد إسماعيل على

التعليم
والتنشئة السياسية

عالم الكتب

التعليم والتنشئة السياسية

دكتور
سعيد إسماعيل على
أستاذ أصول التربية
كلية التربية - جامعة عين شمس

٢٠٠٢

عالم الكتب
٣٨ شارع عبد الخالق ثروت بالقاهرة

القسم الأول

لغز الثانوية العامة !!

عندما ظهر نظام جديد لامتحـان الثانويـة العامـة عـام ١٩٩٤ ، يجعلها علـى مرحلتيـن ، بحيث تكون النتيجة الكلية جامعة لنتيجة الطالب فى الصفين الثانى والثالث ، وكذلـك مسـألة التحسين ، كان المبرر البارز ، والمنطق الظاهر هو أن هذا من شأنه أن يخفف القلق الـذى يحيط بالثانوية العامة ويقلل التوتر فى حياة الأسرة المصرية ٠ لكن التجربة دلتنـا علـى أن القلق لم يزل قائما ، بل وترسخت دعائمه ، وأن التوتر قد زاد وطال أمده !

إن تشخيص المرض جزء كبير من مهمة العلاج ، ومع الأسف الشديد فإن هـذه القـاعدة المشهورة لم تراع (على الرغم من أن وزير التربيـة والتعليم طبيـب كبـير) ، عندمـا زعـم مبتكرو التطوير أن نظام امتحان الثانوية العامة هو العلاج ، ذلك أن المسألة ببساطة شديدة هى مسألة عرض وطلب ٠٠ أمامنا ، مثلا ، ثلاثمائة ألف طالب يريدون الالتحاق بالجامعات ، ولا يوجد بها ، مثلا ، إلا مائة وخمسون ألف مكان ، فلابد أن يحدث تزاحم وتدافع ، يفوز فيه صاحب الأولوية ، صاحب المجموع الأعلى ، هنا ينشأ التوتر والقلق ، إلى درجة تحـول الثانوية العامة وكأنها " حمـى " تصيب الأسـرة المصريـة ! والدليل قـائم أمامنـا فـى مصر نفسها ، فى التعليم الأزهرى ، فعدد طلاب الثانوية الأزهرية لا يزيد عن الأماكن المتاحة فـى الكليات الأزهرية ، بل كان يقل عنها أحيانا ، ومن هنا لم نسمع ولا نشاهد قلقا وتوترا ٠

ولا يقـف الأمـر عنـد هـذا الحـد ، فكليـات الجامعـة ترتبـط بمسـتقبل خريجيها ووضعهـم الاجتماعى ، ومن ثم فإن ألوف خريجى الثانويـة العامـة لا يتكـالبون علـى أى كليـات وإنمـا على كليات بعينها ، فيزداد التنافس وترتفع حدة الصراع ٠٠

وتأبى أجهزة الإعلام إلا أن تزيد الطين بلة ، فكثيرا ما تتحدث عبر برامجها المختلفة عن امتحانات الثانوية العامة وتوقعات الحد الأدنى للالتحاق بالكليـات ، وتطلـب نصـائح الخـبراء والأطباء للطلاب حتى لا يقلقوا ويهدأوا ، وبرامج عن أفضل الوسـائل للمذاكـرة ، وإعلانـات الدروس الخصوصية ، ومراكز التقوية ٠٠ إلى غير هذا وذاك مما يشيع مزيدا من الاهتمـام ، وبالتالى القلق والتوتر ٠

الحل إذن من ثلاثة وجوه :

أولها : أن يحدث تغيير حقيقى وجذرى فى وظيفة المدرسة الثانوية فلا تقتصر على الإعداد للجامعة ، وإنما تعد للحياة ،وعندما نقول للحياة ، نقصد امتلاك الخريج عددا من المهارات الأساسية التى تمكنه من مواجهة مشكلات التعامل مع المجتمع بأفراده ومؤسساته ، وبحيث يمكن له ، بعد تدريب بسيط ، قصير الأمد ، أن يعمل بحرفة أو مهنة من تلك الحرف والمهن التى تتطلب مستوى متوسطا من المهارات والمعارف ،ومن ثم إذا توقف الطالب عن الحصول على الثانوية العامة من هذا المنظور يستطيع أن يواجه سوق العمل وسوق الحياة بما يكون قد تعلمه من مهارات ومعارف ، وبالتالى يخف التدافع على الجامعات والمعاهد العليا .

ومن ناحية ثانية : فلابد من تكثير عدد الجامعات ، فمن القواعد المشهورة أن يكون لكل مليونين من السكان جامعة ، ومن ثم فمن المفروض أن يكون بمصر ثلاثين جامعة ، والموجود حاليا نصف هذا العدد .

،ومن ناحية ثالثة : فنحن فى حاجة إلى " العدل الاجتماعى " فى التعامل مع المهن المختلفة التى تعد لهاالجامعة ، فكل المهن هامة وضرورية ، هل نقلل من مهنة التدريس التى عن طريقها نبنى البشر؟ أو الهندسة الزراعية التى تختص بالأرض الزراعية مصدر طعامنا ؟ أو المحاماة ، التى تمكننا من الحصول على حقوقنا ورفع الظلم الواقع ؟ .. وهكذا . ولأن المكانة الاجتماعية ترتبط عندنا للأسف بمقدار الدخل المالى يصبح مطلوبا أن يتحرك " الكادر المالى " الخاص بكثير من المهن فتكتسب مزيدا من التقدير الاجتماعى ، ولا تنفرد " بالقمة " كليات بعينها دون الأخرى .

----

* جريدة الميدان ، ١٩٩٩/٨/١٠

بعد أن دقت الأجراس !

الآن بعد أن دقت الأجـراس فـى آلاف المـدارس والمعـاهد والجامعـات المصريـة داعيـة أبناءها ، إلى بدء عام دراسى جديد هو العام الدراسى الأخير فى القرن العشرين ، ففى العام القادم ، بإذن الله ، ستبدأ الدراسة فى العام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، وعندما نقول أن العام الحـالى هو العام الأخير من قرن يوشـك أن يلملـم أوراقـه ويحمـل عصـاه ويرحـل ، فـإن هـذا يعنـى بالتالى أن جميع من يشاركون فى عملية التعليم ، معلمين ، وتلاميذ ، وإداريين ، وفنييـن ، وقيادات ، لابد وأن لا يتركوا هذا القرن يرحل إلا ومعه كل ما يتصل به من مخلفـات سـلبية ومشكلات ، ونستبقى منجزاته التى نقلتنا من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين ٠

وإذا أردنا مزيدا من التحديد فلابد أن نؤكد على ضرورة أن يعيش التعليم القرن الذى يوجد فيه ، فإذا استقبل قرنا جديدا ، يصبح من التخلف أن يستبقى ما ينتمى إلى قرن سبق ٠ بـل إننا لنزيد على ذلك فنقول أن المفروض أن التعليم هو الـذى يقـود الأمـة إلـى الجديـد ، لأنـه رسالة الإنسانية إلى المستقبل ، ولعل بعض الأمثلة يمكن أن توضح لنا بعض ما هو مطلوب ٠٠

– فحتى أوائل القرن التاسع عشر كان الطلاب وكذلك المعلمون يكتبون المادة العلمية على " ألواح " من الخشب أو الإردواز ، ثم أصبحنا ، فـى أوائـل القـرن القـرن العشـرين نسـتخدم السبورة المعلقة على الجدران ، بشكلها التقليدى ، ثم ننتقل إلى أشـكال أخـرى أكـثر تطـورا وفاعلية وقدرة على توظيف المادة التعليمية ومساعدة للطلاب على التعلم ، والمعلمين علـى التعليم ، فإذا ودعنا القرن العشرين ، واستقبلنا القرن الحادى والعشرين ، يصبح من المحتم أن نقلع – إلا فيما ندر –عن هذا الشكل التقليدى للسبورة ، ونستثمر ما توصلت إليه أجهزة تكنولوجيا التعليم من وسائل ومبتكرات ، تيسيرا للعملية التعليمية ، مع ضرورة التخلى عن النـهج الاستعراضى الذى يجعل من هذه التكنولوجيا مجرد " فترينة " كى يتفرج عليها الزوار للادعاء بمسايرة العصر، دون أن تتحول إلى نـهج عملى يتخلل كافة المناشط ٠

– وإذا كانت ظروف اقتصادية وسياسية قد أحـاطت بنـا فـى سـنوات سـابقة جعلـت تعليمنـا يعرف هذه الظاهرة المؤسفة ، والمخجلة حقا ، ألا وهى تعدد فترات التعليم للمدرسة الواحدة ، مما أدى إلى اختصار مخـل للحصـص والمحتـوى التعليمـى ، يصبـح مـن التخلـف حقـا أن

ندخل القرن الحادى والعشرين ، وما زالت هناك مدارس بها مئات الألوف من الطلاب ، يدرسون من خلال فترتين ، إذ أن معنى هذا ، حذف حصص الأنشطة ، وتقليص اليوم المدرسى ، مما لابد أن يكون له مردوده السىء على مقدار ما يمكن للمعلم أن يقوم بتعليمه ، وهذا بدوره يؤثر بالسلب على مقدار ما يمكن أن يحصله الطلاب من مضمون تعليمى ٠

- وقبل أن ينتهى القرن العشرون ، لمس العالم أجمع كيف أن النظم الشمولية تعجز عن بناء وتنشئة البشر ، الذين تقوم بهم الحضارات والدول ، فتهاوت نظم ديكتاتورية متعددة ، ولمس العالم أجمع أن " الشفافية " هى أحد المقومات الأساسية للديموقراطية ، وهو الأمر الذى يتسق مع ما هو حادث من تدفق مستمر للمعرفة ، وسيولة متصلة من المعلومات ، ومن ثم يصبح من المؤسف حقا أن لا تتوافر بصفة مستمرة كافة الحقائق والمعلومات المتصلة بالتعليم بدقة كافية ، وصدق واضح ، لكل من يريدها ، وأن يستمر صدور تصريحات متخمة بأرقام خام معزولة عن دلالاتها وعن أرقام أخرى لو وضعت بجوارها لربما تغيرت الحقيقة موضع الحديث !٠

٠٠إلى غير هذا وذاك من أمثلة تؤكد ضرورة أن لا يكون انتقالنا إلى القرن الحادى والعشرين مجرد انتقال زمانى ، وإنما - بالتعليم - يكون انتقالا حضاريا ٠

-----

* الميدان ، ٥/١٠/١٩٩٩

هل هناك ضرورة للإلحاح على أن يكون تعليم المرحلة الأولى موحدا ؟

قبل أن نجيب عن هذا السؤال ، نطرح نحن تساؤلا مؤداه : هل يمكن لإنسان أن يواصل مسيرته فى الحياة ، إذا كانت شخصيته تعانى من التمزق والازدواجية وتناقض المعايير والقيم فى داخلها ؟

الإجابة هى على الأرجح لابد أن تكون بالنفى ، فبقدر ما تكون عليه شخصية الإنسان من اتساق فيما تقوم عليه من قيم ومعايير ، وبالقدر الذى تكون عليه من تكامل وقدرة على قهر وإذابة عوامل التفريق والتمزيق ، وتعزيز عوامل التوحيد والتكامل ، بالقدر الذى تتهيأ لها فيه الفرص لأن تسلك مع نفسها ومع الآخر سلوكا ناجحا وموفقا .

وهكذا الأمر بالنسبة للجماعة الإنسانية أيا كان مستوى تجمعها وتنظيمها ، قرية أو مدينة أو ناديا أو مؤسسة ، أو أمة .

فإذا استدعينا إلى مستوى الوعى والتذكر ، تلك الحقيقة الاجتماعية ، والمبدأ التربوى ، بأن التعليم هو " مصنع " يقوم بصناعة الشخصية الإنسانية ، كان لابد أن يتسم هو الآخر بقدر كبير من الوحدة التى يشيع فيها التآزر فى عناصره ، والتآلف فى أركانه ، والتكامل فى مستوياته ، والاتساق فى أهدافه .

لكن الأمر هنا يحتاج إلى عملية غاية فى التحسب والتدقيق ..

فالشخصية الإنسانية ليست " نمطا " واحدا ، بحيث يمكن " لمصنع " التعليم أن ينتج منها - مثلما هو الأمر فى إنتاج السلع المادية - وحدات منمطة ذات شكل ووظيفة واحدة . الشخصية الإنسانية عند هذا وعند ذاك لابد أن تختلف ، بل هى بالفعل كذلك ، ومن ثم لابد من تنويع التعليم وتعديد أساليبه وصيغه وأهدافه حتى يمكن أن ينتج لنا إنسانا قادرا على الابتكار والإبداع والإضافة التراكمية للرصيد الحضارى الإنسانى على مدى المسيرة البشرية .

هل ثمة تناقض بين وجوب " التوحيد " ، وضرورة " التنويع " ؟

لأول وهلة يبدو فى الأمر تناقض ، فكيف يمكن مواجهته ؟

إن الحل واضح ، وسهل وميسور ، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن التعليم ليس " جسما " واحدا ٠٠إنه مراحل ، ومستويات ٠٠

من هنا فإن كثيرين من علماء التربية وخبراء التعليم ، يرون أن تعليم المرحلة الأولى هو بمثابة " جذع " الشجرة ، لابد أن يكون واحدا ٠٠ مدرسة للتعليم الأساسى ، بمعنى أن تقدم لأبناء الأمة قدرا مشتركا من أساسيات الثقافة ، من لغة قومية ، وتاريخ وجغرافيا وعلوم ورياضيات ٠فإذا ما انتقلنا إلى مرحلة التعليم الثانية (أى مرحلة التعليم الثانوى) ، يمكن أن يبدأ التفريع ، والتنوع ٠ التوحيد إذن مطلوب فى " الجذور " ، والتنويع مطلوب أيضا فى " الفروع ٠ وبهذا يكون التعليم مؤديا للواجبين معا ٠

إن التجربة التى خاضها تعليم المرحلة الأولى فى مصر فى الماضى ، أى قبل عام ١٩٥١ ، حيث صدر لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث ، فى عهد الدكتور طه حسين وزير المعارف (التربية والتعليم) فى ذلك الوقت ، قانون يقضى بتوحيد تعليم المرحلة الأولى ، ثم تعزز هذا وتأكد فى عهد ثورة يوليو ، فى عام ١٩٥٣ ، على يد إسماعيل القبانى ٠٠ هذه التجربة تشير لنا إلى أن افتقاد مثل هذه الرؤية قد أصاب البلاد بصور خلل مؤسفة وشروخ فى جدار الأمة ، وتجلى هذا فى مظاهر يمكن أن نشير إلى بعض منها على سبيل المثال :

- فقد تعددت صور الولاء السياسى بين عدة فئات ، فرأينا البعض يرى أن مصلحة مصر تكمن فى التحالف مع الغرب على وجه العموم ، ودولة الاحتلال على وجه الخصوص ٠ ورأينا فريقا آخر يرى أننا جزء من " جامعة إسلامية " لابد أن نتحرك بالتالى ضمن دائرتها ووفقا لعلاقاتها ومصالحها ٠ وكان من الطبيعى أن يتجه آخرون إلى التطلع إلى حرية الإرادة الوطنية واستقلالها دون أن يعنى هذا انعزالا عن الآخرين ٠٠ وهكذا

- وكان تعدد الولاءات السياسية انعكاسا طبيعيا " لاختلافات " واضحة فى المرجعية الفكرية لهذا الفريق أو ذاك ٠ ولو تصورنا أسرة واحدة ، دخل ابن لها تعليما دينيا بدءا من الكتاب ، فالمعاهد الأزهرية ، وابنا آخر التحق بمدرسة أجنبية ، وثالث ، التحق بمدرسة

حكومية وواصل تعليمه حتى تخرج من الجامعة ، ورابع اكتفى بما حصله فى المدرسة الأولية ، هل يمكن أن نتصور تماثلا فى معايير التقييم الفردية ، والاتجاهات الفكرية ، وشبكة العلاقات الاجتماعية المحيطة بكل منهم ؟ من المؤكد أن الإجابة بالنفى ، وهكذا كان أبناء مصر ، وأكثر من هذا .

– وكان من جراء هذا وذاك أن عاش مفكرون ومثقفون موقفين ، كل منهما – بمفرده – مؤسف ، بل ومحزن ، ففريق جهل مفردات الثقافة الغربية الحديثة ، وفريق انقطعت جذوره الثقافية فجهل تراثه وجهل دينه ، وافتقد الفريقان لغة مشتركة يتفاهمون بها ويتناقشون ، إلى الدرجة التى كنا – وما زلنا – نسمع ما يدور من حوارات بين الفريقين وكأنه " حوار طرشان " ، كل منهما يتحدث ، لكنه لا يسمع الآخر ، وإن سمعه ، فهو مثله كمثل من لم يسمعه !

– والنتيجة الطبيعية لكل ما سبق أن شهد تاريخنا كثيرا من صور التطاحن والعراك حول قضايا متكررة ، تطاحنا وعراكا مما يوقف المسيرة الثقافية ، أو قل مما يعطلها ، ويجعلها أحيانا تدور وتلف لتبدأ من جديد من حيث بدأت من قبلها ، فتفتقد النهج التراكمى الذى يصعد بالحركة الثقافية ويسير بها قدما ، فيجىء غدنا مختلفا عن أمسنا ، على نحو أفضل .

وإذا كنا قد حملنا تعدد تعليم المرحلة الأولى مسئولية كبيرة ، فإن هذا لا ينبغى أن يجعلنا نغفل عن بعض المتغيرات المجتمعية التى عززت من الآثار السلبية ، وبطأت من جهود التوحيد ، وأحيانا ما عرقلتها وأخرتها ، بل وربما أفشلت بعضا منها ، ومثال ذلك :

– أن كثيرا من محاولات الإصلاح والتوحيد كانت تسير وفقا لأسلوب " المحاولة والخطأ " بغير تخطيط طويل المدى ، وهو الأمر الذى لم يكن تصور إمكان توافره فى ظل الظروف التى عاشتها مصر .

– أن مصر افتقدت السير وفق فلسفة قومية كلية عامة ، وأنى لبلد يقع تحت براثن استعمار وتخلف وإقطاع ورأسمالية مستغلة أن يوفر مثل هذه الفلسفة القومية العامة ؟

– أن البلاد شهدت صراعات حزبية مؤسفة حول كراسى الحكم مما جعل بعضها أداة فى يد قوة الاحتلال أو الملك ، فتتغير الوزارات ، وتتوقف مشروعات ، وتتأخر خطط لإصلاح التعليم وتطويره .

- تربص قوى النفوذ الأجنبى بكل محاولة لإصلاح والتطوير ، فمصلحة هذه القوى تأتى أولا ، ونفوذها كان على درجة من القوة بحيث هيأ لها هذا أن تنفذ ما تريد ، حتى ولو كان ذلك فى مصلحة البلاد .

- " وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا " .. الخديوى أحيانا ، الملك فؤاد وفاروق أحيانا أخرى ، معظمهم لم يكن عند تلك الدرجة التى يمكن أن يطمأن إليها من حيث الغيرة الوطنية ، والحماس القومى .

ذلك كان شأن مسيرة تعليم المرحلة الأولى فى الماضى ، فماذا كان عليه الأمر بعد ذلك ؟ هل واصل هذا التعليم دوره فى التوحيد فى التكوين الثقافى لأبناء الأمة ؟

الإجابة هى بالنفى مع الأسف الشديد . لقد شهدت السنوات من ١٩٥١ إلى أوائل السبعينات حفاظا ملحوظا على " وحدة الجذور التعليمية " ، فإذا بنا بعد ذلك نشهد حركة ارتداد كبيرة وواضحة .. ظل التعليم الابتدائى الدينى وتكاثر ، وظهرت مدارس لغات ، وضعفت مدارس الحكومة ، فأصبحت قوة طرد لأبناء كثيرين يلجون أبواب مدارس اللغات ، بل لقد ظهرت كذلك مدارس تعليم أساسى عسكرية !

ولا نجد فى النهاية إلا أن نؤكد ما بدأنا به ، من أن الخطى الوطنية ، لا يطمأن لسلامتها ، ما لم تكن الشخصية القومية على قدر كبير من التآزر بين عناصرها والتكامل بين أركانها ، والاتساق بين أهدافها ، وأن أحد أهم السبل إلى ذلك أن تكون هناك وحدة فى الجذر التعليمى - تعليم المرحلة الأولى - ، وتنوع فيما يلى ذلك من مراحل ومستويات ،

*الأهرام ، ١٩٩٩/٩/٣

تحرص الجمعية المصرية للدراسات النفسية منذ ما يقرب منذ أواسط الثمانينيات على عقد مؤتمر سنوى يكون عادة " مهرجانا علميا " كبيرا يحتشد له الكثرة الغالبة من أساتذة وعلماء النفس فى مصر وبعض الدول العربية ، ويعتبر مؤتمر هذا العام هو المؤتمر السادس عشر ، وفى نفس الوقت يعتبر المؤتمر العربى الثامن لعلم النفس ، حيث حرص رئيس الجمعية د٠فؤاد أبو حطب أستاذ علم النفس التربوى بجامعة عين شمس على ألا تتحرك الجمعية المصرية فى فلكها الوطنى فقط بل وتتحرك معها وبها أيضا الجماعة العلم نفسية العربية ٠

كذلك فإن هذه الجمعية قد تجاوزت الأفقين المصرى والعربى ليكون لها تواجد على المستوى العالمى ، فقد أصبحت عضوا فى الاتحاد الدولى لعلم النفس ، وهذه العضوية لا تقتصر على مجرد الرابطة القانونية فقط بل هناك مشاركة دائمة من الجمعية المصرية فى مؤتمرات واجتماعات الاتحاد الدولى ، فضلا عن مشاركة بعض أساتذة علم النفس غير العرب فى مؤتمرات الجمعية فى مصر ٠

ومن التقاليد الطيبة ذات المعنى ، ما نلاحظه من عدم حصر مؤتمرات الجمعية فى القاهرة ، ففى كل عام يقع الاختيار على إحدى كليات التربية أو الآداب خارج القاهرة لاستضافة مؤتمر الجمعية ، ولا شك أن مثل هذا التقليد يكسر هذا الاحتكار البغيض للعاصمة للنشاط العلمى والتعليمى الذى يتوافر فى عدد من المؤتمرات ، ويتيح الفرصة لنشر الفكر العلمى بين مختلف أقاليم الوطن الواحد ، ويعين على أن تتوثق العلاقات بين " أساتذة القاهرة " الكبار وأبنائهم فى المحافظات ٠

ولابد من لفت الانتباه إلى سُنة أخرى من سنن مؤتمرات الجمعية ، ألا وهى أنها ، على الرغم من كونها جمعية لعلم النفس ، لكنها تدرك أهمية " النظرة البينية " بين مختلف العلوم الإنسانية ، وخاصة العلوم التربوية الأخرى ، وخطورة التشرنق فى التخصص العلمى الضيق ، ومن هنا نجد غالبا ، ندوة عامة ، ضمن أنشطة المؤتمر تعقد لمناقشة قضية من قضايا التعليم يدعى إليها بعض أساتذة التربية ، بل وأحيانا ما يتجاوز هذا إلى

دعوة آخرين ، من خارج دائرة العلوم النفسية والتربوية بهدف التغذية الفكرية المتنوعة وتيسير سبل التفاعل بين كافة المشاركين.

ويحار المرء حقا : أى الجوانب والسنن والتقاليد تستحق التنويه بها والإشارة إليها ، فهى كثيرة ومتعددة ومستمرة ، لكننا لا نستطيع أبدا أن نغفل ما تقوم به الجمعية فى مؤتمرها السنوى ، من حيث إهداء جوائز وتكريم عدد من جيل الرواد فى علم النفس . والمسألة بطبيعة الحال ليست مجرد جائزة رمزية ، ولا مجرد " احتفالية " ، ولكن ما تحمله من معانى الوفاء والتقدير مما لابد أن يكون له أثره النفسى على هؤلاء الرواد بأن الجماعة العلمية تدين لهم بالولاء وتقدر ما قاموا به طوال عمرهم المديد ، وتشير كذلك لشباب الباحثين أن من يسير على الدرب جادا مجتهدا مخلصا لابد أن يلقى ما يستحقه من تقدير وعرفان بالجميل فتتأصل مثل هذه القيم ، ويقوم تواصل بين الأجيال وتتراكم العطاءات الفكرية والعلمية وينمو العلم وتزدهر الثقافة العلمية المتخصصة .

وفى الكلمات التى يلقيها الرواد وأفعالهم ، كثيرا ما تتردد على مسامع الحضور من جيل الشباب والوسط معانى الأستاذية الحقيقية ، فضلا عما تحمله من العطاء العلمى والفكرى ، فهى تحمل كذلك الكثير من معانى وقيم الأبوة ، وأبرزها مما هو مشهور فى الثقافة المصرية أن الأب دائما يسعى إلى ويسعد أن يبزه ابنه ويتفوق عليه ، بحيث إذا أظهر غير ذلك فقد أهم شروط الأبوة الحقيقية ، ومن هنا شاع فى ثقافتنا أيضا " أدعى على ابنى وأكره اللى يقول آمين " !

ومؤتمر هذا العام كان مكانه فى كلية التربية بمدينة السويس ، تحت مظلة جامعة قناة السويس ، فى الفترة من ٢٤-٢٦ يناير ٢٠٠٠ . وممن كُرموا هذا العام الأساتذة الدكاترة : سمية فهمى ، عنايات زكى ، سعد المغربى ، فؤاد أبو حطب ، أنور الشرقاوى ، فرج عبد القادر ، صفاء الأعسر ، حامد زهران ، وكل واحد من هؤلاء ، كما يعلم الجميع " قطب " فى ميدانه وعلم من أعلامه .

وكانت الندوة الرئيسية هذا العام حول " تطوير التعليم فى مصر مدخل لبناء الشخصية المصرية " شارك فيها كل من الدكاترة : وليم عبيد ، أستاذ المناهج وطرق تدريس الرياضيات ، فؤاد أبو حطب ، أستاذ علم النفس ورئيس الجمعية ، عبد الغنى عبود ، أستاذ

التربية المقارنة ورئيس الجمعية المصرية للتربية المقارنة ، وعلى عبد المنعم ، أستاذ تكنولوجيا التعليم وعميد كلية التربية بجامعة الأزهر " بتفهنا الأشراف " ، وكاتب هذه السطور ، حيث ركز د٠وليم على بعض سمات الشخصية المصرية ، وعدد من آفاق التطور المستقبلى ، وأشار د٠ عبد الغنى بصفة خاصة إلى اللغة ودورها فى تكوين الشخصية القومية ، أما د٠ على ، فانصب جزء من حديثه على التطور التقنى ودوره الكبير فى تطوير التعليم ، أما كاتب هذه السطور فقد أشار إلى بعض المشكلات والسلبيات فى الجماعة التربوية فى مصر ٠ وحملت كلمة د٠فؤاد الكثير مما هو خطير ومهم ، حيث دارت كلمته حول ما حدث من تخطيط لوضع مشروع لتطوير التعليم فى مصر عقب ما حدث من تعديل لنظام امتحان الثانوية العامة فى وزارة الجنزورى ، وما حدث لهذا المشروع من " وأد " حرم التعليم فى مصر من فكر جيد وجديد ، كان بعيدا عما يشيب عادة بعض ما يظهر من مشروعات فى هذا الشأن ٠

ومما كشف عنه المؤتمر فئة قليلة من العلماء الذين يواصلون دراساتهم (البحثية) العلمية ، على عكس كثيرين ، يتصورون أن الوصول إلى الأستاذية يعنى الوصول إلى " سدرة المنتهى " ، والتوقف عن البحث والتعليم ، ومن هنا وجدنا د٠فؤاد أبو حطب يتقدم بعرض بحثه عن (أصول وتطور فكرة الذكاءات المتعددة) ، مسجلا أن أول من نبه إلى أن الذكاء يقبل التصنيف إلى أنواع متعددة هو " إدوارد لى ثورنديك " منذ منتصف العشرينيات من القرن العشرين ٠

وحينما خرج كتاب د٠فؤاد عن (القدرات العقلية) عام ١٩٧٣ – والذى حصل به على جائزة الدولة التشجيعية – كانت فكرة الذكاءات المتعددة Multiple Intelligences موجهة للكتاب ، واقترح ثلاثية الذكاء المعرفى والذكاء الوجدانى والذكاء الاجتماعى ، وفى الطبعات التالية للكتاب ظهر تصنيف آخر " سباعى " للذكاء ، وكان هذا التصنيف السباعى أسبق فى الظهور من تصنيف " هوارد جاردنر " الذى ظهر لأول مرة فى كتابه (أطر العقل) عام ١٩٨٣ ، ثم اجتاح الميدان نظرية وتطبيقا منذ ذلك الحين دون أن يتنبه أحد إلى السوابق عليه ، ويمكن تفسير هذا بالهيمنة الأمريكية على علم النفس ، وأشهر الأمثلة التاريخية على ذلك اكتشاف الراحل العظيم د٠ القوصى للعامل (K) سبق به اكتشاف " ثرستون " للعامل (S) ، ومع ذلك فقد شاع المصطلح الأمريكى ، واليوم يشيع تصنيف جاردنر فى الذكاءات المتعددة ، على الرغم من ظهور نموذج آخر فى ثقافة غير غربية وسبقه لأكثر من عشر سنوات هو تصنيف عالمنا فؤاد أبو حطب ٠

وكان للدراسات النفسية العربية وجود ملحوظ فى الأبحاث التى عرضت بالمؤتمر ، من ذلك ، مثلا ، البحث الذى قدمه د٠معن عبد البارى قاسم أستاذ علم النفس الطبى المساعد ورئيس قسم العلوم السلوكية بكلية الطب والعلوم الصحية بجامعة عدن باليمن عن (العنف المنزلى فى اليمن) من خلال دراسة مسحية لسجلات الشرطة فى محافظة عدن خلال الفترة من يناير إلى أغسطس ١٩٩٩ وفق استمارة بيانية لرصد عدد من البيانات الأساسية عن أشكال العنف المنزلى ، أسبابه ، حالات تكرار العنف ، الإجراءات والمعالجات ، توزيع حالات العنف بحسب أشهر السنة ٠

ومنها أيضا بحث بعنوان (دراسة لجنسى الرجل والمرأة من خلال الأمثال العامية التونسية) قام به ثلاثة من أساتذة علم النفس فى تونس وهم الدكاترة : وسيم سلامى ، عبد العزيز الجوة ، أنور الجراية ٠ وقد اعتمد الباحثون على كتاب " الخميرى " الذى يحتوى على ٢٤٧٠ مثلا ، وجمعوا منه كل ما تعرض لذكر الأنوثة أو الذكورة ، مباشرة أو غير مباشرة ، وكان مجموع الأمثال المختارة ٦١٣ ، أى حوالى ١٣٪ ، مع نسبة الثلثين للمرأة والثلث للرجل ٠ وقد تراءى لنا من سماع البحث أن وضع المرأة بشكل إجمالى متدنى ، وهى فى حالة تبعية وخضوع ، ويقتصر دورها فى الثقافة الشعبية على الإنجاب وأعمال البيت ، بينما تميزت صورة الرجل بتركيز مبالغ فيه علىَ الرجولة وتمجيد الذكورة فى حد ذاتها ، والقوة الجنسية ، ويصبح معه كل تشبيه بالمرأة وكأنه لعنة كبيرة !

وقدمت د٠فائقة محمد بدر أستاذ علم النفس المساعد بكلية الآداب بجامعة الملك عبد العزيز بجدة ، بالمملكة العربية السعودية بحثا عن (مواقف الحياة الضاغطة وعلاقتها بالحواجز النفسية لدى عينة من طالبات المرحلة الجامعية ٠٠) ، حيث استهدفت التعرف على طبيعة العلاقة بين مواقف الحياة الضاغطة والحواجز النفسية ، وإجراء مقارنات لإدراك هذه المواقف ؛ ومستوى تلك الحواجز بين الطالبات المتزوجات ، وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة بين إدراك مواقف الحياة الضاغطة والحواجز النفسية لدى الطالبات الجامعيات المتزوجات أكثر منها لدى غير المتزوجات ، لكن لا توجد فروق دالة فى الحواجز النفسية بين الفئتين ٠

أما د٠منى حسن بدوى بمعهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة فقد قدمت دراسة عن (علاقة مناخ الفصل بالسلوك الاستكشافى) وطبقتها على عينة من تلاميذ الصف الخامس بالمدرسة الابتدائية ، وتلاميذ الصف الثالث بالمدرسة الإعدادية ، لمعرفة مدى اختلاف مناخ الفصل الدراسى باختلاف السنة الدراسية ، والمستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة ، ومدى اختلاف مكونات السلوك الاستكشافى باختلاف الجنس ، ونفس المتغيرين السابقين ٠ وكان من الطبيعى أن تؤكد الدراسة على الأهمية البالغة لإثراء مناخ الفصل الدراسى ، وكذلك بيئة التلميذ حتى يمكن تعزيز السلوك الاستكشافى الذى هو طريق مهم لابد منه لتنمية التفكير والإبداع ٠

وليست هذه بطبيعة الحال كل الأبحاث والدراسات التى عرضت ، ولكنها " عينة " ، تم اختيار بعضها عشوائيا أحيانا ، وبعضها الآخر قصدا ٠ ولا يسعنا إلا أن نسجل التحية والتقدير لمثل هذا الجهد العلمى الدءوب المتواصل ، متمنين له المزيد من التواصل والتميز ٠

* الأهرام ، ٢٠٠٠/٣/٢٤

أبناءنا الأعزاء ...

هذه رسالة خاصة يوجهها إلى كل منكم (أب) و(أستاذ) فى العلوم التربوية ، وراءها خبرة ست وثلاثين عاما ، ساهم فيها فى إعداد آلاف من المعلمين المنتشرين فى مصر وعدد من الأقطار العربية ..

مبروك ..

لقد وفقك الله إلى الفوز بالنجاح فى نهاية مرحلة التعليم الثانوى ، وتتهيأ الآن للانتقال إلى مرحلة أخرى من التعليم ، جديدة تماما .. مرحلة التعليم العالى والجامعى .

إن هذه المرحلة القادمة هى مرحلة الحرية المرتبطة بالمسئولية ، فصحيح أنك ستجد نفسك تمارس قدرا أكبر من الحرية مما كنت تمارسه فى المدرسة ، لكنك فى الوقت نفسه ستجد نفسك محملا بقدر أكبر من المسئولية ، لأنك قد أصبحت الآن أكثر نضجا وأكثر وعيا.

من أجل ذلك أسمح لنفسى أن أتوجه بحديثى الحالى إليك ، عسى أن تجد فيه ما يعينك على حسن اختيار الكلية أو المعهد الذى تريد أن تواصل التعليم فيه ، وسوف يكون هذا الحديث محاولة منى للإجابة عن ثلاث تساؤلات :

أولا – لماذا يجب التدقيق فى عملية الاختيار ؟

لأن الاختيار هنا سوف تتوقف عليه أمور كثيرة جدا تمتد بامتداد حياتك القادمة التى ندعوا الله أن تمتد بك إلى ما شاء ، جلت قدرته ، متمتعا بالتوفيق والصحة والعافية .

إنه أشبه بعملية اختيار الزوجة أو الزوج ، فبقدر التوفيق فى هذه العملية ، بقدر ما يتمتع الإنسان فى مستقبل حياته ويثمر وينتج ، أو العكس ، لا قدر الله ..

إنك باختيار طريق المستقبل فى التعليم ستحدد بالتالى :

= التخصص العلمى الذى سوف تعرف به بين الناس ، ولا تظن المسألة هنا سوف

تكون مجرد معلومات ومهارات سوف تكتسبها فى هذا التخصص أو ذاك ، وإنما ستكتسب كذلك عددا كبيرا من القيم والاتجاهات والميول المرتبطة به ، وهى بدورها ستسهم فى إكساب شخصيتك ملامح جديدة ٠

= وستحدد كذلك (كم) و(نوع) الزملاء والأصدقاء الذين ستجد نفسك محاطا بهم ٠

= وستحدد أيضا (المكان) الذى سوف تعيش فيه معظم وقتك بناء على تحديد نوع العمل وطبيعته ٠

وهكذا نحن لا نغالى إذا شبهنا عملية اختيار الكلية /المعهد، بعملية اختيار الزوجة / الزوج ٠

هنا سترتبط بإنسان يشاركك العمر كله ٠٠

وهنا كذلك سترتبط بتخصص يحدد ملامح مستقبلك كله ٠٠

فلابد من التفكير الطويل ٠٠ والتدقيق ٠٠ والمحاورة ٠٠ وعمل حسابات متعددة آمور مستقبلية ٠

ثانيا – كيف تختار ؟

صحيح أنك أنت الذى سوف تتعلم هذا التخصص أو ذاك ، ولكن تذكر دائما ، تلك الحكمة الرائعة : " لا خاب من استشار " ٠

والاستشارة هنا لا تعنى مجرد أخذ رأى هذا أو ذاك ، ولكن تعنى كذلك : القيام بعملية حساب دقيق للاعتبارات المختلفة التى لها دخل كبير فى الاختيار ٠٠

• فبين يديك معلومات وبيانات هامة وأساسية عن مختلف التخصصات التى يتيحها لك مجموع درجاتك التى حصلت عليها ٠٠ إن هذه المعلومات والبيانات تحتاج منك إلى قراءة متأنية ونظر فاحص ، وتفكير متعمق ، لأن وفرة المعلومات والبيانات والعلم بها وفهمها فهما سليما ، مما يساعد الإنسان على أن يتخذ القرار المناسب ، فى الوقت المناسب ، بالأسلوب المناسب ، وفى الاتجاه الصحيح ٠

• وهناك الوالدان ، وخاصة إذا كانت لهم دراية تتيح لهما إبداء الرأى ٠ لا نريد أن نزحم رأسك بكثير مما يقال عن فضلهما ، فقط نحن نذكرك بأمرين :

- أنك (مشروعهما) الإنسانى فى الحياة ، مما يجعلهما يتطلعان إلى نجاح هذا المشروع العظيم .

- أن أحدا لا يحب لك أن تكون أحسن منهما إلا هما .

لكننا فى نفس الوقت نلفت النظر إلى أن بعض الآباء والأمهات قد يسعون إلى (تعويض) ما كان يتطلعان إليه من قبل بالنسبة لهما ، عن طريق الأبناء ، فربما - مثلا - كان الأب قد أراد أن يكون مهندسا ، فلم يوفق ، فيضغط على ابنه ليتجه إلى هذا الطريق ، دون أن يكون الإبن مستعدا له .

* وهناك من تعرف ممن سبقوك إلى هذا التخصص أو ذاك ، وبالتالى تكون لديهم خبرة يمكن أن تستفيد بها فى تلمس الطريق المراد .

* بيد أننا نود أن نلفت نظرك إلى أمر هام ، فأحيانا ما يجرى البعض وراء (رأى عام) يفضل هذا التخصص أو ذاك ، وقد لا يكون هذا التخصص مناسبا لقدراتك الشخصية ، لكنك تحت تأثير هذا الرأى العام أو الشائع ، تجد نفسك ، من حيث لا تدرى ، متجها إلى طريق ، ربما تكتشف بعد ذلك أن التوفيق لا يحالفك فيه . وعلى سبيل المثال ، فقد حدثنى طالب مرة أنه حصل على مجموع كبير يؤهله لدخول أى كلية ، وهو يريد كلية (...) التى تقبل مجموعا أقل ، لكن معظم الناس قالوا له : خسارة .. إن كلية الهندسة مرموقة ، ولا يصح أن تفوتك !! والتحق بها فعلا ، لكنه بكل الأسف والأسى ، تعثر إلى حد كبير

من أجل ذلك كان لابد من طرح التساؤل الثالث ..

ثالثا - ماذا تختار ؟

طبعا ، لا نتصور - ولا يمكن ذلك عمليا - أن نقول لك : اختر هذه الكلية أو تلك ، " فأنتم أدرى بشئون دنياكم " ، ولكننا نحاول أن نعينك ، كما قلنا فى البداية فى عملية الاختيار ..

وهنا نطلب منك أن تستفتى قلبك ..

كن صادقا مع نفسك بالذات ..

إن الصدق مطلوب مع كل الناس ، وفى كل الأحوال ..

لكن الصدق مع الذات ، وفى اختيار طريق المستقبل أكثر ضرورة ..

إن بعض الطلاب يتصور أن (الرغبة) هى الأساس ‧‧ ونحن نوافق على ذلك ، ولكن بشرط أن تفهم أنها (أساس) هام وضرورى لابد أن يرتبط بها أساس آخر وهام ، ألا وهو (القدرة) ‧‧

فقد أرغب فى أن أمتلك قصرا ، لكن لا أملك القدرة المالية على ذلك ‧‧

وقد أرغب - وخاصة فى حالات الجوع الشديد - أن ألتهم كل الطعام الذى قد أراه على مائدة طعام ، ولكن المعدة لها طاقة استيعابية لا تستطيع أن تتجاوزها ‧‧ وهكذا :

الرغبة + القدرة

والقدرة هنا ليست من نوع واحد ‧‧

فهناك القدرة البدنية ‧‧‧

فقد أرغب فى تخصص عسكرى ، لكن لابد لى من التأكد ، عن طريق الفحص ، أن جسمى بأعضائه وأجهزته يستطيع تعلمه ‧

وهناك القدرة المالية ‧‧

فقد أرغب فى الالتحاق بجامعة أجنبية بالخارج أو الداخل ، أو بمعهد خاص مشهور ، لكن ، لابد من أن أعمل حسابا لقدرات أسرتى المالية ‧‧ وهكذا ‧‧

من الذى يحكم فى هذه المسألة ؟

إنه أنت ‧‧

ولذلك نؤكد عليك بضرورة الصدق مع النفس ‧

كذلك فإن (التعلم) لابد أن يهيؤك للعمل ، ومن ثم فلابد أن تسأل عن (العمل) فى المستقبل الذى يمكن أن يتاح لك لو تخصصت هنا أو هناك ‧

صحيح أن العلم في حد ذاته متعة ‧‧

وصحيح أن طلب المعرفة فى حد ذاته يكسب الإنسان قيمة وقدرا بين الناس ‧‧

لكننا نحب أن نضيف إلى هذه المتعة ، وإلى هذا التقدير (وظيفية) تكون للتخصص تعينك على أن تعيش رافعا رأسك ، تملك إرادتك ‧‧

وفقك الله ، وسدد على طريق الخير خطاك ‧‧ إنه نعم المولى ونعم النصير ‧

----

*الأخبار ، ١٩٨٩/٨/١٠

من أروع ثمرات الثورة الشعبية فى ١٩١٩ تلك الصورة الرائعة التى رأينا فيهـا تعانقـا فعليا لا كلاميا بين الهلال والصليب ، ووحدة لا مثيل لها بيـن مسـلمى مصـر وقبطييهـا ممـا كان سبيلا إلى أن تحصل مصر على استقلالها ٠ ووعى الجميع الدرس جيدا لتصبح مصر – كما هو مفروض – وطن الجميع ، بهوائها وترابها ومائها نعيش ونمضى على الطريق يشد بعضنا أزر بعض ٠ وأثمرت الثورة كذلك نفرا من الزعماء الذين يعـدون قلائـد ماسـية علـى صدر مصر، وكان من هؤلاء " مكرم عبيد " ٠

تجلت عبقرية مكرم عبيد فى وعيه بأنه يعيش على أرض مصر ، وأن مصر لها ثقافتهـا المتميزة ، وأن هذه الثقافة لها كتابها المعيـارى ، الهـادى المرشـد المؤثـر فـى كـل صغيـرة وكبيرة ، هذا الكتاب هو القرآن الكريم ، فحرص الرجل – كما يقال – على حفظـه ، كلـه أو بعضه ، وهو القبطى الكريم ، مرسيا بذلك مبدأ مهما ، وهو أنه من الممكن أن نتعامل مـع القرآن من منطلق ثقافى لا من منطلـق عقيـدى ، وهـذا ينسـجم مـع قـاعدة تربويـة وثقافيـة عامة ، وهى أن دراسة كتاب أو فكر لا تعنى بالضرورة الإيمان بـه ، وهـذا واضـح بالنسبة لعشرات ، بل ومئات المستشرقين الذين يدرسون كتاب الإسلام دون أن يعنـى هـذا التـزامهم بالتصديق بما فيه والعمل به ٠

وكان من نتائج ذلك أن أصبح مكرم عبيد مـن خطبـاء مصـر المعدودين فصاحـة لسـان ، وقوة حجة ، ونصاعة منطق ، يقف خطيبا فإذا بكلماته المدوية تهز مواقع ، وتأسر قلوبا ، وتقنع عقولا ، حتى صارهو القطب الثانى فى الحـزب الشـعبى الأول طـوال سـنوات مـا قبـل ثورة يوليو ، حزب الوفد ، سنوات غير قليلة ، لولا ما ظهر بعد ذلك من آفات سياسية كـان للقصر الملكى فيها دور كبير ٠ كان التمكن من القرآن الكريم ، حفظا وفهما ، يزود صاحبه بقدرات ومهارات رائعة فى لغة الحديث والكتابة ٠

وبالنسبة للمسلمين ، فإن إيمانهم فرض عليهم أن يتلقوا ما يقوله الرسـول الكريـم تلقـى المصدق تصديقا قلبيا وعقليا ، وسعيا إلى العمل بما صـدق واعتنـق ، ومـن أقـوال الرسـول

صلى الله عليه وسلم الصحيحة " خيركم من تعلم القرآن وعلمه " ، ومن هنا وجدنا حرصا ما بعده حرص ، وعملا دءوبا لا يفتر طوال أربعة عشر قرنا على طريق تعليم القرآن ، على أساس أنه نقطة البداية والمنطلق الأساسى ، وكان ذلك يتم من خلال تنظيم خاص أصبح معروفا باسم (الكتاب) ، وإن عرف بأسماء أخرى فى عدد من البلدان الإسلامية ٠

وقد أكد ابن خلدون فى مقدمته الشهيرة (طبعة الشعب ، القاهرة ، ص٥٠٥) أن تعليم الأبناء القرآن شعار من شعائر الدين أخذ به المسلمون طوال العصور المختلفة فى سائر البلدان الإسلامية " لما يسبق فيه إلى القلوب من رسوخ الإيمان وعقائده من القرآن وبعض متون الحديث ، وصار القرآن (أصل التعليم) الذى ينبنى عليه ما يحصل من الملكات ٠ وسبب ذلك أن تعليم الصغر أشد رسوخا ، وهو أصل لما بعده ، لأن السابق الأول للقلوب كالأساس للملكات ، وعلى حسب الأساس وأساليبه يكون حالُ ما ينبنى عليه " !!٠

كتب ابن خلدون هذا وهو الذى وصف من الجمهرة الكبرى من العلماء والمفكرين والباحثين بأنه يقف على رأس من أرسوا علمية التاريخ وعلم الاجتماع ، وأنه كان متعمق النظرات منطقى الحجة ٠

لكن الخطأ الكبير الذى وقعنا فيه منذ أن بدأنا نعرف الطريق إلى معاهد التعليم على النمط الغربى الحديث منذ عهد محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر ، أننا أبقينا على الشكل واستمرارالتنظيم الذى ورثناه للكتاب عن الأقدمين ، مما ربط بينه - فى أذهان البعض - وبين معانى التخلف والرجعية ، على اعتبار أن التقدم العلمى والتكنولوجى والتربوى المذهل قد تجاوز هذا الشكل وذاك التنظيم ٠

لكننا ، حقيقة ، فى حاجة إلى أن نؤكد على أهمية تعليم القرآن الكريم ، ليس من منطلق دينى ، ولا باعتباره كتاب عقيدة فقط ، ولكن باعتباره كذلك هو كتاب العربية الأول ، لا قدرة لإنسان على التمكن من لغة قومه العربية ، والتى هى بالتالى المفتاح الأساسى للهوية القومية والذاتية الثقافية ، إلا بمقدار ما يتمكن من القرآن الكريم ٠

حتى فى مجال الطرب ، وهو المجال الذى قد يبدو بعيدا عن مجال العقيدة الدينية ، فإننى أذكر القراء بعدد من أعظم ملحنينا ومطربينا ، واسألوا المتخصصين فى الموسيقى والغناء عن أحد أهم أسباب عبقرية عبد الوهاب وأم كلثوم وسيد مكاوى وزكريا أحمد ، وغيرهم ممن كانوا في مستوى قاماتهم ، فسوف تجد أنهم كانوا يحفظون القرآن ، ومن يحفظ القرآن يتعلم علم وفنون القراءات والتجويد ، مما يشكل طاقة لا حدود لها على التمكن من التطريب !! إنه مجرد مثال من عشرات الأمثلة التى ألفت فيها كتب لا حصر لها فى فضائل تعلم القرآن ٠

إننا بحاجة إلى أن نفكر فى استحداث شكل عصرى جديد وتنظيم تعليمى يقوم على تكنولوجيا التعليم وعلوم النفس والتربية الحديثة لتعليم القرآن لصغارنا تعليما موسعا ٠ وقد يقال إن تعليم القرآن الكريم فى سنوات القدرة على التعلم الأولى لا يكون مجديا بدرجة ملحوظة لأن الأطفال ما يزالون فى أولى سنيهم ٠ والحقيقة أن الطفل العربى ، بحكم هويته العربية ، فى حاجة شديدة ، منذ أيامه الأولى بالتعليم إلى التدرب على النطق بالقرآن الكريم ليشب عارفا بصحيح اللغة ، فتتصل الروابط بينه وبين ينابيع الثقافة العربية ٠

وعلى أية حال فإن من المهم فى عصرنا الحاضر أن نراعى اختيار نماذج كثيرة من كتاب الله ، ذات أهداف تتناسب ومستوى الطفولة، وذات مضمون يسهل إدراكه ، وألفاظ وأساليب لها إيقاع وجرس ورنين ، وذلك ليستمع إليها الطفل من المعلم فى خشوع العابد ، وورع التقى ، وإيمان المتبتل ، أو يستمع إليها من المصحف المرتل أو المصحف المعلم ، والغرض من هذه التلاوة وهذا الاستماع أن يرتبط الطفل العربى بكتاب الله سبحانه وتعالى ، ولذلك لابد من الدقة فى الاختيار ، ومراعاة مستوى الطفل فى هذا الاختيار ٠

لقد عرفت مصر تيارا جارفا منذ عدة سنوات نحو إرسال أطفالهم ، قبل سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية ، إلى رياض الأطفال كى ينشأوا على تعلم اللغة الأجنبية ، ويدفعون فى سبيل ذلك ألوفا من الجنيهات ، ويقفون فى طوابير الحجز حتى يتحقق لهم هذا الحلم ٠٠٠

أليس لنا الحق نحن أيضا ، كجزء من أبناء هذه الأمة العربية ، أن نطالب بالمساواة ، بأن يتعلم أبناؤنا اللغة العربية وأصول الثقافة العربية من خلال تعلم القرآن الكريم ، وفقا لما نستطيع التوصل إليه من تجديد فى الشكل وفى التنظيم وفى الأساليب ؟!!

-----

* الأخبار ، ١٩٩٩/٩/٩ـ بعنوان (نحو شكل عصرى لتحفيظ القرآن لأطفالنا)

دقت ساعة العمل التربوى

مع بداية يوم السبت الثامن عشر من سبتمبر سوف تدق أجراس آلاف المدارس ومئات الكليات والمعاهد تنادى ملايين من الطلاب ، من الحضانة إلى الجامعة ، عددهم يفوق جملة سكان عدد من الدول العربية مجتمعة ، معلنة بدء عام دراسى جديد ٠ وقبل أن تدق هذه الأجراس ، تعلن حالة الطوارىء فى البيت المصرى استعدادا وتجهيزا ٠٠ فرح وسعادة فى قلوب الكثيرين من الطلاب ، وقلق عند بعضهم الآخر ، وقدر من الهم لدى الآباء والأمهات ٠٠ هم الأعباء المالية الضخمة التى أصبح تعليم أبنائهم يكلفهم إياها الكثير ، فى سنواتنا الحالية ، حتى هؤلاء الذين يتعلمون فى مدارس الحكومة ، فقد أصبحت ، فى الغالب والأعم مجرد أماكن للإيواء ، لها رسوم ٠٠عشرات جنيهات ، أما التعليم فيتم فى السوق السوداء ، حيث يدفع هؤلاء مئات الجنيهات شهريا ، ولا عزاء للآباء والأمهات !!

وقد درجت العادة فى مثل هذه المناسبة أن نتوجه إلى التلاميذ والطلاب ، بتلك القائمة التقليدية من النصائح والإرشادات ، بضرورة المواظبة على حضور الدروس ، ومذاكرة دروس كل يوم أولا بأول ، والحرص على نظافة الكتب والدفاتر ، وتنظيمها ، والعمل على تنظيم الوقت بين المذاكرة ، واللعب ، ومشاهدة التلفزيون ، وزيارة الأصدقاء ، والالتزام بآداب التعامل مع المدرسين والأساتذة ٠٠ وهكذا ٠

لكننا نريد اليوم أن نتحدث حديثا آخر ، لا رغبة فى المخالفة والسير فى الطريق الآخر ، ولكن تصحيحا لمسار الحديث السنوى ، فنحن لا ينبغى أن ننسى أن العملية التربوية فى المدارس والجامعات طرفاها اثنان : المعلم والتلميذ ، وإذا كان الثانى هو الذى يستأثر بأحاديث أول العام عادة ، من منطلق أنه ما زال صغيرا بحاجة إلى النصح والإرشاد ، فإن الأول " المعلم " بحاجة أيضا إلى الحديث ، لا لنصحه هو وحده وإنما لنتناصح نحن المسئولون عنه فيما يتصل به حتى نعينه على أن يقوم بمسئولياته بالدرجة التى نأملها ، أو بما هو أقرب إليها ٠

إن كثيرين من إخواننا المعلمين يشكون من أنهم لم يعودوا يلقون ما هو واجب إزاءهم من التقدير والاحترام ، وهنا لابد أن أهمس فى آذانهم بأن التقدير والاحترام ليسا منحة من

أحد ، ولا يتوافران بقرار ، وإنما ينبعان بالدرجة الأولى من سلوك الإنسان نفسه ، فإن كان سلوكا محترما ، احترم الناس صاحبه وقدروه ، والعكس بالعكس. إن المسألة لا يمكن أن تكون لمجرد مسرحية شاهدها الملايين تسخر من المدرسين ، ولا هى من مجرد تصريح غير مسئول يتهم المدرسين بأنهم أصبحوا " مافيا " ، وبالتالى ، فالمعلم الذى يطمع فى أن يعامله الآخرون بتقدير واحترام عليه أن يكون كذلك فى تعامله مع طلابه بالفعل!

لكن إذا كان هذا مطلوبا من المعلمين ، فلابد ألا نلقى المسئولية عليهم وحدهم. إن التربة الواسعة التى أصبحت تنبت العديد من مظاهر السلوك غير السوى ، هى من غير شك الدروس الخصوصية .ولا يتسع المجال هنا لمناقشة هذه القضية وإنما أكتفى الآن بالإشارة إلى جانب وحيد فيها ، أراه أهم جانب،ألا وهو تلك الهوة التى تتسع يوما بعد يوم بين الجهد المطلوب والأجرالمدفوع !!

فى أول الستينيات كان مرتبنا كمدرسين جدد فى التعليم العام ثلاثة عشر جنيها وبضع قروش ، ومع ذلك كنا نسكن بها مغتربين ونأكل ونلبس ، ونواصل دراساتنا العليا ، بل ونُعين أهلنا ماليا .. واليوم يملأ وزير التربية الدنيا تصريحات بأن دخل المعلم الواحد اليوم قد أصبح عدة مئات من الجنيهات شهريا ، ومع ذلك فالمعلمون يصرخون بأنهم يعانون من العوز وضيق الحال ! فى الحالة الأولى كان هناك توازن بيَن الجهد المطلوب من المعلم ، والأجر المدفوع له ، أما الآن فليس الأمر كذلك ، لماذا ؟ لأن القوة الشرائية للنقود انخفضت إلى حد كبير ، بينما ارتفعت القوة التربوية للعمل المطلوب من المعلم ، بحيث يمكن ترجمة المئات التى يحصل عليها المعلم الآن بما قد يقل عن نصف الثلاثة عشر جنيها سابقا . وإذا صورنا المسألة رقميا ، على سبيل التشبيه ، نجد أن المعلم عندما كان مطلوبا منه أن يقدم عشر وحدات من العمل ، كان يأخذ فى مقابلها إثنى عشر من الوحدات المالية (مثلا) ، واليوم أصبح مطالبا أن يقدم إثنى عشر وحدة عمل فى مقابل سبع أو ست وحدات مالية ، فكان لابد من سد الهوة ، والقيام بما هو ضرورى للتعويض ، والنتيجة ؟

أن المعلم كان يقوم بكل ما كان يحتمه عليه واجبه من تعليم ، لكنه الآن لا يفعل ذلك ، فيضطر الطلاب إلى أن يبحثوا عن التعليم المفقود فى السوق السوداء ، سوق الدروس الخصوصية ، التى أصابت البعض بالنهم والجشع ، فولدت العديد من السلوكيات التى يأنف منها أى صاحب ضمير حى ! وعندما يشعر الطالب بأنه يدفع لمعلمه مباشرة ، يشعر فى

الوقت نفسه بأنه هو صاحب اليد العليا عليه ، وكأن المعلم قد أصبح أجيرا عنده أو عند أبيه ، فيفقد احترامه له وتقديره ، خاصة إذا صاحب هذا قدر من الابتذال فى السعى للحصول على " زبائن " الدروس !

ومن هنا فلابد أن يجلس مسئولون من وزارة التربية وأساتذة تربية ، مع خبراء اقتصاديين لدراسة القضية من هذه الزاوية المحددة . إنه لن يفيدنا أن نملأ الدنيا صياحا بزيادات مالية فى التعليم دون أن نترجم أرقام هذه الزيادة إلى قوتها الشرائية ، بحيث يترجم الأجر المدفوع إلى ما يوازى الجهد المطلوب ، وإلا فسوف ندور - كما هو حادث بالفعل - فى حلقة مفرغة ، ويستفحل أمر الدروس ، وتتصاعد أسعارها ويزداد النهم والجشع ، وتمتلىء سوق التعليم بسلوكيات تنبو حتى عن الحد الأدنى من الأخلاقيات ، وبذلك يقوم التعليم بدور تخريبى لا بنائى ، قد يملأ المجتمع أفرادا يحملون شهادات ، لكنه يسمح بتربة عفنة تنبت سلوكيات شياطين هم أشد خطرا على الأمة من أى تهديد خارجى !

ولا ينبغى أن نسرع برفع لافتة " الإمكانيات " المالية .. فإننا - عمليا إذا تحملنا زيادة المرتبات مئات أخرى من الملايين ، فسوف نوفر على الإنفاق العائلى مليارات من الجنيهات ، هى جملة ما تتكلفه الأسرة المصرية سنويا من الدروس الخصوصية . فلنتعامل مع هذه القضية على أنها قضية أمن مجتمعى .. فنحن لا نبخل أبدا بكل رخيص وغال ، وعن رضى واقتناع شعبى عام ، من أجل أمن أبناء هذه الأمة الداخلى والخارجى ، وفى يقينى أن مفهوم " الأمن " قد اتسع مداه لدى الدوائر العلمية والتنفيذية المسئولة عن الاستراتيجيات الأمنية فى العالم المتقدم ، وأصبحت سلامة البنية السلوكية المجتمعية هى المظلة الأكبر .. هى النبع الأكبر الذى يبث فى عروق جسم الأمة أسباب القوة والصلابة والمناعة التى تمكنها من أن تبلغ الذُرى فى التنمية ، وتتقدم الصفوف فى القدرة على المحافظة على الأمن المجتمعى بالمعنى الكلى الشامل لمصر .. الوطن الغالى ، والأمة العظيمة .

------

*الأخبار ، ١٩٩٩/٩/٢٢

الجماعة التربوية فى مصر

منذ سنوات محدودة ، قد تقل عن أصابع اليد الواحدة ، أخطأ سائق أتوبيس فى هيئة النقل العام أثناء مروره بميدان رمسيس فى قاعدة ما من قواعد المرور • ويبدو أن شرطى المرور قد احتد عليه وغلا فى تعامله مع السائق فإذا بالسائق يبادله الحدة لا بمثلها وإنما بما هو أكثر منها حدة • ولما كان الميدان يشهد مرور العديد من أتوبيسات النقل العام ؛ فقد حرص كل سائق على أن يسأل عن حال زميله هذا ، ويعمد إلى إيقاف أتوبيسه تضامنا مع السائق الأول • لم تكن هناك معرفة بطبيعة الحال بين هذا السائق وبين غيره من السائقين ، ولم يسأل كل منهم عما إذا كان السائق مخطئا أم لا وإنما هى صورة من صور تلك " القبلية المهنية " ، واعتبار أن أى اعتداء على سائق واحد هو اعتداء على جميع السائقين ، فلابد من التضامن والتآزر •وترتب على ذلك تعطل فى حركة المرور استمر ما يقرب من الساعة ، وليتخيل القارىء ماذا يعنى تعطل حركة المرور فى ميدان مثل رمسيس هذه المدة ، لولا أنها لم تكن – والحمد لله – ساعة ذروة مرورية •

على الجانب الآخر ، كنت فى زيارة لإحدى كليات التربية ، فإذا بقصة طويلة لا داعى لأن أشغل القارىء بها عن " عراك " بين عدد من أساتذة الكلية كشف عن مخالفات أطاحت بالعميد •ويبدو أن بعض من " طبخوا الطبخة " تصوروا أن البديل سوف يكون تعيين واحد منهم عميدا فيفوز بما يظن أنه " سدرة المنتهى " ! لكن ، خاب ظنهم • لقد كان البديل هو تعيين عميد ليقوم بالعمل من إحدى الكليات المغايرة تماما !• ولما سألت : هل لا يوجد " أساتذة " بكلية التربية يختار منها عميد آخر ؟ كانت الإجابة بأن الكلية بها ١٤ عضو هيئة تدريس بدرجة أستاذ • ولما أبديت دهشتى وسألت عن رد فعل هؤلاء ، كانت الإجابة : لا شىء!! وأخذت أتساءل بينى وبين نفسى أليست هذه إهانة واضحة لهذا الجمع من الأساتذة ؟ كيف يقبلون على أنفسهم هذا ؟ وما الذى جرأ الجامعة أن تتخذ هذه الخطوة إن لم تكن على علم بأن هؤلاء سوف يتلقون هذه الإهانة مستسلمين وكأنها قدر لا سبيل إلى دفعه ؟ أو أنهم من حملة الشعار المؤسف " ياللا نفسى " و " وبعدى الطوفان " !!

على الفور تذكرت رد الفعل التلقائى لسائقى أتوبيسات النقل العام مقارنا برد فعل أساتذة كلية التربية ، فحزنت حزنا شديدا ، وتكشف لى مظهر مؤسف من مظاهر خلل كبير متعددة

تشين الجماعة التربوية فى مصر كجماعة مهنية . لا أقصد بأى حال من الأحوال أن الواجب كان يقتضى من الأساتذة التظاهر والإضراب ، فهذا بعيد تماما عن التصور العقلانى السليم الذى نبحث عنه ، ولكن هناك صور أخرى متحضرة للتعبير عن عدم الرضى عن الوضع لست فى حاجة إلى الحديث عنها ، ولكنها بالفعل روح التفكك ، وكأن أعضاء الهيئة التدريسية " كل فى فلك يسبحون " ، ومن هنا يأتى هذا الضعف الواضح للجماعة التربوية ويتحقق قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " إنما يأكل الذئب من الغنم القاصية منها " !. ترى هل يتصور أحد لو أن عميدا لكلية طب عزل من منصبه لأمر ما ، أن يتم تعيين أستاذ من كلية التجارة بدلا منه أو العكس ؟! وهل إذا انقلبت الدنيا وحدث هذا يسكت أساتذة الطب أو التجارة ؟ كلا بطبيعة الحال ، لكن شيئا من هذا حدث فى إحدى كليات التربية ولا حياة لمن تنادى . والغريب – وقد لا يعد هذا غريبا إذن – أن هذا السيناريو قد تكرر فى كلية تربية أخرى ، لأسباب مختلفة ، وكانت نفس النتيجة وإن اختلفت الشخوص وتباينت الأسباب!

والجماعة التربوية تعرف أستاذا معروفا " طلق " المواقع التنفيذية وآثر أن ينذر نفسه للعمل التربوى العام فرأس إحدى الجمعيات الأهلية التى تحولت بعد سبات دام عشرين عاما إلى منارة فعلية ، حضر ندواتها قمم الفكر والثقافة فى مصر على مدار سنوات ، فضلا عن مؤتمر سنوى كبير ، وأصدر دورية علمية أقرب إلى أن تكون شهرية ، وكتاب سنوى للبحوث التربوية والنفسية ، وسلسلة لبحوث تربوية منفردة ، وسلسلة كتب تناقش القضايا التربوية ، وفى كثير من هذه الأنشطة كان يتحرك بنفسه متكلفا جهدا ووقتا ومالا ، تاركا مكاسب مادية ضخمة كان يمكن أن يحصل عليها من مواقع أخرى ، بينما هذه الأنشطة " تطوعية " ، وتصور بهذا أنه إذ يفيض بجهده على الجميع ولا يتسبب فى إيذاء أحد ، سوف يحتل مكانته فى قلوب الجميع ، لكنه فوجىء بانقلاب أسود يطيح بكل هذا الجهد ..

لقد عز على البعض أن يفعل واحد كل هذا تطوعا بغير أجر ، فكان لابد أن يشيعوا العكس عنه ، حتى لا يخرج " شهيدا " ، وتتكشف الأهداف الحقيقية التى أصبحت معروفة بعد ذلك للجميع ، وخسرت الجماعة التربوية بهذا كثيرا ولو فكر هؤلاء فى حجم هذه الخسائر وقارنوها بالمكاسب " العامة " لوجدوا النتيجة فى غير صالحهم ، لكنهم قاسوها بحجم المكاسب الشخصية ، فوجدوا أنهم كسبوا كثيرا ، لكن ، على رأى الراحل إحسان عبد القدوس " لا شىء يهم " !!

ماذا كان موقف الجماعة التربوية ؟ كلمات عزاء كان يتلقاها صاحبنا صاحبنا عبر أسلاك الهاتف ، أو مباشرة ، سرا ، لكن لم يحدث ما هو مفروض ، أن يصرخ الجمع في وجوه المتآمرين : عيب ! ثم يترجم هذا الاحتجاج إلى مواقف عملية . لكن ، لأن المتآمرين كوفئوا بمواقع مغرية ، وتدر مكاسب لكل من يتخذها قبلة ، هرع إليهم نفس الأشخاص الذين كانوا يواسون صاحبنا ويسمعونه حلو الكلام ، من قبيل : أن الشجرة المثمرة هى التى تقذف بالحجارة ، وأن أحدا مهما تقول لن ينال من أستاذيته !!

لم يكن يؤلم صاحبنا التلويث الكاذب ، ولا المواقع التى فقدها ، وإنما أوجعه هذا الشرخ الكبير الذى أصاب ثقته فى الجماعة التى ينتمى إليها ، والتى سبق أن ضيع من أجلها من عمره سنوات من العرق والمال والجهد ، حارما نفسه من بهجة المناصب ومتعة كسب كان يمكن أن تأتيه من عروض شتى سنوية من جامعات عربية ، قابلها جميعها بالاعتذار لأنه لم يكن يطيق فراقا لهذا العمل العام الذى نذر نفسه له .

والقصص كثيرة ، ومؤلمة ، لكن لا أريد أن أطيل فيها ، فالحق أن الأمر يحتاج إلى أن يجلس أساتذة التربية بعضهم مع بعض للتدارس حول هذه القضية ، فالجميع ، كما يقولون فى التشبيه ، يركبون مركبا واحدا ، وأن " ينخر " هذا أوذاك فى قاع المركب ظانا أنه فى مأمن ، أو أن تظن الجماعة ، إذا وقع على أحد غبن ، أن عليه وحده أن يجاهد فى سبيل رفعه ، إنما هو خطأ فاحش فى " الفلسفة " وفى " الاستراتيجية " ، لأن الآخر – إذا صح هذا التعبير هنا – لا يتعامل مع أى عضو باعتباره فردا ، كأنه جزيرة منعزلة ، ولكنه يضع فى اعتباره أنه ممثل لجماعة مهنية وعلمية معينة . وعندما يخطىء عضو ، يتحدث الآخرون معممين قائلين : أن " أساتذة " التربية فعلوا كذا وكذا ، ويقلل هذا من مكانة الجماعة على سلم التقدير الاجتماعى .

وأنا أحار فعلا فى تفسير هذه الظاهرة المؤسفة ، فقد يكون السبب أن ليست هناك " نقابة " تجمعهم مثل بقية المهن الأخرى ، صحيح أن قانون نقابة المهن التعليمية يسمح بانضمامهم ، لكن هذا لا يحدث ، لأن الانضمام هنا اختيارى ، فضلا عن سلبيات أخرى فى تنظيم نقابة المهن التعليمية ، لا مكان للإشارة إليها هنا . وقد يرجع السبب إلى ذلك الانتشار " السرطانى " الذى حدث لكليات التربية منذ أول السبعينات بغير استعداد وانتظار

لتوافر الحد الأدنى لإقامة كلية جامعية ، مما أدى إلى شىء من " تساهل " فى التكوين العلمى يبدأ منذ الإعداد فى سنوات الدراسة الأربع ، ثم يتوالى فى بقية المراحل ، حتى الماجستير والدكتوراه ؟ وبالتالى : لماذ لا يمتد كذلك إلى " تساهل " أحيانا فى التعيين كعضو هيئة تدريس ؟ وفى الترقية إلى أستاذ مساعد وأستاذ ؟ وأيضا فى التعيين فى المناصب القيادية لكليات التربية ؟ ! وربما يكون الأمر راجعا إلى أن الحدود القائمة بين العلوم التربوية ليست " حدودا آمنة ومعترفا بها " ، إذا صح هذا التعبير السياسى الشهير ، فليس غريبا أن تجد أحدا تكوينه تم على أساس أنه أستاذ فى فرع بعينه ، لكنك تجده يدرس علما آخر ، ولا بأس أن يؤلف فيه ، ويشرف على رسالة فى علم ثالث ، ويشترك فى مناقشة رسالة تقع فى فرع رابع ٠٠ وهكذا ٠ فهل يتصور أحد أن أستاذا فى الأنف والأذن والحنجرة يدرس ويؤلف ويناقش ويشرف فى مجال العظام ؟ ! هذا مستحيل ، لكنه يحدث فى كليات التربية !

ولربما يسارع قارىء متابع مواجها لى : لقد كتبت فى هذا المكان منذ فترة قصيرة تذود عن حياض كليات التربية ، فكيف بك اليوم تكشف عن عورات خطيرة بهذه الصورة ؟ والرد بسيط ٠٠ إنه امتثال لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى : انصر أخاك ظالما أو مظلوما ٠ ولما تساءل جمع الصحابة كانوا حاضرين ، أنهم يفهمون لماذا وكيف ينصرون أخاهم إذا كان مظلوما ، لكنهم لا يعرفون لماذا ولا كيف ينصرونه إذا كان ظالما ؟ فكان رد الرسول العظيم : بالضرب على يده !! وترجمة ذلك بالأسلوب المعاصر ، أن نعترف بما قد يكون لدينا من عيوب ، ونقوم نحن بأنفسنا بمهمة النقد الذاتى قبل أن يقوم بها غيرنا ، وهو الأمر الحادث بالفعل ٠

ومن الملاحظ فى السنوات الأخيرة " انشطارا " كبيرا فى الجهد التربوى العام ، وعلى سبيل المثال فقد كانت هناك جمعية للمناهج وطرق التدريس تجمع عددا كبيرا من المتخصصين يمثلون فروعا علمية فى هذا المجال الهام ، فإذا بجمعيات أخرى تنشأ ممثلة لبعض هذه الفروع ٠،من الناحية الشكلية ، لا بأس من هذا ، فاتجاه التطور العلمى يسير إلى مزيد من التخصص ، ونأمل أن يكون هذا هو الدافع ، ولكن لماذا لا يظل أصحاب الفروع مرتبطين بالجمعية الأم ، خاصة ونحن نعرف أنه مهما تعددت الفروع والتخصصات ، فهناك بالتأكيد جسور وقنوات اشتراك ؟ ونفس الشىء يمكن أن يقال بالنسبة لعدد من الجمعيات والتخصصات الأخرى فى مجالات تربوية مختلفة ٠

إننى أنتهز هذه الفرصة لأدعو أعضاء الجمعيات العلمية التربوية أن يكونوا ما يمكن تشبيهه باتحاد عام ، لا يلغى بطبيعة الحال الجمعيات القائمة ، وإنما يكون سبيلا إلى أن يكون هناك " جهد مشترك " علمى بين الجميع ، يعبر عنه من خلال دورية علمية ، ومؤتمر يعقد كل عام أو كل عامين ، وأوراق عملية تتناول بالبحث والرأى العلمى قضايا التعليم التى تشغل الرأى العام ، فهذا – فى تصورى – " حقنة " تقوية آمل أن يتقوى بها جسم الجماعة التربوية فى مصر ..

والجماعة التربوية فى مصر ، فى تصورنا ، تضم فئتين ، الأولى هى المعلمين القائمين بالتدريس فى مختلف المدارس فى التعليم قبل الجامعى (يبلغ عددهم حسب إحصاء ١٩٩٩ ما يقرب من ٩٠٩ ألف كعلم ومعلمة) ، وثانيها هى أعضاء هيئة التدريس فى كليات التربية . ولما كانت هذه الكليات ، إذ تضم هذه الفئة الثانية ، فهى تضم كذلك معلمى المستقبل ، فسوف نقف وقفة كمية أما حجم مجتمع هذه الكليات ، فلعل البصر بضخامة هذا الحجم الكمى تحفزنا إلى أن يتحول إلى قوة كيفية يكون لها من الفاعلية ما يبث دماء الصحة والعافية فى عروق الجماعة التربوية .

فماذا تقول الأرقام ؟

نحن نعتمد هنا على الكتاب الإحصائى لوزارة التعليم العالى عن الجامعات للعام ١٩٩٨/٩٧ ، وكذلك الكتاب الإحصائى لنفس الوزارة عن الكليات والمعاهد العليا بنفس العام ، حيث لم تكن كليات التربية النوعية ورياض الأطفال قد انضمت إلى الجامعات ليشملها الكتاب الأول .

وقبل أن نفصل الحديث ، يهمنا أن ننبه إلى ما يأتى :

– لا يتضمن الحديث عن كليات التربية فى جامعة عين شمس طالبات كلية البنات مع الأسف الشديد لأن الإحصاءات الرسمية تورد أعدادا إجمالية عن هذه الكلية ، مع أنها كلية " للتربية والآداب والعلوم " ، فلا تبين أعداد الطالبات فى الأقسام التربوية .

– من الغريب أن الإحصاء الخاص بجامعة الزقازيق لا يتضمن طلاب كلية التربية ببنها ، مما قد يوهم من لا يعرف ، أن بنها ليس بها كلية للتربية ، ولولا أننى أشرفت على قسم أصول التربية بها عدة سنوات ماضية لشككت فى وجودها ما دام الكتاب الرسمى لا يذكرها!

- الإحصاء الخاص بجامعة قناة السويس هو الوحيد الذى يشير إلى أنه خاص بعام ٩٧/٩٦ ، بينما كل إحصاءات الكتاب خاصة بعام ٩٨/٩٧، كما قدمنا •

- هناك كليات تربية أخرى لا يشملها حديثنا ، وهى كليات التربية الرياضية ، والتربية الموسيقية ، والتربية الفنية ، والتعليم الصناعى ، وكل هذه الكليات ، إذا أضيفت ، فسوف يتضح لنا أكثر وأكثر الحجم المهول لكليات التربية فى مصر !

- لا يتضمن الإحصاء الخاص بجامعة الأزهر أية أرقام عن طالبات التربية فى كلية الدراسات الإنسانية•

••• وهكذا ننتقل إلى حديث الأرقام :

يبلغ العدد الكلى لكليات التربية ستا وخمسين كلية ، منها ٢٧ كلية تربية عامة ، و١٧ كلية تربية نوعية ، وكليتان لرياض الأطفال ، بها ٢٤٦,٧٦٧ طالبا وطالبة ، فإذا عرفنا أن العدد الكلى لطلاب الجامعات الرسمية والخاصة فى مصر هو : ١,٣٠١,٣٩٠ طالبا وطالبة (بما فيهم طلاب كليات التربية النوعية ورياض الأطفال) ، لتبين لنا أن طلاب التربية يشكلون ما يقرب من ١٩٪ من طلاب الجامعات المصرية جميعها ، وهى نسبة ضخمة من غير شك تبرز وتعزز ما قدمنا •

هذه الأعداد المهولة من طلاب التربية فى جامعاتنا يقابلها عدد من أعضاء هيئة التدريس لا يزيد عن ١,٤٥٢ فقط ، أى بنسبة عضو هيئة تدريس واحد لكل ١٧٠ طالب ، وهى نسبة سيئة للغاية ، ولا ينبغى أن تقارن بكليات مثل الحقوق والتجارة ، ذلك أن الدراسات التربوية بها مجالات تُدريب عملى ودراسات تطبيقية ، بل إن دراساتها النظرية لا ينبغى أن يقتصر الأمر فيها على التلقين من خلال محاضرات ، وإنما لابد من المناقشة والحوار ، حيث أن التربية سلوك وعمل قبل أن تكون معرفة ونظر •

كذلك لابد أن نعلم أن ال ١,٤٥٢ عضو هيئة تدريس بكليات التربية هم من جملة ٢٨,٣٥١ أعضاء هيئة التدريس فى جامعاتنا ، أى بنسبة ٥٪ فقط• هكذا تبدو المفارقة، ففى الوقت الذى يبلغ فيه طلاب التربية ١٩٪ من جملة الجامعات المصرية ، تقتصر نسبة أعضاء هيئة التدريس على هذه النسبة المتواضعة ! ولك يا عزيزى القارئ أن تتصور عشرات النتائج السلبية التى لابد أن تترتب على هذا الخلل المشين حقا فى عملية إعداد من يربون أبناءنا ، وقد دخلنا فى القرن الحادى والعشرين !

لكن لابد من التنبيه إلى أن المتوسطات كثيراً ما تحجب عنا جوانب مهمة من الظاهرة ، ففى داخل هذه الأرقام الكلية ، لابد أن تعرف أن عدد أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية النوعية هو ١١٨ فقط يدرسون لعدد يبلغ ٣٧,٥٠٥ طالبا وطالبة ، أى أن نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس هى ٣١٨:١ ، وهى نسبة مفزعة حقا ، علما بأن كل تخصصات هذه الكليات " عملية " ، مثل الموسيقى ، وتكنولوجيا التعليم ، والاقتصاد المنزلى ، والتربية الفنية .. وهكذا . أما كليتا رياض الأطفال فبها ٢١عضو هيئة تدريس ل ٥,٦٤٣ طالبة ، أى بنسبة ٢٦٩:١ ، وهى أيضا نسبة متدنية للغاية فى هذا النوع من الدراسات التى تتعلق بأطفالنا فى سن ما قبل المدرسة .

كذلك ، فلنقارن بعض النسب لبيان التفاوت الكبير داخل هذا المجتمع التربوى ، فجامعة المنصورة بها من طلاب التربية ٣٨,٦١٩ ، أى بنسبة قدرها ١٧٪ من جملة طلاب كليات التربية ، فى الوقت الذى يبلغ فيه عدد أعضاء هيئة التدريس بها ١٩٤ ، أى أن لكل عضو هيئة تدريس ١٩٩ طالبا ، بينما تبلغ النسبة العامة ١٧٠ ، كما قدمنا، لكن جامعة عين شمس بها ١٨,١٣٧ طالبا وطالبة ، أى بنسلة ٧٪ من جملة طلاب التربية فى مصر ، وبها ٣٥٨ عضو هيئة تدريس ، أى أن كل عضو بها يدرس لـ٥١ طالبا ، وهى نسبة غير متوافرة فى أى جامعة مصرية ، ويرجع ذلك إلى عراقة كلية التربية بها ، التى بدأت مسيرتها عام ١٩٢٩ ، وقدم صفتها الجامعية .

.. مرة أخرى : إن حجم المجتمع الكمى للجماعة التربوية ضخم للغاية ، وحتى يمكن أن تكون لهذه الجماعة قوتها المجتمعية الضاغطة ، لابد أن يتحول هذا الحجم الكمى إلى قوة كيفية ، حتى يمكن لها أن تكون بالفعل طاقة تحريك على طريق التقدم ، على مستوى العلم التربوي ، والمهنة ، والمكانة الاجتماعية للمنتسب إليها !

----

* الأخبار ، ١٩٩٩/٨/٢٥ (مختصرا) .

اليوم عاد ٠٠ كأن شيئا لم يكن !!

لا يسع المرء إلا أن يحمد الله أن عادت الأمور إلى نصابها فعاد الصف السادس إلى المدرسة الابتدائية ، وبذلك تم تصحيح خطأ تربوى تاريخى كبير كان يسير فى عكس اتجاه التطور التاريخى ٠فالتطور التاريخى يتجه بالشعوب جميعا إلى أن تزيد ، بين حين وآخر فترات التعليم فى المرحلة الأولى باعتبارها مرحلة الإلزام التى تضم جمهرة أبناء الأمة ، فإذا بمصر ، الرائدة الحضارية للبشرية ، تنقص هذه الفترة ، ومتى ؟ ونحن فى أواخر العقد قبل الأخير من القرن العشرين ! ومن ثم فإن عودة الصف السادس ، إنما هو " حركة تصحيح " ، إذا أردنا أن نستخدم مصطلحات السياسة ٠

ومن المفروض أن يتخذ مثل هذا اليوم عيدا لكل العاملين فى حقل التعليم ، لكن هناك ألما دفينا يفسد علينا هذه الفرحة ، وأسى داخليا يضع مرارة فى الحلق ٠هذا الألم ، وهذه المرارة مصدرهما هو هؤلاء " السوفطائيون الجدد " الذين تجدهم فى كل عهد وعند كل موقع احملة المباخر وضاربى الدفوف ٠٠ المزينون لكل ما يحدث ، المبررون لكل ما يقع ، المصفقون لكل ما يصدر ممن هو على كرسى السلطة ، يساعدهم على ذلك أننا ، فى الأمور الإنسانية ليس هناك ، غالبا ، أبيض وأسود ، وإنما هناك كافة ألوان الطيف ، فتكون الفرصة الذهبية لكل هؤلاء ، لكى يكون صحيح الأمس فاسد اليوم ، وفاسد الأمس صحيح اليوم ، ولم لا ؟ ألسنا فى عالم سريع التغير والتحول ؟ !!

ما زلت أذكر كيف ، شرعت ، مع بعض آخر قد يقل عن عدد أصابع اليد الواحدة ، نقدا وهجوما على ما حدث فى صيف عام ١٩٨٨ من إنقاص لمدة التعليم الإبتدائى ، فإذا بهجوم مضاد يسخر مما نقول ، ويبرر ما حدث ، لكن ما لابد من تسجيله – شهادة للتاريخ – للدكتور أحمد فتحى سرور الذى كان وزيرا للتعليم ، والذى تمت على يديه هذه الخطوة السيئة ، أنه ظل فارسا نبيلا فى خصومتنا الفكرية له ، فلم يحولها إلى عداء شخصى له ، ولم يتح لمنتفعين أن يوغروا صدره علينا ، ولم يصدر منه أبدا ما يؤذينا ، لا قولا ولا عملا ، بل على العكس من ذلك كان دائما يقول فى كاتب هذه السطور من المديح ما أخجل أن أكرره ، بل وظل حريصا على الاتصال الشخصى للمناقشة والحوار ٠

وفى نفس الاتجاه حرص الدكتور سرور فى برنامج كان يقدمه الراحل " أحمد سمير " على شاشة التلفزيون بعنوان " واجه الحقيقة " على أن يحاور عددا من منتقديه ، كان منهم الرحل د ٠ محمد حلمى مراد ، وكاتب هذه السطور ، وفى هذا إشارة مهمة لأصول الحوار ، فعندما يدور بين رأى ورأى آخر، يتم تلاقح فكرى وتثرى المعرفة ، لكن ما جدوى الحوار عندما يجرى بين أطراف تنتمى كلها إلى نفس المعسكر ، وهو الأمر الذى نراه فى بعض الأحيان ؟٠ كذلك فتح الراحل " أحمد بهاء الدين " عموده اليومى الشهير " يوميات " لمقالات ناقدة لما تم ، شاركنا فيها ، كما شارك فيها أيضا من كانوا يؤيدون خطوة الوزير ٠

نقطة أخرى لابد من الإشارة إليها - أيضا شهادة للتاريخ - أن وزير التربية غالبا ما لا يكون خبيرا وعالما فى المسائل والقضايا التربوية والنفسية ، بحكم مقولة أن الوزير منصب سياسى ، ومن هنا فإن هناك عدد من " مستشارين " ،عادة من المتخصصين وهناك أيضا عدد من المختصين : من المتخصصين فى العلوم التربوية والنفسية ، ومن المختصين فى الميدان العملى ممن لهم خبرة طويلة ، فهؤلاء أشاروا وأفتوا بما حدث ، وما فعله الدكتور سرور أنه أقر ما أفتى به هؤلاء وهؤلاء ٠

هنا ستتصاعد الأصوات قائلة : إنهم التربويون الذين قالوا بالأمس بوجوب إلغاء الصف السادس ، وهم الذين قالوا اليوم بعودته ، وهنا لابد من التنبيه ، بأن الذين قالوا بالأمس ما قالوه ليسوا هم الذين أفتوا اليوم بعودته ، فنوعية الموجودين بالأمس غير نوعيةالموجودين اليوم ، وهذا ما يؤكد أهمية العناية التى لابد أن تبذل فى اختيار فريق المستشارين والمفتين ٠ ومع ذلك فلابد أن نفسح المجال لتفسير يحمل قدرا من الوجاهة ، يقول أصحابه أنه كثيرا ما تبدى السلطة التعليمية رغبة بكذا من الأمور ، فيتحول فريق المستشارين والخبراء إلى فريق عمل للبحث عن الأسانيد العلمية والاقتصادية والمبررات الاجتماعية والتربوية التى يمكن أن تسند الرغبة فتتحول إلى قرار !! ونحن فى موقف لا نستطيع معه أن ننفى هذا الاحتمال أو نؤيده ٠

ومن عاداتنا السيئة أننا أحيانا ما نفرح كثيرا بالرأى " الأجنبى " - إذا وافق هوانا - ونذير الظهر للرأى الوطنى ، إذ أذكر أن الدكتور سرور كان يردد أن اليونسكو تؤيد ما تم من إلغاء الصف السادس على أساس فتواها بأن ما ندرسه فى ست سنوات يمكن تدريسه فى خمس ٠ ولقد اتصلت فى هذه الفترة بالمرحوم الدكتور محمد إبراهيم كاظم الذى كان

مديرا لمكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، وسألته عن حقيقة الأمر ، فقال بأن ما نشر ليس رأى اليونسكو ، لأن القول بهذا يعنى أن المسألة أحيلت لليونسكو وشكل اليونسكو فريق بحث ودرس المسألة ، لكن الذى حدث ، هو أنهم سئلوا هل يمكن لما يعلم فى ست سنوات أن يتم تعلميه فى خمس ؟ فكانت الإجابة هى بالإيجاب وفقا لعديد من الشروط ، مثل إطالة اليوم المدرسى ، وإطالة العام الدراسى ، وحذف الحشو والتكرار فى الكتب المدرسية ، إلى غير هذا وذاك من شروط ، وقد وعدنا فى مصر بأن هذه الشروط سوف تطبق ، لكن هذا لم يحدث ، لا نقول بسوء نية وقصد ، وإنما لأن المناخ والعادات والتقاليد ، والنظم ، وجملة الثقافة التقليدية لم تتح ذلك .

لكن هذه العودة تنبهنا إلى أمر هام وخطير كثيرا ما يغيب عن سياستنا وإدارتنا العامة ، ألا وهو منطق المساءلة والمحاسبة . إن أى موظف صغير ، عندما تنتج آثار سيئة عن تصرف قام به ، نحاسبه ونعاقبه ، لكننا نغفل عن هذا فى قضايانا الكبرى التى تكلفنا ملايين الجنيهات وسنوات تهدر ومئات ألوف من البشر ، ولعل ما حدث عام ١٩٦٧ ما زال ماثلا فى الأذهان ، ونفس الشىء بالنسبة لنا هنا ، فالتنفيذ الفورى لإلغاء الصف السادس دون أن يتبع المنهج العلمى السليم بالتدرج ، وما سببته " الدفعة المزدوجة " من خسائر مالية ومادية وتربوية ونفسية ، هل تمر هكذا بغير مساءلة وبغير محاسبة ؟ هل تمت دراسة ما حدث وتم تقويمه وحسبت الخسائر والأرباح بحيث رأينا بناء على ذلك وجوب عودة الصف السادس ؟ أشك فى هذا ، وأتمنى أن يكون شكى غير صحيح !

وعندما قررنا عودة الصف السادس ، كان جميلا أن يكون ذلك بالتدريج ، بحيث يطبق على الطلاب الجدد الذين يلتحقون بالصف الأول الابتدائى فى العام الدراسى القادم، لكن ، هل تمت دراسة علمية لاقتصاديات هذه العودة ، من حيث أعداد المعلمين المطلوبة وتكلفتهم ، والفصول ، والمساحات الفضاء ، والأنشطة والإداريين والفنيين ، والتجهيزات المختلفة ، وتكلفتها ؟ أيضا أشك فى ذلك ، ومرة أخرى أتمنى أن يكون شكى فى غير محله ، لكنها الخبرة السيئة التى تعيها ذاكرتنا من حيث صدور القرارات التاريخية الكبرى دون أن تقوم على تخطيط وحسابات ودراسات ومناقشات .

-----

*الأخبار ، ١٩٩٩/٦/٢٥

هل يمكن تعليم قواعد وقانون المرور كمادة دراسية ؟

الأرقام التى ذكرها اللواء عبد العزيز محمد على فى أخبار اليوم فى ٢٠٠٠/١/٢٩ عن حوادث المرور غاية فى الخطورة ، إذ يؤكد سيادته أنه فى عام ١٩٩٧ وقعت ١٥ مليون مخالفة ، و٢٦ألف ٧٢١ حادثا ، وإصابة ١٨ ألفا و٤٤١ شخصا ، ثم يصل عدد المخالفات إلى ٢٦ مليون فى عام ١٩٩٨ والحوادث إلى ٢٣ ألفا و٣٦٢ ، ذهب ضحيتها خمسة آلاف و١٠٢ قتيل ، و٢٢ ألف و١٤٩ مصابا ، لكن هل يبرر كل هذا أن نُدخل مادة دراسية فى مناهج التعليم خاصة بقواعد وقانون المرور ؟

مسكينة هى حقا وزارة التربية ، فما من قطاع من قطاعات حياتنا المجتمعية إلا ويلح مسئولوه على أن يختص بمقرر فى المناهج الدراسية ، كما رأينا عندما طالب المسئولون عن السياحة من قبل مثل ذلك ، وفى نفس الوقت يشكوا كثيرون من تكدس المناهج الدراسية ! أليس فى ذلك تناقض واضح ؟!

والرأى عندنا أن المدرسة لا يمكن أن تتسع لتعليم كل شىء ، إذ لا ينبغى ألا ننسى محدودية اليوم الدراسى ، فضلا عن أن الكثير مما يُطالب به إنما هومما يقع فى باب " القيم السلوكية " ، ومثل هذا الباب لا يتأتى تعليمه وتعلمه من خلال " مقرر " يقوم بتدريسه معلم فى حصة بعينها، فما هكذا يكون تعلم القيم ٠إن تعليمها وتعلمها إنما يتم من خلال المعايشة والممارسة فى سياق مجتمعى عام ، فالقيم كل لا يتجزأ ٠

ولنضرب مثلا بهذا الذى يتجاوز من يسير بسيارته أمامه وينحرف يمينا ويسارا كالبهلوان بين السيارات حتى يسبق الجميع ، إنما يعكس نمطا سلوكيا عاما أخذ يعرف طريقه بكل أسف إلى مجتمعنا ، هذا النمط الذى يدفع البعض إلى القفز فوق القواعد واللوائح بطرق شتى قد يكون من بينها النصب والاحتيال ، أو الرشوة ، أو النميمة والدس والوقيعة ، ومثل هذا النمط السلوكى ليس مسئولية قانون المرور وحده ، وبالتالى ليس مسئولية وزارة الداخلية ولا مسئولية وزارة التربية ٠٠ إنه مسئوليتنا نحن جميعا ، بدءا من الأسرة ، ومرورا بالمدرسة ، وأجهزة الإعلام ، واليد الرخوة التى نلمسها أحيانا خلال التعامل مع البعض دون الآخرين ، فتغيب المساءلة والمحاسبة ٠

وهذا الذى " يسرق " الإشارة إذا لاحظ أن عسكرى المرور لا يمسك فى يده دفترا لتسجيل أرقام السيارات المخالفة ، ليس " منحرفا " مروريا فقط ، إنما هو أيضا يعكس نمطا آخر من السلوك المنحرف ، نلاحظه فى كثير من المجالات الأخرى ، كهذا الذى يستطيع أن يركب أوتوبيسا ويفلت من دفع التذكرة ، أو يستولى على بعض الأدوات المتوافرة فى مقر عمله إذا لم يره أحد ، ويعتبر هذا " نصاحة " و " فتاكة " !

وقل مثل هذا فى كثير من السلوكيات التى هى " الأزمة " الحقيقية للمرور ، حتى لقد صدق من قال إن حالة السلوك المرورى فى الشارع إنما هى صورة طبق الأصل من جملة الأخلاقيات العامة فى المجتمع ٠ ولا نريد بهذا أن " نضع العقدة فى المنشار "بالقول بأن مشكلة المرور هى مشكلة المجتمع المصرى كله٠

وغاية ما نريد أن ننتهى إليه هو أن تعليم وتعلم قواعد وقانون المرور فى مدارسنا إنما يكون من مدخل " القيم السلوكية " ، على أساس أن مواد القانون نفسه ، مفروض أن يتكفل بها اختبار منح الرخصة ، والذى لابد أن يتجدد كل عدة سنوات ، أما بالنسبة للقيم السلوكية فيمكن أن يتخلل تعليمها الكثير من قنوات التنشئة والتربية ، فهناك قصائد الشعر وموضوعات القراءة التى تتضمنها مناهج اللغة ، يمكن أن يتدور بعضها حول هذه القيم ، ونفس الشىء بالنسبة للمقرر الخاصة بالتربية الوطنية ، والتربية الدينية ، فضلا عن الوقت الذى يخصص لممارسة الأنشطة اللاصفية ، أى التى تمارس خارج الفصول الدراسية٠

----

*أخبار اليوم ، ٢٠٠٠/٣/١٨

وزير التعليم يحاور د٠ بهاء الدين !

عندما جاءت لجنة " ملنر " فى أعقاب ثورة ١٩١٩ لتتقصى الحقائق (وكأن أسباب الثورة غير معروفة تحتاج بحثا !) ، وتجرى محادثاتها ، سأل سعد زغللول عمن يعين المفاوضين المصريين ؟ وكانت الإجابة : الحكومة المصرية (حيث كانت فى قبضة سلطات الاحتلال البريطانى تماما) ، فقال سعد : إذن ، جورج الخامس(ملك انجلترا فى ذلك الوقت) يفاوض جورج الخامس ! وصارت هذه الجملة مثلا شهيرا يساق وصفا لشكل حوارى بين اثنين أو أكثر ليس بينهما تغاير فكرى ومصلحى ما !

دائما أتذكر هذا المثل فى التو واللحظة كلما قيل أن د٠بهاء الدين سوف يعقد ندوة أو سيشهد أخرى لمناقشة بعض قضايا التعليم خاصة على شاشة التلفزيون أو فى بعض المؤتمرات التى يعقدها ، وكذلك عندما قرأت – منذ فترة – تشكيلات بعض مجالس إدارات مراكز (علمية) تابعة لوزير التربية ، فغنى عن البيان الفلسفة الكامنة وراء مجالس الخبراء وأصحاب الرأى ، المفروض أن يستعين بها أصحاب القرار٠ وتشتد الحاجة إلى مثل هذه الهيئات أكثر إذا كان صاحب القرار فى قطاع ما غير متخصص فى العلوم القائم عليها ، وهذا مثلما نرى بصفة خاصة بالنسبة لقطاع التربية والتعليم ٠

إن " التعدد" و" التنوع" و" التغاير " أمور ومبادىء لابد أن تكون حاكمة فى عملية الاختيار ، حتى تستطيع مجموعة المستشارين أن تقدم غذاء فكريا متنوعا متعددا ومتغايرا فيصح العقل التعليمى القائد والمدبر والموجه ، وهذه حقيقة علمية يعلمها أساتذة الطب جيدا وخبراء التغذية ، أما إذا ظل الجسم – مثلا – يتغذى على نوع واحد ، حتى ولو كان " كبابا " ، فسوف تغيب عن صحة تكوينه عناصر أخرى ربما يكون فيها ما هو لازم لسلامة التكوين ٠

لكن واقع ممارسة هذه المجالس يشير إلى منطق عفى عليه الزمن ، إنه منطق النظر بعين الشك والريبة والخوف إلى الرأى المغاير ، وهذا ما يفسره إخواننا أساتذة علم النفس بأنه إنما يدل على ضعف الثقة بالنفس ، والأكثر من هذا ، دليل على اعتقاد لاشعورى بأن صاحب الرأى المغاير لديه قوة الحجة والمنطق الصحيح ، وإلا فلم الخوف منه والسعى

المتواصل لمحاصرته ؟ ٠٠ وهكذا يتم الاختيار من بين نفس " المدرسة " أوبمعنى أصح من بين نفس " القبيلة " ٠ وهنا تتحول الآراء والأفكار إلى نسخ مكررة لشىء واحد ، بحيث تتركز وظيفة المستشارين الأساسية فى أن تسمع الوزير ما يحب أن يسمعه ، لا ما يجب أن يسمعه ، إذ من المؤكد أن السيد الوزير قد حرص منذ البداية على أن يشكل هذه المجالس من نوعيات تؤمن بمنطق (المسايرة) ، أما هؤلاء (المغايرون) فهم ، غالبا ، ما تحاط بهم الشكوك ، لتكون النتيجة بالفعل أن القرار يصدر بعد أن يأخذ وزير التعليم بآراء د٠ بهاء الدين + د٠ بهاء الدين + د٠ بهاء الدين ٠٠ الخ

سيهب البعض ليتصور أن كاتب هذه السطور لابد أنه يقول ذلك لأنه لم يكن من بين " المبشرين بالجنة " ، ولولا عزوف عن حديث عن النفس لأثبت قائمة بما يبعد هذه الشبهة عنى تماما ، لكنى أعتمد على أن كل من له صلة بى - حتى من غير الأنصار - متأكدون من ذلك تماما ٠

عندما صدر القانون المشئوم بإنقاص سنة من مدة التعليم الابتدائى عام ١٩٨٨، أعد المذيع التلفزيونى الراحل أحمد سمير حلقة من برنامج له كان بعنوان " واجه الحقيقة " لإجراء حوار بين د٠ سرور وبين عدد ممن يعارضون اتجاهه وكان على رأسهم المرحوم د٠ محمد حلمى مراد ٠ وبعد الاتفاق على المحاورين إذا بأحمد سمير يتصل بى ويقول أن د٠ سرور يصر على أن أكون من بين محاوريه فى هذا البرنامج لأنى أشد الكتاب نقدا لسياساته وهجوما عليه ! فأكبرت شجاعة الوزير ، لكن هذا لم يحل بينى وبين قول كلمة الحق التى أكدت على الملأ الخطأ الفادح فى حق التعليم المصرى من جراء هذه الخطوة المشئومة ٠

وفى المقابل ، فعندما صدرالقانون الخاص بنظام الامتحان الجديد منذ سنوات معدودة ، حاول عدد من الخبراء والكتاب أن ينبهوا إلى مواطن خلل فى النظام المقترح فى مقالات أرسلوها إلى صحف قومية ، ومنهم كاتب هذه السطور ، فإذا بالجميع على وجه التقريب ، يشكون من ظاهرة واحدة ، هى عدم ظهور أى مقال ؟! ٠ ثم أعلن عن إجراء حوار مع الوزير تعرضه شاشة التلفزيون ، وتصورت أن ضيوف الحوار لابد وأن يكونوا - أو أغلبهم - من أصحاب الرأى الآخر ، فإذا بالمحاورين هم (رجال السيد الوزير) : مستشاروه ، والذين شاركوا فى صنع القانون !إنه لمن المؤكد أن وجود مثل هؤلاء فى مثل

هذا الموقف ، ضرورى ، إذ من الممكن أن يكون هناك لبس فى فهم بعض النصوص ، فيقوم هؤلاء بإزالة اللبس بالتوضيح والشرح ، وقد يطرح الآخرون تساؤلات هامة ، فيجيب هؤلاء كذلك عنها ٠٠ وهكذا ٠ لكن أن يقتصر الحوار على (رجال السيد الوزير) وحدهم ، فها هنا ستبرز حقيقة مقولة سعد زغلول ، صحيح أننا سمعنا عدة آراء ، لكنها كانت من قبيل أن يقول (ا) أن القانون يشير إلى تطور هام ، فيرد (ب) : لا ياسيدى ، إنه نقلة حضارية ، ويعقب (ج) بأن الزميلين قد نسيا أمرا أكثر أهمية وهو أن مصر قد سبقت حتى الدول المتقدمة فى مثل هذا التطوير غير المسبوق ! وهكذا

ومنذ ما يقرب من ثلاثة أعوام بدأت أسمع وأشاهد اتصالات ومحادثات للإعداد لحوار موسع حول عدد من قضايا التعليم ، يعرض أيضا على شاشة التلفزيون ، وكان كاتب هذه السطور ممن تم الاتصال بهم ، فقلت لمحدثى معتذرا أن السيد الوزير سوف يعترض بالتأكيد لأنه يعلم موقعى الفكرى المغاير وطريقتى فى إبداء الرأى للمسئول أيا كان موقعه، فإذا بالمتحدث ينتفض مستنكرا مؤكدا أن لا دخل للوزير بعملية الاختيار ، لكن ما توقعته قد حدث ، ولما أسرعنا إلى مشاهدة البرنامج ، وراحت الكاميرا تدور مبرزة لنا وجوه الحضور ، فوجئنا بأن العدد الأكبر هم من (كتيبة السيد الوزير) ، فضلا عن (كتبة السيد الوزير) ، بحيث شكل هؤلاء وهؤلاء ما يقرب من تسعين بالمائة من المحاورين ، مما جعل كثيرا مما قيل يدور فى دائرة (الشرح) و(التسويغ) و(التبرير) ، فضلا عن (التجميل) و(التزويق) ٠

فإذا ما دُعى السيد الوزير إلى حوار ولا تكون أمامه فرصة ليعين محاوريه ، نجد أن ردوده غالبا ما تنحو إلى طريقين ، أحدهما النفى الدائم لوجهات النظر الأخرى متهما إياها بأنها مدفوعة من جهات ذات مصالح تضر بمصر ، وثانيهما أن يتحدث بمنطق ما ينبغى أن يكون لا عما هو كائن ، فيتحدث مثلا عن أهمة قيام طريقة التعليم على الحوار والمناقشة ، أو عن التعليم يبحث عن المواهب والمتميزين ، أو عن أن التعليم قضية أمن قومى ، وغير هذا وذاك ممن أمور متداولة فى كتب التربية ، التى لا يقرأها كثيرون من خارج النطاق التربوى فيحسب القارئ أنه يقرأ تصويرا لتعليم ليس له مثيل فى معظم أنحاء الدنيا ، ومن الضرورى أن يعقب دائما بأنه إنما يعمل وفقا لتوجيهات السيد الرئيس ، حتى يجد " الآخر " نفسه فى موقع حرج ، لأن معارضة السيد الوزير سوف تُصور عنديذ وكأنها معارضة للسيد الرئيس ، وهو الأمر غير المقصود أبدا فى مثل هذه المواقف ٠

وإذا ما استطاع أحد أن " يفلت " بمقال ينشر يعرض لوجهة نظر مغايرة للسيد الوزير ، انطلقت المدفعية الثقيلة من عدد من كتبته . صحيح أن هناك كثيرين يعرفون مقدار ونوع العلاقة الظاهرة والخفية التى تربط بين هذا الصنف من الكتاب وبين السيد الوزير ، لكن المؤسف أن الكثرة الغالبة من القراء لا يعرفون فيقع فى وهمهم أن ما يقرأون هو لوجه الله .

إن المغزى الكبير للحقيقة التى تؤكد أن لكل إنسان بصمته التى تغاير بصمة غيره ، هو أن هذا التغاير لا يقتصر على بصمة اليد وحدها ، وإنما يمتد ليشمل التكوين العقلى لكل إنسان ، مما يجعل نتاجه فى التفكير مختلفا عن غيره ، وبالتالى يكون الحوار ضرورة حياتية تتيح لنا فرصة رؤية المسألة من زوايا مختلفة ، فيتم لنا فهم أعمق وبصر أوضح.

لقد ذكر الكثير عن عوامل انهيار ما كان يسمى بمنظومة الدول الاشتراكية ، ومن بين هذا الكثير ، تبرز حقيقة ربما تفوق غيرها ، ألا وهى أن سيادة الرأى الواحد قد خربت العقول ، وأسكنت الخوف فى القلوب وزرعت الجبن فى النفوس ، وكثرت من جماعات المنافقين والمنتفعين وكدابين الزفة ، الذين يزينون الواقع بالوهم ويزخرفونه بالخيال ، فيستمر الخطأ فى الوجود ، ومع استمرار الوجود ، ينمو ويكبر .. وهكذا تتكاثر الأخطاء وتنمو وتتحول إلى (سوس) ينخر فى جسم الدولة إلى أن تحين اللحظة التاريخية ، فينهار هذا البنيان الذى تصورنا أنه رائع وعظيم !!

ومنذ ما قد يزيد على العام ، أذيع على الناس ما قيل أنه رأى لليونسكو يمتدح فيه حال التعليم الأساسى فى مصر ، ووفقا لسنة الله فى خلقه ، كان من الطبيعى أن يظهر رأى هنا ورأى هناك ، تعبيرا عن رؤية مغايرة ، فإذا (بغارة كتابية) تنثر الاتهامات على المغايرين ، ولو صح أن (المغاير) لابد وأن تكون له مصلحة شخصية ، أفليس (المساير) كذلك ؟ فماذا يكون موقف القراء من جملة من يكتبون عن التعليم ؟ هل نذكر بمقولة الإمام الشافعى الشهيرة : رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرنا خطأ يحتمل الصواب ؟

إن أسوأ ما يمكن أن يمر به التطور الاجتماعى حقا هو أن يسوده ذلك الفكر الذى لا يجد أمامه إلا السير على طريق ذى اتجاه واحد . إن السير فى اتجاه واحد قد يكون نهجا

مطلوبا فى (تنظيم المرور) ، لكن عملية بناء الإنسان تقتضى منطقا آخر ٠٠ السير فى اتجاهين متغايرين ٠

إن علماء الطب والبيولوجيا يؤكدون لنا أن التزاوج إذا تم بين أقارب فى دائرة (الأعمام) و(الأخوال) أنتج ذرية ضعيفة إذا قورنت بتلك التى تجىء نتيجة تزاوج بين أصول متغايرة بعيدة ٠ ونفس المنطق يمكن تعميمه على الأفكار ، فالتزاوج بين الأفكار المتشابهة ينتج حشوا وتكرارا ، والتزاوج بين الأفكار المتغايرة يلقحها بأسباب القوة والجدة ويعينها على التطور والنمو ٠

وهكذا ،لابد لتعليمنا أن يشهد تزاوجا فكريا بين الأغيار حتى يشهد فكرا تربويا يتسم بالصحة والعافية ، ولن يتحقق هذا الحلم إلا إذا كف وزير التعليم عن محاورة د٠ بهاء الدين !!

------

*الوفد ، ٢٠٠٠/٢/١٠

فى شهر مايو الماضى ، أذيعت حلقة فى يوم جمعة من البرنامج التلفزيونى الشهير " حوار مع الكبار " كان من حسن حظى أن أكون أحد ضيوفها مع اثنين من الزملاء ، وفى صباح اليوم التالى ، السبت ، كنت جالسا أواصل ما تعودت عليه من القراءة والكتابة فى مكتبى ، من بعد صلاة الفجر ، حتى إذا جاءت الساعة الثامنة والنصف دق جرس التليفون ، وإذا بصوت المتحدث ، بعد تحية الصباح يقول لى أن د حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم سيكلمك . عقدت الدهشة لسانى ، لأسباب سوف يعلمها القارىء فى حينه ، وقبل أن أفيق من دهشتى وأخمن سببا للمكالمة ، جاءنى صوت سيادته عبر التليفون هاشا باشا ، يحمل من الود ما بلبلنى ، ويحمل من الترحيب ما حيرنى .

من المفروض بطبيعة الحال ، كما قد يرى القارىء أن أسعد وأفرح ، فهاهو قمة الجهاز التربوى فى مصر يبتدؤنى بطلب التحادث التليفونى ، وأنا واحد ممن " يجلسون على الرصيف " – كما يحلو لى أن أصف موقعى دائما – فلست صاحب سطوة ولا نفوذ ، سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ، ولا أملك ضرا ولا نفعا لأحد ، ومع ذلك فالحق أقول أن السعادة لم تعرف طريقها إلى قلبى ، ولا عرفت الفرحة طريقها إلى مشاعرى ، أقول ذلك تقريرا لواقع حدث ، لا تقليلا من قيمة المكالمة لا سمح الله ، وما زالت عبارة بعينها محفورة فى أذنى حتى الآن ضمن عبارات أخرى تقطر رقة ، وتشير إلى إطراء واضح خصنى به سيادة الوزير . أما العبارة فهى : " إنت أستاذ عظيم " !

انعقد لسانى فلم أستطع ردا ، فهناك شريط طويل يمتد بطول سنوات سابقة ، منذ أغسطس ١٩٩٤ كان فيها شخصى موضع حرب ضارية ، وحصار رهيب ، كان يذكرنى دائما بهذا الحصار المضروب على العراق ، وكان المبرر غير المكتوب فى كل هذا أن د . حسين غاضب على كاتب هذه السطور غضبا شديدا ، ويرى فيه سوءا ينبغى محوه ، وشرا ينبغى القضاء عليه .

هل كان هذا الوصف الذى أسمعنى وزيرنا العزيز إياه إعلانا بالبراءة ؟

حاولت أن أقنع نفسى بأن الإجابة هى بالإيجاب مما يوجب الفرحة والسعادة ، لكن سرعان ما تنبهت إلى تلك الحقيقة المؤلمة : لقد قذفت بالحجارة وبالطوب وبالأوحال ، وشرعت سكاكين ومطاوى لذبحى ، ثم - ربما - خفف الحكم لكى يقف عند حد التجريح والإيلام والتشهير عبر قنوات مختلفة ، وبأساليب شتى ، ومشاركة قوى متعددة ، وعلى مشهد من الجميع ، فهل يكون إعلان البراءة عبر مكالمة لم يسمعها إلا كاتب هذه السطور ؟ ولو فرض وأشعت أمر المحادثة فما الدليل الذى يفرض على الناس التصديق والاقتناع ، أليس من الممكن أن يقول البعض أننى أدعى هذا وأنه لم يحدث ؟

على أية حال ، أخذت بالفعل أنقل ما حدث إلى عدد ممن هم على صلة بى ، من الزملاء والتلاميذ ، الذين آمنٌ أنهم لن يحملوا هذا على أنه إدعاء منى ، وكنت دائما أسأل كل واحد عن تفسيره لهذه المكالمة ، ولهذه الكلمات بصفة خاصة ؟ وراح كل منهم يذهب مذاهب شتى فى التفسير والتأويل ، وكلها كانت مجرد احتمالات تقبل التصديق كما تقبل التكذيب ، لكنى على أية حال رجحت-كما هى عادتى-حسن النية ، مما يوجب أن أرد التحية إن لم يكن بأحسن منها ، فبمثلها .

فى أوائل يونية الماضى ، على وجه التقريب ، كان على أن أقوم بطلب سيادة د. بهاء الدين كرد تحية لمكالمة كريمة سابقة منه ، ولم يكن موجودا ، لكن بعد يومين سعدت بطلبه لى على التليفون أيضا معتذرا أنه كان مشغولا مع سيادة الرئيس فى احتفالات عيد الإعلاميين ، فلما عاد وعرف أننى طلبته ، بادر إلى هذه المكالمة سائلا ما أريد ؟ وكان صوته هذه المرة أيضا يقطر رقة وودا وأدبا واضحا يحسد عليه حقا .كان المحيطون بى قد اقترحوا أن أدعو سيادته للقاء فكرى ، ضمن سلسلة اللقاءات التى أقوم بتنظيمها فى صالوننا الثقافى ، فطلبت منه ذلك بالفعل ، ورحب الرجل مشكورا ، على أن أرتب الموعد مع مكتبه كى يخطره به ، وكان الموضوع المقترح عن : مستقبل خريجى كليات التربية ، خاصة وأن هذا كان قريب عهد بالضجة التى كانت قد حدثت نتيجة فك الارتباط بين ما كان يحدث من التزام وزارة التربية وتعيين هؤلاء الخريجين .

كانت المشكلة التى واجهتنى هى أن مكان الصالون الثقافى يضيق عن أن يتسع لندوة مثل هذه التى لابد أن يكون جمهورها كبيرا ، والمكان هو " شقة " لا يتسع المكان المخصص فيها لأكثر من أربعين فردا على أكثر تقدير ، فحادثت مسئولا عن إحدى

المؤسسات ، متصورا أنه سوف يرحب ، فإذا به يسوق عبارات متعددة ، تنتهى بنتيجة مؤسفة وهى أن الظروف الحالية لا تيسر ذلك . دهشت حقا وأكاد أقول ، وصدمت ، وارتسمت أمامى علامات استفهام كثيرة .

وعن طريق وسط آخر ، تم الاتصال بمسئول آخر عن مؤسسة أخرى ، فإذا بنفس النتيجة مما جعل الدهشة تزداد ، وعلامات الاستفهام تزيد تكاثرا بلا جواب ؟!

الحق أقول ، وجدت نفسى فى حرج شديد تجاه سيادة الوزير : ماذا أقول له إن جاء يسألنى ؟!

وتمر الأيام ، فإذا بى أجد نفسى هدفا لمخاوف مشروعة ..

إن سيادة الوزير له نهجه المعروف فى شكل العلاقة بينه وبين الناس وفقا لما يمكن أن يقدموه من دعم لسياسته ، وبالنسبة لأساتذة التربية خصوصا فهم أنسب فئة يمكن أن تقوم بالتبرير والتحسين والتجميل بحكم ما يملكون من معرفة تربوية ونفسية تشكل الأسس العلمية للتعليم ، وكاتب هذه السطور يؤمن بأن رسالة المثقف هى أن موقعه موقع " الناقد " لحركة الواقع ، ملتزما بنصيحة الكثير من علماء المسلمين الذين نصحوا بعدم الاقتراب من ذوى السلطان حتى لا يستدمج العالم تدريجيا ، ومن حيث لا يدرى فى سياسة السلطان فلا يجد نفسه فيما يكتب وفيما يقول إلا مُبررا مُسوغا .

ثم إن هناك فريقا ممن أمسكوا أمس بالسكاكين فى الحرب الضروس التى شُنت على شخصى ، لم يلقوا السلاح بعد ، وسوف لا يسعدهم أبدا هذا المسار الجديد ، أفلا يكون هناك احتمال كبير فى أن يشيعوا التشكيك ويقذفون بالتهم بأننى أعلنت الاستسلام وسارعت إلى الوزير طالبا الصفح والغفران ، وأننى أسعى إلى التقارب وتقبيل الأعتاب ؟ فإذا ما كذبت ذلك بالإشارة إلى تفضل سيادته بمبادرة كريمة فى التحدث لى ، فمرة أخرى ما الدليل على صدق ما أقول ؟

عندما نقلت مخاوفى هذه إلى بعض المتصلين بى ، أخذوا يؤكدون أن من يعرفنى لن يصدق هذه الترهات ، وأننى لو كنت أريد التملق ، لكان هذا قد حدث فى مستهل إعلان الحرب الضروس ، وأن علاقتى بوزراء التربية والتعليم السابقين عبر سنوات طويلة ما كانت تنبىء أبدا بمثل هذا .

وإذا بالأيام تمر والتردد سيد الموقف ، حتى إذا طالت أكثر مما يجب كان لابد من تأجيل الفكرة وأنا أشعر بقدر غير قليل من الأسف ومن الأسى!!

إننى أشعر بأن كثيرين من القراء لابد وأن ترتسم علامات استفهام أمامهم وهم يقرأون مقال هذا الأسبوع والمقال الذى سبقه ، فما زالت هناك نقطة أساسية لم أفصح عنها بعد .. هذه النقطة هى مربط الفرس فى الموضوع كله ، ألا وهى الخاصة بما أشرت إليه من " حرب ضروس " ، فما موضوع هذه الحرب ؟ ولماذا كانت ؟

هذا ما سوف أحاول أن أرويه فى مرات قادمة بإذن الله ، إن كان فى العمر بقية !

-----

* نشر الجزء الأول من المقال فى " الميدان " فى ١٩٩٩/٩/٧ ، ثم امتنعت الجريدة عن نشر الجزء الثانى نتيجة تهديدات الوزير ، كما قالوا لى ، وأعدت نشره كاملا فى الزمان فى ١٩٩٩/٩/٢٨، ولم ينتبه له الوزير إلا بعد نشره

لماذا التحية واجبة للدكتور سرور، وزيرا سابقا للتعليم ؟!

لم ينل وزير تعليم سابق هجوما ونقدا حادا من كاتب هذه السطور مثلما نال د. أحمد فتحى سرور إبان توليه الوزارة فى الفترة من عام ١٩٨٦-١٩٩٠ ، وعلى الرغم من مرور ما يقرب من تسع سنوات على تركه هذه الوزارة ، إلا أننى أشعر بأن له واجبا فى عنقى أجد أن الالتزام الخلقى يحتم على أن القيام به، خاصة وأنه الآن لا يملك لى ضرا ولا نفعا ، مما يبعد أية شبهة قد تعلق بكلماتى اليوم .

ويتلخص هذا الواجب فى أن أسجل شهادتى بعدد من المزايا التى ميزت سياسة وشخصية هذا الرجل ، إذ لا يكفى أن نتناول الناس من خلال سلبياتهم وأخطائهم فقط ، فإذا ما رأينا مظاهر إيجابية فلابد أن تأخذ حقها من التقريظ . لكن القارىء قد يتساءل : ولماذا تأخرت هذا الوقت كله ؟ وردى على هذا يتأتى من جانبين ، أولهما أننى كتبت بالفعل الفكرة العامة لحديث اليوم منذ ثلاث سنوات على وجه التقريب ، لكن الجريدة الكبرى التى أرسلت الفكرة لها لم تتكرم بالنشر . الجانب الآخر ، أننا كثيرا ما لا نشعر بقيمة فعل وفضيلة سلوك إلا بعد تجربة مغايرة ، مصداقا للمثل العربى السائر " وبأضدادها تتمايز الأشياء " !!

كذلك فإن بعض القراء قد يرى أن د. سرور ، عليه ملاحظات كثيرة من حيث الأداء فى مجلس الشعب ، وهنا أيضا أجد لزاما أن أسجل ملاحظتين : أولاهما ، أننى لست خبيرا بالشئون البرلمانية مما يتيح لى أن أقف محللا ناقدا فى هذا المجال . الملاحظة الثانية ، أن الجانب السلبى فى أداء شخصية عامة فى مجال ، لا ينبغى أن يحجب الرؤية عن تميز أثبتته التجربة والأيام فى مجال آخر لنفس الشخصية .

وأنا إذ أزجى التحية للرجل الآن ، فهذا لا يعنى تراجعا عن آراء سبق أن كتبتها من قبل ، فلو حدث أن عادت بنا عقارب الساعة إلى الأمس ، فسوف أقول ما سبق أن قلته ، وأكتب ما سبق أن كتبته نقدا لما كان يجرى من أحداث ووقائع تعليمية .

وتأتى أولى الميزات التى كشفت عنها الأيام فى شخصية الرجل : قدرته الفائقة على أن يتلقى الرأى الآخر ، مهما كان حادا فى التعبير ، بصدر رحب ، واستعداد للحوار الحقيقى

بنفسه ٠ كنت أكتب المقال فى الصباح يحمل حملة عنيفة على جانب من سياسته ، فإذا بـه – غالبا – يتصل بى مساء نفس اليوم ، ليناقشنى في ما كتبت ، من غير حدة ، ولا تهديد ، وتنتهى المكالمة – غالبا – باستمرارى على رأيى ، فإذا ما جمعت الظروف بينـى وبينـه ، أجده يقبل على هاشا باشا فى ود واضح وترحـاب بـالغ ، حتـى لقـد كـان كثـيرا مـا يخلجنـى عندما يقدمنى على كثيرين ممن هم أعلى منى مقامـا أو أكـبر سـنا ، ولا أبـالغ إذا قلـت أنـه أحيانا ما كان يسير إلى حيث أكون واقفا ، مع أن العادة هـى العكـس ، أن يهـرع الفـرد منـا إلى صاحب السلطة والقوة !! ولم يسع الرجل إلى محاصرتى بحيث لا تعرف مقالاتى طريقها إلى النشر فى الصحف والمجلات ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشـر ٠٠ لـم أر الرجـل " يُجيش " كُتابه للنيل منى أبدا ٠

كنت أنظم فى رابطة التربية الحديثـة التـى كنـت أرأس مجلـس إدارتهـا نـدوات شـهرية ، ومؤتمرات سنوية ، معظم ما يجيء على ألسن متحدثيهـا وباحثيهـا ، نقـد واضـح لسياسـات الوزارة ، لكنه دائما كان حريصـا علـى حضـور هـذه المؤتمـرات وتلبيـة الدعـوة لكثـير مـن الندوات ، وكان يمكن ، بحكم موقعه أن يستغل زمالته لوزيرة الشئون الاجتماعية لاستصدار قرار بحل مجلس الإدارة والإطاحة بى ، وتبرير ذلك وتسويغه بمختلف الأساليب والإجراءات ، ضامنا أن العثور على الأعوان ليـس عسـيرا ، خاصـة وأنـه كـان يملـك منـاصب مرموقـة يمكن أن يوزعها على هؤلاء ، وعطايا معنوية ومادية مباشرة أو غير مباشـرة ، لكنـه أبـدا لم يفعل ذلك ، عفة وترفعا ، شجاعة وفروسية !

ولقد حاول د ٠سرور أن يكافئنى – هكذا قال وقتها – بموقع كبير يسيل له لعـاب كثـيرين ، فلما اعتذرت عن عدم قبوله مؤثرا البقاء فى موقعـى " علـى الرصيـف " حتـى أسـتطيع أن أكتب الكلمة المتحررة من كافة أشكال الترغيب والترهيب ، لـم يغضـب علـى ، ويشـن حملـة مسعورة للتشويه والتلويث والانتقام الأسود ، بل زاداد احترامه لكـاتب هـذه السـطور ، وإذا به يتحدث أكثر من مرة أمام الغير بكلمات إطراء يمنعنى الحيـاء أن أكررهـا هنـا ٠ ولا شـك أن هذا إنمـا هو سلوك " الفرسان " و " الشجعان " ٠٠

أقمت عام ١٩٨٨ مؤتمرا تربويا كبيرا بعقر ردار وزارة التربية ، وكان محددا أن يفتتحه الوزير فى التلاسعة صباحا ، وجاءت التاسـعة ولـم يحضـر ، وانتظـرت ربـع سـاعة فقـط ثـم افتتحته ، وسط هلع وفزع وخاصـة من رجال الوزارة أن أفتتح المؤتمر قبل أن يأتى الوزيـر

، وجاء بعد دقائق ويجلس فى مكانه المخصص ، ولم يغضب منى ويثور ، فهل تزعزعت مكانته ونقص تقديره فى قلوب الناس ؟ كلا ، العكس هو الصحيح ٠ ولما أقمت مؤتمرا آخر فى العام التالى ١٩٨٩ بالجامعة العمالية ، أيضا برعياته، كان هو أول الحاضرين فى التاسعة تماما معلنا بذلك أن القوة الحقيقة تكمن فى الالتزام ، وفى احترام الناس ، لا فى الجبروت الكاذب والقوة الغشوم !

كان المذيع التلفزيونى الراحل (أحمد سمير) يذيع برنامجا بعنوان (واجه الحقيقة) ، فلما أراد أن ينظم حلقة للتعليم ، إذا به يتصل بى للمشاركة لمواجهة الوزير فى سياساته ، ود٠ سرور يعلم بذلك فيرحب ، بل وأجد نفسى كذلك مع الراحل العظيم د٠محمد حلمى مراد ٠ ولم يسع الوزير أبدا إلى التدخل بحيث يدور الحوار وتدور المواجهة بينه وبين مستشاريه وأعوانه فيبررون ويفلسفون ويسوغون ما يفعل بغية تلميع صورته أمام الناس ، وبالتالى لم يقص من يعلم مسبقا أنهم لا يقفون معه على نفس الخط ، فينقدوه ، ويكشفوا على شاشة التلفزيون وأمام ملايين ، أخطاء سياسته ٠ولقد أعلنت أمام ملايين المشاهدين فى هذه الحلقة أن الوزير يسيء استخدام توصيات المجلس القومى للتعليم بالنسبة لسنوات التعليم فى الابتدائى وإن إنقاص مدته كان عملا يشير إلى تأخر وردة ونكسة ، ولم يثر الرجل على ، ولا خاصمنى ولم يعلن على الناس أننى عدو للنظام السياسى ، فيشيع بين الجميع خوف التعامل معى ٠

كان الرجل يجمع بين وزارتى التربية والتعليم العالى ، وعندما كنت أحدثه عن سلبيات ما فى إحدى الجامعات كان رده الدائم أنه لا يتدخل أبدا فى شئون أية جامعة ، وأنه ينظر إلى رئيس أى جامعة باعتباره " وزيرا " لها ، مع أن المجال كان رحبا لأن يتدخل فيقصى من يغضب عليه ويعين من يرضى عنه ويستخدمه ، وبالتالى يصبح مطمعا وأملا لكل الطامعين والمنافقين وحملة الدفوف وكدابى الزفة ٠ ولم يبلغ به اللدد فى الخصومة أن يتدخل فى مؤتمر يسمع أن مخالفا له سيتحدث فيه أو يكرم فيطلب منع هذا وإلا ألغى المؤتمر ، ولم يمد يده ولا لسانه أبدا فى شئون تشكيل وعمل لجنة من اللجان العلمية لإقصاء إنسان عرف بمخالفته له فى الرأى ٠

حقا إن الدكتور سرور أخطأ فى بعض سياساته التعليمية ٠ ٠ ٠

لكن : حقا أيضا أنه كان شجاعا فى المواجهة ، وشريفا فى المخاصمة ، وديموقراطيا فى الحوار ..

مثل هذا الرجل هو الذى يـؤدى بالفعل أجل الخدمات الوطنية للنظام السياسى القائم ، فليس هناك ما يدعم هذا النظام مثل : الصدق ، والشجاعة ، والديموقراطية ، وأن الذى يستخدم المخادعة والمداهنة والتزييف والتملق ، والتظاهر بأن كل ما يقوله وما يفعله إنما هو من وحى السيد الرئيس ، حتى يكسب قوله وفعله حصانة من النقد ومن ثم الانتقام من مخالفيه فى الرأى ، هو الخطر الحقيقى على النظام ...

معذرة يا دكتور سرور أن لا تقرأ لى تقريظا لك إلا بعد ثلاثة عشر عاما ... فبأضدادها تتمايز الأشياء

------

*الزمان ، ١٠/٥ ، ١٩٩٩/١٠/١٢

المسكوت عنه فى الخطاب الرسمى للتعليم

فى أهرام١٢/٩/١٩٩٩ تحقيق صحفى للصحفى النابه " سيد علـى " ، وإن كـانت قراءتـه تبين أنه حديث متصل للسيد وزير التربية والتعليم ، حيث أن ما ورد به سبق أن تردد علـى لسانه عدة مرات ، فضلا عن نشره فى صور مختلفة من إصدارات الوزارة • وعلى الرغم من الوعى (بتوقيت) هذا الحديث ، مع " التغيير الوزارى " المنتظر الذى يشاع بين النـاس ، مما يضع مثل هذه الأحاديث فى خانة " أحاديث المناسبات " ، والتى يبدو واضحـا أنهـا لا تخاطب القارىء – على الرغم من أنها موجهة له شكلا – بقدر ما تخاطب القيادة السياسـية العليا بطريقة غير مباشرة ، إلا أن الأمر يستوجب وقفة تأمل وتعليق •

والمؤسف حقا أن يظل هذا النهج فى الخطـاب مُمارسـا ونحـن علـى وشـك قلـب الصفحـة الأخيرة من القرن العشرين لنستقبل الصفحة الأولى من القرن الحادى والعشـرين ، وممـا لا شك فيه أن من الملامح البارزة لهذا القرن الجديد ، والتى بدت قسماتها بوضوح منذ فترة ، ما أصبح يُصطلح على تسميته ب " الشفافية " ، بمـا يعنـى أن تبـدو الحقـائق " عاريـة " و " مكشوفة " أمام النـاس •

ولا أريد أن أستطرد لتفاصيل حديث سيادة الوزير ، وإنما أتوقف أمـام الفكـرة الأساسية له ، فهى تكاد أن تكون " اللحن المميز " ، ألا وهـى " العُجـب الشـديد " بمـا تـم إنجـازه فـى التعليم إلى درجة التصادم مع حقائق الواقع ، ومعاندة المنطق الوطنى ، وأحيانا الجور علـى بعض حقائق التاريخ التعليمى •

إن الإنسان لا يمكن أن ينكر أن هناك " إنجازات " تحققت ، لكن أن يوحى الحديث بأن مَنهـا ما لم تشهد له مصر مثيلا منذ عام ١٨٨٢، وأن بعضها الآخـر ليس لـه مثيل فـى العـالم ، فهذا مما لم يعد صالحا فى لغة العصر • ووجه المفارقة حقا أن وزير التربية يُقرن ما يقول بأن هذا الإنجاز إنما هو بفضل سيادة رئيس الجمهورية ، وهذا مجرد " غطـاء " مكشـوف ، ذلك أن الوزير يركز على الفترة من ١٩٩١/١٩٩٩ ، بينما سيادة الرئيس يتربع علـى سُدة الحكم منذ عام ١٩٨١ ، فهل لـم يكـن سيادة الرئيس ملتفتـا إلـى النهـوض الحضـارى عن طريق التعليم إلا عندما تقلد الوزير مقاليد الوزارة ؟!

إن كان الحديث مقصودا به التنويه بإنجازات السيد الرئيس وليس بفضل سيادة الوزير ، فلم لا يمتد إلى الفترة كلها ؟ لقد كان ممن تقلدوا الوزارة منذ ١٩٨١ رجال لهم وزنهم الثقيل ، وعلى رأسهم د٠مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى الحالى ، ود٠ عبد السلام عبد الغفار ود٠ أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب الحالى، فهل هؤلاء الوزراء الكرام لم يكونوا واعين ، فضلا عن أن يكونوا مستجيبين لإيمان السيد الرئيس بضرورة وأهمية التعليم للنهضة ؟! وهل يمكن أن ننسى المؤتمر القومى للتعليم الذى عقد بجامعة القاهرة فى عام ١٩٨٧ وتحدث فيه سيادة الرئيس عن التعليم بأفكار هى بالفعل مفخرة لا يستطيع منصف أن يغفلها ؟

ومن ناحية أخرى ، فلابد أن نُذكر الناس بما كان عليه الوضع الاقتصادى قبل عام ١٩٩١، ثم ماذا حدث بعد ذلك ، فالامكانات الاقتصادية هى التى لها دورها البارز ، وربما لا تتيح لنا المساحة فرصة الحديث عما كان عليه هذا الوضع ، فضلا عن أنه معلوم للكافة ٠٠ كان وضعا غاية فى الحرج ، ثم جاءت حرب الخليج الثانية ، وقامت مصر بما قامت به فى التحالف الشهير بقيادة الولايات المتحدة ، وكان من ثمرات هذا التحالف إعفاء مصر من ديون عربية وأجنبية تبلغ عدة مليارات من الدولارات مما خفف من على كاهلها الكثير من أعباء هذه الديون ، ثم ما حدث بعد ذلك مما سُمى بالإصلاح الاقتصادى ٠

لم تكن المسألة إذن مسألة عبقرية لم يشهدها تاريخ التعليم فى مصر قبل عام ١٩٩١ ، ذلك لأننا نقرأ فى هذا التاريخ أسماء وزراء للتربية هم بالفعل " أقمار " ، بل قل " شموس " فى سماء التعليم المصرى ، كان هناك على سبيل المثال : طه حسين ، هل ننسى أنه صاحب الفضل فى مجانية التعليم الابتدائى سنة ١٩٤٤/٤٣، د٠ هيكل ، د٠ السنهورى ، د٠ عبد العزيز السيد ، أحمد لطفى السيد ، أستاذ الجيل ، إسماعيل القبانى ، الأب الحقيقى لحركة النهضة الفكريةالحديثة فى التعليم فى مصر والعالم العربى ، سعد زغلول ، الزعيم الكبيرلثورة ١٩١٩، عدلى يكن ، أحمد نجيب هاشم ، الثائر الكبير كمال الدين حسين ٠٠ وغيرهم كثيرون ، هل يصح فى لغة المنطق والتاريخ ، أن نقول أن ما شهدناه منذ عام ١٩٩١ لم تشهده عهود هؤلاء جميعا وغيرهم ممن قاد التعليم منذ عام ١٨٨٢ ؟

وعهد ثورة يوليو بصفة خاصة ، هل نغمطه حقه ؟ هل يمكن أن نشير إلى إنجازاتها فى بضعة سطور ؟ كلا وإلا شاركنا فى ظلمها ، يكفى أن نشير إلى أن وزارة التربية استطاعت

أن ترفع شعار " ثلاثة مدارس كل يوم " ، وتشرع فى تنفيذ ذلك بالفعل ، لكن الثورة لم تصادفها مصادفات النظام العالمى الجديد وتكون صبيغة " فتوة " العالم فتنهمر عليها المساعدات والقروض الميسرة والمعونات والمشروعات التعليمية وخبراء التعليم الأجانب!! كانت مستهدفة من القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى الدرجة التى جعلتنا نخوض غمار حربى ٥٦، ٦٧ ، فضلا عن حرب اليمن التى استغرقت خمس سنوات ، مما استنزف دماء أبناء هذه الأمة ، واستنزف أموالها .

وهذه المليارات التى يُشار إليها إنفاقا على التعليم الآن ، نتمنى أن تُشفع – عند المقارنة – بالقوة الشرائية للجنيه فى العهود المختلفة ، وخبراء الإحصاء المالى يدركون جيدا أن المسألة ليست أرقاما خاما تُساق ، وإلا كانت غير دالة ، وإنما لابد – دائما – من ربطها بالقوة الشرائية حتى يتسم حديثنا بالصدق العلمى المطلوب .وعلى هذا فليس مقدار ما يُنفق هو معيار تقدم التعليم أو تأخره ، ولا أن نقتطف جملا وفقرات جميلة مما يُكتب فى العلوم التربوية من مبادىء ومثاليات ، لنسوقه على أنه يصف ما جرى و يجرى فى التعليم .

عندما يترك الزبائن سلعة تقدم لهم بمبالغ قليلة ، ويتكالبون على الحصول على بدائل لها ، ويدفعون فى سبيل ذلك أضعاف أضعاف سعرالأولى ، فعلام يدل هذا من حيث مستوى الجودة فى هذه السلعة ؟ وهكذا نفس الشى ، عندما نرى الجمهرة الكبرى من أبناء هذه الأمة تنحى جانبا ما يحصلون عليه من تعليم فى المدارس ،وسعون إلى تعليم آخر فى بيوتهم أو بيوت المدرسين عن طريق الدروس الخصوصية ، التى استفحلت واستشرت بشكل وبائى إلى درجة يمكن عندها أن نقول أن مصر لم تشهد لها مثيلا منذ عام ١٨٨٢ !! ، ألا يمكن أن يُتخذ هذا مؤشرا على نوعية التعليم الذى يُقدم ؟!

هذا فى رأيى هو المعيار الحقيقى .. أليس شعار " السوق الاقتصادى " أن " الزبون على حق ؟ هل يفيد أن يقف رئيس شركة أو مصنع أو محل تجارى ليملأ الدنيا بيانات وتصريحات وخطب عن عظمة ما صارت إليه السلعة التى يقدمها من عظمة ، بينما الزبائن تتركها ، على الرغم من رخصها ، لتشترى بديلا لها بأسعار أغلى ، يستوى فى ذلك القادرون وغير القادرين ؟!

إننـا إذ نلـح علـى المصارحـة بالحقـائق ، نعتبر أن هـذا النهـج هـو المسـاندة المخلصـة المطلوبة لمصر .

----

* أرسل أولا إلى جريدة العربى ، لكن مسئولا اعتذر عن عدم نشره قائلا : " اعمل معروف ابعدنا عن بهاء الدين ، ونشر بالشعب ، ٢٠/٨/١٩٩٩

مدرسة الساسة

قال لصاحبه وهو يحاوره :

– لقد بلغ بى اليأس مداه من إصلاح شأن التعليم فى مصر ، طالما ظلت سياسته تنهج نهج " تحسين " مزيف و" تزويق" لن ينطلى على محكمة التاريخ ، مهما ساندته تبريرات السوفسطائيين الجدد !

قال الصاحب :

– أى تعليم تقصد ؟ حيث أن التعليم الجامعى لا ينهج هذا النهج ، ولا يأنف ولا يخجل من الاعتراف بما يعيشه من مشكلات وسلبيات ولا يجعل انتقاده كفرا يستوقف توقيع حد الردة !

قال المحاور :

– بالفعل ، أقصد التعليم قبل الجامعى ، فهو الذى يؤسس للتعليم الجامعى إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا ، وإن كنا نلمس أن الاحتمال الثانى هو القائم !

قال الصاحب :

– أحسبك تردد مقولة كثيرين الذين يتصورون أن هذا ربما يرجع إلى أن أمر التربية والتعليم قلما يتولاه عالم متخصص فى العلوم التربوية والنفسية .

قال المحاور :

– إذا سلمت معك بهذا جدلا ، فلا تنس أن الوزير مسئول سياسى بالدرجة الأولى ، فهو ليس بالضرورة رجلا فنيا متخصصا ، ذلك أنه مسئول عن تنفيذ سياسة عامة لجملة الوزارة الحاكمة ، يوجهها فى الطريق المراد . هو صاحب القرار ، لكنه يعمل من خلال (مطبخ) من الخبراء المتخصصين فى المجال الذى يقع فى نطاق الوزارة : تعليم ، صحة ، زراعة .. الخ . انظر إلى بعض من تولوا – مثلا – وزارة الدفاع فى بعض البلدان المتقدمة ، فلن تجدهم ضباطا عسكريين .

قال الصاحب :

- ياسيدى هذا فى البلدان " المتقدمة " ، أما نحن فعلى الرغم من مظاهر تقدم يشار إليها عندنا إلا أن من مظاهر تخلفنا ، أمر كهذا الذى نتحدث فيه ، وإلا ، فهل تظن من المعقول - مثلا - فى مصر أنٍ يتولى أمر وزارة الصحة أستاذ فى القانون ؟

قال المحاور :

- من ناحية العلم السياسى ، فلا مانع من ذلك ، وقد حدث مثل هذا فى بعض وزارات ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .

لكننا فى بلدنا المحبوب ، يغلب علينا عند الأخذ والاستعارة من النظم والمذاهب الأخرى أن ننتقى منها بعض ما يريح الحكام ، ونترك الكثير من مستتبعات النظام أو المذهب المنقول منه ، ولوازمه ، ثم نزعم أننا أصحاب فلسفة (توفيقية) ، وإن شئت الدقة ، فهى فلسفة - إن صح أن تسمى فلسفة - " تلفيقية " ! وإلا فلماذا نطبق منطق أن " الوزير منصب سياسى " بالنسبة للتربية والتعليم ، ولا نطبقه على معظم الوزارات ؟

إن هذا الاتجاه التلفيقى ، قد فرضته بعض الظروف التى أحاطت بعملية اختيار الوزراء فى بداية ثورة ١٩٥٢ ، لكن استمراره وقتا طويلا ، جعله تقليدا وعادة وعرفا ، وأصبحت له جذور راسخات ، دون أن نتنبه إلى أن الظروف التى حتمت على قيادة الثورة هذا ، لم تعد قائمة ، وبالتالى ، فلابد أن يتغير النهج ، ويتبدل الاتجاه !

لقد اضطرت ثورة يوليو - بحكم ظروفها - أن تبعد معظم ، إن لم يكن كل ، السياسيين السابقين ، على الرغم مما كان من بينهم من هم من أصحاب الخبرة الطويلة فى الممارسة السياسية ، وهكذا وجدنا أننا أمام فئتين تولتا أمر الحكم :

• فئة ضباط عسكريين ، لا خبرة سابقة لهم بالعمل السياسى .

• فئة من التكنوقراط ، أغلبهم من أساتذة الجامعات ، ممن لا خبرة لهم أيضا بالعمل السياسى .

ونتيجة لتكوين الفئة الأولى ، انتهى الأمر الفعلى ، بالنسبة للبعض ، إلى مديرى المكاتب والسكرتيرين ومستشارى السوء ، ممن يصدق عليهم وصف المولى عز وجل " الوسواس الخناس " ، كى يكونوا هم بالفعل المحركين لدفة الأمور ، وتحول عدد من المتخصصين ، فى ظل سياسة الترهيب والترغيب إلى (ترزية) يفصلون السياسات وفقا لما يريد هؤلاء .

أما الفئة الثانية فقد غرقت فى " فنيات " جزئية ، مفتقدة السياسات العامة والأبعاد السياسية والاجتماعية لعمل الوزارات ، فإذا كان من هؤلاء من يجمع إلى تكنوقراطيته ، افتقاده للتخصص المتفق مع مجاله الوزارى ، كانت تلك فرصة جهنمية لمستشارى السوء ، الجاهزين دائما بالمنطق السوفسطائى الشهير : إن رغب الوزير أن ينقص من التعليم الابتدائى عاما ، فالمبرر موجود فى ثنايا الوضع الاقتصادى ، وإن جاء آخر ليرى عودتها ، فالمبرر موجود أيضا بأن حالتنا الاقتصادية قد أصبحت تعيش صحة وعافية ..وهكذا .

وافتقدت مصر لفاعلية (المدرسة) الحقيقية التى تدرب الكوادر السياسية ، ألا وهى الأحزاب ..على الرغم من امتلاء الساحة بالأحزاب !!

فى دولة مثلا بريطانيا - مثلا - لا أحد يتوقع أن يظل حزب العمال محتكرا للحكم إلى ما شاء الله ، ومن هنا فإن الحزب الرئيسى الآخر ، الذى يتوقع لنفسه معاودة الحكم ، يعد ، عبر قنوات متعددة ، ومنذ وقت مبكر ، كوادره الحزبية التى يمكن أن تتولى الوزارة ، وبالتالى إذا توقعنا أن يعود حزب المحافظين إلى الحكم ، نستطيع - غالبا - أن نتنبأ بمن سوف يتولى وزارة التعليم أو وزارة الدفاع ، أو غير هذا وذاك من الوزارات ، ولا يكون الاختيار مفاجأة للرأى العام سواء فى الداخل أو فى الخارج.

وفى مصر ، تعودنا أن يتكون (السياسى) بقرار جمهورى ، وليس عبر طريق شاق طويل من الممارسة السياسية والمرور بمستويات العمل السياسى والخبرات المتنوعة .

فإذا كانت الوزارة - مثلا - ستتغير غدا ، فمن المحتمل أن يجىء تليفون مفاجىء إلى الدكتور - مثلا - عبد المعبود حسن الدهشان ، القابع فى معمله فى تخصص الحشرات بكلية العلوم ، صاحب الأبحاث العديدة فى هذا المجال ، والذى تقف قدراته السياسية عند حدود ما يقرأ من عناوين الصحف ، وربما لا يجد فراغا لذلك ، وإن وجد فلربما عافت نفسه هذا المجال ، ويعلن له التليفون أنه قد اختير وزيرا للتربية أو الشئون الاجتماعية ، وتفاجأ مصر كله مثله بهذا الاختيار ، ويبدأ الرجل يتعلم السياسة فى الوزارة وفينا كذلك !!

قال الصاحب :

- لكنك نسيت أن الأحزاب موجودة والحمد لله ، وبالتالى تستطيع أن تمارس ما تأمله من حيث كونها مدرسة للساسة .

قال المحاور :

– صحيح أن لدينا الآن أحزابا ، لكنها مكبلة الحركة بكل الأسى وبكل الأسف ، إنها فى كثير من الأحيان تجد نفسها شبه مشلولة ، لأسباب كثيرة ، لا مجال للإشارة إليها هنا ، وإنما يكفى الإشارة إلى أنه لا معنى للنظام الحزبى فى ظل احتكار حزب واحد للسلطة وامتلاكه بالتالى لكل فعاليات وأنشطة الدولة وميزانيتها وأجهزة إعلامها متعددة الأطراف .

إن مثل هذا الاحتكار ، يفقد كوادر أحزاب المعارضة فرصة التمرس الفعلى بمشكلات العمل السياسى فى السلطة ، وتظل خبرتها محدودة بحدود " الكلمة " ، حتى فى هذه الحدود الضيقة ، غاية الضيق ، بل ويعاير هؤلاء بأنهم ، فيما يقولون ويكتبون ، لا يملكون الرؤية التى تتيح لهم فرصة الدراية بالأبعاد الحقيقية للواقع السياسى .

كذلك يفقد حزب الحكومة فاعليته هو أيضا فى أن يكون مدرسة لإعداد الكوادر السياسية ، فكثيرا ما يختار إنسان لوزارة أو لمنصب كبير ، ثم يطلب منه أن يملأ استمارة عضوية الحزب !! هذا فضلا عن اتجاه كثيرين للالتحاق به ، لا إيمانا بمبدأ ، وإنما تقربا وتزلفا ، تحت مظلة " إن فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه " ، و" من جاور السعيد يسعد " ، و" اللى له ضهر ما ينضربشى على بطنه " ، و" يا بخت من كان النقيب خاله " .

والتكوين السياسى خارج السلطة يتطلب حرية حركة الجماهير وأنشطة وفعاليات وفرص خطابة وتحدث عبر قنوات الإعلام وغيرها ، ومثل هذا غير متاح لأحزاب المعارضة إلا من خلال صحيفة وقاعة ، وفى أحسن الحالات ، قاعات للاجتماع .

وهكذا تظل الأحزاب فاقدة الفرصة أن تكون مدرسة حقيقية للتربية السياسية ، وبالتالى ، تبدو مصر وكأنها تعانى من عقم فى ساستها ، ويظل العمل ، على المستوى القيادى ، مستقبلا لغير ذوى الخبرة السياسية ، فيجربون فيه وفينا ، ولله الأمر من قبل ومن بعد !

----

* الوفد ، ٢٠٠١/٦/٧

إعادة الحياة لتقرير مدفون !

فى ستينيات القرن التاسع عشر ، كانت تصدر تقارير سنوية عن حال التعليم الذى تتولاه نظارة المعارف (وزارة التربية) أو تشرف عليه ، وكان المحرك الأساسى وراءه هو أحد رواد التعليم الحديث فى مصر ، على مبارك ٠ وعلى الرغم من ضيق هامش الحرية والنقد فى هذه السنوات ، لكن الغريب أن التقارير السنوية كانت تحفل بالنقد والتحليل لمشكلات وأحوال التعليم ، على أساس أن هذا المجال بصفة خاصة كتاب مفتوح أمام الناس ، فزبائنه هم أبناؤهم ، يرون ويلمسون كل صغيرة وكبيرة فيه ، بحيث لا يكون هناك مجال بأى صورة من الصور لإخفاء حقيقة ، أو تزيين وضع ، أو تزييف قضية ٠

لكن هذا التقليد السنوى لم يستمر مع الأسف الشديد ، وأصبحنا نرى ، على العكس من ذلك ، تقارير تقف فى معظم الأحوال عند حد الرصد الكمى لأعداد التلاميذ والمدارس والمعلمين والميزانيات والمبانى ، وما إلى هذا وذاك من جوانب إحصائية ، على الرغم من أهميتها وضرورتها إلا أنها لا يمكن أن تكون معبرة عن حقيقة الوضع القائم أو الذى كان ، وإن كنا لا نستطيع أن ننكر جدسة وعمق بعض التقارير التى صدرت ، خاصة ببعض القضايا المتخصصة ، حيص أنها التزمت جانب التشخيص والتحليل والاعتراف بالسلبيات وندرة التركيز على "الإنجازات" ، ونخص بالذكر هنا تقريرين لأحمد نجيب الهلالى ، وآخر عن التعليم الجامعى فى أوائل عهد الثورة بإشراف على ماهر ٠

وفى عام ١٩٩٦ أراد الراحل د٠فؤاد أبو حطب أن يستثمر بعض اختصاصات المركز القومى للامتحانات والتقويم الذى كان مديره فى محاولة لإحياء تلك السنة القديمة ، فقد كان وزير التعليم قد أصدر القرار رقم ١٦ فى ١٩٩٣/١٠/٣١ بخصوص إنشاء قسم التقويم بالمركز ، وتقضى المادة الخامسة منه بإعداد تقارير عن حالة التعليم ومؤسساته فى جمهورية مصر العربية يقدم دوريا إلى وزير التعليم ٠

وبالفعل أصدر مدير المركز القرار رقم ١٧ فى ١٩٩٦/٩/٧ بتشكيل لجنة لإعداد تقرير عن حالة التعليم للعامين الدراسيين ١٩٩٥/٩٤و١٩٩٦/٩٥ ، وقد أسفر جهد اللجنة عن تقرير قام على دراسة تقويمية لعينة من المدارس بلغت أكثر من ثلاثة آلاف مدرسة تتبع

عددا من مديريات التربية والتعليم فى أكثر من عشرين محافظة من محافظات الجمهورية ، وشملت عملية التقويم حالة التعليم بمختلف مراحله الدراسية وأنواعه خلال العامين الدراسيين المذكورين حيث تناول التقويم حالة كل من التعليم الأساسى ، والتعليم الثانوى العام ، والتعليم الفنى بفروعه (تجارى-زراعى-صناعى) ، كما شمل التقويم مختلف عناصر المنظومة التعليمية من طلاب ، ومعلمين ، وإدارة مدرسية ، ومناهج دراسية ، ونشاطات تربوية مصاحبة ، ومبانى مدرسية ، وعارضة لنتائج عمليات التقويم المختلفة التى قام بها قسم التقويم بالمركز .

لكن ، عندما انتهى هذا التقرير وتسربت بعض نتائجه ، وخصوصا عندما اشارت إليها د.نعمات أحمد فؤاد فى أحد مقالاتها بالأهرام ، لوحظ أنه " وُئد " ولم يسمح بإعلان نتائجه ، وبالتالى لم يُنشر . وقد حاولت فترة طويلة أن أحصل على نسخة منه دون فائدة ، إلى أن نجحت فى هذا منذ عدة شهور ، فلما قرأته فهمت لماذا لم يسمح بنشره ، كما فهمت لماذا لم يجدد للراحل العظيم د.فؤاد أبو حطب ، وأبعد عن إدارة المركز ، وهذا أمر يثير الدهشة حقا ، فى عصر يقر فيه الجميع أنه عصر " الشفافية " التى تعنى إتاحة الفرصة للجميع أن يعرفوا الحقائق والمعلومات والبيانات ، وخاصة إذا كانت متصلة بعملهم وتخصصاتهم . هذا من جانب ، ومن جانب آخر فلا أحد يتصور أن تعليما ما فى أى دولة هو تعليم "وردى" يخلو من المشكلات ويبرأ من الأسقام ، ولا يشين التعليم أمر كهذا ولكن يشينه بالفعل أن يكون هناك سعى محموم لإخفاء ما قد يكون به من عيوب ومشكلات ، خاصة وأن هذه العيوب والمشكلات لا يمكن - بالمنطق العلمى والحس التاريخى - أن تنسب إلى مسئول بعينه ، فهى نتيجة تراكمات عبر سنوات طويلة .

من هذا المنظور نحاول اليوم أن نعرض لبعض السلبيات التى رصدها التقرير " الرسمى " ، آملين ألا تؤخذ محاولتنا وكأنها محاولة للتشهير ، فهذا أبعد ما يكون عن قصدنا ، ولا يضعف من دافعنا ملاحظة تركيزنا على هذه السلبيات دون بعض الإيجابيات ، ذلك أن القارئ - فى تصورنا - متخم بكم يصعب حصره من الأحاديث والتصريحات والكتابات التى تناولت " الإيجابيات " ، وبالتالى فتقديمنا للسلبيات هو محاولة لإعادة التوازن إلى صورة التعليم ، حتى نكون أقرب إلى الواقعية والعلمية .

ويلفت التقرير فى ص٢ النظر إلى أحد أهم مبررات إجراء التقويم أنـه " لقد لوحظ فى السنوات العشر الأخيرة تدنى مستوى العملية التعليمية فى المدارس بكل مراحلها ووجود نوع من التعليم الموازى الذى يتم خارج المدارس عن طريق الدروس الخصوصية التى أصبحت ظاهرة مستشرية تستحق الاهتمام والدراسة العلمية الموضوعية لأسبابها وآثارها على التعليم وعلى مبدأ تكافوء الفرص داخل المجتمع المصرى الذى يمر بتغيرات اجتماعية واقتصادية هامة " ، إذ لا شك أن أمرا كهذا لابد أن يستنفر القوى الوطنية كى تهرع إلى هذا الشأن القومى الخطير بغية الكشف عن سلبياته ، وسعيا نحو وضع مواصفات للجودة لابد أن تراعى فى مختلف عناصر المنظومة التعليمية ، وهذا لن يتحقق إلا بالكشف عن العيوب والأمراض الموجودة فى جسم هذا التعليم .

ثم نجئ إلى بعض التفصيلات التى وردت بالتقرير :

أولا ، فى التعليم الأساسى (ابتدائى وإعدادى) / لاحظ التقرير :

١- استخدام المبنى المدرسى : ثبت أن ما يقرب من ٧٧٪ من عينة المدارس ، أى ١٠٠٧ مدرسة ، تعمل لفترتين صباحية ومسائية ، ويستغل المبنى المدرسى مساء للتعليم التجارى أو كفصول خدمات للثانوى التجارى ، وهذا من شأنه ألا يتيح فرصا لممارسة الأنشطة التربوية المختلفة ، بل وهناك مدارس إعدادية تعمل ثلاث فترات فى كل من القاهرة والجيزة والقليوبية .

٢ - الملاعب والأنشطة التربوية :لا يوجد فى جميع المدارس الابتدائية التى فحصت ملاعب ، باستثناء مدرسة واحدة كان بها ملعب لكرة القدم ، ومن ثم تستخدم الأفنية كملاعب ، وفى الوقت نفسه فمعظم الأفنية ضيقة ، وكثيرا ما تكون مشغولة بترميمات أو أعمال أخرى من شأنها أن تعيق ممارسة الأنشطة بها ، مع ملاحظة أن هذا يعنى حرمان أبنائنا الصغار من ممارسة الأنشطة الرياضية بصفة الخاصة فى سن هم أحوج ما يكونون فيه إلى هذا ، خاصة وأن معظم أبناء هذه المرحلة فى المدارس الحكومية هم من أبناء الفقراء غالبا ممن لا تتاح لهم فرصة الالتحاق بالنوادى الرياضية ، فلا يجدون إلا الشوارع يمارسون فيها ما قد حرمتهم المدارس منه . كما ثبت أن ٧٥٪ من مدارس العينة لا توجد بها حجرات للأنشطة ، ولا غرابة بعد هذا أن يسجل التقرير الغياب التام للمسرح المدرسى باستثناء مدرستين .

٣ – المكتبات والمعامل : كشف التقرير عن أن ٨٠٪ من المدارس الابتدائية لا توجد بها مكتبات بالمواصفات المطلوبة ، وتخزن الكتب فى دواليب أو حجرات غير مطابقة ٠ وإذا كان ٧٥٪ من المدارس الإعدادية بها مكتبات ، لكن أكثر من ٥٠٪ منها فقط هى التى تتصف بالمواصفات المطلوبة ٠وأكد التقرير على أن معظم المدارس الابتدائية تخلو من وجود معامل وأن المدارس الأخرى توجد بها معامل غير صالحة لعدم توافر الوقود والمياه والأجهزة والتجهيزات الأخرى ، أما المدارس الإعدادية فتوجد حجرات تستخدم كمعامل ، لكن التقرير يلاحظ أن مساحتها غير ملائمة لأعداد التلاميذ غالبا ، فضلا عن حاجتها إلى الإصلاح والتجهيز ، وافتقار الكثير منها إلى المياه والصرف الصحى ٠

٤– حالة الفصول : يؤكد التقرير على أن ٤٠٪ فقط من عينة المدارس الابتدائية (٥٢٣ مدرسة) هى التى يمكن وصفها بأنها جيدة ، لكن ٢٠٪ من العينة يحتاج إلى إزالة وإعادة البناء لأن مبانيه متصدعة ، ويشغل ١٠٪ من المدارس مبانى لا تصلح أساسا أن تكون مدرسة ٠

كما لوحظ نقص واضح فى بعض التجهيزات ، ففى الوقت الذى يشير فيه التقرير إلى رداءة المقاعد وسوء حالها ، يؤكد أيضا على أن عددها لا يتفق مع عدد التلاميذ بحيث يمكن أن يجلس ثلاثة أو أكثر على مقعد مخصص لاثنين !

٥ – وفى الوقت الذى يشتد فيه النقد للمدرسين ، يشير التقرير إلى أن ٩٥٪ من المدارس الابتدائية لا تضم حجرة لهم ، بل والخمسة الباقية حجراتهم غير مجهزة بمقاعد أو مناضد أو دواليب صالحة ! ولا تتحسن حالة مدرسى الأعدادى عن ذلك إلا بنسبة قليلة للغاية ٠

٦ – بالنسبة لحالة المعلمين يسجل التقرير أن ٩٨٪ من مدارس العينة الابتدائية بها معلمون للغة الإنجليزية ، لكنهم ليسوا متخصصين فيها ! وتعانى ٨٥٪ من المدارس من نقص فى معلمى المجالات العلمية والتربية الموسيقية والاقتصاد المنزلى والتربية الفنية والرياضية ٠ وفضلا عن ذلك فقد رصد التقرير حوالى ثمانى كفايات أساسية من كفايات التدريس يفتقدها ما لا يقل عن ٨٠٪ من معلمى هذه المرحلة الهامة التى نؤسس فيها للتعليم كله فيما بعد ، ويكفى أن نشير إلى واحدة من هذه الكفايات الأساسية ، ألا وهى تحضير الدروس ، فـ٥٠٪ من المعلمين لا يهتمون ولا يواظبون على هذا !٠

٧ – ومن حيث القوى البشرية المساعدة فى المدارس الابتدائية : وجد أن ٩٩٪ من المدارس لا توجد بها زائرة صحية ، وأن ١٠٪ فقط بها طبيب غير متفرغ ، و٩٥٪ منها يتوافر بها أخصائى اجتماعى ، و٩٨٪ من المدارس لا يوجد بها أمناء معامل ، وذلك ، فى الغالب ، لعدم وجود معامل أصلا أو عدم صلاحيتها للاستخدام ، وتعانى معظم المدارس من نقص فى العمال مما كان له أثره فى نقص النظافة وخاصة فى ودورات المياه ٠

ثانيا ، فى التعليم الثانوى رصد التقرير الملاحظات التالية :

١- بالنسبة للمبنى المدرسى :

- ارتفاع كثافة الفصول بالنسبة لمساحة الفصل حيث تبلغ فى المتوسط ٥٥ طالبا ٠
- حوائط الفصول بها ترميمات منذ زلزال ١٩٩٢ ٠
- الغالبية العظمى للسبورات حائطية ، وقد يوجد بها تشققات أو حفر مما يؤثر على فاعلية استخدامها فى التدريس ٠
- عجز واضح فى عدد المقاعد والتهوت ، إضافة إلى أن بعض منها لا يصلح لجلوس الطلاب ٠
- بعض النوافذ بدون زجاج ٠
- ضعف الإضاءة فى كثير من فصول الأدوار الأرضية (الإضاءة الطبيعية والكهربائية) أما التهوية فهى مناسبة ٠
- مكتبات الفصول شكلية – إن وجدت – وخاوية من الكتب ، ونادرا ما توظف بصورة مجدية بالنسبة للطلاب بحيث تستثير فيهم حب المعرفة ٠

٢ – بالنسبة للأفنية المدرسية والملاعب ، فقد يكون الأمر أحسن حالا نسبيا من مدارس التعليم الأساسى ، وإن كانت الملاعب غير متوافرة إلا فى عدد محدود من المدارس الكبرى ، وغير متوافرة إطلاقا فى المناطق الشعبية والريفية ، والأفنية ضيقة جدا ، حيث تزحف المبانى عليها شيئا فشيئا مما لابد أن نتوقع معه غياب النشاط الرياضى ، الأمر الذى نرى أثره السلبى فى حال فرقنا الرياضية حتى وفى النوادى الكبرى نظرا لما هو معروف من أن النشاط الرياضى فى المدارس هو " المشتل " الحقيقى الذى يمكن أن تستتبت فيه البراعم التى يخرج منها الأبطال والمتميزون ٠ وفيما يبدو فقد أصبحت " الخضرة " ترفا فى

مدارس بلد اشتهر بأنه بلد زراعى ، والمسألة ليست مجرد " منظرة " فالخضرة لها آثارها النفسية على التلاميذ ، فضلا عما تؤدى إليه من تعود على التذوق الجمالى .

٣ – والغريب أنه بالنسبة للمعامل ، فهى متوافرة فى الغالبية العظمى من المدارس ، لكن من حيث أدائها لوظيفتها كمعمل لإجراء التجارب والنشاط العملى من جانب الطلاب ومحاولة اكتشاف الحقائق بأنفسهم والتدرب على التخطيط للنشاط ، ودقة الملاحظة والتعاون بينهم وبين بعض ، فيشير التقرير إلى أنها تعتبر غير موجودة ، وذلك لافتقارها إلى المياه والصرف والكهرباء مع النقص الواضح فى الأدوات والمواد الكيميائية والمعملية لأن غالبيتها غير صالح للاستخدام نتيجة سوء التخزين .

٤ – وإذا كانت بعض المدارس قد طبقت نظام اليوم الكامل ، إلا أننا يجب أن نعى أن مثل هذا النظام يتطلب توافر حجرات خاصة لممارسة عدد ممن الأنشطة الأساسية ، وهنا نجد أن:

– الغالبية العظمى من المدارس لا توجد بها حجرة خاصة للموسيقى (٨٥٪) ، وإذا وجدت تكون فى حاجة إلى استكمال للأجهزة والأدوات الموسيقية اللازمة لإتمام النشاط ، وما هو موجود فيها يكون فى حاجة إلى إصلاح وصيانة .

– أما بالنسبة لحجرة الاقتصاد المنزلى ، فرغم وجودها فى مدارس البنات الثانوية ، إلا أنها تعانى من نقص كذلك فى بعض التجهيزات الأساسية لممارسة النشاط بها .

– توجد حجرات خاصة بالحاسب الآلى فى مدارس القاهرة والجيزة ، لكنها غير مستكملة التوصيلات الكهربائية فى بعض المدارس . أما فى مدارس الأقاليم ، فهى أيضا غير مستكملة التجهيزات الكهربائية ، وهناك نقص واضح فى المعلم المتخصص فى الحاسب الآلى .

٥ – أما النظافة العامة فى الغالبية الكبرى من المدارس الثانوية فهى " غير متوافرة " ، ولو اخترنا مظهرا لذلك ما جاء عن دورات المياه فيقول عن أن معظمها حالته " ملفتة للنظر " فى ٧٠٪ منها ، وهى كلمة مطاطة ذات وجهين ، فقد يعنى هذا أنها على ما يرام ونظيفة ، لكن التقرير إذ يشرح هذه العبارة ، نجده يقصد أنها " سيئة " بدرجة تلفت النظر ، فهى : إما معطلة عن العمل نتيجة لانعدام الصيانة ، أو غير معتنى بنظافتها إطلاقا من

إدارات المدارس مما يجعلها بؤرة للتلوث وانتشار للأمراض بين الطلاب ، أو لا يوجد بها صرف صحى أو مياه للشرب !

وربما يتصور البعض أن تلك تفصيلات وجزئيات لا تدخل فى جوهر العملية التعليمية ، وما كانت هناك ضرورة لأن نتحدث عنها ، والحق أن هذا بعيد تماما عن الصواب ، فكما نقول أن كل مجتمع كى يستطيع العمل بكفاءة واقتدار لابد أن تتوافر له بنية أساسية ، وإلا فلنتصور ، مثلا لو لم تتوافر لدينا إمكانات صرف صحى داخل مدينة القاهرة ، هل يمكن لأحد أن يتوقع نجاحا لنشاط ما فيها ، اقتصاديا كان أو اجتماعيا أو فنيا ، أو أى مجال من المجالات ؟ كذلك هنا ، فمهما وفرنا من مقررات ومعلمين وملاعب وأنشطة ، ثم لا يجد التلاميذ ماء صالحا للشرب ، ولا يجدون فرصة للتخلص من البول أو البراز ، فسوف تتبخر كل هذه المقومات الهامة المباشرة للعملية التعليمية .

٦ – ونحن نعرف يقينا أن الإدارة بالنسبة لأى نشاط هى بمثابة الجهاز العصبى فى جسم الإنسان ، مما يؤكد الأهمية الكبيرة التى نوليها دائما للإدارة التعليمية على أى مستوى يكون ، فماذا وجد التقرير بالنسبة للإدارة فى المدارس الثانوية ؟

يؤكد التقرير " انخفاض القدرة الإدارية لدى غالبية مديرى المدارس " مما لابد أن يكون له أثره السلبى على العملية التعليمية حيث ستخضع لنوع من الإدارة تقوم على مجرد الخبرة " والفهلوة " ، ومجرد الاعتماد على الأقدمية ، ومن هنا يرصد التقرير عددا من سلبيات هذه الإدارة فى النقاط التالية :

- عدم وضوح أهداف العمل لدى كل المشرفين والمعلمين الأوائل والإداريين والتلاميذ .
- غياب الرؤية المستقبلية فى تخطيط المدرسة لتقدم التلاميذ اعتمادا على دراسات منظمة عن واقع المدرسة ونتائجها فى الأعوام السابقة ويعملون دون خطة مفيدة لاحتياجات الطلاب التعليمية والتربوية والصحية .
- تحدد المدارس الواجبات وتوزع المسئوليات على الوكلاء ومشرفى الأدوار ، وإن كانت قنوات الاتصال بينهم مفقودة .
- غياب الرؤية الواضحة من حيث التنظيمات والإجراءات يؤثر بدرجة أو بأخرى على العلاقات الإنسانية فى المجتمع المدرسى من حيث العدالة فى التعامل وتوزيع المسئوليات .

– يغلب على اجتماعات مجلس إدارة المدرسة الرأى الواحد دون مشاركة إيجابية من المعلمين ، وتفتقد هذه المدارس نظام التغذية الراجعة لتحسين مسار العمل ٠

– عدم وجود نظام واضح لتحسين سير العلم حيث تقويم المعلمين الأوائل للمعلمين ومعايير نجاح الطلاب وإعادة تقويم أهداف المدرسة ٠

– عدم استفادة الإدارة المدرسية من سجلاتها وتقاريرها والنشرات الواردة من الإدارة التعليمية لتبنى المدرسة عليها أنشطتها ٠

ثالثا ، المدارس الفنية ، فبالنسبة للمدارس الثانوية الصناعية ، نجد التقرير يقول :

١ – جميع مدارس العينة (٦٣مدرسة) تعمل فترتين نظرا لتزايد أعداد المقبولين فيها مع نقص كفاية وكفاءة المدارس من حيث الخامات والأدوات بالورش خاصة وأن تكاليف إنشائها عالية ٠

٢ – كذلك فإن ٨٥٪ من المدارس ليست بها أنشطة رياضية لافتقارها للملاعب والتجهيزات ، ولانصراف الطلاب عن مزاولتها فى غالبية المدارس ، فضلا عن شغل الأفنية بالإنشاءات الجديدة ٠

٣ – وبالنسبة للفصول المدرسة فقد لوحظ أن الفصل مكان مؤقت لاستقبال الطلاب ، وهناك نقص فى عدد الفصول الدراسية وكثرة الفصول الطائرة ، وهو مصطلح يستخدم للإشارة إلى مجموعات من التلاميذ تُكون فصلا لكن لا يكون لها مكان ثابت ، وتشغل مكان أى فصل آخر يكون فى حصة ما خارج المكان (تربية رياضية مثلا)، كما لوحظ عدم تناسب الفصول مع توزيعات الطلاب بالنسبة للورش ٠

٤ – من حيث الورش فيغلب على ورش المدارس التى كانت مدارس إعدادية صناعية أو ابتدائية وتحولت إلى مدارس ثانوية صناعية ضم فصلين لإعدادهما كورشة ، وهى غير مناسبة من حيث المساحة ، كما أن إدخال بعض التخصصات الجديدة حملت هذه المدارس أعدادا متزايدة مما رفع كثافة الفصول والورش وتصبح بالضرورة غير مناسبة للتدريب ، الأمر الذى يؤدى إلى إعداد طلاب لم يصلوا إلى مرحلة الإتقان العملى فى تخصصاتهم ٠

أما المدارس الثانوية الزراعية ، فقد لوحظ ما يلى :

١ – تشير التقارير إلى سوء حالة مبنى المدرسة الزراعية لعدد كبير منها ، لا سيما المعامل ودورات المياه والصرف الصحى ، وتوجد مدارس لا تستخدم دورات مياه لعدم صلاحيتها ٠

٢ - ومن ناحية المعامل بصفة خاصة لوحظ التقصير الشديد فيها لا سيما المعامل الخاصة بالمواد العلمية كالكيمياء والفيزياء والأحياء ، إلى جانب النقص فى معامل الألبان والأجهزة والأدوات الخاصة بتصنيعها ، فضلا عن تخلف هذه المعامل واعتمادها على وسائل يدوية وبدائية لا تصلح لتدريب الطلاب أو توفر لها الممارسات العملية .

٣ - كذلك لوحظ وجود صور تقصير فى أماكن تربية الحيوانات (حظائر) داخل مدارس العينة (٤٨مدرسة) ، وكذلك حظائر تربية الطيور نظرا للإهمال فى نظافة هذه الحظائر وعدم تطورها لفترات طويلة مما ساعد على سوء حالتها وعدم صلاحيتها لتربية الحيوانات والطيور بها .

٤ - خلت المدارس من مخازن لتحزين مستلزمات الإنتاج الزراعى من بذور وأسمدة وأدوات ، وكذلك مستلزمات الإنتاج الحيوانى من أعلاف خاصة للحيوان والطيور ، وتترك هذه الأشياء فى العراء صيفا وشتاء ، مما يصيب الكثير منها بالتلف .

٥ - هناك نقص واضح من حيث كفاءة العاملين الفنية فى المعامل والورش لعدم وجود برامج تدريبية لهم تساعدهم على تنمية مهاراتهم وعدم حصولهم على درراسات تكميلية يمكن أن توفر لهم فرص التأهيل العلمى والمهنى .

وقد حرصت لجنة التقويم أن تُعلم كل مديرية تعليمية بما لوحظ من سلبيات ومتابعة ما تفعله للتصدى لها ، وكان من ردود الأفعال التى أشار إليها التقرير ما يفيد الاستجابة الإيجابية ، لكن كانت هناك ردود فعل سلبية ، نذكر منها :

- تقع غالبية مدارس الفيوم على طرق رئيسية أو بجوار سكك حديدية أو ترع أو مصارف ، وجميعها بلا أسوار ، وهذه المدارس مباحة للمشاة والحيوانات مما يفقد المدرسة الحماية لمبناها وأثاثها وتجهيزاتها وانضباطها وفاعلية العلمية التعليمية . وقد أفادت المدرية بعجزها عن لإقامة الأسوار حول جميع المدارس نظرا لقلة الاعتمادات

- بالنسبة لمديرية التعليم فى المنوفية ، تبين أن غالبية المدارس قديمة وعدد كبير لا يصلح كمدرسة ، وغالبية المدارس المؤجرة وهى تشكل الغالبية ، أصلا مبانى من الطوب اللبن ، وبعض هذه المدارس لا يصلح فيها الترميم ، وبعض المدارس تتسرب إليها مياه المجارى مما يؤثر على سلامة المبنى .وكان هذا دافعا للمديرية أن تعد خطة لمحاولة مواجهة بعض هذه الملاحظات .

وأفاد التقرير أن ١٨٦ مدرسة بالمنوفية ليس بها دورات مياه (أين يتصرف التلاميذ إذن ؟) ، وأفادت المديرية أن الاعتمادات المالية غير كافية لمواجهة هذا .

كذلك وجد فى هذه المديرية ١١٩ مدرسة بلا أسوار ، وعولج هذا فى بعض المدارس بوضع أسلاك شائكة .

وحتى نتبين حجم الفصول الطائرة التى أشرنا إليها نجد أن هناك ٣٤ حجرة بمدرسة ، بينما فصولها ٧٠ فصلا ، أى كل فصلين يحتلون حجرة واحدة .

أما بالنسبة لمدارس القاهرة ، فقد حدد التقرير ملاحظاته كما يلى :

- افتقار غالبية المدارس إلى الانضباط بين المعلمين فى الحضور والانصراف خلال اليوم الدراسى ، وافتقاد العدالة فى توزيع الجدول المدرسى .

- ضعف متابعة آداء المعلمين خاصة فى مدارس المرحلة الثانوية مع تسجيل شكلى لاجتماعات رؤساء أقسام (مدرسين أوائل) المادة مع أعضاء الهيئة التدريسية .

- زيادة أعداد القيادات العليا بالمدارس من مديرين ونظار ، ووكلاء وبما لا يتناسب مع العدد المطلوب لإدارة المدرسة ، بالإضافة إلى شغلهم لحجرات على حساب حجرات بعض المجالات والأنشطة .

- ضعف المتابعة الفنية لموجهى المواد التعليمية والأنشطة ، والتوجيهات أثرها ضعيف لعموميتها والمناسبة منها لا توجد متابعة جادة له من الإدارة والمدرسين الأوائل .

- ارتفاع كثافة الفصول بمدارس المرج والمطرية وعين شمس وجنوب القاهرة .

- قيام عمال المدارس بالبيع داخل المدارس .

- نقص واضح فى مقاعد التلاميذ خاصة فى إدارات الجذب السكانى (المطرية ، عين شمس ، المرج).

وبعد ...

تلك مجرد عينة مما سجله هذا التقرير الرسمى الخطير ، الذى نأسف أن لم تتح فرصة قراءته للغالبية الكبرى من المتخصصين فى قضايا التعليم فى مصر بسبب حجبه وإهالة التراب عليه ، ولو قارنا بين التوجه العام لهذا التقرير الذى قام به عدد غير قليل من الباحثين الكبار وشارك فيه عشرات من أساتذة كليات التربية ، بما جاء فى التقارير الوزارية الأخرى التى تذاع على الناس وتطبع على ورق فاخر وبالألوان ، فسوف نلاحظ فجوة كبيرة ، هى نفس الفجوة التى نلاحظها بين " الدعاية " وبين " البحث العلمى " ،

وتطوير التعليم الحقيقى لا يمكن أن يتأتى إلا بالبحث العلمى والذى يجب أن تنشر نتائجه على جماهيرالناس .

وكلنا نتذكر ذلك التقرير الأمريكى الشهير الذى نشر فى أنحاء العالم كله ، وبكل اللغات ، والذى نحا باللائمة على التعليم فى الولايات المتحدة متهما إياه بالضعف وسوء الحال إلى الدرجة التى حذر فيها من أنه يجعل الشعب الأمريكى " أمة فى خطر " ، فهل شعر أحد منا بعدم احترام للولايات المتحدة بعد قراءة التقرير ؟ أبدا ، زاد تقديرنا واحترامنا لمن كتبوا التقرير ولمن سمحوا بنشره وإذاعته . وفى يقيننا أن المسئولين فى تعليمنا لو أنهم فعلوا مثل هذا فسوف نرفع لهم أيدينا تحية لهم ، لأننا سنثق ساعتها فى جديتهم وعلميتهم ، وأنهم بالفعل يعملون حقيقة من أجل مستقبل هذه الأمة !

----

*الوفد ، ٢٠٠٠/١١/٩

عندما هزمت جيوش نابليون بونابرت قوات " بروسيا " فى أوائل القرن التاسع عشر ، وقف فيلسوف ألمانيا الشهير : " فختة " مخاطبا أبناء وطنه المهزوم ليؤكد أنهم إذا كانوا قد خسروا المعركة العسكرية على الأرض ، فإن هناك معركة أخرى ، على أرض مغايرة لم يخسروها ، تلك هى معركة الإيمان بالوطن وبمستقبل الأمة والانتماء والولاء لها ، على أرض العقل والنفس والروح ، وأن الوسيلة الأساسية لكسب هذه المعركة هى عملية " تربية " للشخصية تؤكد قيم الانتماء والولاء والإخلاص للأمة والاعتزاز بالذات وتجاوز مشاعر الإحباط واليأس التى ولدتها الهزيمة والانتقال إلى دائرة مشاعر مغايرة فيها التحفز للنصر والثقة بالنفس .

ولم يكن هذا الذى ذهب إليه فختة إلا تعبيرا عن حقيقة يغفل عنها البعض وكأن مثل هذا الرأى صورة من صور ما نقصده بقولنا أنه من قبيل " الإنشاء " ، لا يثمر ولا يغنى من جوع ، ذلك أننا لو تأملنا الأمر جيدا لتأكد لنا المنطق الذى استند إليه فختة فى أقواله ، ذلك أن السياسة إذا كانت هى أمر تدبير الأمة ، فإن التربية هى أمر تدبير شخصية الفرد . السياسة تنشد صورة معينة لمجتمع بذاته ، هذه الصورة تحتاج إلى ترجمة سلوكية عملية تتبدى فى صورة شخصيات ، ولا يمكن أن تتحقق أبدا من خلال القوانين والتنظيمات وحدهما .

وشئ مثل هذا الذى أكد عليه فختة حدث بالفعل فى مصر زمن الاحتلال البريطانى ، فلم يكن الشعب المصرى يملك فى سنوات الاحتلال الأولى قوة مادية عسكرية أو اقتصادية تمكنه من أن يزيح كابوس الاحتلال ، مما كان يدفع إلى اليأس خاصة وأن القوة المحتلة هى بريطانيا ، التى كانت تهيمن على أكبر عدد ممكن من أراضى الدول المقهورة . لكن نفرا غير قليل من الوطنيين وعلى رأسهم مصطفى كامل أدركوا أن العقول المصرية لم تحتل بعد ، وأن الحركة الوطنية أمامها مجال فسيح فى التعليم تستطيع من خلاله أن تبث روح الوطنية وتنير العقول ، حتى لقد أكد مصطفى كامل هذا مباشرة بقوله أن المسألة المصرية ليست مسألة الاحتلال البريطانى ، لأن بريطانيا حتى لو تركت مصر الآن (فى ذلك الوقت) طوعا أو كرها ، وظل الجهل مخيما على الكثرة الغالبة من المصريين فسوف يأتى

غير الإنجليز ليقوموا هم كذلك باحتلال مصر ، مما يوجب تكثيف الجهود على التعليم ٠ ولعل هذا يفسر لماذا كانت قضايا التعليم تحفل باهتمام الصحف الوطنية في هذه الفترة ، بل كانت في كثير من الأحيان تحتل العناوين الرئيسية ٠ وفي هذا السياق أيضا كان اهتمام مصطفى كامل بالدعوة إلى إنشاء جامعة مصرية وطنية ٠

وقد توافر الوعي بهذه العروة الوثقى بين السياسة والتعليم منذ عهد بعيد ٠٠ فأفلاطون عندما أراد أن يبني مثالا لدولة جديدة تخيلها ، لم يجد أمامه وسيلة لهذا البناء إلا بأن يتخيل نظاما تربويا ، عن طريقه يمكن تنشئة أبناء أثينا من أجل إيجاد المجتمع المنشود ٠ وأرسطو لم يجد مكانا يتحدث فيه عن التربية إلا كتابه في السياسة ، حيث رأى أن المسألتين وجهان لعملة واحدة ، السياسة نعني فيها بالإدارة العامة للمجتمع ، والتربية نعني فيها بإدارة أمر الفرد ٠ولعل هذا يبرز لنا أننا إذا تحدثنا عن التعليم والتنشئة السياسة ، فكأنما نردد في طرف المعادلة الثاني ما نقوله في طرفها الأول ، على أساس أن التنشئة السياسية هي بالضرورة عملية تربية وتعليم ، وعملية التعليم بصفة عامة هي عملية تخدم بالضرورة الوجهة السياسية القائمة ٠

لكن التعليم إذا كان هو وسيلة السياسة وأداتها ، فإن النتيجة قد لا تكون دائما في صالح الأمة ، إذ ينطبق عليه التشبيه الشهير إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا ، فإذا ما كانت السياسة تعكس بالفعل المصالح المجتمعية ، والسلطة فيها تعبر في ممارساتها عن نهج ديموقراطي ، فسوف نجد التعليم يسير في نفس الاتجاه ، وبالتالي يتعزز هذا النهج ولا يقف عند حد الشعارات والتنظير ، والعكس صحيح ، كيف؟

في كل النظم التي عرفت بممارسة القهر والاستبداد ، منذ أيام اسبرطة في بلاد اليونان القديمة ، ومرورا بتجارب عدة أشهرها التجربة النازية والتجربة الفاشستية ، وحاليا بعض الدول العربية والنامية ، حيث يتمحور العمل السياسي حول شخصية الحاكم وكأنه قد تحول إلى إله ، صوره في كل مكان ، أخباره تتصدر نشرات الأخبار ، حكمته تفوق كل ما يمكن أن يفكر فيه خلق الله الآخرين ، هو الملهم ، وهو المعز لمن يحظى برضاه ، وهو المذل لمن يغضب عليه ٠٠سوف نجد التعليم يسير في نفس الاتجاه ، ويغلب عليه الطابع التلقيني والتنميط ، يفزع من المناقشة والحوار ، ويؤكد على التنميط ، ويئد الإبداع والابتكار ،

وتكون النتيجة أن ينتج هذا التعليم شخصيات تناسب تماما النظام القائم بكل سلبياته وسوآته .

ومن هنا يبدو زيف هذه المقولة المشهورة بين الكثرة الغالبة من الناس ، والتى تشكل صورة من صور الأساطير التربوية ، هذه الأسطورة التى تتصور أنه لكى نُطور مجتمعا فلابد من أن نطور تربيته وتعليمه ، فهى من الناحية المنطقية البحتة صحيحة ، لكن منطق الواقع أحيانا ما يشذ عن المنطق العقلى والنظرى ، ذلك أن التعليم نظام فرعى من المنظومة المجتمعية الكلية ، وبالتالى فالفئات صاحبة الأمر فى أى مجتمع غالبا ما تسوق التعليم بحيث يفرز للمجتمع شخصيات تؤكد توجه هذه الفئات ، فإذا كان مجتمعا يقوم على التناقضات الطبقية الحادة ، سادت ثقافة من نوع معين ، تقوم على قيم ومعايير التمييز والتفضيل لا على أساس التميز والجدارة والاستحقاق وإنما على أساس الفرز والتمييز على أسس عصبية أو مالية أو مصلحية ، وهذه من شأنها أن تسمح فقط لنمط شخصى بعينه بالمرور إلى أعلى ، ما دام قد تسلح بنفس الأسلحة وتزيا بنفس الزى . ولم يكن هذا مجرد تنظير من " جرامشى " و " باسيرون " ، و" بيرديو " ، فنظرة عاجلة إلى مسار التعليم المصرى الحالى ، والدور الذى بدأ يلعبه التعليم الخاص تؤكده .

وربما يفسر هذا ن لماذا كان الخلاف بين جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ، من حيث النهج ، فى كيفية مقاومة الاحتلال البريطانى ، وكل صور الاحتلال التى كانت قائمة ، فقد كان الأفغانى من أنصار النهج الثورى ، أى استخدام القوة المادية فى التغيير المطلوب ، بينما آثر محمد عبده أن ينهج نهجا تربويا ، مؤداه اختيار عشرة من الصغار من دول إسلامية مختلفة ، ثم القيام على تربيتهم وفق الصورة المأمولة من مواطنى الأمة ، وبعد فترة يقوم كل واحد من هؤلاء العشرة باختيار عشرة يربيهم ويعلمهم وفق النهج المنشود .. وهكذا ، وبهذه الوسيلة تصور محمد عبده أن التغيير يبدأ من القواعد ، فإذا بنا بعد فترة أمام مجتمع معظمه من تلك الشخصيات التى تربت وتعلمت وفق النهج الصحيح ، فيتغير الوضع القائم بالضرورة . ونسى شيخنا الإصلاحى فى نهجه " اليوتوبى " أن السلطة الاحتلالية القائمة ، وبعض السلطات المحلية المتعاونة من سلطة الاحتلال لن تتركه هكذا يسير فى سبيله .

وإذا وجهنا أنظارنا إلى واقع التعليم فى المدارس والجامعات ، فسوف نجد أن المسألة ليست مرتبطة فقط بوجود مقررات أو أنشطة نقوم من خلالها بالتنشئة السياسية ، ذلك أن " طريقة التعليم " القائمة نفسها ، ومنذ عهود بعيدة فى القدم ترسخ هذا النوع الذى يقوم على السلبية والطاعة العمياء وغياب المشاركة ، ذلك أن وقوف المعلم وحده ليتكلم باعتباره المصدر الوحيد للمعرفة ، ويمسك الطلاب كتابا مقررا متماثل فى جميع المدارس من أسوان إلى الإسكندرية ، وضرورة أن يسير المعلم وفق منهج مرسوم لا حق له فى التقديم والتأخير ، والتطويل والاختزال ، يرسخ مثل هذه السلبيات فى بنية الشخصية ، مما لا يمكن أن يعين بأى حال من الأحوال على تنشئة مواطن يرى ويقبل ما يراه غيره ، ويحاور ويناقش ، وينقد ، ويقلب الأمر على جوانبه المختلفة • بل إن الجامعات بكل الأسف بدأت تسير على نفس النهج ، والأدهى والأمر أن يقنن هذا عن طريق المجلس الأعلى للجامعات بالنسبة للكتاب الجامعى الذى يسير فى الطريق إلى أن يسير التعليم وفق كتاب موحد مقرر ، وهو الأمر الذى لابد أن نتداركه بكل ما نملك من طاقة زمنية وفكرية بهدف الوصول إلى حل ينقذ أجيالنا الجامعة من خطر محدق •

ولقد شهد تعليمنا فى الستينيات ما عرف باسم " المواد القومية " حيث قرر على طلاب كل فرقة جامعية مقرر سُمى بالمقرر القومى ، وكان هذا أسوأ ما يمكن تصوره من تنشئة سياسية ، فقد كانت هذه المقررات تقوم على أسلوب التلقين والدعاية الفجة مما جعلها مثار سخط بين الطلاب ، فأنتجت عكس ما كان يراد منها ، حيث لم تقم على مناقشة أوضاع ومشكلات حسبما هى حقيقة ، وإنما صُور الأمر وكأن الطلاب يعيشون مجتمعا مثاليا يحيط به الأعداء من كل مكان • وفى المدارس بدلت مادة التربية الوطنية لتصبح أيضا تربية قومية تنهج نفس النهج •

وعلى الرغم من التغيرات التى شهدتها مصر فى توجهاتها العامة فما زالت التربية الوطنية واقفة على أرض رخوة فى مدارسنا بفعل صراعات وتنازع اختصاصات بين إدارت التوجيه فى المواد الاجتماعية ، والفسفة والاجتماع ، تكرر ما يتم تدريسه فى مقرر التاريخ ، وبعض الموضوعات الأخرى ، ولو نظر إليها باعتبارها " تربية مدنية " ، تكون أقرب إلى " ثقافة قانونية وسياسية " لحققت الكثير مما نرجوه منها ، فتسعى إلى تعريف الطلاب بالنظام السياسى القائم وأسسه الدستورية ، ونظام الحكم المحلى ، والأحزاب السياسية ،

والجمعيات الأهلية ، والمؤسسات الدولية ، والعربية ، وحقوق الإنسان ، وحقو_ ـمرأة وحقوق الطفل ٠٠ وهكذا ٠

إن التركيز على الحديث عن " إنجازات " الحكومة ، والإسراف فى الإشادة بالقيادة السياسية ليس هو السبيل القويم لتحقيق الهدف ، فكم من دول كانت تصف نفسها بأنه " الجمهورية الديموقراطية الشعبية ٠٠ " بينما كان هذا غائبا بالفعل ، بينما لا نرى فى اسم بريطانيا وفرنسا – مثلا – أنهما كذا أو كذا ، لأن ممارسات الواقع هى المربى الأول ، إن كانت خيرا فخيرا وإن كانت شرا فشرا ، ذلك أن التركيز على صور الدعاية السياسية الفجة بهدف التنشئة السياسية ينتج عكس المطلوب ٠

ولا شك أخيرا فى أن الاتحادات الطلابية يمكن أن تعتبر " مدرسة " كاملة فى التنشئة السياسية الذكية ، إذا استطعنا أن نبعد عنها المفهوم الأمنى المباشر ضيق الأفق ، الذى يرى فى كل رأى مخالف " تمردا " وعصيانا ، وهى الفرصة الحقيقية لتدريب الطلاب على الممارسة الحقيقية ، لكن ما يحدث من عمليات استبعاد متعسفة فى انتخابات الاتحادات يفرغ هذه الاتحادات من مضمونها الحقيقى ويفقد شبابنا الإيمان والصدق بما يسمعه ويشاهده من تصريحات عن الديموقراطية ، ولن أنسى منظر طالب أمامى منذ سنوات وقف أمام اعميد الكلية متوسلا بأن يخبره عن سبب استبعاده من الانتخابات مع أنه متفوق فى دراسته ولم يضبط غاشا مرة ، ولم يذهب إلى قسم شرطة فى حياته ، ولم تسجل عليه مخالفة أو انحراف ما !

إننا نتفهم جيدا الهاجس الأمنى وخاصة فى وسط الطلاب الجامعيين ، ولكننا لا نستطيع أن نتغافل أبدا عن ضرورة التعامل العقلانى فى هذا المجال بحيث نوائم بين متطلبات الأمن وبين متطلبات البناء الصحى لشخصية شبابنا ، فهذه قضية أمن مجتمعى أكثر ضرورة وأشد إلحاحا من أجل مستقبل هذه الأمة ، بحيث يقترب ذلك اليوم الذى تضيق فيه الهوة بين أمن الدولة وأمن المواطن ٠

----

*الأهرام ، ١٩٩٨/٨/١٧

رؤية تربوية للصراع العربى الإسرائيلى

فى الخامس من يونية عام ١٩٦٧ واجهت مصر اختبارا قاسيا فى مواجهتها مع العدو الصهيونى متمثلا فى دولة إسرائيل ، إذ ليس هناك ما هو أقسى على شعب ، وخاصة عندما يكون هذا الشعب له بعده الحضارى الممتد زمنيا عبر التاريخ آلافا من السنين مثل شعب مصر ، من هزيمة عسكرية تبدد أمانيه وتفتك بآماله ، فى الوقت الذى كا ن فيه هذا الشعب قد عُبىء بما من شأنه أن يجعل النصر أمرا لا محل للشك فيه ، وحقيقة تبلغ من قوة الوضوح ما لا يترك فرصة لمجادل • ولا نظن أننا نبالغ فى كثير أو فى قليل إذا قلنا أن التاريخ المصرى لم يحْو نكبة تفوق - فى آثارها - هذه النكبة منذ أن كان للمصريين شأن فى إدارة شئون بلادهم •

وكرد فعل طبيعى لهذه النكبة ، أخذ الجميع يفتشون عن الأسباب التى أدت بنا إلى أن نخفق هذا الإخفاق الذى أدمى القلوب •• وسيقت أسباب عدة ، وأبرزت عوامل شتى ، لا يعنينا الآن بصفة أساسية هذا الذى قيل من أسباب " مباشرة " تتصل بقيادة المعركة ، ولكننا نعنى بصفة جوهرية بالأسباب " البعيدة " والعوامل " الجوهرية " •ومع التسليم بكثير مما قيل عن دور قوى البغى العالمية فلقد اتفقت كثير من التحليلات ، على اختلافها وتعددها فى الشكل العام وفى المنحى الرئيسى ، إذ كانت كلها تقول إن الإخفاق كان إخفاق ثقافة (بالمعنى الحضارى العام) فى مواجهة ثقافة أخرى ، ثقافة لم تكن الظروف قد ساعدتها بعد على التخلص من كثير من أدران التخلف ، فى مواجهة ثقافة ساعدتها ظروفها أن تضرب شوطا طويلا فى مضمار التقدم

وكخطوة منطقية فى التفكير ، وبعيدا عن منطق المزايدين الذين كانوا يتوقون أن يروا جنازة ليشبعوا فيها لطما ، كان لابد أن يجتهد المخلصون من أبناء هذا البلد فى رسم أقوم الطرق لتجاوز هذا العيب الذى يودى - بتجاهله - بالشعوب ، فسنة التاريخ أن البقاء للأصلح والصلاحية هنا لا تقاس بقيمة ونبل الأهداف ، وإنما بالأخذ بالأسباب •• أسباب القوة ، ودروس التاريخ مليئة بعشرات الأمثلة : يكفينا تذكر هزيمة المسلمين الأول وهم بقيادة رسول الإسلام نفسه صلى الله عليه وسلم على أيدى المشركين فى موقعة أحد الشهيرة • ولم يكن التفكير فى هذا الشأن الخاص بما يجب أن يكون بعد هزيمة يونية عسيرا ، إذ أن الطريق واضح ، والسبيل بين ، إنه الأخذ بأسباب المدنية الحديثة ، ومن هنا

انطلقت الدعاوى وانبثقت الآراء ، وجرت الأفكار على صفحات الصحف والمجلات والكتب ، كلها تنادى بإقامة الدولة العصرية حتى يمكن أن نتجاوز النكسة .

وعلى الرغم من منطقية التفكير ، مما لا يستوجب البرهنة عليه ، وإظهار أسسه وحججه ، إلا أننا – بحكم الحيز المتاح للمقال – لا نستطيع إلا أن نبرز جانبا هاما فى هذا ، وهو أنه على الرغم من الوعى بأهمية وقيمة الأسلحة الحديثة المتقدمة ، وعلى الرغم من الوعى بفاعلية مساندات ومعونات قوى أخرى خارجية ، فإن مما لابد من التسليم به أيضا أن كل هذا لن يجدى ويؤتى أكله إن لم تكن اليد الممسكة به ، والعقل الذى يفكر فى كيفية استخدام هذا وذلك إنما هو نتاج تنشئة وتكوين ، إن لم يكونا على درجة عالية من الكفاءة ، فلن تكون النتيجة دائما هى الكسب والانتصار . ومن هنا فقد كان من الضرورى التنبه لبديهية تقول أن العسكريين المصريين إنما هم أبناء هذا المجتمع ونتاج تربيته ، ففشلهم إنما هو فشل لهذه التربية ، وهم إذا كانوا يمثلون فرعا أساسيا فى شجرة المجتمع ، فإن من المستحيل تصور إصلاح هذا الفرع إذا لم نصلح من شأن الشجرة كلها !

وهنا نصل إلى نقطة على الطريق جعلت الكثيرين منا يصابون بالدوار ، إن لم نقل اليأس العظيم . لقد أبصرنا طريقا طويلا لا يمكن إدراك نهايته إلا بعد سنوات طويلة ، أفليس الأمر فى التحليل النهائى هو أمر تغيير حضارى شاملٍ ؟ أليس الأمر هو أمر بناء مجتمع جديد فى سنوات قليلة ؟ إن العدو لم يكن بالباب كما كنا نقول سابقا ، ولكنه اقتحمه وأصبح داخل البيت ، ويقف على رأسنا ، فهل كنا يمكن أن نطيق على ذلك صبرا ؟

ثم إذا بنا ندخل متاهة كبيرة ، إذ ظهرت آراء تقول ، بل إننا لن نستطيع مثل هذا التغيير إلا إذا طردنا هذا العدو ، لأنه سيظل يمتص قوانا ويستقطب جهودنا مما لن يبقى معه شىء لبناء الدولة العصرية المنشودة . وهكذا ازداد الأمر تعقيدا ، وكأننا نقف أمام المعضلة القديمة المشهورة : البيضة أولا أم الدجاجة ؟ هل لابد من بناء الدولة العصرية حتى يمكن أن نطرد العدو ، أم لابد من طرد العدو حتى يمكن أن نبنى الدولة العصرية ؟

ولكن الأحداث لم تكن لتنتظر حتى نبت التفكير فى القضية ، فعجلة الزمن تدور ، والسنوات تمر ، والجنود الإسرائيليون كانوا يحتلون جزءا غاليا من بلادنا ، وكلما كان عام ينقضى ، كلما ارتفعت درجة اليأس ، وكاد عدد منا أن يقول هذا القول الشعبى اليائس

المشهور : " مفيش فايدة " !! وكان أكبر دافع لهذا الفريق اليائس ، رؤيته أسلوب حياتنا المجتمعية - على وجه التقريب - ، ومنذ بداية السبعينيات ، لم يتغير نحو ما أفضل ومأمول ، فكيف يغير الله ما بقوم ما داموا لم يغيروا ما بأنفسهم ؟

هكذا كانت الحسابات ، وهكذا كانت التقديرات ...

وهى - دون أن نمل التكرار - تقوم على أساس أننا ما زلنا نربى ونعلم كما كنا نربى ونعلم بنفس الأساليب والطرق التقليدية إلى حد كبير !

ثم إذا بالحسابات تخفق ، وإذا بالتقديرات تذهب أدراج الرياح !

ففى غمرة لهونا وتكاسلنا ، وفى وسط ركام من العيوب والثغرات كان يعيش فيها مجتمعنا وتئن منها تربيتنا ، إذا بالجنود والضباط المصريين يبرهنون على أنهم قد ظُلموا فى الحكم الذى أصدرناه عليهم عام ١٩٦٧ بقلوبنا وعقولنا ، وإن لم تنطقه أفواهنا وأقلامنا . نعم إذا بهم يندفعون وراء العدو ضاربين إياه بأقسى السياط ، وهو يولى أمامهم مذعورا تاركا وراءه - غير السلاح المادى - ما كان يتسلح به من غرور وكبرياء مبالغ فيه ، ويكسب جنودنا وضباطنا - بالإضافة إلى الأرض والسلاح - الثقة الى كانت ضائعة ، ويقف عدد من الناس ، لا أقول من الشعوب الأخرى ، ولكن من بيننا نحن المصريين فى ذهول عظيم ، حتى لقد حرم بعض هؤلاء من الشعور بلذة النصر الكبير وحلاوته ، من ثقل هذا الذهول فى الساعات الأولى !

ويبرز إلى الأذهان ، بعد أكتوبر ١٩٧٣ ، السؤال الخطير : إذا كانت التربية تقوم على مسلمة هامة وهى وحدة المجتمع والترابط العضوى بين عناصره ومقاوماته المختلفة ، فكيف تسنى لعنصر من عناصر هذا المجتمع أن يحرز هذا الانتصار المذهل ، وبقية العناصر كانت لا تزال على ما هى عليه تقريبا من عيوب خطيرة وثغرات مميتة ؟ وبمعنى لآخر ، إذا كان الجيش - كما نقول بالنسبة لأى فئة فى المجتمع - هو نتاج تنشئة وتربية هذا المجتمع ، ونحن نعرف ونقر بذلك ونعترف ، وأن نمط هذه التربية وتلك التنشئة - واقعيا - متخلف ومهلهل ، فكيف إذن استطاع أن يفعل ما فعله ؟

إن الذى لا شك فيه أن الأحوال التى كان عليها المجتمع المصرى حتى أكتوبر عام ١٩٧٣ كانت من التخلف والعفن بحيث ما كانت تبشر بإمكاننا أن نخوض معركة انتصار على العدو الصهيونى ، فلما حدثت المعجزة على يد الجيش المصرى ، غرقنا فى طوفان من

النشوة والسعادة ، لكن كان علينا بعد فترة قصيرة أن نشعر بقدر من الحيرة ، إذ كان لابد من مراجعة تلك المقولة التى تذهب إلى أن المجتمع ، أى مجتمع ، هو وحدة عضوية متكاملة ، صحة وسلامة ، أو اعتلالا ومرضا . لقد تبين لنا أن ما كان يجرى داخل الجيش ، منذ هزيمة يونية السوداء ، كان مختلفا تماما عما أصبح يجرى فى الوعاء الأكبر ، فى المجتمع : تخطيط وتدبير وجدية وأقصى درجات التطور ، وأعلى مراتب التعليم والتدريب ، وأرفع درجات الذكاء ، وأحسن وسائل التربية والتثقيف !

إذن ، أين كان يمكن أن تقف التربية لتلعب دورها فى معركة التحدى الحضارى مع إسرائيل ؟ فى ظل هذا المنطق ، ما كان لها مكان ولا دور ، ما دام الجيش قد استطاع أن يتكفل بهزيمة العدو !!

نتيجة صحيحة أوصلتنا إليها المقدمات السابقة .لكننا - كمربين - لا نستطيع أن نرضخ هكذا لهذه النتيجة ! بدافع من الاعتزاز بالنفس ؟ كلا . رغبة فى أن يكون لنا شأن فقط ؟ كلا .

نحن نرفض هذه النتيجة لا لأنها لا تتفق ومنطق التاريخ فحسب ، بل لأنها لا تتفق مع منطق التربية نفسها ، إذ أن قبولها يعنى عدم التربية وفناءها ، وهذا هو المستحيل بعينه . إذن لابد من مراجعة المقدمات ، فلربما أخطأنا السياق ، ولربما لم نبصر وجه الحق كله ! ألم نقل إن المواجهة مع إسرائيل إنما هى مواجهة حضارية ؟ أوليست المواجهة الحضارية تعنى أن يدخل كل عنصر من مقومات حياتنا فى معركة مع كل عنصر من مقومات الحياة فى هذه الدولة العنصرية ؟ فهل تم هذا فى أكتوبر ١٩٧٣ ؟ إننا لا يمكن أن نقلل من شأن ما حدث ، بل إننا لا نستطيع ذلك ، وإنما لابد من أن نقول ، أنها كانت مجرد جولة من سلسلة طويلة من جولات ، متعددة الميادين والمجالات ، مختلفة الصور والأبعاد ، كان لابد منها حتى تنتهى المواجهة كلية ، فكما قلنا عقب هزيمة ٦٧ أننا لم نخسر الحرب وإنما خسرنا معركة ، فكذلك كان من الضرورى أن نقول بعد أكتوبر ٧٣ أننا لم نكسب الحرب ، وإنما كسبنا معركة .

لقد أعلنت القيادة السياسية عقب هذه المعركة أنها آخر الحروب ، وترجم ذلك فى صورة معاهدة دولية تفرض ذلك ، ومنذ ذلك الوقت والوقائع والأحداث التى تتم على مستوى " الدولة " تشير إلى ذلك وتؤكده ، لكنك لو تخللت إلى خلايا المجتمع المصرى ، فى جموعه

الشعبية العامة ، وفى تجمعاته الثقافية الوطنية ، وفى فئات علمائه ، فسوف تلمس بصوورة لا تخطئها عين ملاحظ ، أن المواجهة ما زالت قائمة ، على الرغم من إعلان انتهاء الحروب ، ومن ثم فالطريق إذن ما زال طويلا ، ومن هنا فإذا كان " الجيش المصرى " قد كسب " معركة " بكل شجاعة واقتدار ، وأرادت له القيادة السياسية أن ينصرف الجهد فيه بعيدا عن منطق المواجهة العسكرية ، فإن القضية الأساسية هى أن " مصر " لن تكسب نتيجة المواجهة إلا بتغير نمط حياتها مجتمعيا وأسلوب تربية أبنائها .

إن هناك فريقا ممن يروجون لما يسمى بالسلام مع العدو الصهيونى ينسون أن المسألة لا تقف عند حدود الحروب الساخنة بأسلحة الحرب المتطورة والتقليدية ، وإنما هى " مواجهة شاملة " إذا ألقى فيها السلاح العسكرى ، فلا ينبغى أن تُلقى بقية الأسلحة الأخرى اللازمة لحسن إدارة المواجهة ، وهذا هو ما يجرى ويحدث كل يوم ، بل وكل ساعة فى إسرائيل نفسها، لكن خطورة ما يروج له هذا الفريق الذى يعيش بيننا يتبدى فى دعواه المترتبة على موقفه الأساسى من قضية الصراع ، من حيث أنه لا يرى بأسا فى تغلغل اقتصادى إسرائيلى ، وقوة ضغط سياسى إن لم تُملِ علينا مواقف بصورة علنية ، فهى كثيرا ما تدفعنا إلى السير فى بعض الاتجاهات التى تريد أو تؤدى إلى مصلحة لها أكبر من تلك التى تتحقق لنا .

ومن جهة أخرى فإن منطق البحث العلمى يتطلب من الإنسان ، إذا أراد أن يتصدى لمشكلة ما أن يدرسها ويعرف أبعادها المختلفة ، وبعدها يمكن أن يفكر فى حل لها ، وما دام الأمر كذلك ، فإن مواجهتنا للتحدى الصهيونى تتطلب منا دراسة الصهيونية ، ومعرفة المجتمع الإسرائيلى الذى تتجسد فيه كل دعاوى الصهيونية حتى يمكن أن نحسن المواجهة .

كذلك فإن منطق المواجهة " الشاملة " يتطلب من كل قطاع من قطاعات حياتنا أن يلعب دورا يتفق وطبيعة مكوناته ووظيفته فى هذه المواجهة ، ومن ثم كان علينا نحن العاملين فى الحقل التربوى دراسة الجوانب التربوية للتحدى الصهيونى ووضع كل ما نملك من طاقات وقدرات فى خدمة هذه القضية المصيرية ، لأنها - بالفعل - تفرض علينا اختيارا واحدا من اثنين : إما أن نكون أو لا نكون !

واتساقا مع هذا المنطق فطالما دعا كاتب هذه السطور العاملين بالبحث العلمى التربوى إلى أن يضعوا نصب أعينهم دراسة جوانب التحدى الصهيونى من أبعادها التربوية ، مما يقتضى العكوف على دراسة كل ما يتصل بالتعليم فى إسرائيل سواء بالنسبة للإسرائيليين أنفسهم أن بالنسبة للفلسطينيين المقيمين فيها ، وقد بدأنا هذه الدعوة منذ أوائل عام ١٩٧١ فى جزئية من دراسة نشرتها لنا مجلة الفكر المعاصر عن " أزمة الفكر التربوى فى مصر " عبنا فيه على هذا الفكر أنه لم يقرب هذه القضية بأى شكل من الأشكال .

ومن الطريف حقا أن أول من عكف على جانب من القضية داخل قسم أصول التربية بتربية عين شمس ، وكان ذلك عام ١٩٧٢ ، هو " صالح سرية " صاحب التنظيم الذى اقتحم الكلية الفنية العسكرية عام ١٩٧٤ ، حيث كان موضوع رسالته التى نال بها درجة الدكتوراه " تعليم العرب فى إسرائيل " ، ولم نكن ندرى بطبيعة الحال ما كان يخطط له ويدبر- إن كان ما أعلن صحيحا - فقد كان الرجل غاية فى الهدوء ورباطة الجأش ودماثة الخلق ، عاكفا على البحث والدرس بدرجة جعلتنا جميعا نكن له كل الحب والتقدير والإعجاب ، حتى أننا ظللنا فترة غير قصيرة لا نكاد نصدق ما حدث له .

وبعد دراسة صالح سرية ، جاء باحث فلسطينى آخر إلينا ليدرس بعدا آخر ، وهو " وائل أمين القاضى " ؛ وكان موضوع رسالته للماجستير عن التربية العنصرية والتعصب الصهيونى فى إسرائيل ، لكن الذى ظل مستمرا بكل الأسف وبكل الأسى هو انصراف الجمهرة الكبرى من الباحثين عن القضية ، باستثناء إثنين : أولهما هو محمد حسونة الذى كان موضوع رسالته للماجستير عن " منظمات تربية الشباب الإسرائيلى " ، ثم واصل الاهتمام بنفس المجال فحصل على الدكتوراه بدراسة موضوع " التربية فى الكيبوتزات الإسرائيلية " . أما الثانى فهو " صفا عبد العال " التى درست " التعليم غير النظامى فى إسرائيل " للماجيستير ، وهى تدرس الآن موضوعا آخر عن التعليم التكنولوجى فى إسرائيل لدرجة الدكتوراه ، والتى ما زالت تحت الإعداد ، فهل حجم المواجهة بين مصر بصفة خاصة منذ حرب ٤٨ حتى الآن ، عسكريا وسياسيا واقتصاديا يكافىء هذا القدر القليل من البحث العلمى التربوى ؟ ألا إنه موقف محزن ، بل أقول ، ومخز أيضا !

----

* جريدة العربى ، ١٩٩٩/١١/١٤

النشاط التربوى لليهود فى مصر

لم أتردد لحظة ، عندما جاءنى د ٠عبدالسلام أحمد طعيمة يرجو أن أشارك فى الإشراف مع تلميذى وأخى د ٠مصطفى عبد القادر على موضوع رسالته للدكتوراه منذ عدة سنوات الذى تقدم به لقسم أصول التربية بتربية عين شمس منذ عدة سنوات بعنوان :(النشاط التربوى التربوى لليهود فى مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر) فقد أعجبتنى الفكرة أيما يكون الإعجاب خاصة وأنها تتلاقى مع ما تخصصت فيه أكاديميا من حيث التأريخ للتعليم فى مصر فى العصر الحديث ، فضلا عن استمرار وعى بالخطر الصهيونى على مصر وسائر الأمة العربية على الرغم من كل دعاوى السلام التى تملأ الساحة السياسية ٠ وبحمد الله تعالى أنجز صاحبنا رسالته كأوفق ما يكون الإنجاز مما رأيت معه أن يشاركنى القارىء فى الاطلاع على بعض ثمرات هذه الرسالة العلمية القيمة حقا ٠

وقد كان اليهود فى مصر فى القرن التاسع عشر أخلاطا من جنسيات شتى يتكلمون لغات تختلف باختلاف البلد الأجنبى الذى جاءوا منه للعمل والاستقرار فى مصر ، فضلا عن اليهود المصريين الذين استقروا فيها منذ قرون بعيدة ، وكانت الجمهرة الكبرى منهم تتركز فى القاهرة والإسكندرية ، حتى إذا افتتحت قناة السويس بدءوا يظهرون فى نطاق ضيق فى مدنها الرئيسية ٠ ومما يذكر أن عددهم فى إحصاء ١٨٩٧ السكانى كان ٢٥,٢٠٠ من جملة سكان مصر الذين بلغ عددهم ٩,٦٢١,٨٣١ ، وجد فى القاهرة منهم ١١,٤٨٩ ، والإسكندرية ٩,٩٤٦، ثم زاد عددهم فى إحصاء عام ١٩٣٧ ليصل إلى ٦٢,٩٥٥ تركز منهم فى القاهرة والإسكندرية ٥٩,٧٠٤ ، أى بنسبة ٩٤,٨٪ من يهود مصر ٠

وقد حرصت القوى الصهيونية على أن تستغل التربية والتعليم لتكوين كثير من أفراد الطائفة اليهودية فى مصر تكوينا يتسق مع ما كانت تخطط له إيمانا منها بفاعلية العمل التربوى ، خاصة وأنه لا يثير الشبهات ويبعد عن الأنظار ، بل ومن الممكن أن يتلقوا عنه معونة من الحكومة المصرية نفسها باعتباره عملا خيريا إنسانيا ! وكان الهدف الصهيونى " أن تجعل الشباب يحلم بالوطن وبالصهيونية ، وأن يعرف أنه فى إسرائيل أعظم ثورة فى التاريخ الإنسانى ، وأن يجد فى التربية اليهودية القيم الإنسانية والاجتماعية ، وبهذا ترتبط

حياته بحياة الشعب والدولة ، ويعرف معنى اليهودية ، ومعنى أن يكون يهوديا فى العالم المعاصر ، ويعرف معنى ألفة إسرائيل " .

وكان لليهود كتاتيب خاصة للتعليم الدينى مثل ما كان للمسلمين حيث كانت تسمى (الحيدر) ، وكان التعليم اليهودى فى مصر يكاد يتركز فيها قبل الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ . وكان الحيدر شكلا من أشكال التنشئة الاجتماعية أكثر منه شكلا من أشكال التعليم النظامى ، وفيه كان يتعلم شعائر دينه ويعى أهم معالم هذا الدين . لكن الميزة الأساسية فى هذا الشكل الأولى من التعليم الدينى أنه كان أكثر انتشارا لبساطته وقلة تكلفته ، ومن ثم فقد كان أكثر شعبية وأقوى تأثيرا .

ومن أمثلة النشاط التربوى فى هذا المجال ما أنشأه اليهودى الفرنسى " أدولف جريمو " عام ١٨٤٠ من مدرسة للأولاد والبنات فى كل من القاهرة والإسكندرية ، حيث تركز المنهج الدراسى فى كل منهم على : الديانة اليهودية ، العبرية ، الفرنسية ، العربية ، الرياضيات للأولاد والأشغال اليدوية وبعض الموضوعات العلمية للبنات . ومن الملاحظ أن هاتين المدرستين لم تقتصرا على استقبال التلاميذ اليهود وحدهم ففى عام ١٨٤٢ ضمت مدرسة الإسكندرية مائتى تلميذ كان منهم خمسين تلميذا مسيحيا ، ولم تعمر هاتين المدرستين طويلا بسبب صعوبات مالية فيما يبدو .

وحرصت المعابد اليهودية على أن تلحق بها مدارس لتعليم اليهود تعليما دينيا كذلك بحكم طبيعتها ، ومن ذلك " مدرسة ميمو نيدس " والتى يرجع تاريخها إلى القرن السابع عشر ، وقد عرفت فيما بعد بإسم مدرسة الطائفة القربية ، وكذلك مدرسة " حاييم كابوسى " حيث يرجع تاريخ هذا المعبد أيضا إلى القرن السابع عشر ، ومدرسة معبد " عزرا " وهو أشهر معابد الفسطاط .

كذلك سعى اليهود إلى تأسيس جمعيات خيرية دينية كان النشاط التعليمى أبرز ما تقوم به ، ومن أشهر هذه الجمعيات " شباب حب التوراة " ، ومن أمثلة ما كانت تقوم به هذه الجمعية من نشاط تعليمى افتتاحها خمسة عشر فصلا لتعليم العبرية فى العباسية وأماكن أخرى ، وكان عدد تلاميذ هذه الفصول حوالى ثلاثمائة طالب وطالبة ، وحرصت الجمعية

على أن تعد كتبا خاصة لتعليم العبرية لتطون بين يدى الطلاب ، وكان الجمعية ، عن طريق لجنة خاصة ، تقوم بالترفيه عن الطلاب بالحفلات وتقديم الحلوى .

وغير جمعية شبان حب التوراة كانت هناك جمعية دينية أخرى تعرف باسم " جمعية الأهابا " أو معهد " الأهابا " مقرها حى الظاهر وكان على رأس العمل " هارون شويكة " و" مليكه يوسف وهبه " ، وهدفت الجمعية إلى تدريس الدين وعلوم الشرع ، وإعداد رجال الدين ، وقام بالتدريس بعض الحاخامات ، منهم " يوسف بنتو " و " حاييم دوبيك " وغيرهما.

وأقام اليهود محافل طائفية كان الغرض منها ضم الشبان الإسرائليين بعضهم إلى بعض للنظر فى مصالحهم العمومية ، والمحافظة عليها والسعى فى الحصول على حقوقهم " وإشراب القلوب محبة العلوم والفنون وتقويتها " ، وكان من أهم المحافل اليهودية " محفل بنى بريت "، وقد أسس هذا المحفل عام ١٩٣٤ " الجماعة الإسرائيلية " لمساعدة المدارس التى كانت معروفة باسم " ليمود " والتى كانت تساعد الأطفال الإسرائليين الفقراء وتأخذ بيدهم لمواصلة الدراسة بدفع المصاريف لهم وشراء الكتب والإشراف عليهم وتوجيههم فى دراساتهم ، كما كانت تقدم المنح الدراسية للمتفوقين منهم لكى يستكملوا دراساتهم فى الخارج . ومما أنجزه هذا المحفل ، المدرسة الليلية لتعليم العمال باسم سلامون شيكوريل.

وشهدت مصر كذلك ظهور مدارس نظامية لليهود ، وخاصة منذ أوائل القرن العشرين كان لجمعية الاتحاد الإسرائيلى الدور الأكبر فى إنشائها ، مدفوعة فى ذلك بعوامل ، نذكر منها العاملين التاليين :

– إن إرسال أبناء الطبقتين المتوسطة والعليا إلى المدارس الأجنبية قد ترتب عليه أن هؤلاء اقتبسوا العادات الغربية ، هذا بالإضافة إلى عدم تلقيهم ما يكفى لتعلم الثقافة واللغة العبرية ، مما جعلهم يهملون تعلم دينهم اليهودى .

– زيادة نشاط الإرساليات التبشيرية ، حيث لم تستطع الحكومة المصرية فى هذا العهد أن توقف هذه الإرساليات عند حدها بسبب ما كان للأجانب من نفوذ كبير على هذه الحكومة .

ومن أشهر الإرساليات ، الإرسالية الاسكتلندية ، وكانت تسمى أيضا ب " إرسالية اليهود - الكنيسة الإسكتلندية " ، حيث مارست نشاطا تبشيريا كبيرا بين اليهود .

وحرصت الطائفة اليهودية على تجديد ما قدُم من مدارس يهودية ، ومن هنا فقد باعت مدرسة موسى قطاوى التى كانت قد أنشئت عام ١٩٢٠ ، ومدرسة " مارى سوارس " التى كانت قد انشأتها فى العباسيىة عام ١٩٢٧ ، وأنشأت بدلا منهما مدرسة كبيرة بالحى الإسرائيلى والتى أصبحت تعرف بنفس الاسم " مدرسة موسى قطاوى ومارى سوارس " ، وقد افتتحت المدرسة رسميا فى فبراير عام ١٩٤٨ ، أى قبل إعلان دولة إسرائيل بثلاثة أشهر !

إن ما ذكرنا هو قطرات من بحر ....

----

* جريدة العربى ، ١٩٩٩/١٢/٢٦

اليهود يؤسسون للتعليم الإسرائيلى فى مصر !

المشهور لدى الكثرة الغالبة أن اليهود يركزون نشاطهم عادة فى البلدان التى يقيمون فيها على المجال الاقتصادى عامة والمالى خاصة على اعتبار ما هو معروف من أن هذا النشاط يشكل عصب الحياة فى أى مجتمع وبالتالى فإنه يعطى اليهود قوة تمكنهم من تحاشى ما يمكن أن يقع عليهم من أضرار ٠ لكن الذى قد لا يعرفه كثيرون أن اليهود كانوا يحرصون فى الوقت نفسه على تكوين الشخصية اليهودية بالصورة التى تجعلها ذات وعى " إسرائيلى " معين ، وخاصة عن طريق أمرين اثنين لهما دورهما الخطير فى أية هوية ، ألا وهما التاريخ ، واللغة ٠

ولم يكن هناك من سبيل إلى ذلك إلا عن طريق العمل التربوى لا فى داخل الأسرة والمعبد فقط وإنما كذلك عن طريق تعليم نظامى منهجى ٠ ولابد أن نعترف بأن هذا يعبر عن ذكاء يهودى لا ينكر ، فتأسيس الدول لا يكون فقط بالحصول على أرض ، ولا بالحصول على الأموال والميزانيات اللازمة ، ولا بمجرد توافر قوة عسكرية ، ولكن المهم قبل هذا كله هو " التكوين الشخصى " للمواطن الذى تقوم الدولة على أكتافه ، بل ولا تستطيع كل هذه السبل الاقتصادية والعسكرية والجغرافية أن تكون لها فعاليتها إلا عن طريق حسن التأسيس لتكوين هذا المواطن ، وهذا ما يمكن أن يعلمنا التاريخ إياه إذا استقرأنا ظهور الدول والحضارات ، وكذلك انهيارها عندما تختل موازين ومعايير وسبل تكوين الشخصية وتربيتها ٠

وقد تجلى الوعى بهذه الحقائق فى مقال نشرته صحيفة الشمس اليهودية التى كانت تصدر بالقاهرة ، العدد ٥٨٧ ، فى يوم الجمعة ١٥ أبريل من عام ١٩٤٦ ، فقد جاء فى هذا المقال ما نصه : " ٠٠٠ وتعليم الأطفال هو الدعامة التى يقوم عليها كيان الأمة ، وإهمال تربيتهم كثيرا ما يفضى إلى خروجهم من الملة أو قلة عنايتهم بشؤون أمتهم وإهمالهم واجباتهم نحوها " ٠ ويضيف صاحب المقال توضيحا لأهمية العمل التربوى قوله : " وإذا كان التعليم ميسورا للقادر على نفقاته ، فقد أمر العلماء بعدم إهمال أبناء الفقراء ، لأن التوراة تصدر عنهم " ٠

ولا يترك المقال مجالا للشك فى القصد الإسرائيلى من التعليم الذى يتحدث عنه ، إذ يضيف إلى ما سبق قوله : " والقصد من التعليم هنا هو التعليم الإسرائيلى الذى يُعلم الطفل واجباته نحو أمته ويزيده معرفة بها ، ويبث فيه الشعور اليهودى ، وهذا واجب فى عنق الوالدين ، والطفل إذا حيل بينه وبين التعليم الإسرائيلى ، فلا لوم عليه ، وإنما اللوم على والديه .. "

وكان من الطبيعى أن تكون مصر من البلدان المرشحة لأن تكون مسرحا للتخطيط لتعليم يهودى يمهد السبيل لقيام الدولة العبرية على أرض فلسطين العربية ، وساعد على ذلك ما عرف به الشعب المصرى من ميل إلى المسالمة والتسامح ، فضلا عما تمثله مصر فى الوجدان اليهودى من حيث كونها التربة التى وُلد فيها نبى اليهودية موسى عليه السلام ، ولابد من إضافة عنصر " الغفلة " لدينا ، اعترافا بالحقيقة !

وقد عزز من هذا وذاك ما أصبحت عليه مصر منذ إفشال مشروع النهضة الذى حاوله محمد على منذ أوائل القرن التاسع عشر ، على يد تحالف غربى قادته بريطانيا بصفة خاصة ، فقد أصبحت الحكومة المصرية تحت ظل عدد من أبناء محمد على مقيدة اليدين بالنسبة للنشاط الأجنبى فى مصر ، بل وكثيرا ما كان هناك حرص على أن يكون على رأس السلطة من يروجون للسياسات الأجنبية ، ويرتمون فى أحضانها ، وبالتالى فقد خلق هذا مناخا أمكن فيه للنشاط اليهودى أن يعرف ازدهارا ملحوظا ، حيث عزف على مقولة أن اليهود المقيمين فى مصر هم مصريون ، ولا نستطيع أن ننكر هذا ، لكن هؤلاء لم يظلوا هكذا طوال السنوات التالية ، فقد انضم إليهم مهاجرون من بلدان أخرى منتهزين فرصة التوسع الملحوظ فى النشاط الاقتصادى الأجنبى فى مصر .

ولا نستطيع ادعاء سهولة تتبع النشاط اليهودى فى مجال التعليم فى مصر الحديثة ، فالوثائق لا تكشف لنا إلا عن النذر اليسير ، لكن الرجوع إلى الصحافة اليهودية فى مصر (بمساعدة تلميذنا د.عبدالسلام طعيمة)، يسد لنا هذه الثغرة بعض الشىء، فمن ذلك ما كان يعرف بصحيفة الشمس ، ففى العدد ٤٨٥ الصادر فى القاهرة فى يوم الجمعة ٣١ مارس ١٩٤٤ نجد مقالا بعنوان " صفحات مطوية من تاريخ المدارس الإسرائيلية ".إن استقراء هذا المقال يشير إلينا بأنه لم يكن لليهود حتى أوائل القرن التاسع عشر مدارس بالمعنى المصطلح عليه الآن ، ويقر المقال بأن ما لدينا من الأسانيد التاريخية خلو من أية إشارة

عن نظم التعليم التى كانت سائدة آنذاك ٠لقد كانت لليهود معابدهم وأحيائهم التى كانوا يمارسون من خلالها تربية لا نظامية يبثون من خلالها العديد من التقاليد والقيم اليهودية ، فضلا عن اللغة العبرية ٠

ولعل مما يؤكد هذا ما نجده فى صحيفة الشمس فى عدد ١٥أبريل ١٩٤٦ ، إذ نجد مقالا موجه إلى الآباء والأمهات بضرورة أن ينتهزوا فرصة الأعياد اليهودية كى يلقنوا الأبناء ما يتصل بالتاريخ الإسرائيلى وبالعادات الإسرائيلية ، وفى مقدمة هذه الأعياد عيد الفصح ، ومما نلاحظه فى الخطاب اليهودى أنه يكثر من استخدام لفظ " الإسرائيلى " عن اليهودى ، وهذا أمر له دلالته التى لم تتكشف لنا إلا بعد أعوام ، عندما قامت الدولة الإسرائيلية ، يقول المقال : " واحتفال الإسرائيلى بهذا العيد (عيد الفصح) رغم تقادم العهد عليه لهو آية إيمانه برسالة الحرية (كذا !) وتقديسه لها وحرصه على مظاهر قوميته التى وضع دعامتها موسى الكليم بحكمته الواسعة " ، فها هو يشير إلى " القومية " المرادفة بطبيعة الحال للإسرائيلية ٠٠ قومية دينية ٠ أما الحرية التى يشير إليها فيقصد التحرر " من نير الفراعنة " – هكذا –، كما جاء فى نص مقال بصحيفة تصدر بالقاهرة !!

ويحث المقال الآباء والأمهات على المداومة على تلاوة قصة العيد " هاجاداه " مع أبنائهم فاعتبارها " عادة جميلة تثير فى النفس أحسن الذكريات وتبعث فيها الرجاء فى مستقبل أحسن " ٠ وهذه القصة التى كتبت منذ آلاف السنين استنادا إلى نصوص من التوراة " ما زالت تفيض بالحياة والجمال والبلاغة ، وتستطيب النفس تلاوتها وسماع نغمتها ، وتستعذب وقعها فى الآذان بلحنها الجميل المأثور " ٠ واعتبر هذه الطريقة تقليدا من التقاليد المتوارثة " التى تعد من العوامل القوية فى حفظ كيان الأمة وتدعيمه وتوطيد أركانه " ٠ وإذا كانت الفقرة السابقة تشير إلى حديث عن " القومية اليهودية " ، فها هنا نجد الإشارة إلى " الأمة " ، مقصود بها بطبيعة الحال الأمة اليهودية لا المصرية حتى لا ينخدع أحد فيتوهم أن الحديث موجه إلى يهود مصريين يعملون لصالح مصر !

وكم نود أن يشاركنا فى القراءة لما نشرته الصحيفة الإسرائيلية فى مصر هؤلاء الذين استهانوا بتعليم التاريخ فى مدارسنا المصرية المعاصرة ، وجعلوه مسألة اختيارية إلى أن عادوا إلى صوابهم تحت الضغط الذى مارسه عدد من الكتاب الوطنيين ، وعلى رأسهم د٠ نعمات أحمد فؤاد ، ففى العدد المشار إليه نجد الكاتب يشدد على الأباء والأمهات أن يخبروا

أبناءهم " بماضى إسرائيل وسمو رسالته ومجده وميوله الإنسانية ..." ، ويضيف كذلك : " وأخبر ابنك بتراث إسرائيل الروحى وأنه الدرة اللامعة فى تراث الإنسانية الفكرى ، وهذا فخر لإسرائيل لأنه ثمرة تفكيره ومن مبتكرات عقله " . وإسرائيل موضوع هذه السطور هو النبى يعقوب الذى تمنى بإسرائيل .

وكى نثق بأن المقصود ليس فقط النبى يعقوب ، وإنما هو جملة اليهود ، يضيف المقال ، ناصحا المربى الإسرائيلى : " وأخبره أيضا بحاضر إسرائيل فى هذا العصر وما هو به من محن وأهوال ، وكيف انتصر على هتلر وشاهد هلاكه ، وأخبره ما يعتلج فى نفس الأمة من إرادة قوية للحياة الكريمة الحرة أسوة بغيرها من الأمم ، وأنه ابن هذه الأمة وعليه أن يشاطرها الآلام والآمال ولا يتخلى عن واجبه " !

وإذا كانت المعابد قد تولت مهمة التعليم قبل انتشار المدارس الإسرائيلية ، فماذا كانت تعلم ؟ مقال صحيفة الشمس (٣١مارس ١٩٤٤) يشير إلى أنها كانت تعلم الناشئة اليهود اللغتين العبرية والعربية ، وما إليهما من العلوم الدينية والدنيوية ، بل وربما اتخذت بعض المعابد مركزا للتربية والتعليم . أما عدد المعابد التى استخدمت لهذا الغرض فهو مجهول ، أو على الأقل ظل مجهولا حتى سنة ١٨٧٠ ، حيث كان لليهود أربعة كتاتيب فى القاهرة يؤمها ١٥٥ تلميذا ، ويدرس بها ١٤ معلما . أما فى الإسكندرية فكان عدد المدارس الابتدائية الإسرائيلية أربعة .

ويمكن الاستفادة مما كتبه " إدوارد وليم لين " فى كتابه الشهير (المصريون المحدثون) ، حيث ذكر أن عدد المعابد كان ثمانية فى الحى الإسرائيلى بالقاهرة . وذكر آخر أن قد كان لهم معبد فى حى بولاق . وذكر أحد الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر عام ١٧٣٥ أن بالقاهرة ٢٩ معبدا . ومنذ عام ١٨٧٠ (ولا ندرى لماذا هذا العام بالذات) بدأ اليهود يؤسسون للتعليم الحديث ، وهجرت الكتاتيب ذات الشكل القديم .

وفى سنة ١٨٤٠ زار أدولف كريميه سوريا ومصر بصحبة السير موسى منتفيورى وسالموزمونك على إثر ما أشيع من قتل أحد رجال الدين المسيحيين بدمشق وأحد الأطفال برودس ، حيث نسب قتلهما إلى اليهود مما أدى إلى اتخاذ إجراءات مضادة ضد بعض

اليهود فى سوريا ، ولكن المساعى التى بذلها كريميه وزملاه ووساطتهم لدى الباب العالى أدت إلى إصدار فرمان بتاريخ ١٨/١٠/١٨٤١بحل المشكلة .

وأراد كريميه أن ينتهز فرصة وجوده بمصر كى يقوم ببعض الأنشطة التعليمية المدعمة للشخصية الإسرائيلية فى مصر ، فشرع فى تأسيس بعض المدارس بمعاونة سالموزمونك ، المستشرق المعروف ، والذى كان على دراية متعمقة باللغة العبرية ، فوجها الدعوة إلى أعيان القاهرة والإسكندرية لتدارس الأمر والتماس مؤازرتهم .

وفى الرابع من اكتوبر عام ١٨٤٠ ، وفى ظل حكم محمد على ، أسست مدرستان إحداهما للبنين والثانية للبنات ، علما بأنه لم تكن توجد أية مدرسة مصرية لتعليم البنات ، اللهم إلا مدرسة صغيرة " للقابلات " ملحقة بمدرسة طب قصر العينى ، جمهرة من التحقن بها لقيطات وبعض من كن فى أسر العبودية بقصور حريم محمد على وبعض قواده وأعوانه ، حيث لم يكن الرأى العام المصرى متهيأ لإرسال بناته إلى أى نوع من التعليم الخاص بالبنات . وقد سميت المدرستان باسم " كريميه " نفسه ، حيث تعهد بسد العجز فى نفقاتهما . ويبدو أن هذه المدارس لم تكن مقصورة على أبناء اليهود ، بل فتحت أبوابها لاستقبال نوعيات أخرى من التلاميذ . وتأبى النزعة العنصرية المتأصلة إلا أن تطل برأسها هنا لتمييز التلاميذ اليهود عن غيرهم باعتبارهم - كما يزعمون - شعب الله المختار ! ومن هنا كان التلاميذ اليهود ينفردون بلبس " مريلة " نقش عليها اسم المدرسة . لكن أعداد الإسرائليين أخذت فى التزايد مما جعل المدرستين غير كافيتين ، إذ بلغ عدد اليهود فى القاهرة فى منتصف القرن التاسع عشر ستة آلاف من المصريين ، ومائتين من الإيطاليين . وقد هاجر عدد كبير من اليهود إلى الإسكندرية بعد حفر ترعة المحمودية ، مما تطلب تأسيس مدارس أخرى لهم هناك .

----

* صوت الأزهر ، ١٧/٨/٢٠٠١

إحياء الذاكرة !

فى الوقت الذى تحتدم فيه المعركة بين بواسل أرض الفلسطين المحتلة وبين الصهاينة ، نجد أنه من المهم للغاية أن نكثف الجهد فى عملية إحياء للذاكرة العربية ، وذلك بأن نعيد قراءة بعض صفحات الماضى القريب ، مستعينين بكتابات الباحث الفلسطينى ، أسعد رزوق ، خاصة وأن هذه الذاكرة قد تعرضت ، بعد توقيع الاتفاقيات المشئومة التى باعوا لنا فيها وهم السلام ، لعمليات غسيل ، ووصل الأمر - كما رأينا فى مناهج التعليم المصرى - إلى حد اختفاء مفاهيم وتعبيرات وقضايا هى جزء من التاريخ ، لا لشئ إلا لكى يشيع ما أسموه بثقافة السلام ، ثم يبلغ الأمر ذروته لكى يطول آيات اللـه البينات فى قرآنه المجيد ، فلا تذكر أية آية تذكر اليهود بسوء ، وما أكثرها ، مصداقا لهدف ربانى مقصود أن يظل الحذر من اليهود قائما ، لكنها السياسة التى لعبت بالتعليم ، ووجدت من يزينون لها الطريق ويبررونه .

وأول ما يمكن الإشارة إليه على طريق إحياء الذاكرة ، ما نجده فى يوميات " هرتزل " مؤسس الحركة الصهيونية ، فى ٦/١٢ و ٧/٢٣ /١٨٩٥ ، حيث يقول : " عندما نحتل البلاد ... يجب أن نستخلص ملكية الأرض ... سنحاول أن نشجع فقراء السكان على النزوح إلى البلدان المجاورة ... إذا ما وصلنا إلى منطقة فيها حيوانات مثل الأفاعى الكبيرة سأستخدم أهل البلاد ليقضوا على مثل هذه الحيوانات ... يجب أن يكون العمال على السكك الحديدية والطرق فى مناطق الأوبئة من أهالى البلاد وكذلك عند تجفيف المستنقعات... وإلا كثرت نسبة الموت بيننا ... يمكن استخدام العرب للعمل (فى المناطق الموبوءة)".

وإذا كان هرتزل حريصا على اتباع نهج يلجأ من خلاله إلى اتصالات شخصية وطرق دبلوماسية سعيا لتحقيق الأهداف الصهيونية ، مما يجعل هذا النهج حركة من أعلى إلى أسفل ، فإن هناك من رأوا أن يسيروا على نهج آخر يسير من أسفل إلى أعلى ، دون أن يتصادم الاتجاهان ويتعاركا ، بل كانا يتكاملان ، حيث أن هدفهما واحد وهو الاستيلاء على أرض فلسطين . وكان من أبرز زعماء النهج الثانى الذى سمى " بالنهج العملى " واحد من زعماء الحركة الصهونية الروس ، اسمه " مناحيم يوسشكين " ، حيث قام بزيارة إلى فلسطين عام ١٩٠٣ م وعاد يكتب عن حصاد هذه الزيارة فى جريدة " دى فيلت " التى كانت

ناطقة بلسان المنظمة الصهيونية العالمية ، فكان أن أشار إلى مؤتمر عام عقد فى مستعمرة زخرون يعقوب ، وقف فيه مخاطبا اليهود حاثا إياهم على ضرورة أن يوحدوا صفوفهم ، معتبرا هذا ، هو النواة التى يمكن أن ينبت منها هيكل المشروع الصهيونى ، وقال :

" هذه هى الخلية الحية التى سوف تنمو وتتطور ... غير أن المصيبة هى فى تكوين هذه الخلية من اليهود الاشكنازيين والسفارديين واليمنيين والفارسيين والجورجيين والبخاريين والمراكشيين ، وفى حيازتها على تعددية من المؤسسات تناصب العداء لبعضها بعضا ، فالوحدة مفقودة بين صفوف السكان على تنوعهم ، الذى تستدعى المسألة تنظيمهم وتوحيد صفوفهم على صورة " المتحد اليهودى فى أرض إسرائيل " .

ولجأ يوسشكين إلى الطريق المنطقى ، والمنهج العلمى ، ألا وهو " التعليم " ، لا نقول ذلك تعصبا لمهنتنا العملية ، ولا انحيازا لتخصصنا الأكاديمى ، ولكن هى الحقيقة التى أثبت اتباعها نجاحا كبيرا . وفى الوقت الذى بدأت فيه الدول العربية منذ الخمسينيات خطوات نحو الاعتماد على التعليم فى التوحيد العربى ، إذا بواقع الحال فى السنوات الأخيرة يشير إلى تنكبنا عن هذا الطريق ، وإذا بكل دولة على وجه التقريب تنكفئ على ذاتها ، تحت شعارات يصدق عليها القول : " كلمة حق يراد بها باطل " ، فهنا "سعودة" وهناك " تكويت " ، وهنا " تعمين " وهناك " سودنة " ، وهكذا ، ولو كان الأمر يتعلق فقط بقيام الكوادر الوطنية بالعمل ، لما كان فى ذلك بأس ، ولكن المشكلة أن هذه الدعوات الإقليمية الضيقة طالت مناهج التعليم ومحتواه وأهدافه ، وعلى العكس من ذلك سار النهج العملى الصهيونى على الأرض المحتلة ، فماذا فعل ، من البداية ، يوسشكين ؟

ساعد فى إنشاء " اتحاد المعلمين العبرانيين " ، وأعد له برنامجا يتضمن الغرض المزدوج التالى :

- تربية وتدريب جيل يزخر بالقوة والحيوية ، صحيح العقل والجسد ، يعرف أمته ويحبها ، كما يحب أرضها ولغتها .
- إيجاد جماعة عبرانية متحدة فى أرض إسرائيل ، يكون لها طابعها المميز وتعلو على كثرة الفئات اليهودية الموجودة بفلسطين والمطبوعة بطابع البلد الذى جاءت منه .

وفى الوقت الذى تتراجع فيه اللغة العربية فى المدارس العربية فى كثير من الدول العربية كلغة تعليم ، نجد هذا الحرص الواضح لدى المؤسسين للكيان الصهيونى على العكس بالنسبة للغة العبرية ، فيوسشكين يصر على إلزامية تدريس هذه اللغة وحدها فى المدارس اليهودية ، وكان هدفه من هذا أن يغرس فى نفوس الطلاب اليهود حب الطبيعة المحيطة بهم فى الأرض المحتلة مما يساعد على أن يحبوا الإقامة فيها والدفاع عنه ، وحب اللغة العبرانية وما أسماه " بالأمة اليهودية " ، ومحصلة هذا أن يساعد على إنماء الشعور لديهم بأن فلسطين هى بلادهم ، وعزلهم عن سكانها العرب بهدف الشروع فى " تهوديهم " و "عبرنتهم " بالصورة التى تحتاجها الصهيونية فى البحث عن صلات تشد اليهود إلى فلسطين ، إلى جانب ادعاءات الدين والتاريخ ٠

ومن مظاهر تنامى هذا الاتجاه أن معهد " هرتزليا العبرانى " Hebrew Gemnasium Herzlia سعى لتلقين طلابه بصورة يومية بخطب رنانة عن التزاماتهم المقدسة تجاه ما أسماه ب :

أمتنا Amaynooh – أرضنا Artzaynooh – وطننا الأم ومسقط رأسنا Moladaynooh

ومن الملاحظ على مثل هذه المصطلحات والنزعات ، أنها تسير على طريق تعزيز " ذاتية يهودية " تدرك أنها كيان مغاير تماما عن الذاتية العربية فى فلسطين ، مما كان يشكل قاعدة لصورة العربى عموما والفلسطينى خصوصا فى الوعى اليهودى ٠

ولأن هذه التربية تحتاج إلى " بنية أساسية " ، فإنها لم تقف عند حد الادعاء بالحق التاريخى المزعوم فى أرض فلسطين ، بل سعت إلى اتجاه عملى يؤسس لاقتصاد يهودى قوى ، ويعكس الوعى بهذا تلك الكلمات التى كتبها أول رئيس فيما بعد للكيان الصهيونى : " حاييم وايزمان " ، حيث قال فى المؤتمر الصهيونى الثامن فى لاهاى عام ١٩٠٧ :

" إن نشاطنا الدبلوماسى مهم ، لكن أهميته تزداد بطريق الإنجازات الفعلية فى فلسطين ، ولو استطعنا التوفيق بين المدرستين الصهيونيتين لأمكننا اجتياز الطريق المسدود ٠ ربما لم نفعل الكثير حتى الآن ٠ وأنا لن أقبل الزعم القائل بأن الصعوبات المحلية والسلطات التركية قد حالت دون ذلك ، فاللوم لا يقع على الأتراك كليا ، ومن الممكن القيام بعمل ما

على الدوام ... البراءة التى حلم بها هرتزل لا قيمة لها ، ما لم ترسى دعائمها فى تراب فلسطين وتستند إلى سكان يهود لهم جذورهم فى الأرض ، بالإضافة إلى مؤسسات يهودية المنشأ والغاية . البراءة هى مجرد قصاصة ورق ...واجتذاب أنظار العالم إلى قضيتنا يستمد مفعوله وتأثيره من الهجرة والاستعمار والثقافة ..." .

وعلى قدر ما تثير هذه الكلمات الغضب والضيق ، لكن ، ألا تدفعنا فى الوقت نفسه أن نستعير بأسلوب الأطباء والصيادلة فى عمل اللقاح اللزم للمقاومة والعلاج ، فنسلك مع الصهاينة نفس سلوكهم معنا ؟

----

* صوت الأزهر ، ٢٠٠٠/١٢/٨

القسم الثانى

لماذا الجامعـة ؟

لو استخدمنا لغة الأرقام ، فيكفى أن نقول أن الجامعات بكافة أشكالها وأنواعها ، تضم اليوم ما يقرب من المليون طالب ، والمسألة ليست مجرد عدد ، فهذا المليون من المواطنين هم فى زهـرة العمر ، وهـم الذين سيتولون المراكز المتقدمـة فـى مختلف مواقع الخدمـة والإنتاج ، وبمرور السنين سوف يكونون هم قادة الأمة فى هذه المواقع . ولما كان هؤلاء الشباب ما زالوا يعيشون فى كنف عائلاتهم ، فهذا يعنى أن شـأنهم يهم مثل هذه العائلات التى يقدر متوسط الواحدة منها بخمس أفراد ، وهذا يعنى أن الشأن الجامعى يهم مـا يقرب من خمسة ملايين مواطن .

زد على ما سبق أن طلاب التعليم الثانوى أعينهم متجهة إلى الجامعة التى يـأملون بـأن يلتحقوا بها ، وهؤلاء ، يصل عددهم إلى ما يقرب من ثلاثة أرباع مليون ، وبنفـس القـاعدة ، من حيث اهتمامامـات عـائلاتهم .. وهكذا نجد أن القضية هى قضية عدة ملايين من المواطنين . وإذا قلنا أنها هى قضيـة تتعلق بمستقبل الأمة أكثر من تعلقها بحاضرها ، فضلا عن ما ضيها ، تصبح مسألة من تلك المسائل التى يكون من الطبيعى أن تستأثر بمثل هذا الاهتمام الذى نلح ، وسوف نلح عليه ، إذا كان فى العمر بقية .

وسوف يلاحظ القارىء أن التوجه العام لما نكتب قد تغلب فيه صفحات السلبيات ، وكأننـا نسبح بالقارىء على سطح القمر غير المنـير . ونحب أن نؤكد بـادىء ذى بدء ، أن هذه النظرات لا تقصد أن تشير بإصبع الاتهام إلى مسئول بعينـه ، ذلك أن دراستنا المتخصصة فى التأريخ للتعليم عامة وفى مصر خاصة ، تظهرنا على مسلمة تقوم عليها سلسلة مقالاتنا لابد أن ننبه عليها ، ألا وهى أن حاضر التعليم ليس نبتا غرسه مسئول حـال ، وإنمـا هـو ، بطبيعة الحال ، حصيلة عشرات السنين مما شهده هذا التعليم .

بل يمكن أن نزيد على هذا بما هو أكثر ، فمن المؤكد أن هناك ظروفا يصعب حصرهـا ، محلية وإقليمية وعالمية ، سياسية واقتصادية وثقافية ، تدفع إلى هذا التصرف أو ذاك ، أو تمنع من اتخاذ هذا الإجراء أو ذاك ، وإن أنسى فلا أنسى كلمات همـس بها فـى أذنـى يومـا د. أحمد فتحى سرور ، عندما كان وزيرا للتعليم ، وهو يودعنى إلى باب مكتبه مشكورا ،

بأن هذا الذى كنت أكتبه فى عهده كثيرا نقدا للتعليم ، كان قبل أن يتولى مسئولية الوزارة يقول بمثله ، لكن التواجد فى موقع الوزير يضع فى الاعتبار العديد من الحسابات الأخرى .

إننا لا ننبه أنفسنا فقط بالنسبة لهذه المسألة ، وإنما نرجو ألا ينساها مسئولون كبار ، ذلك أن نسيانها يؤدى إلى تصور أن كلمات نقد تكتب هنا إنما هى هجوم شخصى متعمد يستوجب " التأديب " ، إن لم يكن مباشرا ، فعلى أيدى الأتباع والمنتفعين ، إن المسئول الذى يقع فريسة هذا الظن ، كأنه يعتبر نفسه أنه هو المسئول عن كل ما حدث فى التعليم طوال تاريخه ، وأنه هو المسئول عن جملة المتغيرات المحيطة ، فيحملنا عداء لا ينبغى له أن يكون ، ويحمل نفسه مسئولية أخطاء غيره ، فيحطم بذلك أبسط قواعد الديموقراطية وأصول الحوار ، وأرجو ألا يقع فى وهم القارئ أننى أتحدث عن احتمال بعيد ، وإنما أتحدث عن تجربة وخبرة مريرة ، لا محل للإشارة لها هنا .

وقد يتساءل البعض : ولم الاقتصار على السلبيات ؟ ولم السياحة على وجه القمر غير المضيء ، ما دام هناك بالفعل نصف آخر مضيء ؟ وردى على هذا بسيط ، وهو أن " الخطاب الرسمى " فى التعليم عموما ، الجامعى منه وغير الجامعى ، نادرا ما يألف أسلوب المواجهة الصريحة والشفافية ، فهو خطاب يغلب عليه التحدث بصورة " الإنجازات " ، وكأنه يعتبر الحديث عن السلبيات والمشكلات عورة لابد أن يداريها ، مع أنه لا يوجد مجتمع فى الدنيا منذ أن خلقت إلا وهو يعانى من المشكلات ، ويواجه صور تقصير ، ويتعثر فى أشكال سلبيات ، لكن فى عالمنا العربى ، هذه منطقة محرمة ، لأن الغالب هو أن الخطاب التعليمى لا يتوجه إلى الجماهير ، صاحبة المصلحة الأولى ، وإنما يتوجه إلى القيادة السياسية ، يبتغى رضاها ويخشى غضبها .

والخطاب الرسمى أمامه فرص لا حصر لها من قنوات الانتشار ، فمختلف موجات الإذاعة و قنوات التلفزيون ، وصفحات الصحف القومية ذات التوزيع الضخم ، مسخرة له ، أما أصحاب الرأى الآخر فهم محاصرون ، لا يستطيع صوتهم أن يصل حتى بمقدار واحد على مائة من فرص الخطاب الرسمى ، وهكذا نجد أنفسنا مضطرين إلى هذا التوجه الذى نعلن عنه مقدما ، مرددين قول القائل " مكره أخاك لا بطل " !

لقد كانت المرة الأولى التى تطأ قدما كاتب هذه السطور ، فى أكتوبر عام ١٩٥٥ .. ومنذ ذلك الوقت ، حتى الآن ١٩٩٩ ، أى قرابة أربع وأربعين سنة لم يفارقها ، وطوال هذه السنوات الطوال بدءا من صفتى طالبا ، حتى مرتبة الأستاذية منذ عشرين عاما ، يؤسفنى أن أقرر - وأنا أقصد التقرير ، لا الترجيح - أن الخط البيانى لمستوى الأداء فى هبوط ملحوظ ، عاما بعد آخر .

إننى دائما ما أتذكر هذه المشاعر المؤلمة التى كانت تعتصرنى وأنا فى سنوات تعليمى الأولى من شعورى بالتقصير فى الأداء إزاء ما كنت أراه وألمسه من أداء لبعض الزملاء ، لظروف شخصية مؤسفة لا محل لها هنا ، كنت أجلس فى مكتبة الجامعة أحيانا ، بينما أرى زملاء يجلسون دائما ، كنت أجلس ساعتين ثلاثة ، لكن زملاء كانوا يجلسون طوال اليوم ، كنت أقرأ فى المقرر الواحد مرجعين ثلاثة ، لكن زملاء كانوا يقرأون أكثر .. وهكذا ، فإذا ما نظرت إلى ما صار عليه الأمر الآن أتصور وكأننى - المقصر بمعايير الأمس -أصبحت بطلا بمعايير اليوم . ويسمع منى طلاب اليوم حكاياتى هذه وكأننى " أسرح " بهم وأحاول أن أجمل صورة جيلى .

وعندما أتممت رسالة الماجستير كنت أخفيها عن الزملاء ، لا أريد لأحد أن يراها ويطلع عليها ، ذلك لأن تصورى لما كان ينبغى أن تكون عليه الرسالة لم يتحقق ، فنظرت إلى الرسالة وكأنها أيضا ، علامة على تقصيرى ، فإذا بى عندما أنظر فى رسالة من رسائل اليوم ، يخيل لى وكأن هذا الذى أنجزته بالأمس كان عملا عظيما لا يستطيعه طالب اليوم ! فما الذى حدث ؟ إننى أومن يقينا ، أن خط سير التطور التاريخى هو إلى أمام ، ونحو التقدم ، فهل سار التاريخ هنا فى الاتجاه المعاكس لقانون التطور والتقدم ؟ هل كان طلاب وأساتذة الأمس أبطالا ، ومن " عجينة " نادرة لم تعد موجودة ، وطلاب وأساتذة اليوم غير ذلك ؟

ذلك هو ما سوف أحاول أن أناقشه فى مقالات قادمة ، وكلى أمل أن يثق القارىء برغبتى ألا تقتصر المساحة المقررة للمقال على رأيى الخاص وحده ، إذ سوف أسعد كثيرا لو تلقيت ما قد يكون لدى القارىء من خبرات أو قراءات أو تعليقات أو مشكلات تدور حول ما نثيره من قضايا ومسائل فى التعليم الجامعى .

----

* الزمان ، ١٩٩٩/٦/٢٩

إعصار التعليم العام يهدد الجامعة !

مراحل التعليم المختلفة مثلها مثل مراحل عمر الإنسان سلسلة متصلة أولها يؤسس لثانيها ويؤثر فيه وثالثها يتأثر بثانيها وأولها ويتأثر بهما ، وهكذا دواليك . ولوعى الإنسان بهذا الناموس الإلهى حرص فى إقامة الأبنية المختلفة على الالتزام بنفس القاعدة ، فتجده يبذل أقصى ما بيستطيع من جهد من أجل أن تجىء قاعدة البنيان صلبة قوية تشد أزر ما يقام عليها وتمسكه من أن يطيح من جراء أية صور عصف عاتية ، إلا ما تجاوز الحد ..

من أجل هذا تجد الأمم والشعوب تنفق الكثير من الجهد والمال على مرحلة التعليم الأولى بصفة خاصة على اعتبار أنها تشكل مرحلة الأساس للتعليم كله إن صلحت ضمنا إلى حد كبير سلامة الخطى التالية ، وإن طلحت أصيب التعليم التالى بالشروخ والانشقاقات ، وربما انتهى الأمر به إلى الانهيار .

وإذا نظرنا إلى تعليمنا العام وجدنا أنه فى مجمله ، أى من الحضانة إلى الثانوية العامة وما فى مستواها يشكل مرحلة التأسيس ، فهو لا يعد لمهنة أو حرفة بعينها لكنه يمد الطالب بجملة من المهارات الحياتية التى تمكنه من التعامل بكفاءة واقتدار مع مختلف العناصر المُكونة للبيئة التى تحيط به ، بشرية واجتماعية ، وبالتالى يوفر " الفرشة " - إذا صح هذا التعبير لأشياء كثيرة يتطلبها التعليم الجامعى من طالبه حتى يحسن مواجهة الحياة الجامعية .

ولا أظن أن هناك من الزملاء ممن هم مستمرون فى الوقوف فى قاعات الدرس يُعلمون ، لا هؤلاء الذين هم "على الأرائك ينظرون " ، إلا ويشكو مر الشكوى من الهبوط المستمر فى مستويات الطلاب الذين يلتحقون بالجامعات ، والذين هم " المنتج " لعملية التعليم بالتعليم العام ، على الرغم من هذه الدرجات الفلكية الظاهرة التى يحصلون عليها فى الثانوية العامة ، والتى - ربما - قد لا نجد لها مثيلا فى كثير من بلدان العالم ، والتى لم يحلم بها " أمنحوتب " ، و " الطهطاوى " و " أحمد لطفى السيد " و " طه حسين " ومن فى قامة هؤلاء أو قريب منها .

ومن المفروض أننا فى الجامعة أن يكون الطالب قد عرف كذا وكذا من أساسيات المعرفة التى سوف يتخصص فيها ، وأنه قد تدرب على المهارة كذا وكذا من تلك المهارات اللازمة له كى يمارس الحياة الجامعية ، اجتماعيا وعلميا ، لكننه نصدم بأنه جاءنا خلوا من كم كبير منها ، وبدلا من أن نصرف الجهد والطاقة فى تعليم هو من صلب التعليم الجامعة ، نجد أنفسنا مضطرين إلى أن نعيد ونعيد فى تعليم أساسيات ، وعلى مر السنين ، تتسع مساحة الوقت الذى نخصصه للأساسيات ، فإذا بنا نكتشف أننا قد أصبحنا نقوم بوظيفة التعليم الثانوى – وأحيانا ما قبله – ، وتتحول الجامعة أمام أعيننا وكأنها مدرسة ثانوية من حيث الواقع والفعل ، وإن ظلت تحمل بعض ؟ مظاهر " التعليم الجامعى ، ولا حول ولا قوة إلا بالله !!

فطالب الجامعة مفروض فيه أن يكون صاحب شخصية تتسم بالاستقلالية ، يعتمد على نفسه فى ضبط الوقت ، وفى الحصول على المعرفة ، وفى استيعابها ، وفى إقامة العلاقات الاجتماعية ، وفى ممارسة الأنشطة الجامعية المختلفة . صحيح أن التعليم العام ، فى تنظيمه ، وممارساته ، مفروض أن يكون مختلفا عن التعليم الجامعى ، لكن من المفروض كذلك ألا يسلم الجامعة طالبا أصيب بفيروس " الاعتمادية " ، الذى هو مضاد ومخرب للجهد الذى يمكن أن تبذله الجامعة سعيا لتنمية شخصية استقلالية .

ولعل مما يوضح هذا ، هو أن طالب التعليم العام لم يعد يعتمد على الفهم والاستيعاب من معلم المدرسة ، وإنما هو ينظر إلى الوقت الذى يقضيه بالمدرسة على أنه " إثبات حضور " ليس إلا ، أما الشرح والتعليم فسوف يتم عن طريق مدرس خاص ، مهارته الأساسية ومعيار نجاحه كمدرس خاص هى كيفية " تشريب " الطالب المعلومات الأكثر احتمالا تعرضا لأسئلة الامتحان .. فالمهم هو كيف يجيب على أسئلة الامتحان ، لا كيف يتعلم ، وهناك فرق كبير بين الفلسفتين . عرفت أن طالبا قريبا لى يأخذ درسا فى مادة التاريخ ، فقلت للأب إننى مندهش لأن يأخذ الإبن درسا فى مادة ليست صعبة ، يستطيع أى طالب أن يفهم ما يقرؤه فيها ، فبادرت الأم التى كانت حاضرة ، إننا نعطيه درسا فى التاريخ حتى يذاكره ، فهو لا طاقة له بأن يذاكر من نفسه ، فالدرس إنما هو مذاكرة إجبارية .. وليس هذا الذى عبرت عنه الأم إلا فلسفة عامة أصبحت هى الحاكمة لتعليم الكثيرين من طلاب التعليم العام .

والجامعة تنظر إلى القراءة لا على أنها نشاط ثانوى ترفى ، وإنما هى تغذية فكرية وعقلية ، تقوم للعقل بما تقوم به " التربية الرياضية " بالنسبة للجسم ، ولذا قيل أن الجامعة : طالب ، وأستاذ ، وكتاب ٠٠الأضلاع الأساسية لمثلث التعليم الجامعى ، ومن هنا تجد أن المكتبة الجامعية هى من أهم مقومات التعليم الجامعى ، وتتخذ معيارا مهما فى تقييم الأداء كما نرى فى الدول المتقدمة ، لكن طالبنا ، أصبح لا يرى لمكتبة المدرسة الثانوية ، فضلا عما قبلها ، وجود حقيقى فاعل ، قد تكون موجودة كشكل ، ولكن أن يتدرب الطلاب على دخولها والقراءة فيها والاستعارة من مكتبتها وأن يتعامل مع القواميس ودوائر المعارف ويستخرج ما يريد من معلومات ، فمثل هذا أصبح " خيالا " و " طموحا " بعيد المنال ، فإذا جاءنا بالجامعة وطلبنا منه بحثا أو مقالا أو قراءات إضافية ، نظر غلينا وكأننا نطالبه بالمستحيل من الأمور ، أو كأننا " نهزر " معه ، حتى أقلع معظم الزملاء عن أن يطلبوا شيئا من هذا ، وتحول الكتاب الجامعى إلى كتاب " مقرر " مثله مثل الكُتاب المدرسى ، بل وبدأت الجامعة تعرف نوعيات من الملخصات والمذكرات الشبيهة بالكتب الخارجية فى المدارس ٠

ومفروض على الجامعة أن تبنى على ما تبذر المدرسة بذوره من حيث التفكير الناقد ، والقدرة على المبادأة والمبادرة ، والابتكار ، وحل المشكلات ، لكن ماذا يمكن أن تنتج المدرسة إذا كان الغالب على طريقة تعليمها حتى الآن ، رغم كل ما يُقال ، هو التلقين والتحفيظ والاستظهار ؟ بل لو حدث أن جاء فى امتحانات الثانوية العامة سؤال يقيس القدرة على التخيل ، أو سؤال لا يتطلب الإجابة المباشرة من هذا الجزء أو ذاك من أجزاء المقرر ، وإنما يحتاج إلى إجابة توليفية من عدة أجزاء ، تقوم قيامة الرأى العام ، ولا تستطيع الوزارة أن تصمد فترضخ وتعالج الأمر عن طريق إعادة توزيع الدرجات ، ويجيئنا الطالب وقد " بُرمج " عقله على المباشرة وأن يسير " حذو النعل بالنعل " ، دون ما حاجة إلى إعمال الفكر وقدح زناد العقل ، هل يصدق القارىء أننى وجهت سؤالا لبعض الطلاب فى كلية التربية بمناقشة بعض الأفكار التربوية لمفكر (مصرى) فى (العصر الحديث) ، فإذا بالبعض يكتب عن (أفلاطون) أو (الغزالى) أو (ابن خلدون) ؟!! إذ يبدو أنه كان واجبا أن أشير فى السؤال إلى أرقام صفحات الموضوع بالكتاب !

هذه مجرد أمثلة ، وهناك كثير غيرها ، كلها تشير إلى أن الجهود الحالية التى تبذل من أجل تطوير التعليم الجامعى ، مهما أخلصت ومهما دققت ، فسوف تتحطم - لا قدر الله - إذا لم تربط هذا التطوير بتطوير مماثل ، حقيقى لا إعلامى ، فى التعليم العام : " أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار فانهار به فى نار جهنم والله لا يهدى القوم الظالمين " ، التوبة /١٠٩ ، وصدق الله العظيم .

----

* الأخبار ، ١٩٩٩/١٠/١٣

ماذا نريد من قانون الجامعات الجديد؟

منذ أن صدر قانون الجامعات ، المعمول به حاليا ، عام ١٩٧٢، بعد سبع سنوات أو ست فقط من صدور القانون السابق عليه ، ومختلف الأصوات تنادى بضرورة التحول عنه إلى قانون جديد . ولم يكن الدافع لهذه الدعوة أن القانون الحالى قد مر عليه ثمان وعشرون عاما فقط ، ذلك لأن بعض تنظيمات التعليم وهيكلته يمكن أن تتحمل إلى حد ما مثل هذه الفترة ، ولكن لأن الدنيا لم تعد هى الدنيا كما يقولون ، فمن المعروف أن زمن صدور القانون كان قريب عهد للغاية من فترة حكم الستينيات بتوجهاتها وفلسفتها المعروفة من حيث الشمولية والاشتراكية ، والتى لا يجادل أحد الآن أنها تحولت تحولا جذريا إلى توجهات أخرى وفلسفة مباينة تماما ، من الشرق إلى الغرب ، ومن اليسار إلى اليمين .

فإذا تذكرنا أن القانون التعليمى عادة ما يعكس جملة التوجهات المجتمعية العامة القائمة والطموحات المستقبلية ، أدركنا أن القانون الحالى أصبح متخلفا إلى حد كبير ، ومنتميا إلى مجتمع لم يعد قائما ، فضلا عن عجز أكيد فى التعبير عن طموحات المستقبل . ومما يؤكد هذا أن المسئولين عن التعليم الجامعى طوال السنوات الماضية شعروا بهذا فكان أن شهدنا من حين إلى آخر تعديلات فى مواد القانون ، حتى أنك لترى فيه الآن عجبا ، فعندما نأخذ فى تصفحه ، نجد إشارات دائمة ومستمرة فى الهوامش تنبه إلى أن هذا النص ، مثلا ، قد تعدل بناء على القانون رقم كذا الصادر سنة كذا ، بحيث أصبح القانون العام للجامعات وكأنه ثوب خضع لجملة " ترقيعات " كى تجعل الجسم متناسبا مع ما يحدث له من تغيرات فى الحجم وفى الوزن وفى الهضاب والمرتفعات ، وأصبح منظره العام منفرا ، وربما غير متسق .

ومن حسن الحظ أن هذه الوُجهة من النظر لم تغب عن مسئولى التعليم العالى فى الوقت الحالى ، ويدل على ذلك أنباء تتسرب إلينا من حين إلى آخر، نقرؤها فى الصحف ، أن هناك قانونا جديدا يُعد ، ومن هنا يجىء مقالنا هذا الذى لا أظن أنه

يمكن أن يتسع لمقترحات وآراء نقولها بخصوص ما يجب أن يحتويه هذا القانون ، فضلا عن أن النصوص المقترحة له ليست بين أيدينا مع الأسف الشديد حتى نبدى فيها رأيا ، إذ قد نُجهد أنفسنا فى المطالبة بشىء ، النصوص المقترحة متنبهة له .

لكن الهدف الأساسى لمقالنا الحالى هو أمر يتصل بالإجراءات التى نسير فيها قبل أن يصدر القانون بالفعل ، ومن هنا تأتى أهمية التنبيه إلى المسلمة المعروفة والتى هى من مسلمات فلسفة السوق ، والاقتصاد الحر الذى نرفع شعاراته ونسرع الخطى نحو تسييده فى مجالات المجتمع المختلفة ، هذه المسلمة تقول بأن " الزبون على حق " ! وزبون القانون الجامعى كما هو معروف هو المجتمع بأسره ممثلا فى الطلاب ، وفى نفس الوقت فإن أعضاء هيئة التدريس هم الذين سيتولون تنفيذ القانون وترجمة فلسفته وأهدافه ومراميه إلى الطلاب ، ومن ثم فلابد أن يكون لهم حضور واضح وفعلى فى عملية صناعة القانون ، أى أثناء إعداده وقبل أن يخرج إلى النور .

لقد جرت العادة بكل أسف أن تصدر قوانين فى بعض المجالات ، وخاصة فى التعليم كما رأينا عدة مرات طوال سنوات مختلفة ، ثم يبدأ الناس الحوار والتعليق والشرح بعد ذلك ، والأمر المنطقى هو أن يحدث الحوار والنقاش قبل ذلك ، وإلا فما فائدته وما جدواه ؟ لابد أن يطرح القانون المقترح على القواعد الجامعية المختلفة ، لا المستويات العليا وحدها ، وخاصة شباب أعضاء هيئة التدريس ، فجيلنا ممن تجاوزوا الستين ، والجيل التالى - أمد الله فى عمر الجميع - سوف يحمل عصاه ويرحل بين لحظة وأخرى إلى جوار المولى عز وجل ، وبالتالى فقد لا يلحقه القانون طويلا سواء كان خيرا أم شرا لا قدر الله ، والذين سيعيشونه ويتحملونه بإيجابياته وسلبياته هم شباب هيئة التدريس .

بل إننى لأذهب إلى ما هو أبعد من ذلك ، أسجل أمنيتى بأن يطرح القانون قبل صدوره على الرأى العام ، فهذا الرأى العام به علماء ومفكرون ومثقفون ورجال أعمال ليسوا أعضاء هيئة تدريس ، لكن لهم رؤاهم المجتمعية ، وتوجهاتهم الفكرية ، وخبرتهم بالثقافة والاقتصاد مما لابد أن يكون له أثره فى تقديم أفكار ورؤى تثرى القانون وتوثق الروابط بينه وبين مختلف خلايا العقل الاجتماعى العام ، ولا ينبغى أن

نخشى أن يستغرق وقتا ، فلقد صبرنا ثمان وعشرين عاما ، وعلى استعداد أن نصبر عاما آخر ، شريطة أن يُستغرق بالفعل فى عمليات حوار ونقاش واسعة • وعلى الرغم مما نعرفه من ثقل الأعباء التى تثقل كاهل الدكتور مفيد شهاب ، حيث يتحمل مسئولية وزارتين معا ، فإننا لا نستطيع إلا نأمل أن يخصص وقتا لعقد اجتماعات عامة موسعة فى عدة جامعات ، مع القواعد التدريسية ليسمع آراءهم ويناقشهم فيما يفكرون فيه بالنسبة لمستقبل الجامعات المصرية•

ولا أظن أننى بحاجة إلى التنبيه إلى أن كل قانون جديد لابد أن يسجل خطوة أو خطوات متقدمة على طريق التطور بالنسبة للقانون السابق ، أقول هذا وعينى على كل النصوص التى تتصل بالبعد الديموقراطى فى التعليم الجامعى ، فلقد حدثت تراجعات بكل أسف فى تعديلات سابقة ، أبرزها ما تم بخصوص عملية اختيار العمداء ، بعد أن كنا نتمنى أن يمتد أسلوب الانتخاب ليطول رئيس القسم ورئيس الجامعة ، مع علمى باختلاف البعض معى فى هذه الوجهة من النظر ، استنادا إلى سند غير مقبول يذهب إلى أن المناصب الجامعية مناصب تنفيذية ، إذ على العكس من ذلك ، نحن نلح وننادى بأن يضع المسئول الجامعى فى اعتباره أن المسألة التنفيذية هى مهمة الجهازين الإدارى والفنى بالدرجة الأولى ، حتى تتفرغ القيادات الجامعية لمهمتها الحقيقية التى هى التخطيط ورسم السياسات ومراقبة ومتابعة تنفيذها •

ولا تتبدى الديموقراطية فقط فى عملية الاختيار للمناصب القيادية ، وإنما فى جوانب كثيرة أخرى وخاصة فيما يتصل بالطلاب الذين هم أصحاب المصلحة الحقيقية فى التعليم الجامعى ، فهم غالبا مغيبون عن دائرة القرار ، كما تتبدى الديموقراطية فى علاقات المستويات الجامعية بعضها مع بعض ، وأهم من هذا فى ما يجب أن تتمتع به الجامعة من استقلال حقيقى ، وهو المبدأ الذى كان من مسلمات إنشاء الجامعة فى أوائل القرن العشرين ، لكنه تراجع كثيرا عما كان •

ويكفى لبيان طرف من الاستقلال شبه المفقود ، أن نشير إلى الجوانب المالية والإدارية ، فمن المعروف أن الجهاز المالى والإدارى بالنسبة للعمل الجامعى هو أشبه

بالشرايين فى جسم الإنسان ، فما من عمل وجهد جامعى إلا ويتكلف مالا ، وما من خطوة إلا وتتطلب إجراء إداريا ، لكن هذه الجوانب المالية والإدارية إنما تخضع لقوانين أخرى عامة فى الدولة ، مثلها فى ذلك مثل أية مؤسسة أخرى ، أفليس من المعقول أن تتنوع القواعد واللوائح وفقا لطبيعة النشاط الممارس ؟ كيف يمكن أن تحكم العمل الجامعى نفس اللوائح والقواعد التى تحكم هيئة للصرف الصحى ، أو مصلحة أمنية ؟

إن المسألة لا ينبغى أن يُنظر إليها على سبيل " التميز " والاستثناء ، ولنا فى القوات المسلحة نموذجا مشرفا ناجحا لذلك ، فكلنا نعرف ونلمس مقدار الفاعلية والكفاءة والسرعة التى تنجز بها القوات المسلحة ما تقوم به من مشروعات فى الخدمة المدنية ، والذين يقومون بهذا هم مصريون أيضا ، مثل هؤلاء المصريين الذين تراهم فى أماكن أخرى ويكون شعارهم : " فوت علينا بكرة " ، و " يوم الحكومة بسنة " !! فما الفرق بين المصريين العاملين هنا والمصريين العاملين هناك ؟ إنه " التنظيم " وإنها " الإدارة " ، وقياسا على هذا لم لا نفكر فى أن تختص الجامعة بقوانين ولوائح مالية تناسب أنشطتها ويتولى وضعها الأساتذة المختصون فى القانون والتجارة والاقتصاد والإدارة ؟ إننى لعلى يقين بأن هذا لو حدث فسوف تشهد الجامعات طفرة فى منهج وأسلوب العمل فيها .

إن قضية الديموقراطية لم تعد ترفا يمكن لنا أن نتنازل عنه أو نؤجله ، ولينظر أى قارىء إلى تلك القوائم التى تحفل بها تقارير التنمية فى العالم وتقارير التنمية البشرية ، فسوف يلاحظ بكل يسر هذا التلازم الواضح بين قوة الأمم وتقدمها وبين حظها من النظم والتقاليد والأعراف الديموقراطية ، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للأمم المتخلفة ، ومدى تباعدها عن الممارسة الديموقراطية ، فإلى أية مجموعة نريد أن ننضم وينظر إليها العالم ، بل التاريخ ؟ إن الإجابة لابد أن تكون حاسمة وهى : إلى مجموعة الأمم التى تحرص على ممارسة القيم الديموقراطية .

---

* الأخبار ، ١٩٩٩/١١/١٠

من التوحيد إلى التثليث فى اللجان العلمية

ربما يكون التوحيد مطلوبا وبشدة فى بعض المجالات ، كما نقول بضرورة توحيد الصف الوطنى ، وبضرورة التوحيد فى السوق العربية المشتركة ، بل يكون التوحيد فرض عين بالنسبة للإيمان بالله ، لكنه فى مجالات أخرى كثيرة قد يكون ضيفا غير مرغوب فيه ، بل ويجب قسره على الاختفاء فورا ليخلى مكانه " للتعددية " التى قد تتمثل فى تثنية أو تثليث أو تربيع ٠٠ وهكذا ٠

وقبل أن نمضى فى المناقشة لابد وأن نسجل إيماننا ووعينا أمام القارىء بأن حالات " الانشطار المعرفى " الحادثة دوما فى المجالات المعرفية المختلفة قد استنفرت العديد من المفكرين والفلاسفة والعلماء والباحثين إلى ضرورة توافر الوعى بأن هناك من الأنساق المعرفية ما يستلزم الأمر فيها تداخلا بينها وتعاونا وترابطا ، بل وارتفعت تلك الدعوة الشهيرة بما أصبح معروفا باسم " وحدة المعرفة " ٠وما دام الأمر كذلك ، فلن نتوقف كثيرا أمام هذه " الحقيقة " المعاصرة ، وفى الوقت نفسه نرجو من بعض الزملاء ألا يتوقفوا أمامها طويلا كذلك فى مناقشة الرأى الذى نسوقه هنا ٠

وإذا كان الأمر كذلك فى الجمهرة الكبرى من الأنساق المعرفية ، فهو أكثر ما يتضح فى العلوم التربوية وما يتصل بها من علوم نفس ، على اعتبار أن جميعها تصب فى " شخصية " طالب نعده كى يكون معلما ومربيا ، وأن من أمانينا التربوية أن ننجح فى تكوين شخصية تتسم بالتكامل والاتساق والانسجام فى سلوكها وتفكيرها ، ولا يمكن أن نحقق " تكاملا " فى التنشئة الشخصية ، إذا انطلقنا من أنساق معرفية متنوعة ، تتخاصم وتتفارق ، بدلا من أن تتكامل وتتضافر فيما يشبه السيمفونية المعرفية ٠

لكن هذا الوعى بالتكامل ووحدة المعرفة وتتداخل الأنساق المعرفية التربوية والنفسية لم يمنع أن تكون هناك داخل الكلية الواحدة أقساما علمية وإدارية منذ سنوات طويلة ، والتى على الرغم من وجوب تعاونها العلمى ، فإنها قلما تفعل ذلك ، ولم يفزع من هذا الوضع أحد ، كما لم يقل أنه يؤخر المسيرة العلمية ٠

من هنا فإننى إذ أقدر حرص عدد من الزملاء على أن تظل الوحدة قائمة بين العلوم التربوية والنفسية فى لجنة علمية واحدة للترقيات ، أطمئنهم إلى أن ما يحرصون عليه وما يطمحون ، من تآزر وتكامل وتضافر ، لن يختفى إذا انقسمت تلك اللجنة لا إلى لجنتين كما دعا بعض الزملاء وإنما إلى ثلاث لجان : واحدة لعلم النفس التربوى ، وثانية للمناهج وطرق التدريس ، وثالثة لأصول التربية والتربية المقارنة ، وهو ما نطالب به ونلح عليه. إن هذا التكامل المنشود ليس طريقه الوحيد هو لجنة علمية واحد ، وإنما يمكن أن يتحقق بقيام مشروعات بحثية مشتركة بين الأقسام ، ويمكن أن يتحقق من خلال تعاون بين الجمعيات العلمية التربوية ، ومن خلال مؤتمرات مشتركة ، ومن خلال طرح بعض قضايا تكون موضوعات لرسائل ماجستير ودكتوراه ، ويمكن أن يتحقق من خلال دعوة مناقشين من أقسام أخرى لمناقشة رسائل علمية فى هذا القسم أو ذاك ، وقد فعلها كاتب هذه السطور عدة مرات عندما كان رئيس قسم ، وإن كان العكس لم يحدث مع الأسف الشديد .

ولعل من المفارقات الملاحظة عند تشكيل اللجنة الحالية ، والمفروض أن تمثل القطاعات الثلاث المعروفة ، أن يجىء نصف أعضائها من قطاع واحد منها فقط ، والنصف الثانى موزع بين القطاعين الآخرين ، وليس هذا فحسب ، بل يجىء ثلث العدد الكلى لأعضاء اللجنة من قسم واحد فى كلية واحدة ، وينتهى الوضع بالنسبة لقطاع من القاطاعات الثلاث أن يمثله أستاذ واحد!

أقول هذا لا لأوجه أصبع اتهام لأحد ، فقد تم التشكيل بناء على قواعد موضوعية ، وما حدث هو أن التطبيق الحرفى لقاعدة الأقدمية هو الذى أدى إلى هذه المفارقات ، وكان يمكن التحسب لها بأن تحسب الأقدمية داخل كل قطاع من القطاعات الثلاث على حدة ، كما أننا نثق فى الإخوة الزملاء وننظر إليهم على أن كلا منهم قطب فى تخصصه ، ويسعى بالفعل إلى أن يجىء العمل علميا موضوعيا عادلا .

وعلى أية حال فليست هذه هى القضية الجوهرية ، وإنما القضية هى ضرورة القسمة الثلاثية ، ففى التطبيق العملى الحالى نلمس كم العبء الضخم الذى يقع على كاهل الزملاء أعضاء اللجنة ، ونراهم وهم خارجين من اجتماعاتهم بعد مناقشات امتدت ساعات طويلة مرهقة ، لا يكاد الواحد منهم يبصر شيئا أمامه من الإرهاق ، وخاصة من يتولون الجوانب الإدارية فى عمل اللجنة .

والأهم من هذا هو ما آل إليه الأمر من اصطفاف الكثيرين من االمتقدمين للترقية : أساتذة مساعدين ، أوأساتذة ، فى طوابير انتظار طويلة قد لا تقل عن ستة أشهر ، وأحيانا ما تزيد على ذلك رغم أن المتقدم لا يكون بخارج البلاد ، وأكرر مرة أخرى أنى لا أقصد بهذا أن أوجه اللوم إلى أحد ، وإنما أنا أوجه النقد إلى " النظام " نفسه ، لأننى ألمس بنفسى مقدار حرص الزملاء أعضاء اللجنة على الإنجاز حتى أنهم أحيانا ما يضطرون إلى عقد أكثر من جلسة فى الشهر الواحد .

وكم كان بودى أن تتوافر لدى إحصاءات عن الكليات الأخرى وما تمثله علومها من عديد من اللجان لأقارن بينها وبين ما أصبح الآن ما يشبه " الإمبراطورية " التربوية ، فعدد كليات التربية الآن بالعشرات ، وخاصة بعد ضم كليات التربية النوعية وكليات رياض الأطفال ، تضم آلافا من أعضاء هيئة التدريس ، ومع ذلك يظل أمر كل هؤلاء فى يد لجنة واحدة تجمع كافة التخصصات !

ألا أنه ليس من مصلحة أساتذة العلوم التربوية والنفسية أن يستمر الحال على ما هو عليه الآن ، فكثير من الناس ، خارج هذه الدائرة الكل أمامهم " تربية " ، على نفس النهج الذى نقول فيه " كله عند العرب صابون " !! وأحد مظاهر التقدير الذى يمكن أن تحظى به الجماعة العلمية أن يكون هناك تمايز وتميز بين أنساقها المعرفية ، ولو عرضنا نموذجا لعدد من العلوم التى أصبحت الجماعة التربوية مختصة بها فسوف يدهش القارىء من غير شك :

ففى قطاع أصول التربية ، هناك : فلسفة التربية ، الاجتماع التربوى ، اقتصاديات التعليم ، التخطيط التربوى ، تعليم الكبار ، التربية المقارنة ، تاريخ التربية ، تاريخ التعليم فى مصر ، التربية الإسلامية ، الإدارة التربوية ، الإدارة المدرسية .. وغيرها

وفى قطاع المناهج وطرق التدريس ، يصعب حصرها الآن فى هذا الحيز ، فبها من العلوم بقدر ما يوجد من أنساق معرفية متخصصة ، فهناك علوم طرق تدريس لكل لغة من اللغات التى نتعامل معها ، ولكل من الكيمياء ، والفيزياء ، والرياضيات ، وعلوم الحياة ، وكل علم من العلوم الاجتماعية والدراسات الفلسفية . وقل نفس الشىء عن علوم النفس

التربوية من صحة نفسية وعلم نفس مدرسى ، وعلم نفس معرفى ، وقدرات ، وإحصاء تربوى ، وعلم نفس النمو ، والصحة النفسية ، وعلم النفس الاجتماعى ، والتربية الخاصة ، وغير هذا وذاك .ونفس الأمر إذا فتحنا باب الحديث عن عالم آخر عريض ، وهو كل من العلوم الزراعية والعلوم التجارية والمواد الصناعية ، والعديد من التخصصات التى تستحدث من حين لآخر .

فهل نستكثر بعد كل هذا أن تكون هناك لجان ثلاثة بدلا من واحدة ؟!!

----

* الأهرام ، ١٩٩٩/١٠/١٥

هل تنشىء الدولة جامعة خاصة ؟

هو سؤال غريب من غير شك ، وغرابته تتأتى من كونه يشمل تناقضا داخليا من الناحية المنطقية ، فعمل تقوم به الدولة يعنى أنه حكومى ، وجامعة خاصة تعنى العكس ، فالأمر هنا أشبه بالمثال الشهير عن قضية " تربيع الدائرة " وهو الأمر المستحيل منطقيا ، لكن ماذا نقول وقد حملت إلينا أنباء الأهرام فى عدد الجمعة الصادر فى السادس والعشرين من نوفمبر ١٩٩٩ نبأ مؤداه أن مجلس جامعة القاهرة قد ناقش فكرة إنشاء جامعة " أهلية " من خلال مشروعات البنك الدولى ، يتحمل الطلاب الملتحقون بها تكاليف تعليمهم ، وتكون وسطا بين الجامعة الحكومية والجامعة الخاصة ، وهو أمر يحتاج منا إلى مزيد من التأمل والتفكير ، وبعد فترة قصيرة تبعتها جامعة الاسكندرية فى عزمها على تنفيذ نفس الفكرة !!

فنحن لدينا اليوم ثلاث فئات من الجامعات :

– جامعات حكومية تملكها الدولة وتديرها ويتلقى الطالب التعليم فيها مجانا على وجه التقريب ، وفقا لما ينص عليه دستور ١٩٧١ ، مثل كل الجامعات الخمسة عشر فى مصر ، كالأزهر وجامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية وغيرها .

– جامعات خاصة ، يملكها أفراد أو مجموعة أفراد باعتبارها من المشروعات الاستثمارية ، يتحمل فيها الطالب نفقات تعليمه ، مثل جامعة السادس من أكتوبر وجامعة مصر الدولية ، وهى جامعت مصرية .

– جامعات أجنبية ، وهى شبيهة بالفئة السابقة على نحو ما ، لكنها لا تماثلها تماما ، فالطالب وإن كان يدفع نفقات تعليمه لكنها لا تعتبر مشروعات استثمارية ، فغالبا ما تدعمها الدولة التى تنتمى إليها ، كما نرى فى الجامعة الأمريكية ، فضلا عن اعتمادها على التبرعات ، وما يزمع إنشاؤه من جامعات فرنسية وإنجليزية وألمانية ، كما حملت إلينا الأنباء ، فى أوقات مختلفة ، ويأتى دعم الدولة الأم لمثل هذه الجامعات باعتبارها تؤدى خدمة " قومية " لللثقافة التى تمثلها والترويج لها ، مما لابد معه أن تنعكس على علاقات هذه الدولة بالدولة التى تقوم فيها الجامعة التى تحمل ثقافتها ، فضلا عما يؤدى إليه هذا أيضا من علو مكانة عالمية .

وإذا كانت الجامعات الحكومية مفروض أن تكون مجانية بحكم الدستور ، إلا أن هناك عدد من التطورات التى لحقت هذه الجامعات من حيث " التسويغ التشريعى " لفرض مصروفات

فى بعض الأحوال ، فالدراسات العليا كلها على وجه التقريب لم تعد مجانية ، وإن كان ما يدفعه الطالب لا يساوى كم ما ينفق عليه ، وهناك ما سُمى " بالتعليم المفتوح "، والذى يختلف كثيرا عن القواعد العالمية المعروفة عن التعليم المفتوح ، ويقترب إلى حد كبير من التعليم الحكومى النظامى ، وهناك ما سمى " بالانتساب الموجه " الذى أضيف إلى الانتساب العادى ، ويكفى أن نعلم أن عدد طلاب هذه الفئة ذات التعليم بمصروفات فى كلية واحدة هى تجارة عين شمس ، ووفقا لإحصاء ١٩٩٩/٨٨ هو ١٧٥٢٥ طالبا أى خمس أضعاف طلاب الجامعة الأمريكية جميعا ، وقريب من هذا عددهم أيضا فى نفس التخصص فى جامعة القاهرة حيث يبلغ ١٤٩٠٦ طالبا وطالبة . وفضلا عن ذلك ، فقد بدأت تنتشر فى بعض كلياتنا صيغة تقوم على تقديم نوعية من الدراسات المتميزة باللغة الأجنبية ، مما يتطلب أن يدفع الطالب عنها مصروفات .

وهذه الصيغ كلها صور وأشكال يكاد المراقب يشعر أنها صيغ غير مباشرة لمحاصرة المجانية ، ولسنا هنا فى مجال مناقشة هذه القضية ، ولكن التساؤل الذى لا بد أن يطرح نفسه:هل طرح صيغ وبرامج تعليمية ، يُطلق عليها أنها متميزة ، يعنى أن التعليم الحكومى المجانى يظل غير متميز تحقيقا للمثل العامى الشائع " اللى ممعاهوش ما يلزموش " ؟

إن هذا ينقلنا على الفور إلى موضوع اقتراح جامعة القاهرة ، ويبدو أن استخدام مصطلح " جامعة أهلية " مقصود بفكرة أن تكون الجامعة المقترحة وسطا بين الحكومى والخاص ، لكن الحقيقة أن هذا يكون غير دقيق إلى حد كبير ، ذلك أن المقصود " بالأهلية " ، وفقا للعرف الذى ساد تاريخ التعليم فى مصرعلى الأقل ، أن يتم الأمر بعيدا عن الحكومة ، وأن تتولاه هيئة قومية مستقلة ، لا تبتغى بالجامعة أن تكون مشروعا استثماريا ، وتقوم هذه الهيئة القومية بتكوين ما يمكن تسميته " بصندوق تمويل الجامعة " تتكون موارده من تبرعات تحشد لها جهود ضخمة ، ولا بأس من مؤازرتها رسميا ، واستحداث محفزات للتبرع ، ، مثل خصم المبالغ المتبرع بها من الوعاء الضريبى ، أيا كانت هذه المبالغ ، دون التقيد بنسبة معينة كما هو الحال الآن .

إن شيئا كهذا حدث فى مصر بالفعل ، ونتج عنه قيام الجامعة المصرية (الأهلية) ، وهذا مما كان يجعلنا نلح على عدم استخدام وصف (الأهلية) فى بداية الاتجاه إلى السماح بإنشاء جامعات خاصة ، وكان قيام عدد من الجمعيات الخيرية منذ أواخر القرن الماضى

وأوائل القرن العشرين ، مثل الجمعية الخيرية الإسلامية ، وجمعية التوفيق القبطية ، وجمعية المساعى المشكورة ، وجمعية العروة الوثقى يسير فى نفس الاتجاه ، حيث كان الغالب على أنشطة هذه الجمعيات تقديم خدمة تعليمية بأجور رمزية إلى جمهور معظمه من أبناء الفقراء لمواجهة ما كان سائدا من مصروفات عجزت عن الوفاء بها الجمهرة الكبرى من أبناء الفقراء ، واعتبر هذا الجهد أحد أسلحة الحركة الوطنية فى مواجهة سياسة الاحتلال الإنجليزى التى كانت تقف بالمرصاد لأى توسع فى التعليم المتقدم للمواطن المصرى ٠ وهل ننسى أيضا مشروع القرش الذى قام على أكتاف عدد من شباب الجامعة ، مثل أحمد حسين ، وفتحى رضوان ونورالدين طراف وغيرهم فى ثلاثينيات هذا القرن ؟٠

ومن هنا فأنا لا أدرى حقيقة كيف تقيم جامعة القاهرة " الحكومية " جامعة تكون " أهلية " ، ويكون للبنك الدولى دور كبير فى تمويل إنشائها ، ويدفع الطلاب تكاليف تعليمهم ؟ ربما تكون هناك تفاصيل تلقى ضوءا على القضية ، لكننا للأسف لا نملك إلا هذه السطور القليلة التى حملت إلينا النبأ ، مما جعلنا نشعر بقدر من القلق الذى نرجو أن يكون مشروعا ، خوفا من أن تكون هذه الجامعة المقترحة شكلا من أشكال الخصخصة للتعليم الجامعى الحكومى فى صيغة مبررة ٠

إننا نتفهم جيدا أزمة التمويل التى تعانى منها جامعاتنا الحكومية والتى تغل يدها عن أن تتطور بالخدمة التعليمية الجامعية إلى أقصى ما نطمح إليه ، على الرغم من تزايد الإنفاق الحكومى عليها عاما بعد عام ، ونثق فى وطنية د٠مفيد شهاب وزير التعليم العالى ، كما نثق فى أن مسئولى جامعتى القاهرة والإسكندرية لا يبتغون إلا صالح التطوير الجامعى ، وعمق بصر الجميع بالفروق الأساسية بين المشروع التعليمى عندما يكون " أهليا " لا يستهدف الربح ، ولا يرهق طلاب التعليم بباهظ المصروفات ، ويكون مستقلا عن الإدارة الحكومية ، وبينه عندما يكون " خاصا " يستهدف الربح ، وربما " يتوحش " فيرهق الطلاب ماليا ، وفى نفس الوقت فنحن نثق كذلك فى حقنا المشروع فى ما أشرنا إليه من قلق ، نرجو أن يتبدد بكثير من التفصيل ومزيد من المناقشة ...

----

* جريدة العربى ، ٢/١/٢٠٠٠

كم "زويل" نقتله فى جامعاتنا ؟!

فى آخر زيارة لى لأستاذنا الراحل د٠زكى نجيب محمود فى منزله عام ١٩٨٦مع زميلى د٠وجيه الصاوى ، بعد سنوات طويلة لم أره فيها ، لم تكن السيدة الفاضله حرمــه موجـودة ، فلاحظت أن الرجل يخدمنا بنفسه ، وقد بلغ من السن عتيا ، حيـث كـان يبصر بصعوبـة ، ويتحرك وهو محنى الظهر ، وتساءلت بينى وبين نفسى : ألا يستحق هـذا الأستاذ الفـذ أن توفر له الدولة مساعدين ومعاونين له لا للأحوال المعيشية وحدها وإنما بـالذات فـى الشـأن العلمى ؟ وماذا لو واجهه موقف صعب وخطر ؟

تذكرت هذا فى التو واللحظة وأنا أستمع إلى أحد أحاديث د٠أحمد زويل من أنه ، لو كان وحده ، ما كان يمكـن لـه أن ينجـز مـا أنجزه ، فمعـه فريـق عمـل مـن درجـات ومستوَيات مختلفة ، وهذه هى العادة فى أغلب الأحوال فى الجامعات ومراكز البحث العلمى فـى البلـدان المتقدمة ٠

صحيح أن هناك فى مصر من ينهج نفس النهج ، لكنهم قلة تعد على الأصابع ، وبصفـة شخصية ، فقد سعدت عام ١٩٨٤ بزيارة الأسـتاذ محمـد حسـنين هيكـل فـى مكتبـه المجـاور لسكنه ولمست كيف يعمل معه عدد من المعاونين الذين يوفرون له الكثير بحيث يتجه جهده هو إلى عملية الكتابة نفسها ، وكذلك ، ما كان للصديق العزيز د٠ عبد الوهاب المسيرى أن ينجز عمله العبقرى فى الموسوعة الخاصة باليهود واليهودية والصهيونية ، لولا أنه اعتمد على فريق من الباحثين المعاونين فى بلدان مختلفة يمدونه بالمادة العلمية بحيث يتفرغ هـو إلى عمليات الانتقاء والاختيار والتحليل فالكتابة ٠

وأرجو من القارىء أن يصدقنى إذا قلت له أننى أذكر عندما رأست قسم أصـول التربيـة بتربية عين شمس أول الثمـانينيات وجدت نفسى مسئولا عن متابعة أمر لمبة كهربائيـة فـى المكتب كانت قد احترقت ! وجاء أستاذ يحملنى مسئولية ضياع خطاب له مـن علـى مكتبـه ! وأن إحدى جلسات مجلس الكلية ، انشغل الجمع الكبير من الأساتذة فيها فى مناقشــة لكيفيـة حماية الزجاج الخلفى لمبنى الكلية من تكسره نتيجة لعب بكرة القـدم بجـوار الكليـة ، ومـرة أخرى دارت المناقشة عن ضرورة أن تكون هناك أماكن مخصوصة لعمل الشـاى والقهـوة ،

بدلا مما كان حادثا من صنعها فى جانب من دورات المياه !! وكان هذا ومثله أحد الأسباب التى جعلتنى أستقيل من رئاسة القسم وأقسم بعدها بتطليق العمل الإدارى ، مهما علا ، بالثلاثة!

ولما ذهبت بعدها زائرا بإحدى الجامعات الأمريكية وجدت أن هناك شركة خاصة بكل ما يتصل بنظافة وصيانة الكلية ، وإدارة خاصة مستقلة بقبول الطلاب ، وأخرى بالنتائج ‥ وهكذا ، بحيث لا يكون العميد مسئولا إلا عن التعليم والبحث العلمى فقط ، ولا يغرق فى مستنقع الشئون الإدارية والتفصيلات المالية ، فيمكن له أن يواصل النمو العلمى بالقراءة والاطلاع والبحث دون أن يعيقه المنصب عن ذلك ٠ وتنظر إلى كل من يتولى منصبا إداريا فى جامعاتنا فترثى له حقا ، ولك ، بغير مبالغة ، أن تحمد الله لو وجد وقتا يمكن أن يقرأ فيه جريدة يومية ، فما بالك بالمجلات العلمية والكتب والأبحاث ؟!

إننى لا أتحدث عن إمكانات مالية ضخمة ، ولا أتحدث عن إمكانات علمية كبيرة ، وإنما أشير إلى أمور ليس من العسير توفيرها ، ، فيمكن عن طريق قدر من التدريب للعمالة الزائدة فى الدولة أن نوفر بعضهم معاونين لعدد من الأساتذة الذين يتفرغون للبحث العلمى ٠ وأتحدث عن تنظيمات إدارية وإعادة هيكلة للبنية الإدارية فى جامعاتنا بما يحررها من البيروقراطية ويثقل كاهل من يتولون مواقع قيادية ٠

------

* الميدان ، ٢٠٠٠/١/١٨

•• ولا عزاء للجامعات !

تقتضينى ظروفى فى كثير من الأحيان أن أمر من خلال المدينة الجامعية لجامعة عين شمس ، ومنذ ما يقرب من أسبوعين وأنا أرى الاستعدادات على قدم وساق لإقامة " سرادق " ضخم يسع عددا كبيرا من الطلاب يؤدون امتحانات الفصل الدراسى الأول • والحق أنه كثيرا ما ينتابنى شعور بالكآبة والحزن كلما رأيت هذا السرادق ، ليس تذكرا لما كان ينتابنا فى مرحلة التلمذة من مثل هذه المشاعر المرافقة دائما للامتحانات ، ولكن لأن هذا السرادق يذكرنى دائما بسرادقات العزاء التى تقام لمن ينتقلون إلى رحمة الله ، وكأنها هى أيضا تقام حزنا على وفاة مجموعة من التقاليد والمفاهيم الجامعية العريقة •

وأبرز مثال على هذا الذى نقول هو هذه الامتحانات " الفصلية " التى تهدر وقتا مهما من العام الدراسى ، فلا يتبقى لنا للتعليم إلا القليل ، حتى أننا ننفق من الوقت على الامتحانات ما يكاد يساوى الوقت الذى ننفقه على عملية التعليم نفسها • إننى أبذل المستحيل وأسابق الزمن بحيث لا أتغيب أبدا عن محاضرة ، ومن الكلمات التى أقولها لطلابى فى أول لقاء أنه طالما أنا على قيد الحياة فلابد وأن أجىء ، وفى موعد المحاضرة المحدد بالثانية ، فإذا حدث فى نوادر الدهر أن لم آت فلابد أن يكون قد حدث لى حادث أليم ، أو أكون خارج الجمهورية ، وهو الأمر النادر على وجه التقريب ، وإن حدث فلابد أن أعوضهم بمحاضرات أخرى فى أوقات إضافية • وأذكر بهذه المناسبة أن اجتماعا للمجلس القومى للتعليم كان يحضره د•مفيد شهاب وبدأ بعد بعض الوقت يلقى كلمة ، وكانت المرة الأولى التى أسمع له فيها ، وكنت تواقا لذلك ، لكن عندما نظرت إلى ساعتى ووجدت أن موعد محاضرة لى قد أزف أضطررت آسفا إلى المغادرة أثناء إلقاء الوزير كلمته ، وأنا أشعر باستحياء شديد لتصرفى ، لكن موعدى مع الطلاب هو صاحب الأولوية دائما ، خاصة وأنا مطمئن إلى أن د•مفيد يسعده هذا الالتزام ولو على حسابه الشخصى •

ومع ذلك فغالبا ما أجد أن مجموع أسابيع التعليم معى لا تزيد عن عشر ! وتعالوا معى نحسبها ••

البداية الرسمية للعام الجامعى هى الأسبوع الثالث من شهر سبتمبر • هذا صحيح ، لكن كثيرا من الكليات لا تستطيع ذلك عمليا ، فالتكدس المتزايد لأعداد الطلاب مع قلة الأماكن أو ضيق مساحات القاعات قياسا لعدد الطلاب فى بعض المجموعات ، يؤخر

استقرار الجداول ، فيضيع الأسبوع الأول ٠ وفي الأسبوع الثانى غالبا ما أجد الحضور من الطلاب قليلا للغاية فأضطر ألا أبدأ فى شرح المنهج وأنفق الوقت فى تعريف عام به وبعض القواعد والآداب العامة والمعاملات التى أستحب أن تكون بيننا ٠وقبل الامتحانات بحوالى أسبوعين نجد أنفسنا أمام ضرورة التوقف ، ففى كليتنا لا تقام سرادقات العزاء - أقصد الامتحان - ، فتشغل جميع القاعات ، وتجهز بأرقام الجلوس ويهيأ ترتيب خاص للمقاعد ، فضلا عن شغل بعض الحجرات بالكنترولات ، وانشغال عدد غير قليل من أعضاء هيئة التدريس بالاستعدادات الامتحانية ٠

والأدهى والأمر أن يحدث هذا أيضا مع طلاب الدراسات العليا مع أن امتحانات بعضهم آخر العام ، والبعض الآخر فى سبتمبر ، لكن نفس الظروف المكانية المشار إليها فى الفقرة السابقة تلزمنا بذلك ، ومع أن بداية الدراسة بالنسبة إليهم تتأخر شهرا كاملا عن طلاب المرحلة الجامعية الأولى ، ولا أجد سبيلا أمامى إلا بأن أعطى محاضرات إضافية مكثفة فى أوقات أخرى قبل هذه الاستعدادات الامتحانية ، وكثيرا ما أضطر إلى التدريس فى عطلة نصف العام ، وكذلك فى عطلة الصيف ، ومع هذا الجهد الكبير ، أجد أن عدد الأسابيع الكلية طوال العام للدراسات العليا قد لا يتجاوز أربعا وعشرين ، وهو أقل عددا بالمقارنة بما يحدث فى كل دول العالم ، لكنه أكثر من أى عدد آخر فى بلدنا !!

----

* الميدان ، ١٩٩٩/١٢/٢١

التعليم التجارى فى الجامعات المصرية

عرفت مصر منذ قرون طويلة نوعية من العاملين ، كانوا كتبة الدواوين ، وجباة الأموال ، وصيارفة الأقاليم ، لكن من كانوا يمارسون مثل هذه الأعمال وما شابهها قاموا بها تقليدا ومحاكاة لمن سبقهم ، ووفقا لما قد تمليه الخبرة العملية ، لكن لم يكن هناك أبدا تفكير فى الإعداد العلمى المهنى .

فلما تولى محمد على الحكم فى أوائل القرن التاسع عشر(١٨٠٥م) هدته عبقريته إلى أن " تحديث " مصر لن يتأتى إلا بتحديث العمل الإدارى والمحاسبى والاقتصادى وقيامه على أسس منهجية علمية وبحيث يستند إلى ما وصل إليه العلماء المتخصصون والخبراء المدققون ، فكان أن صدر قرار بإنشاء مدرسة " للمحاسبة " عام ١٨٣٧، وإن كانت هذه المدرسة لم تعمر طويلا ، إذ يبدو أن ظهورها كان سابقا لإمكانية أن تهضمها الثقافة القائمة .

ومن ناحية أخرى ، فقد رأى محمد على أن العديد من المشروعات الاقتصادية الجديدة التى أقامها فى البلاد تحتاج إلى إدارة علمية معقدة ومنظمة فى الوقت نفسه ، ومن هنا جاء قراره بإنشاء مدرسة الإدارة الملكية فى عام ١٨٣٤ .

وهكذا كانت مدرسة المحاسبة ، ومدرسة الإدارة الملكية (أى المدنية) هى بداية التعليم التجارى فى مصر الحديثة .

وقد واجه هذا النوع من التعليمي إهمالا وضمورا بفعل الظروف التى عاشتها مصر من حيث وقوعها فى براثن الاحتلال البريطانى ، ثم تغلغل قوى الرأسمالية الأجنبية فى مختلف شرايين الاقتصاد المصرى ، وبالتالى اعتمادها على الأجانب وحدهم إلى حد بعيد فى إدارة الأعمال الاقتصادية المتقدمة ، إلى أن أنشأت الحكومة مدرسة المحاسبة والتجارة الخديوية عام ١٩١١ ، وبها قسمان : عال ومتوسط بدرب الجماميز بالقاهرة ، وفى سنة ١٩١٣ انفصل القسمان فاستمر المتوسط فى درب الجماميز ، ونقل العالى إلى بناء مستقل بشارع

المبتديان ، حتى انضمت مدرسة التجارة العليا إلى الجامعة المصرية عام ١٩٣٥ ليدخل قطاع كبير من التعليم التجارى العالى بعد ذلك تحت المظلة الجامعية .

ونحاول فى المقال الحالى أن نقوم " بإطلالة كمية " على هذا التعليم فى جامعاتنا المصرية ، وفقا لإحصاءات وزارة التعليم العالى عن عام ١٩٩٨/٩٧ ، مدركين بطبيعة الحال أن المسألة ليست " كمية " فقط ، " فنوعية " التعليم ربما تكون الأهم ، لكن هذا الجانب لا نريد اقتحامه لسبب بسيط ، هو أننا لسنا من أهل الاختصاص الذى لابد أن يكون متوافرا عند الحديث عن النوعية .

وقبل أن نفصل القول ، يهمنا أن نسجل عددا من الملاحظات :

- ينفرد الإحصاء الخاص بجامعة قناة السويس عن باقى الجامعات بأنه خاص بالعام ١٩٩٧/٩٦ فى أطلس الجامعات الصادر فى أكتوبر ١٩٩٨ .
- أننا لا نضمن حديثنا ، الجامعة الأمريكية ، ولا الجامعات الخاصة ، أو جامعة الأزهر .
- أحيانا ما واجهنا الاختلاف فى الأرقام الخاصة بنفس الموضوع بين أطلس الجامعات وبين الإحصاء الصادر عن مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى بالمجلس الأعلى للجامعات ، بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس ، وفى نفس الأخير ، قد نجد اختلافا بين الأرقام المجمعة لأعضاء هيئة التدريس وتفصيل عددهم فى كل جامعة على حدة ، مما لابد معه أن نترك مساحة لاحتمال وجود نسبة ولو قليلة جدا من الخطأ .

الطـــلاب :

- يصل العدد الكلى لطلاب كليات التجارة فى جامعاتنا إلى ٣٠٤,٣٩٩ طالبا وطالبة ، وإذا علمنا أن العدد الكلى لطلاب الجامعات يبلغ ١,٢٥٨,٢٤٢ لأدركنا الحجم الكبير لهذه النوعية من الدراسات ، إذ أن طلابها يشكلون بالتالى ما نسبته ٣١٪ . ونظرة سريعة إلى هذا الرقم تنبئنا بافتقاد النظرة المستقبلية ، فليست هناك فى السوق المصرى (بالمعنى الواسع لهذا المصطلح الذى لا يحصره فقط فى نطاق العمل التجارى) دراسة واحدة تشير من قريب أو من بعيد إلى أنه يمكن أن يتوافق مع احتياجاته ، مما يفسر لنا هذه الأعداد الضخمة من العاطلين من الخريجين .

يحدث هذا التوسع غير المحسوب ، فى هذا القطاع بالذات ذى الصفة الاقتصادية ليحمل تناقضا صارخا بين (الصفة) وبين (الوظيفة) ، فمن المفروض أن يكون التعليم الاقتصادى هو أولى القطاعات بالسير المحسوب ، وبالخطى التى لا تهدر جهدا كبيرا فيه ، مهما كان من نقد يمكن أن يُوجه إلى مستوى الأداء فيه ، فأهل هذا التعليم هم الذين يحسبونها بالقرش والجنيه ، ويجمعون ويطرحون ويضربون ويقسمون !!

– وداخل هذا العدد الكلى نجد تباينا بين الجامعات ، ففى جامعة عين شمس نجد أن عدد طلاب التجارة بها يبلغ ٥٤,٤١٢ طالبا وطالبة ، بنسبة ٣٣٪ من طلاب نفس الجامعة ، وهو عدد يفوق مجموع طلاب جميع كليات عدد من الجامعات فى بعض الدول المتقدمة ! لكن ، من حيث النسبة ، نجد أن الطلاب التجاريين بجامعة قناة السويس عددهم ١٥,٩٠١، بنسبة تصل إلى ٤٤٪ من جملة عدد طلاب الجامعة نفسها الذى يصل إلى ٣٥,٨٥٤ طالبا وطالبة .

لكن ، إذا نسبنا عدد طلاب كل جامعة إلى العدد الكلى لطلاب التجارة فى كل الجامعات فسوف نجد أن طلاب جامعة عين شمس تصل نسبتهم إلى ١٨٪ على وجه التقريب ، وهى أعلى النسب ، تليها نسبة طلاب التجارة فى جامعة القاهرة ، فعددهم يصل إلى ٤٣,٨٦٥ بنسبة ٢٤٪ من طلاب الجامعة نفسها ، لكن بنسبة ١٤,٤٪ ، بينما أقل الطلاب عددا هم فى جامعة المنوفية ، حيث يصل إلى ٣,٩٤٤ بنسبة ١٦٪ من جملة طلاب نفس الجامعة ، وبنسبة ١,٢٪ من الجملة الكلية لطلاب كليات التجارة .

ولابد للمرء أن يتساءل : على أى أساس تحظى هذه الجامعة بتلك النسبة العالية ، ويكون الوضع عكسيا فى الجامعة الأخرى ؟ هل هناك نوع من التميز فى نوعية الدراسة هنا أو هناك ؟ هل السوق القريب من هناك أكثر اتساعا منه هناك ؟ هل عدد أعضاء هيئة التدريس هنا أكثر من هناك ؟ للأسف الشديد الإجابة هى بالنفى على كل تلك التساؤلات ، مما يشير إلى " عشوائية " واضحة !!

– يبلغ عدد الطالبات فى كل الكليات ٩٠,٤١١ طالبة أى أنهن يشكل نسبة تصل إلى ٣٠٪ / مما يشير إلى ميل النسبة لصالح الذكور ، وداخل هذه النسب الكلية نجد تفاوتا بين الجامعات ، فأكثر نسبة من الطالبات توجد فى جامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس

وقناة السويس حيث تصل إلى ٤٠٪ فى كل منها بالنسبة لكل جامعة على حدة ، أما إذا نسبنا عدد طالبات كل جامعة إلى العدد الكلى لطالبات التجارة فسوف نجد الأمر مختلفا ، إذ سنجد أن عددهن فى عين شمس يأتى فى المقدمة حيث يصل إلى ١٨,٧١٢ طالبة ، بنسبة ٢٠,٦٪ ، وفى القاهرة ١٧,٨٩٨ بنسبة ١٩,٧٪ ، وأقل عدد هو فى جامعة المنوفية ، حيث يصل عددهن إلى ٧٨٥ بنسبة ٢٠٪ من طلاب نفس الجامعة ، وبنسبة ٠,٨ ٪ • ولابد أن تثير هذه الأرقام الخاصة بالإناث دهشتنا ، حيث المعروف بين كثيرين أنهن ، ربما ، أصلح وأنسب لممارسة عدد غير قليل من الأعمال التى تقع فى النطاق التجارى •

- يبلغ عدد طلاب الانتساب الموجه إلى ٤٣,٤٧٤ طالبا وطالبة ، أى بنسبة ١٤٪ من جملة الطلاب التجاريين ، والانتساب الموجه تعليم بمصروفات تصل إلى بضع مئات من الجنيهات ، وبغض النظر عن الموقف من مجانية التعليم المنصوص عليها فى الدستور ، فإننا نقف عند حد الوصف والتسجيل • ولم يعرف هذا التعليم طريقه إلى كل الجامعات ، فالجامعات التى تطبقه قليلة وهى : القاهرة وعين شمس وأسيوط وطنطا ، ولابد أن نجد له انتشارا عاما بعد عام ، مما يعنى أن مساحة التعليم غير المجانى سوف تتسع بدورها عاما بعد عام • وتقف عين شمس فى المقدمة ، فعدد طلاب الانتساب الموجه بها يبلغ ١٧,٥٢٥ طالبا وطالبة ، والقاهرة :١٤,٩٠٧، وفى طنطا : ٦,٧١٦ ، بينما أسيوط : ٤,٣٢٦ ، وهذا العدد الأخير يشكل نسبة قدرها ٤٥٪ من جملة طلاب التجارة بنفس الجامعة ، وبذلك تكون أعلى الجامعات ، هذا فى الوقت الذى نقول فيه أن المستوى الاقتصادى لطلاب الصعيد ليس مرتفعا ، ونستند إلى ذلك فى تفسير بعض العوامل التى تسبب انتشار التطرف والعنف المسلح بين الشباب هناك !!

- يصل عدد طلاب الدراسات العليا إلى ١٣,٢٩٤طالبا وطالبة ، بنسبة ٤٪ ، وهو عدد متدن للغاية ، يسير فى عكس التفكير الجامعى فى الكثير من الدول المتقدمة ، حيث هناك حرص على الارتفاع بعدد هذه الفئة من الطلاب ، دون أن يعنى هذا ترخص فى الشروط الأساسية لضمان جودة التعليم • وتصل عين شمس إلى موقع متقدم بالنسبة لغيرها ، فبها وحدها ٧,٣٧٢ طالبا وطالبة، بنسبة ١٣,٥٪ من طلاب تجارة عين شمس ، وبنسبة ٥٥٪ من جملة طلاب الدراسات العليا التجارية فى كل الجامعات !!

أعضاء هيئة التدريس :

– أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس فيبلغ العدد الكلى ٨٢٩ عضـوا ، أى أن لكل عضـو ٣٦٧ طالبا وطالبة ، وهى نسبة خطيرة ومفزعة حقا ، لأن التفكير السائد أن المسألة لا تعدو أن تكون تعليما يتطلب ميكروفونا ، وقاعة ضخمة ، والذى يتحدث إلى مائة يستطيع أن يتحدث إلى عدة ألوف ، مع أن التعليم التجارى لم يعد – كما يُشاع – تعليما نظريا بحتا ، فقد أصبح يعتمد على الكثير من التقنيات الحديثة ، فضلا عن التدريبات العملية الضرورية.

– وداخل هذا العدد نلمس خللا واضحا فى تركيب الهيكل الداخلى بين المستويات الثلاث : أستاذ / أستاذ مساعد / مدرس ، فالمفروض أن يكون فى شكل هرمى ، حيث تتسع القاعدة وتضيق القمة ، لكن الذى حدث أننا نجد لدينا ٢٤١ أستاذا ، بنسبة ٢٩٪ ، و ٢١٦ أستاذ مساعد ، بنسبة ٢٦٪ ، و ٣٧٢ مدرسا ، بنسبة ٤٥٪ ، فالنسبة فى قاعدة المدرس معقولة ، لكن الوضع معكوس بين أستاذ وأستاذ مساعد .

– أفضل نسبة ، نجدها فى تجارة المنوفية ، فهى تصل إلى عضو لكل ١٧١ طالب وطالبة ، ولابد أن نتوقع أن أسوأ نسبة هى فى تجارة عين شمس حيث تصل إلى عضو لكل ٥١٣ طالب وطالبة ، مما لابد معه أن نشعر بالقلق الذى يمكن أن يدفعنا أن نصرخ : هذا حرام والله !!

ولعلنا فى النهاية نكرر ما ضمناه فى ثنايا المقال ، فمع التقدير الكامل لقيمة وأهمية كل قطاع من قطاعات التعليم الجامعى ، مفروض أن يضرب التعليم ذى الصبغة الاقتصادية المثل والقدوة فى مراعاة الشروط الأساسية لاقتصاديات المشروع التعليمى ، وأن هذا لا يعنى أن نعلم أكبر عدد ممكن بأقل تكلفة ممكنة ، فهذا هو الحادث ، لكن هناك الضلع الثالث للمثلث وهو : وبأفضل جودة ممكنة ، وهو الأمر الذى الذى نتساءل :هل هو متوافر حقا ؟!

الإجابة هى بالنفى مع الأسف الشديد ، مما لابد معه من وقفة جدية على مستويين :
أولهما : المستوى الكمى ، بأن نشهد سعيا حثيثا نحو التخفيض التدريجى لأعداد المقبولين فى كليات التجارة يتناسب مع الإمكانات المتوافرة فى هذه الكليات من حيث أعضاء هيئة التدريس والجوانب المادية من منشآت وأجهزة ، فضلا عن ضرورة التناسب مع احتياجات المشروعات الحالية والمستقبلة فى المنظور القريب من قوى متعلمة تعليما

تجاريا عاليا • وإذا كان التخفيض الكمى لأعداد الطلاب عسيرا ، فيمكن " تفتيت " الكيانات الضخمة إلى كيانات أصغر ، يختص بعضها بنوعيات متخصصة ومتقدمة من التعليم التجارى •

أما ثانيهما : المستوى الكيفى ، فنأمل أن نشهد فى أقرب وقت ممكن حركة مراجعة لما يتعلمه الطلاب ، و الهيكل العلمى للأقسام ، والتخصصات اللازمة لمواكبة التطور المذهل للاقتصاد العالمى والإدارة ، لا عن طريق " مؤتمرات " فقط ، وإنما أيضا عن طريق بحوث ودراسات •

----

* الأهرام ، ٢٠٠٠/٢/٢٨

التعليم الهندسى فى جامعاتنا المصرية

البدايات :

عندما بدأ محمد على فى بناء دولة حديثة فى مصر فى أوائل القرن التاسع عشر كان فى حاجة ماسة إلى " كوادر هندسية " تضطلع بعبء مسح الأراضى المصرية وحفر الترع وإقامة الجسور والسدود ، فضلا عن تشغيل ما كان ينشئه من مصانع ، وما كان بعضه يتطلبه من معادن . وكان إنشاء " مدرسة " تقوم بإعداد مثل هذه النوعية من الفنيين أمرا لم يزل بعد غير مطروح ، ومن هنا فقد كانت الصيغة التى طبقت هى ما يمكن أن نشبهه بما يحدث أيامنا الحالية من عقد " دورات " تدريبية أو تعليمية لفترات قصيرة ، فما أن يسمع محمد على عن واحد له دراية وعلم ومهارة بشأن من الشئون الهندسية أو الرياضية ، وخاصة إذا كان من العائدين من البعثات حتى يرسل له ليقابله ويخصص له بعض التلاميذ يتعلمون على يديه فى موقع بسيط متواضع ،لكن ذلك لم يكن سيستمر إلا فترة قصيرة قد لا تتعدى سنتين أحيانا .

ويمكن القول بأن التعليم المنظم للهندسة فى صورة " مدرسة " كانت بداياته فى عام ١٨١٦م، عندما وصل إلى علم محمد على أن أحد أولاد البلد المصرى اسمه " حسين جلبى عجوة " ، فيما يروى الجبرتى فى حوادث سنة ١٢٣١هـ ، قد استطاع أن يبتكر آلة توفر فى الطاقة المطلوبة لضرب الأرز ، فبدلا من أن تستلزم أربعة ثيران يديرونها أمكنه أن يجعلها تكور بثورين اثنين . وعندما تحقق محمد على من صحة هذا أنعم على هذا الشخص وأمر بأن تخصص له ترتيبات فى دمياط تمكنه من تأسيس ما يمكن تشبيهه بمدرسة متواضعة يتعلم فيها عدد من التلاميذ بلغ عددهم ثمانين تلميذا على يديه ، ومعه مدرس آخر ممن هم على علم بقواعد الحساب والهندسة ، وسُمى المكان الذى كانوا يتعلمون فيه " مهندسخانة " . لكن مثل هذه المدرسة لم تستمر طويلا .. ولهذا يمكن القول أنه مصر زمن محمد على شهدت ظهور عدد من مدارس الهندسة ، لكن ليس فى وقت واحد .

أما أول مدرسة " حقيقية " ذات مقومات وأسس أكثر رسوخا فهى تلك التى أنشئت ببولاق عام ١٨٣٤ فى قصر إسماعيل بن محمد على الذى كان قد عاجلته المنية فى الحرب التى غاضها الجيش فى السودان ، وقد حاول منشئوا المدرسة من الخبراء الفرنسيين أن

ينشئوها على نمط مدرسة الهندسة بباريس ، وكان هدف التعليم فيها أن يعد ضباطا يخدمون فى المدفعية بالجيش سواء كان ذلك برا أو بحرا ، وكذلك إعداد مهندسين للأشغال العامة وأعمال المناجم ، وموظفين لمصانع البارود وتكرير الملح ، فضلا عن إعداد عدد من الذين يمكن أن يقوموا بمهمة تدريس الرياضيات وعلم الطبيعة فى المدارس الحديثة التى أنشئت فى ذلك العهد على النمط الغربى الحديث وخاصة المدارس " التجهيزية " المقابلة للمدارس الثانوية الآن .

ومر التعليم الهندسى بسنوات سوداء فى سنوات الاحتلال البريطانى الأولى ، اتساقا مع النهج الاحتلالى العام ، فقد تناقص عدد طلبة مدرسة الهندسة من ٥٥ طالبا عام ١٨٨٢ إلى ٢٥ بعد عشر سنوات ، (ثم إلى ٢٣ سنة ١٩٠٣وفقا لأحد تقارير دنلوب المستشار الإنجليزى الشهير للتعليم) . وقد أرجع أبو التعليم المصرى الحديث " على مبارك " - وقد كان مهندسا كبيرا - هذا التناقص فى تقرير له عن التعليم عام ١٨٩٨إلى صعوبة المواد الهندسية بالنسبة لغيرها من المواد التى بالمدارس العليا الأخرى ، بالإضافة إلى عدم الثقة فى مستقبل المهنة وكثرة مصروفات المدرسة ، وقلة النسبة التى كانت مخصصة للطلاب الذين يمكن أن يتعلموا مجانا . ويرتبط ببهذا كله تدنى المستوى التكنولوجى فى المجتمع المصرى طوال العقود الماضية ، وتخلف الإنتاج مما كان لا يولد حاجة ماسة للمهندسين ، اللهم إلا لتخصصات معينة ، تتصل بالسكك الحديدية والمساحة والرى والعمارة .

الوضع الحالى :

ولن نستطرد طويلا فى التتبع التاريخى لمسار التعليم الهندسى ، ونقفز فورا إلى الوضع الحالى محاولين أن نقوم بـ " إطلالة " على عدد من الجوانب " الكمية " المصورة لهذا التعليم فى جامعاتنا المصرية ، وفقا لما صدر عن وزارة التعليم العالى من إحصاءات عن العام الجامعى ١٩٩٧/١٩٩٨ ، مؤكدين أن هذه الصورة الكمية لا يمكن الاعتماد عليها وحدها فى " تقدير الموقف " بالنسبة للتعليم الهندسى فى جامعاتنا ، فهناك بطبيعة الحال الجوانب التى تتصل بمناهج التعليم ونظامه وتكوين أعضاء هيئة التدريس ، والإدارة ، والتجهيزات اللازمة .. وهكذا مما يكون ضروريا " لمتخصص " أن يتناوله .

ونحن إذ نقتصر على كليات الهندسة بجامعاتنا نلفت النظر إلى وجود بعض المؤسسات التعليمية التى بها أيضا دراسات هندسية مثل معهد الكفاية الإنتاجية بجامعة الزقازيق ،

وهناك كذلك كليات الحاسبات ، وكلية التعليم الصناعى ، فضلا عن عدد من المعاهد العليا التكنولوجية والمعاهد الصناعية ، فماذا تقول الأرقام ؟

بالنسبة للطلاب :

بلغ عدد طلاب جميع كليات الهندسة فى مصر ، بما فى ذلك الأزهر والجامعات الخاصة ، ٨٤٢٢٩ طالبا وطالبة ، فإذا ما عرفنا أن جملة طلاب الجامعات قد بلغ ١,٢,٥٨,٢٤٢ ، فهذا يعنى أن نسبة طلاب الهندسة لا تزيد عن ٦,٧٪ ، هذا فى الوقت الذى يبلغ طلاب التجارة فيه نسبة ٣٠٪ !! .

وأكبر عدد لطلاب الهندسة يوجد بجامعة القاهرة حيث يبلغ هذا العدد ١٣٠٦٤ طالبا وطالبة ، وهو ما تصل نسبته إلى ١٥,٥٪ من جملة طلاب الهندسة فى مصر ، وما يصل إلى ٧٪ من جملة طلاب كليات هذه الجامعة ، تليها جامعة عين شمس حيث يبلغ عددهم فيها ١١٦٩٧ طالبا وطالبة بنسبة ١٣,٩٪ من جملة طلاب الهندسة و ٧٪ من جملة طلاب الجامعة نفسها .

أما أقل الجامعات عددا فهى جامعة جنوب الوادى ، فعدد طلاب الهندسة فيها لا يزيد عن ٨١٩ ، بنسبة ٠,٩٪ لطلاب الهندسة فى مصر ، و١,٧٪ من طلاب الجامعة نفسها .

وإذا كانت جامعة المنوفية تضم من طلاب الهندسة ٥٣٥٠ طالبا وطالبة ، أى بنسبة ٦٪ من جملة طلاب الهندسة ، لكن هذا العدد يشكل أعلى نسبة داخل أية جامعة ، إذ تصل إلى ٢٢٪ بالنسبة لجملة طلاب هذه الجامعة .

ونفس الشئ نلاحظه على الجامعة الأمريكية ، فعدد طلاب الهندسة بها ١٠٣٩ طالبا وطالبة ، أى ما نسبته ١,٢٪ لجملة طلاب الهندسة ، لكن هذا العدد عندما يُنسب إلى طلاب الجامعة الأمريكية نفسها يصل إلى ٢٣٪ ، وهى أعلى نسبة تصل إليها جامعة على أرض مصر .

وإذا ما نظرنا إلى أعداد الطالبات فسوف نجد توقعا بأن يكون عددهم أقل عن الذكور بحكم تأخر دخول الطالبات إلى هذه الكليات ، ومن هنا فقد بلغ عددهن ١٥٩٢١ طالبة فى

جميع كليات الهندسة ، أى بنسبة تصل إلى ١٩٪ ، أى أن هذا النوع من التعليم ينحاز إلى الذكور ، لكن لا عن قصد وإنما هى ظروف اجتماعية ربما لا تجعل االكثير من الإناث يقبلن على الدراسة الهندسية ، فعلى الرغم من تأخر الإناث فى الالتحاق بهذا التعليم إلا أنه مرت سنوات غير قليلة منذ أن بدأته وكان يمكن أن يعوضن هذا التأخر ، لكن ، هكذا جاءت هذه النسبة القليلة .

وتتفاوت نسبة الطالبات بين الجامعات ، ومن المعروف أن جامعة الأزهر حتى الآن تخلو من كلية للبنات للهندسة ، حيث أن التعليم فيها كما نعلم يقوم على الفصل بين الجنسين ، ولا ندرى تفسيرا لذلك ، ونخشى ما نخشاه أن يربط البعض بين هذا – خطأ – وبين الموقف الدينى !

وقد يدهش القراء إذا عرفنا أن أعلى نسبة للطالبات توجد بجامعة جنوب الوادى ، حيث من المفروض أن تعمل التقاليد المحافظة على الحد من إقبالهن ، وهذا لم يحدث ، وبلغت نسبتهن ٣٢,٦٪ بالنسبة لجملة طلاب الهندسة بالجامعة ، بل إن هذه النسبة فى هذا الإقليم المحافظ تفوقت على مثيلتها فى الجامعة الأمريكية حيث وصلت إلى ٢٣,٧٪ ، لكن نسبتهن بجامعة جنوب الوادى تنخفض لتصل إلى ١,٧٪ لجملة الطالبات الدارسات للهندسة .

ومن حيث العدد الخام فإن طالبات هندسة عين شمس هن الأكثر حيث بلغ عددهن ٢٦٥١ طالبة ، تليها جامعة الإسكندرية حيث بلغ عددهن ٢٤٨٩ طالبة .

وبالنسبة للدراسات العليا نجد أن عدد طلابها فى الجامعات المصرية لا يزيد عن ٧٩٧١ طالبا وطالبة ، أى بنسبة ٩٪ من جملة طلاب الهندسة ، وهى نسبة منخفضة للغاية إذا قيست إلى المعدلات العالمية العامة ، فى الدراسات العليا الجامعية .

وتتفاوت النسبة بين الجامعات ، فعددهم يبلغ ٢٥٥٠ طالبا وطالبة بجامعة القاهرة بنسبة تصل إلى ٣٢٪ من جملة المنخرطين فى الدراسات العليا الهندسية ، وهى كما نرى نسبة مرتفعة ، وإن كانت نسبتهم إلى جملة طلاب هندسة القاهرة ١٩,٥٪ .

وتتكنى هذه النسبة فى كل من جامعة طنطا وجامعة قناة السويس لتصل إلى ٠,٤٪ من جملة الدراسات العليا الهندسية ، وإن وصلت إلى ٠,٨٪ داخل كل منهما حيث بلغ العدد ٣٠ طالبا وطالبة بطنطا ، و٣١ بقناة السويس ٠

أما بالجامعة الأمريكية فعددهم يبلغ ١٠٠ ، بنسبة مقدارها ١,٣٪ بالنسبة للدراسات العليا الهندسية ، لكنها تصل إلى ما يقرب من ١٠٪ داخل نفس الجامعة ٠

أعضاء هيئة التدريس :

تتمثل فى هيكل أعضاء هيئة التدريس بكليات الهندسة بعض صور الخلل التى يعانى منها الهيكل العام لأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية ، فمن المفروض أن يتخذ شكلا هرميا ، بحيث تتسع فيه القاعدة المكونة من المدرسين لتنتهى بالقمة المكونة من الأساتذة ، ويشكل الأساتذة المساعدين منطقة الوسط ، لكن الواقع الفعلى غير ذلك ، حيث يشكل الأساتذة النسبة الأكبر قياسا للأساتذة المساعدين ٠

و يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بكليات الهندسة بجامعاتنا ٢٦٨٥ عضوا من أصل ٢٣١٥٨ هم جملة أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية ، أى أن كليات الهندسة تضم ما نسبته ١١,٦٪ ، هذا فى الوقت الذى نجدها تضم ٦,٧٪ من جملة طلاب الجامعات ، ولا شك فى أن هذا يعود بالمصلحة على النسبة بين أعضاء هيئة التدريس فى هذه الكليات وطلابها ، فبينما تبلغ النسبة العامة :عضو هيئة تدريس واحد لكل ٥٤ طالبا ، نجدها فى كليات الهندسة تتعدل لتصبح : عضو واحد لكل ٣١ طالبا ٠

أما بالنسبة للشكل الهيكلى ، فنجد أن توزيع أعضاء هيئة التدريس (حسب القوة الفعلية) فى كليات الهندسة مقارنا بالجملة العامة فى الجامعات يجئ كالتالى :

	أساتذة	أساتذة مساعدين	مدرسين
(١)	٨٦٤	٧٤٤	١٦٠٣
(٢)	٧٦١٨	٥٦٥٧	٩٨٨٣

ويشير رقم ١ إلى كليات الهندسة ، و٢ إلى كل الجامعات ٠

وبالتالى تكون النسبة المئوية للمستويات الثلاث فى كليات الهندسة إلى الجملة العامة ، كما يلى :

٩,٦ ٪	١١٪	١٣٪

فها هم الأساتذة أكثر دائما من الأساتذة المساعدين ، ولعل هذا يرجع إلى الظروف الخاصة فى جامعاتنا ، فمستويات الترقى ثلاث فقط ، والفترة التى يقضيها عضو هيئة التدريس حتى يصل إلى أستاذ يمكن ألا تزيد عن عشر سنوات ، والانصراف عن نظام الإعلان ، جعل الترقية وكأنها " آلية " . ولأن الحصول على الدكتوراه يتم غالبا بعد أقل من عشر سنوات من الحصول على الدرجة الجامعية الأولى ، أصبح الغالب هو أن يصل العدد الأكبر إلى مستوى الأستاذية عند الأربعين من العمر ، أو بعدها بقليل ، فيحدث التكدس الملحوظ .

وتتفاوت جامعاتنا فى نسبة أعضاء هيئة التدريس الهندسية إلى الطلاب ، فنجد أفضلها جامعة الأزهر ، حيث تصل إلى ١٦ طالب لكل عضو هيئة تدريس ، وبالتالى فهى حتى أفضل من النسبة العامة لكل كليات الهندسة . أما جامعة القاهرة ، فتصل إلى عضو لكل ٢٢ طالب ، تليها جامعة قناة السويس حيث تصل النسبة إلى ٢٣ لكل عضو . وفى المقابل نجد أن أسوأها حقا هى جامعة جنوب الوادى ، إذ تصل إلى ١١٧ طالب لكل عضو . ولا يغيب عنا أن هندسة القاهرة هى أقدم الكليات ، وأن هندسة جنوب الوادى هى أحدثها مما كان لابد أن ينعكس على هذه النسبة .

ترى : هل تتفق هذه الأعداد التى أشرنا إليها من الطلاب مع الاحتياجات الآنية والمستقبلية للتنمية فى مصر ؟ وبطبيعة الحال فلابد أن يلحق بهذا التساؤل تساؤل آخر عن " نوعية " التعليم الهندسى القائم ، فضلا عن " مستواه " . وإذا كانت نسبة أعضاء هيئة التدريس تتناسب مع أعداد الطلاب (كما) كما تبدو لنا نحن الذين نقف خارج دائرة التخصص الهندسى ، فهل هى على نفس الدرجة من حيث هذه النوعية من التعليم ؟ وهل يتسق الهيكل المشار إليه مع وظيفة كل مستوى من الأعضاء ؟

تلك وغيرها من تساؤلات ، نرجو أن ينهض من هو أجدر منا بمحاولة الإجابة عنها .

----

* الوفد ، ٢٠٠٠/٤/٢١

أين نوادى أعضاء هيئة التدريس ؟

درجت كثير من الهيئات والتجمعات على أن يكون لكل منها " ناد " عادة ما يأخذ الصفة الاجتماعية الترفيهية ، وهذه النوادى غير النوادى المعروفة كنادى الشمس والأهلى والزمالك وغيرها ، كما نرى ، مثلا ، ناديا لموظفى الضرائب ، أو للقضاة . تتيح مثل هذه النوادى لأعضائها أن يستريحوا من عناء العمل بجلسات استرخاء وترويح ، لتناول المشروبات الساخنة والباردة ، ورحلات ، وخدمات إسكان وتصييف وهكذا...

ولقد أنشأ أعضاء هيئة تدريس كل جامعة على وجه التقريب ناديا لهم ، فهل كان عليهم أن يقتصروا على هذه الصورة المألوفة المنتشرة ؟ هنا سوف تختلف الإجابات ، وإن كان يمكن حصرها فى فئتين ، فئة تجيب بنعم ، وفئة تجيب بالنفى . لقد فرض الأمر نفسه منذ وقت مبكر، فعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو كانت أول برقية تأييد تصلها ، من نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة الإسكندرية ، وكان هذا مظهر شجاعة ملحوظة ، إذ أرسلت هذه البرقية ، حتى قبل خلع الملك ،حيث آثر كثيرون أن ينتظروا ، قبل أن يظهروا تأييدهم ومؤازرتهم . وكان تصرف نادى جامعة الإسكندرية إعلانا بأن للنادى وظيفة مهمة وهى أن يكون ساحة لأعضائها كى يعبروا عن مواقفهم إزاء بعض القضايا " القومية " .

لكن الثورة ، سارت فى اتجاهها المعروف من حيث احتواء كافة الأنشطة الأهلية التطوعية ، وكان ذلك من خلال تنظيماتها السياسية التى ظهرت من هيئة التحرير إلى الاتحاد القومى فالاتحاد الاشتراكى ، وبالتالى انحصرت مهام النوادى فى الجوانب الاجتماعية والترفيهية ، أما بالنسبة للقضايا القومية ، فقد كان لابد أن تسيرعلى نفس النهج القائم ، ألا وهو تأييد ومؤازرة جهود وخطوات قائد الثورة جمال عبد الناصر بحكم ما كانت مصر تواجهه من مؤامرات وتهديدات ، وما كانت تحتاجه من " حشد " و " تكتل " و " توحد " لعمليات بناء وتنمية .

فلما بدأت " بذور " التعددية الفكرية والسياسية تعرف طريقها إلى الساحة المصرية منذ أواخر السبعينيات ، بدأ النشاط يعود مرة أخرى للنوادى كجماعة لها رأيها ومواقفها

المستقلة بالنسبة للقضايا القومية ، وخاصة وأنها لم تكن تظهر من تحت عباءة التنظيم الرسمي للجامعة ، فقد كانت تقوم على مبدأ الاختيار الحر من جانب أعضائها بالانتخابات .

وفى عقد الثمانينيات بصفة خاصة اشتد ساعد بعض هذه النوادى ، وأخص بالذكر هنا نوادى جامعة أسيوط، وجامعة القاهرة ، وجامعة المنصورة وعلا صوتها ، وأصبحت ، تدريجيا ، تشكل عنصر إزعاج لبعض القوى الرسمية ، خاصة أن الذى غلب على مواقف النوادى هو موقف المعارضة إلى حد كبير ، وعلا صوت بعضها إلى حد بعث القلق فى نفوس هذه القوى الرسمية ، فماذا كان التصرف ؟

كان من المعروف أن هناك تيارات سياسية محجوبة عن أن تجد لها تنظيما رسميا شرعيا تعبر من خلاله عن آراء أنصارها ، فكان أن اتجهت إلى عدد من النقابات ونوادى أعضاء هيئة التدريس ، فحشدت وكتلت ونظمت جهود أعضائها بحيث غلب على أعضاء النادى - مثلما حدث بالنسبة لبعض النقابات - توجه بعينه . من هنا بدأت المشاكسات الرسمية المتتالية ، بصور وأساليب مختلفة ، حتى تم بالفعل " تحييد " النوادى ، فإذا بها تبتعد تماما عن المشاركة فى القضايا القومية ، وتتفرغ للوظائف الخاصة بالتسلية والترفيه ، والخدمات السكنية والصحية . وكان أحد الأساتيد الأساسية فى " تحجيم " و " محاصرة " النوادى ، كما عبرت سلطة التعليم عن ذلك فى السنوات الأولى من التسعينيات ، أن هذه النوادى ليس لها الانشتغال بالأمور السياسية ، حيث أن هذه الأمور لها مكانها فى الأحزاب السياسية ، وهى قضية التى تحتاج إلى مناقشة . .

فلابد أن نتفق أولا على المراد بالسياسة هنا حتى لا تختلط الأوراق ، فهى كلمة واسعة فضفاضة ، يمكن أن تستغل استغلالا سيئا إذا لم تحدد تحديدا دقيقا . ولن ندخل فى مناقشة متعمقة فى الفقه السياسى ، لكن ما نود التأكيد عليه أن هناك فرقا بين الاشتغال بالشئون الحزبية وبين الاشتغال بالقضايا القومية العامة ، فالحديث - مثلا - عن موقف الحزب الناصرى وحزب الوفد من مبايعة السيد الرئيس ، أو موقف جريدة الشعب من يوسف والى ، يمكن اعتبارها أحاديث فى سياسة حزبية لا مجال لها فى الجامعة ، ولا فى نواديها ، إلا إذا استثنينا كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، بحكم وظيفتها الأكاديمية . لكن مناقشة قضايا مثل القضية الفلسطينية أو قضية كوسوفا ، أو تيمور الشرقية أو الشيشان وداغستان ، وما

إلى هذا وذاك من قضايا ساخنة على الساحة السياسية الخارجيـة ، فهذه قضايا عامـة تهم الجميع ، ولا ينبغى أن يحصر الحديث فيها فى هيئات وتنظيمات بعينها دون غيرها .

وفضلا عن هـذا ، فهنـاك الكثير مـن الهـم القومـى العـام .. مشكلات التعليم ، والحـال السىء الذى أصبحت عليه .. خصخصة القطاع العام .. السياسة الزراعيـة ..وهكذا ، فهذه أيضا قضايا تهم الجميع ، بل وأؤكد أن أعضـاء هيئـة التدريس لابد أن يكونـوا فـى مقدمة من يتناولونها بالحديث والبحث والمناقشة ، بفضل ما هم عليه – كمـا هـو المفـروض – من علو كعب فى التعليم ، ربما يتيح إمكانية البصر الأعمق والأفق الأوسـع فـى الإحاطـة بالقضية عند متابعتها والانشغال بها .

والجانب الآخر أن ليس كل أعضاء هيئة التدريس أعضاء فى الأحزاب ، بل ربمـا يكـون لكثيرين منهم موقف من الأحزاب القائمة ، كلها أو بعضها ، من حيـث أهليتهـا للتعبـير عـن التيار الذى تقول أنها تعبر عنه ، بفضل ظروف وعوامل عدة ، لا تتيح لهذه الأحزاب حريـة الحركـة . فـإذا كـانت الأحـزاب نفسهـا " مُحجمـة " الحركـة ، لا تستطيع أن تقيم مؤتمـرات جماهيرية ، أو تتوسـع فـى الاتصـال بجمـوع النـاس فـى مواقعهـم المختلفـة ، إلا مـن خـلال جريدة ، فكيف يمكن للأعضاء أن يجدوا فيها ساحة واسعة للتعبير من خلالها عن آرائهم ؟

كذلك فإن حركة إنشاء الأحـزاب نفسـها تعـانى مـن قيود معروفـة وكثيرة مـن شـأنها أن تحجب تيارات فكرية وسياسية عن أن تجد سبيلها الرسمى كى تحظى بالموافقة على قيامهـا ، فما السبيل أمام أعضاء هيئة التدريس الذين لا يشـعرون بـأن الأحـزاب القائمـة تعبر عن فكرهم ؟ بل إن الجمهرة الكبرى من الأعضاء لا تميل إلـى الانضمـام إلـى أى حـزب ، ربمـا لأسباب عديدة ، لكن أبرزها أن الطريق لا يكون مفتوحا أمام العضو إلى المواقع القيادية فى العمل الجامعى إن كان عضوا فى غـير الحـزب الوطنـى إلا فيمـا نـدر ، ولظـروف استثنائية خاصة . كان ذلك يمكن أن يحدث بالنسبة لموقع العمادة فقط لأنه كان بالانتخاب ، فلما ألغى هذا النظام أصبح من المؤكد استثناء أعضاء الأحزاب الأخرى من التعيين .
بل إننا لنعجب حقـا مـن المنطـق الرسمى فـى هـذه القضيـة ، فمناقشـة القضايـا القوميـة السياسية فى النوادى هو أكثر ضمانا من جرياتها فى أماكن أخرى .

---

* الزمان ، ١٤ ، ١٩٩٩/٧/٢١

دعوة لمراجعة نظام التعيين بالجامعات

جاءتنى والحزن يكسو ملامح وجهها والألم يقطر من كل كلمة تخرج من فيها ، ويزيد الأمر إيلاما بالنسبة لمثلى عندما يسمع ، ثم يجد أنه لا يملك من الأمر شيئا بحيث يخفف من زفرات الحزن هذه غير كلمات المواساة وطلب الصبر ! فقد كانت صاحبتنا قد نذرت نفسها التفرغ للدراسة العليا حتى حصلت على الدكتوراه منذ أكثر من عامين ، وقد باءت كل جهودها فشلا سعيا للعمل بإحدى كليات التربية .

ولم يكن هذا أمر هذه المواطنة وحدها ، فهناك من ينجزون معى رسالة دكتوراة ، ثم يجدون أن الأمر قد انتهى بهم إلى " برواز " يزينون به غرفة الصالون فى منزلهم للشهادة ، وموقعا فى المكتبة للرسالة ، ولا يجدون طريقا إلى أن يحتلوا موقعا فى إحدى الكليات ، أو المعاهد العليا ، حكومية أو خاصة .

كذلك كثيرا ما ألمس لدى طلاب الدراسات العليا فى السنوات القليلة الماضية قدرا غير قليل من فتور الهمة وانخفاض العزم ، فقد كان أقوى دافع لهم هو أن يعين الواحد منهم " معيدا " وتكون الدراسة العالية مما يدعم موقفه ، فضلا عن كونها خطوة وأكثر على الطريق إلى أن يكون عضو هيئة التدريس ، لكن الاقتصار لدى الكثرة الغالبة من الكليات اليوم على " تكليف " أوائل خريجيها ، قد أغلق باب الأمل ، لم إذن يواصلون الطريق ، وخاصة وأن االمسألة لم تعد اليوم تسمح بترف أن يطلب الإنسان العلم للعلم ، وإنما غالبا ما يطلبه كى يعلو بمكانته وبمنزلته وموقعه فى المجتمع عن طريق شغل وظيفة جامعية؟.

ونحن لا ننكر أن نظام التكليف هذا له محاسنه ، من حيث الانتفاع بكفاءات الخريجين المتميزين ، لكن الذى لابد أن نعترف به أيضا ، وبلا مواربة ، أن ليس الحصول على " جيد جدا " أو " امتياز " بين الخريجين هو وحده علامة التفوق والكفاءة ، فنحن نعلم علم اليقين كيف أصبحت عملية التعليم الجامعى اليوم تشبه مثيلتها فى التعليم العام ، من حيث قيامها على التلقين من جانب المعلم ، والحفظ والاستظهار من جانب الطالب ، وأصبح من يحفظ المحاضرات ، ويستطيع تذكرها جيدا وقت الامتحان هو الذى يحصل على تقديرات مرتفعة .

وكم من قصص وحكايات يمكن أن يملأ بها المرء العديد من الصفحات ، كلها تشير إلى محدودية تفكير كثيرين ممن " كُلفوا " كمعيدين من أوائل الخريجين ، وضحالة ثقافتهم العامة ، والعجز الواضح فى إمساك القلم لكتابة جمل وعبارات تتسم بالصحة والسلامة اللغوية ، والمضمون الواضح ، والفكر المترابط . وأنا إذ أقول هذا لا أطلق أحكاما جزافية ، ولا افتراءات حاقدة ، وإنما هى انطباعات ولدتها لدى عشرات المواقف الواقعية مع أجيال جديدة من المعيدين ، وإن كان هذا لا ينفى بطبيعة الحال استثناءات لبعض منهم يشكل " خميرة " جيدة حقا لعضو هيئة تدريس جامعى متميز .

إن هذا نفسه ، أمر يؤسف له ، أى أن يكون المتميزون حقا " استثناء " ، وأن تكون الكثرة الغالبة ممن يُعينوا يهبطون عن الحدود الدنيا فى المهارات والقدرات التى تمكنهم أن يكون " أساتذة " فى يوم من الأيام المقبلة ، خاصة وأن الامتحانات الجامعية لا أقول ما زالت على حالها من التقليدية ، ولكنها تدنت حتى عما كانت عليه ، فهى تركز على استرجاع المعلومات التى حصلها الطالب فى " المذكرة " أو الكتاب ، وبطريق مباشر دون ما محاولة لإعمال العقل والتفكير والنقد والمقارنة والاستعانة بآراء وأفكار آخرين فى كتابات أخرى غير كتابات المحاضر .

إننى بهذه المناسبة أذكر أستاذا بآداب عين شمس فى الستينيات كان يُخطر طلابه قبل الامتحانات بثلاثة أشهر على الأقل بأحد سؤالين يأتى بهما ، ويخصص له الدرجة الأعلى ، وكان هذا السؤال بمثابة بحث حقيقى لا يجد الطالب إجابته فى كتاب الأستاذ ، ولا فى أى كتاب ، وإنما لابد أن " يُركبه " هو و " يؤلفه " من جملة قراءات فى عدة كتب ومراجع ، ويا ويل من تتشابه كتاباتهم ، وكان هذا " نشازا " فى تعليمنا ، حتى أن هذا الأستاذ هاجر خارج الديار ! ترى لو كان موجودا الآن ماذا يمكن أن يقول أو يحدث له ؟!

ثم إن نظام التكليف هذا يصيب كل كلية بفقر فكرى وعلمى وفقا لقوانين الوراثة ، فكما نعرف أن استمرار التزاوج بين الأقرباء جدا يصيب النسل بالعديد من الأمراض ، فكذلك الأمر ، عندما تحرص كل كلية ، كما هو الأمر الآن ، على أن تتغذى على خريجيها فقط ، بينما لو عدنا إلى نظام الاعلان عن الوظائف الشاغرة الخاصة بالمعيدين والمدرسين المساعدين ، فسوف يخلق هذا منافسة ، وتزاوجا بين نوعيات وأنماط متعددةمن الخريجين ، وتكون الكلية ومستقبل التخصصات التى بها هى الرابحة حقا .

ولعل هذا مما يتفق مع التوجهات الأساسية فى الفلسفة التى يقوم عليها نظام الحكم فى مصر الآن ، وخاصة فى المجال الاقتصادى ، من حيث الاعتماد الأساسى على قوى السوق ، وإتاحة فرص التنافس الحر وفق معايير دقيقة لابد من تقنينها ، بينما النظام القائم ، الخاص بالتكليف مما يرتبط ارتباطا وثيقا بما اصطلح على تسميته بالنظام الشمولى ، حيث تقوم الدولة بأكبر دور فى الرعاية والتوجيه ، فكيف تستمر الجامعات على نظام تتناقض فلسفته ومبادئه تناقضا صارخا مع فلسفة نظام الدولة القائم ؟

بل إننا لنأمل أن يتحقق هذا ، لا بالنسبة لتعيين المعيدين فقط وإنما بالنسبة لكل أعضاء هيئة التدريس ، وليس هذا غريبا على مصر ، فهكذا كان الوضع قبل صدور قانون ١٩٧٢ للجامعات ، وأذكر أنه بعد حصولى على الدكتوراه فى يونية ١٩٦٩ ، أنه كان من الضرورى أن تنشر الكلية إعلانا فى الصحف عن حاجتها لمدرس " أصول تربية " ، فلما بدأت أجهز أوراقى للتقدم لها ، رغم كونى معيدا بالكلية (لم تكن وظيفة "مدرس مساعد " قد وجدت) ، نُصحت بألا أتقدم لها ، حيث أن عضو بعثة للكلية قد عاد من الخارج فى ذلك الوقت ، وهو له الأولوية ، ولأنتظر حتى ينشر إعلان آخر !

وحتى عندما جاء الإعلان الآخر ، تقدم حامل دكتوراه من خارج الكلية فى منافسة معى. ولعل اضطرارى إلى التأخر ما يقرب من ستة شهور ، بعد الحصول على الدكتوراه ، وهناك بطبيعة الحال العديد من الحالات الأخرى المماثلة ، هو الذى حدا بواضعى قانون ١٩٧٢ ، أن يتخلوا عن نظام الإعلان ، لكن ، مثل هذه الثغرات يمكن تلافيها .

إن العودة إلى نظام الإعلان عن الوظائف الشاغرة من أول وظيفة " معيد " حتى وظيفة " أستاذ " ، يمكن أن يجدد الدماء فى الكليات المختلفة ، وإن كان البعض قد يعترض على هذا متسائلا باستنكار : كيف نتيح الفرصة لإنسان من خارج الجامعة أن يفوز بالموقع ، ويمكن أن يخسره " ابن الكلية " الذى تربى فى كنفها وتشرب مناخها ؟ والرد البسيط ، هو أن الأمر أمر منافسة علمية ، وصاحب المهارة والقدرة الأوفر يجب أن تكسبه الجامعة ، ويجب أن تتخلى عمن يسمى نفسه " ابنها " إذا خسر فى المنافسة العلمية !

إن هذا هو ما يحدث فى الكثرة الغالبة من جامعات الدول المتقدمة ، حتى إن أستاذا جامعيا مرموقا روى لنا أنه فى زيارة له للولايات المتحدة ، كان يلبى دعوة أستاذ مصرى هناك عميد لإحدى الكليات ، فإذا بهذا العميد يشكو من أن ما يقلقه هو أنه لا يضمن إذا كان سوف يستمر فى وظيفته العام التالى أم لا ؟ فكان رد أستاذنا : بل إن هذا هو الذى جعل الجامعات الأمريكية على هذه الدرجة من التفوق التى تجعلها تمد المجتمع الأمريكى بقوى بشرية قادرة على صنع التقدم !

----

* الأخبار ، ٢٠٠٠/٢/٤

مسكينة جامعة عين شمس !

من الأحاديث المشهورة التى كنا نتداولها ، أن ما سمى بالجامعات الإقليمية هى جامعات فقيرة تفتقر إلى الإمكانيات التى نجدها فى جامعات العاصمة ، وقد لمست هذا بالفعل منذ أوائل السبعينيات عندما ذهبنا فى بعثة لإنشاء كلية التربية بجامعة الزقازيق حيث كانت فرعا لجامعة عين شمس . ثم تمر السنون ، فإذا بى أرى العكس إلى حد كبير ، وأشعر بالفقر الشديد الذى تعانيه جامعات العاصمة ، واليسر الواضح الذى لا يخفى فى جامعات إقليمية متعددة ، وإذ أتحدث عن جامعات العاصمة أخص بالذكر الجامعة التى أنتمى إليها وهى جامعة عين شمس .

ففى الخامس من إبريل دُعيت إلى مؤتمر بكلية التربية بجامعة المنصورة ، ولم تكن تلك هى الزيارة الأولى ، ومع ذلك فلا أدرى لماذا هذه المرة شعرت بحسد كبيرعندما دخلت بعض غرف قيادات الكُلية ، وإن كان هذا الحسد والحمد لله ليس حسداً مما يقع فى فئة " تمنى زوال النعمة لدى الغير " ، ولكنه من ذلك النوع الذى يجعلك تتمنى أن يتوافر لديك شئ مثله أو حتى قريب منه ، ولقد بُهرنا أكثر عندما أراناعميد الكلية القاعة الخاصة التى يجتمع فيها مجلس الكلية . فلما دخلنا القاعة الرائعة الفخمة الخاصة بالمؤتمر تداعت إلى ذاكرتى على الفور الحالة البائسة التى عليها منشآت كليتنا ، التربية التى اشتهرت بأنها " الكلية الأم " ، باعتبار أن جميع كليات التربية ، لا فى مصر وحدها ، وإنما فى العالم العربى كله على وجه التقريب ، يمكن أن نقول أنها خرجت من عباءتها ، لكن الأبناء كبروا وتيسرت أحوالهم وأصبحوا يرفلون فى بحبوحة من العيش ، بينما الأم ، فيما يبدو لكبر سنها ، ظلت على حالها البائس !

وفى الثامن عشر من نفس الشهر دعيت إلى مؤتمر آخر بكلية التربية بجامعة أسيوط ، تلك الجامعة المصرية الرائعة المتكاملة ، ذات الحرم الجامعى الواحد الذى يضم جميع كلياتها بما فيها الطب والزراعة ، وكافة منشآتها حيث انفردت تلك الجامعة بفرصة لم تتح لكثير من جامعاتنا ، فقد أسسها الراحل د.سليمان حزين على أسس سليمة . فلم تُفتتح إلا بعد أن صُمم وخطط لمبانيها وأرسلت لها بعثات لإعداد أعضاء هيئة التدريس ، أما معظم جامعاتنا فهى تفتتح أولا ثم ينظر فى إنشاء مبان لها وإعداد أعضاء لهيئة التدريس ، باستثناء جامعة القاهرة .

وعندما دخلنا قاعة المؤتمرات بهرنا بروعتها وحسن تنظيمها هندسيا ، ومع ذلك فقد أخبرونا أنهم قد شرعوا فى إقامة قاعة جديدة أروع وأفخم ، وشعرت أنها تشرفنا حقا أمام عشرات من أساتذة التربية وعلم النفس وعمداء كليات التربية الذين شاركونا من مختلف الدول العربية ، وأنها تليق بأن يشارك بحفلة الافتتاح فيها د.أسامة الباز . ساعتها تذكرت على الفور خلو جامعتنا الميمونة من قاعة للمؤتمرات تليق بالمكانة العلمية العالية التى عرفت بها ، وهذه الكوكبة من كبار الأساتذة الذين تضمهم ذوى المواقع العلمية العالية ، وغاية ما تملك دار الضيافة التى تتوارى خجلا أمام ما تملكه جامعاتنا الإقليمية .

بل ماذا أقول عن قاعات التدريس المخجلة ، والغرف المخصصة لأعضاء هيئة التدريس فى كلية مثل التربية ؟ وعلى سبيل المثال ، ففى حجرة لا تزيد مساحتها عن مترين فى ثلاثة يجلس ثلاثة من أقدم أساتذة أصول التربية فى وطننا العربى ، فضلا عن فقر التجهيز ومنظرها البائس . أعرف أن المسألة ليست مجرد " مكاتب " ولكنى أقول فى نفس الوقت : إن البنية الأساسية للمنشأة الجامعية أصبحت شرطا أساسيا لحسن ممارسة الوظائف المطلوبة منها ، فكيف يتم فيها قراءة وبحث وتعقد اجتماعات لتجرى فيها مناقشات وحوارات ؟!

----

* الميدان ، ٢٠٠٠/٤/٢٥

مهزلة جامعية !

شمر صاحبنا عن ساعديه عندما بدأ الفصل الدراسى الثانى يريد أن يقوم بما هو ملتزم به من محاضرات على طلاب إحدى الكليات التى يدرس فيها . وصاحبنا هذا معروف بين زملائه وطلابه أنه ملتزم غاية ما يكون الالتزام ومنتظم غاية ما يكون الانتظام خاصة عندما يتعامل مع طلابه إيمانا منه بأن خير ما تكون أساليب التنشئة والتربية أن يكون هو أولا ملتزما بالتوقيت المحدد ، وبعدم التغيب أبدا عن المحاضرات ، إلا إذا كان مريضا أو على سفر ، وباعتبار أن قيمة الوقت قيمة مركزية التى تتضمن بدورها قيما أخرى تتفرع عنها ، وهذه القيمة المركزية هى من القيم المهدرة فى سلوكنا العام ، وأن الإلحاح على الالتزام بها ربما يكون أهم من الموضوعات التى سوف يقوم بتدريسها سواء هو أو غيره .

بدأ أول ما بدأ بالخطوة الأولى وهى أن ينظر فى الجدول المسلم إليه كى يعرف مكان المحاضرة ، فوجد أن المكان يرمز له بحرف من الحروف ، ثم نادى العامل الخاص بالقسم يسأله عن هذا المكان : أين هو ؟ لأنه رجل بلغ من العمر عتيا ويتوكأ على عصاه ، لا تسعفه حالته الجسمية بأن يقوم هو بالبحث عن المكان نزولا وصعودا بين طوابق المبانى ، ثم إذا بالعامل يجيب : يا بيه دا مهدود ! وأشار بإصبعه إلى القاعة المعنية .. كانت بالفعل أسفل الطابق الذى يوجد فيه مكتب صاحبنا بالطابق الثالث .. إنه يعرف هذه القاعة لأنها فى طريقه كلما جاء وكلما ذهب .. انقض عليها مطر رمضان الماضى الغزير الشهير والذى أثبت بما لا يدع مجالا للشك أننا نعجز عن مواجهة مثل هذه الأزمات الطبيعية الطارئة . وهو لا يستطيع أن ينسى يوم المطر هذا أبدا فقد كان مدعوا إلى تناول الفطار عند شقيقه والمسافة بينهما ، من مصر الجديدة إلى مدينة نصر ، يقطعها عادة فى نصف ساعة ، فلما خرج من منزله فى الرابعة وصل إلى أخيه فى السابعة مثل ألوف غيره تناولوا إفطارهم وسط الطريق فى القاهرة الغارقة .

إن وجه العجب هنا أن من يضع الجدول يخصص مكانا للمحاضرات معروف بأنه قد " انهد " وأصبح أثرا بعد عين ، فهل يمكن لأحد أن يتصور هذا فى الجامعة التى هى – كما نردد دائما – عقل المجتمع ، وعنوان تحضره وتقدمه ؟! ولا يتصور أحد أن الحل سهل ، بأن نبحث عن قاعة أخرى ، فأزمة الأماكن فى جامعاتنا أشهر من أن نشير إليها ، وجميعها مشغولة من الساعة الثامنة صباحا إلى الثامنة مساء فى عرض مستمر .

وضاع الأسبوع الأول بلا محاضرة ۰۰۰وسأل غيره فإذا بالأمر نفسه متكرر فى قاعة أخرى ، فماذا تفعلون ؟ إن هناك البعض من الزملاء من غير الملتزمين ، فينتهز الملتزمون الفرصة ليحتلوا قاعاتهم يقومون فيها بالتدريس ، فكأن تخصيص قاعات غير موجودة على الطبيعة للتدريس قائم على هذه الحقيقة المؤلمة القائمة فى الكثرة الغالبة من الكليات ، ولأن عضو هيئة التدريس فوق التساؤل فى مثل هذه الأمور ، فهو مستمرة وقائمة ، والضحايا هم تلاميذنا ، ولله الحمد الذى لا يحمد على مكروه سواه ، لكن هذا وذاك من الأعضاء غير الملتزمين ، ولا رادع لهم لو همس أحدهم بشئ من دواعى المعارضة السياسية لقيادات عليا ، انتفضت أجهزة الرقابة والمحاسبة التى لا تغفل عينها أبدا عن توقيع الجزاء ٠

ولابد أن يعرف القارئ أن هذه القاعات التى أحدثه عنها إنما هى " أكشاك " مما يشبه أماكن الإيواء العاجل ، لكنها مقامة منذ سنوات طويلة ومعروف أنها لا تتحمل الأمطار والخماسين ، فكثيرا ما كان يصيبها الخراب فتتعطل ٠ ولا تدهش أيها القارئ أن يتلقى طلاب الجامعة ، قيادات المستقبل ، العلم فى أكشاك ، فهناك أكشاك للصحف والمجلات ، وهناك أكشاك للسجائر والحلويات ، وهناك أكشاك للخبز ٠٠ وهكذا فلم لا تكون الصورة المجتمعية منسجمة ومتسقة ، فيكون التدريس الجامعى فى " كشك " حتى ينشأ أبناؤنا الميامين وهم على صلة جدية بنبض الشعب وآلامه ؟ ولا تسأل عن كيفية التدريس داخل هذه الأكشاك ، فتلك مأساة أخرى فأصوات السائرين فى الطرقات حاضرة دائمة ، وضجيج الفناء قائم معك ، والأبواب دائمة معوج أمرها، وطوال الوقت تتحرك مع الهواء قفلا وفتحا بصوت شديد لا بد أن يتوقف عنده المحاضر ، والنوافذ زجاجها مكسور ٠٠ إلى غير هذا وذاك مما يجعل صاحبنا ينظر بعين الحسد إلى مدرسة ابتدائية يطل عليها مكتبه لأنها لا تعانى بعضا مما يعانيه هو وزملاؤه ٠

ولا تقل أن " العين بصيرة والأيدى قصيرة " فالجامعة نفسها يمر ألوف من الناس كل يوم أمام بواباتها عبر شهور طويلة يرون العديد من العمال والمهندسين يصلون الليل بالنهار ، يقيمون بوابات ضخمة لا مثيل لها فى أى جامعة ، سواء فى بلاد العسر أو فى بلاد اليسر ، وسواء فى العالم المتقدم ، أو العالم المتخلف ، ينفق عليها ملايين من الجنيهات باعتراف مسئوليها ، قائلين هذا بكل فخر ، بينما قاعات التعليم والتعليم بتلك

الحال المزرية التى أحكى لك عنها ، وما أحكيه هو بعض من كل ، لكن لا شئ يهم على رأى الراحل إحسان عبد القدوس ، فالبوابات منظر خارجى يسر الناظرين ، وقاعات التعليم شئ داخلى ·· صحيح أنه يخص تعليم الألوف من أبنائنا ، لكن هذا أمر ثانوى ،أما الجوهرى ، فهو " الفرجة " ·· أن يتفرج الناس المارين بالشارع الخارجى على بوابات الجامعة فيرون ما لاعين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، وليذهب طلاب الجامعة إلى الجحيم !

ونظر صاحبنا إلى قاعة تدريس أخرى يريد أن يدرس فيها لمجموعة أخرى فإذا بها مغلقة ومعلق على بابها " كنترول الفرقة ··· " ، ويسأل : فيقال أنه لا توجد أماكن خاصة للكنترول ، فيضطرون لاحتلال قاعة تدريس · وذهب إلى ثانية ، فإذا بنفس الأمر ، وثالثة ، القصة نفسها ، وقال بينه وبين نفسه : الأمر لله ، فلننتظر إلى الأسبوع الثانى ونقوم بتعويض الطلاب عن المحاضرة التى ضاعت ، فيكون الوضع كما هو ، وينتهى الأسبوع الثالث ، والوضع مستمر ، ومثل هذه القاعات مفروض أن تشغل طوال كل يوم بالعديد من المحاضرات ، فما العمل الذى يمكن أن يقوم به عضو هيئة التدريس الملتزم ؟ ليس هناك إلا الطريقة المشار إليها سابقا : الاعتماد على أن هناك والحمد لله الذى لا يحمد على مكروه سواه عددا غير قليل لا ينتظمون فى التدريس ، فيحتلون قاعاتهم ، فى عملية أشبه بلعبة الكراسى الموسيقية !

وينظر صاحبنا إلى خريطة الفصل الدراسى ، ويحسب عدد المرات التى سوف يقوم بتدريسها عضو هيئة التدريس ، على فرض أنه لا يتغيب ، بعد حساب العطلات ، فإذا بمتوسطها فى أحسن الحالات لا يتجاوز عشر أسابيع ، فكأن طالبنا الجامعى يدرس مدة عشرين أسبوعا فى العام الدراسى · فإذا سألت عن المعدلات القائمة فى كل دول الدنيا المتخلف منها والمتقدم ، فسوف تجد أن الفصل الدراسى لا يقل عن خمسة أو ستة عشر أسبوعا ، أى أن الطالب فى الجامعات غير المصرية يدرس فى العام لمدة ثلاثين أسبوعا ، وربما أكثر ، فإذا حسبت الوقت مدة أربع سنوات فمعنى هذا أن طالبنا يدرس ثمانين أسبوعا فى مقابل مائة وعشرين يدرسها طلاب الجامعات خارج مصر ، وبالتالى لو أردنا المساواة والمعادلة يجب ألا تقل مدة الدراسة فى كلياتنا ذات السنوات الأربع عن ست سنوات !

إن السبب الجوهرى هنا هو تلك المهزلة التى طبقناها باسم " نظام الفصل الدراسى " ··

لا تقل لى أن أرقى جامعات الدنيا تطبقه ، فهذا النظام إنما هو منظومة فرعية من منظومة أكبر ، ونجاحه فى منظومة جامعية لا يعنى نجاحه فى غيرها إلا إذا كان هنا تشابه وتماثل بين المنظومتين ، وتأمل معى فى المثال التالى :

هذا رجل يسير بعربية كارو .. نظر إلى سيارة تسير على الجانب الآخر فأعجبته سرعتها ، وسأل فعرف أن " المحرك " هو الذى يقوم بتسيير السيارة بهذه السرعة ، ففكر فى أن يشترى " محركا " لعربته الكارو ، فماذا تقول له فى هذا الحال ؟ إن " الحمار " الذى يجر الكارو هو الأصلح لا " المحرك " الكهربائى!

إن نظام الفصل مرتبط بنظام امتحانات غير تقليدى ، بحيث لا تشغل الامتحانات الطلاب أكثر من أسبوع واحد ، أما أن نعمل بنظام الفصل ونستمر بنظام الامتحانات التقليدى فهذا معناه ضياع أسبوعين قبل الامتحانات استعدادا لها ، وتسغرق الامتحانات نفسها ربما أكثر من أسبوعين ، وينشغل أعضاء هيئة التدرس ، بعدها أكثر من أسبوعين بأعمال الامتحانات ، والنتيجة : شهران على وجه التقريب فى الفصل الأول وشهران فى الفصل الثانى !

فلتكن صرحاء مع الناس ومع أنفسنا .. إن المسألة لم تكن أبدا أن نظام الفصل الدراسى نظام متقدم له مزاياه ، وإنما هى عوامل وأسباب سياسية وأمنية يعرفها الجميع .. شغل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالاستعداد للامتحان معظم الوقت حتى لا يجدوا وقتا للتفكير فيه فى أمور البلاد الساخنة .. الانتخابات .. انتفاضة الأقصى .. قضايا نهب البنوك .. قضايا الفساد .. جمود النظام السياسى .. إلى غير هذا وذاك من قضايا تتغير وفقا لمتغيرات الأمور ، تستنفر شبابنا ومربيهم كى يفكروا فيها ويعبرون عن موقفهم إزاءها ، وهذا أمر غر مطلوب ، فما الحل ؟ كرابيج الامتحانات بشكلها التقليدى ، حتى ولو كان داخل نظام " مدهون " بطلاء التجديد .. المهم : أمن النظام ، أما أمن شباب المستقبل ، فليذهب إلى الجحيم .. ولك الله يا مصر .. أم الدنيا قديما ، أما مستقبلها فها هو يتمزق تحت الأقدام !

---

* الوفد ، ٩/٣/٢٠٠٠

خيول الجامعات !!

من التشبيهات الشعبية الشائعة عندما نشهد تحركا للاستغناء عن فرد أو فئة بعد فترة طويلة من الخدمة " مثل خيل الحكومة " على أساس أن الحكومة تصدر حكما بالإعدام على ما قد تستخدمه فى بعض مصالحها من خيول ، بعد أن يكون العمر قد وصل بها أرذله ، حيث يكون كبر السن وضعف الصحة والإجهاد قد بلغ بها مداه فتعجز بالفعل عن مواصلة العمل ، ومن عرفنا سن الإحالة للمعاش فى الستين ٠

لكن هناك وجهة نظر برزت منذ فترة تؤكد أن هناك من الأعمال مالا تنطبق عليه مثل هذه القاعدة ، وخاصة الأعمال العلمية والفكرية والفنية ، وهو الأمر الذى تم تنفيذه على سبيل المثال فى الصحافة ، وكذلك فى الجامعات عندما استحدث نظام ما يسمى بالأستاذ المتفرغ ، فبلوغ الأستاذ الجامعى سن الستين لا يعنى أنه قد أفلس من العلم ، بل ربما يمكن القول أنه قد أصبح فى الغالب والأعم كنزا من المعرفة والخبرة والحكمة ، وهو الأمر الذى لمسناه بالفعل فى الكثير من أساتذتنا الكبار والذين تعمر بهم الجامعات المصرية ، سواء الذين رحلوا أو الذين على قيد الحياة أمد الله فى أعمارهم ٠

ولعل ما يسجل بالتقدير حقا للدكتور حسين بهاء الدين ،عندما كان مسئولا كذلك عن التعليم العالى ، على الرغم من اختلافنا الشديد معه فى كثير من الأمور ، أنه استحدث نصا فى قانون الجامعات يفتح الحد الأقصى لسن أعضاء هيئة التدريس ، ويحفظ عليهم كرامتهم فلا يعاودون من حين لآخر التقدم بطلب المد لهم فى العمل ، وكل ما هنالك ألا يتولى هؤلاء منصبا إداريا ، حتى تتاح الفرصة للدماء الجديدة أن تأخذ فرصتها ، وهو الأمر الذى شبع منه جيل الكبار بالفعل ٠

ثم إذا بوزارة التعليم العالى تصدر فرمانها التاريخى بالعودة عن هذا النظام ، حتى توفر للدولة تلك الألوف المؤلفة من الجنيهات التى يحصل عليها خيرة علماء مصر من أساتذتنا الكبار فى الجامعات المصرية ، والتى لا تصل ، مهما بلغت إلى جزء بسيط من تلك المبالغ الطائلة التى يخطفها بعض رجال المال الأدعياء من خلال قرض من بنوك البلاد الرسمية ثم يهربون بما اقترضوه !

إن وجه العجب حقا هو ما أكده كثيرون ممن حضروا ما عقد من اجتماعات لتطوير التعليم الجامعى أن تلك القضية لم تعرض على بساط البحث والمناقشة ، ومع ذلك فهى القضية الوحيدة التى أسرعت الوزارة باتخاذ قرار بشأنها وكأن تطوير التعليم الجامعى " تحت البنج " ، ولابد من هذه الخطوة فورا !

لقد أسعدنى الحظ أن أحضر جلسة يشارك فيها جمع من خيرة أساتذة الجامعات ، وتصادف أن كان هناك عدد من أساتذتنا جالسا ، وأخذت أنظر إلى هؤلاء وأتساءل كيف يمكن أن نجروء ونحكم على هؤلاء بأن مهمتهم قد انتهت وينبغى أن يجلسوا فى الشمس فى أحد النوادى أو على قهوة أصحاب المعاشات ؟ ويكفى أن أذكر من هؤلاء الأساتذة الدكاترة : محمد محمد الهاشمى ، شفيق بلبع ، حمدى النشار ، مصطفى بهجت ، عبد الرازق عبد الفتاح ، عبد الواحد بصيلة ، أحمد عبادة سرحان ، محمود حافظ ، وكل واحد من هؤلاء شيخ كبير فى مجاله ، ونجم مرموق محليا وعالميا فى تخصصه ، لو حاولت أن أعرف القارئ بقيمة كل منهم لما اتسعت لذلك صفحات الجريدة بأكملها !

إننا نأمل من مسئولى التعليم العالى أن ينشروا على الناس بيانا بعدد هؤلاء الأساتذة فى جامعات ، والمبالغ التى يكلفونها لخزينة الدولة ، من منطلق مبدأ " الشفافية " الذى نعلن انحيازنا دائما له حتى نلمس بالفعل " التوفير " الكبير الذى سيضيف الكثير إلى ميزانية الدولة ونقتنع بصحة تطبيق مقولة " خيل الحكومة على هؤلاء العلماء الكبار !

----

* صوت الأزهر ، ٢٠٠٠/٥/١٩

القسم الثالث

٠٠ تعليقا على كلمة الأستاذ الدكتور محمود حمدى زقزوق فى صفحة " ثقافة " أهرام الجمعة ١٩٩٩/١٢/١٧ عن (الفلسفة فى مصر فى مائة عام) :

فجر التفلسف فى مصر القديمة

على الرغم من قصر كلمة الدكتور زقزوق ، إلا أنها أشارت إلى عدة أفكار تغرى بالمناقشة والحوار ، ولما كان من العسير مناقشة كل ما حوته هذه الكلمة من أفكار ، فسوف أقتصر على فكرة واحدة تتصل بالدور المصرى فى نشأة الفكر الفلسفى ، ذلك لأن هذه الفكرة لم تنل حظها الواجب من البحث والمناقشة ، أو إذا شئنا مزيدا من الدقة ، فإن ما أثير وكتب حولها لا يتناسب أبدا مع ما تمثله الحضارة المصرية القديمة من ثقل فى التاريخ الحضارى ، وفى رأينا فإن ركنا مهما من أركان القيمة التاريخية للحضارة ، موقفها من العطاء العقلى والنظر الفلسفى ٠

إن المشكلة الحقيقية تكمن فى أن التأريخ للفكر الفلسفى قد بدأ على يد غربيين ، ومن هنا نستطيع أن نفهم لماذا اتجه تفكيرهم أول ما اتجه إلى الإغريق يمثلون باعتبارهم البداية الحقيقية للتفلسف ، ذلك أن الإغريق يمثلون بداية الحضارة الغربية التى ينتمى إليها هؤلاء المؤرخون ٠ ولأننا تعلمنا فى العصر الحديث على أيد غربية فقد كان طبيعيا أن ننهج نهج مؤرخى الفلسفة الغربيين ونساير القول بالأصل اليونانى للتفلسف ٠ ولقد كان هذا مفهوما فى بداية حركة النهضة الفكرية العربية ، وعندما كانت معظم صفحات الحضارات الشرقية لم تزل فى عالم الغيب ٠ أما وقد قطعنا شوطا طويلا فى حركة اليقظة الفكرية ، وانكشفت صفحات لا حصر لها ، وخاصة بالنسبة للحضارة المصرية القديمة ، فقد آن الأوان لمراجعة هذه المقولات التى توارثناها ورددها بعضنا سنوات طويلة ٠

فى عام ١٩٥٥ ، عندما درس لنا د٠توفيق الطويل نشأة الفلسفة ، كان مما عرض له ، وجهة نظر غربية ترد هذه النشأة إلى الغرب استنادا إلى أن ما كان يميز التفكير الفلسفى اليونانى : التماس المعرفة لذاتها ، بمعنى أن يتجه العقل إلى كشف الحقيقة بباعث من اللذة العقلية ، ومن غير أن تدفعه إلى ذلك أغراض عملية أو غايات دينية ، وهذا النوع من المعرفة النزيهة قد نشأ لأول مرة فى ظل اليونان ٠

ولعل من أبرز من رددوا هذا الاتجاه الفيلسوف الإنجليزى الشهير برتراند رسل فى موسوعته الضخمة عن تاريخ الفلسفة الغربية ، حيث أكد فى الجزء الأول أن الإغريق هم " الذين اخترعوا الرياضة والعلم والفلسفة اختراعا ... وهم الذين أرسلوا الفكر حرا فى طبيعة العالم ونهاية الحياة ، دون أن يغلوا أنفسهم بقيود العقائد الموروثة " . لكن هذا لا يعنى أننا لم نشهد مؤرخين غربيين آخرين قدموا وجهة نظر تتسم بالإنصاف والموضوعية ، ويظهر لنا هذا فيما نقله أستاذنا الراحل " الطويل " عن " ماسون أورسيل " Masson-Oursel من أن العلة فى التفسير الذى قدمه رسل وغيره ، تكمن فى تضييق معنى الفلسفة ، ولو وُسع هذا المعنى بحيث يشمل الحياة العقلية والروحية ، فسوف نجد ثمرات كثيرة وغنية فى حضارات شرقية أخرى ، ولا يقدح فى هذا الاتهام الفكر الشرقى باختلاط الحياة العقلية بالدينية فيه، ذلك أن التفكير الفلسفى لم يستطع فى معظم العصور أن ينفصل تماما عن التفكير الدينى .

بل إن هناك من أكد أن الأمة الإغريقية لم تظهر على مسرح الحياة تحمل طابعها العقلى الفلسفى الفذ بين سائر الأمم القديمة دون أن تقارف ما كان غيرها يقارفه من أوهام وضلالات وخرافات وأساطير ومحاولات صبيانية لفهم أسرار الكون وألغازه التى كانت تبدو لهم تحت ضباب كثيف لا تنفذ العيون إلى ما وراءه إلا ظنونا ورجما بالغيب .. فلقد كان الإغريق يؤلهون الظواهر والقوى الطبيعية ، ويؤلهون مشاهير أبطالهم وينسبون إليهم من الخوارق ما لا يصدقه عقل . وكانوا فوق ذلك يصفون آلهتهم بأوصاف أفجر الناس ميولا وأشدهم إفراطا فى الملذات والشهوات ، وأوغلهم فى المظالم والعصبيات والأحقاد التى تعيب عامة الناس .

وفضلا عن ذلك فقد نقل عبد القادر حمزة فى كتابه (على هامش التاريخ المصرى القديم) عن هيرودوت ترجيحه أن تكون جميع الشخصيات المقدسة فى اليونان مأخوذة من مصر . كذلك نقل عن " بلوتارك " أن عددا من الفلاسفة الإغريق وعلماؤهم جاءوا إلى مصر وأخذوا الكثير عن قدماء المصريين ثم هذبوه على طريقتهم ووضعوه فى قالب جديد علمى عقلى ، وهؤلاء يرتبون ترتيبا تاريخيا ما بين القرن السابع ونهاية القرن الخامس قبل الميلاد تقريبا.

أما الأثرى المصرى الكبير الراحل " سليم حسن " فقد أكد فى الجزء الرابع عشر من موسوعته الضخمة (مصر القديمة) أن فلاسفة الإغريق فى هذه الفترة المشار إليها قد كونوا مدارس فلسفية وهى مدرسة " أيونى " ومدرسة " إيطاليا " ومدرسة " إلى " Elee ، ومدرسة " أبديرى " Abdiri ، ويضاف إلى هذه المدارس أولئك المفكرون الذين يمكن أن نذكر منهم " أناجزاجوراس " وكذلك " أمبانوكليس " الذى سعى أن يصب فى نظام واحد أصل المذاهب " الأيونية " و " الهيراكلية " و " الإيلية " و" البيثاغورية " ، وفلاسفة هذه المدارس وغيرهم ممن جاء قبل سقراط قد زاروا مصر وتأثروا بتعاليم مدارسها وكهانتها ونقلوا كل ما تعلموه إلى بلاد الإغريق ، فتأثرت بذلك العلوم الإغريقية أيما تأثر ، وانتهى سليم حسن إلى تقريره بأن المؤكد أن فلسفة اليونان وعلومهم فى مرحل تطورهم الأولى ترجع إلى مصدر مصرى واضح ٠ ومعروف كذلك أن أفلاطون بدوره زار مصر وأقام فيها فترة من الزمن ٠

وفى كتابه المثير (فلاسفة الشرق) - الذى ترجمه " عبد الحميد سليم - وبعد أن يشير مؤلفه " توملين " إلى ما سجلته كشوف الحضارة المصرية القديمة من سلسلة لا تكاد تتوقف من الكشوف المذهلة عن إنجازاتها الحضارية إلى الدرجة التى يندر أن نجد عندها متحفا غربيا كبيرا يخلو من آياتها ، يقول بشىء من الأسى أن الشعوب بوجه عام لم تكن علم تام بما حققه " هؤلاء الأناسى الماهرون " - أى المصريين - وتفسير ذلك فى رأيه يكمن فى أن " أصول الفكر واليقظة الأولى للضمير الأخلاقى والاجتماعى أقل إثارة من التنقيب عن مقبرة أو فتح تابوت من التوابيت الحجرية " ٠ ولعل هذا ما دفع مؤرخا فى علم المصريات شهيرا هو " برستيد " أن يؤلف كتابا خصصه للكشف عن الدور الخلاق للحضارة المصرية بالنسبة للقيم الخلقية ، ويتضح هذا من دلالة اسم الكتاب وهو (فجر الضمير) !

ومن هنا فلنا أن نفهم ما أكده " توملين " من أن المصريين هم أول أناس ، بل أول شعب يناقش تلك المشاكل الأخلاقية : مشاكل الخير والشر مطبقة على الحياة ذاتها ، ومشاكل الصواب والخطأ مطبقة على السلوك البشرى ، تلك المشاكل التى هى بعينها مثار اهتمامنا اليوم ٠ وأكثر من هذا ينفى مؤرخنا هذا أن كانت هناك أية محاولة مماثلة نحو التفلسف المنطقى المتماسك قبل تلك المحاولة التى قام بها الحكماء المصريون !! وتحت تأثير غنى المادة التى أتاحتها الحفريات فى مصر ، وعراقتها فى القدم ، وصل بعض المفكرين ، وفى مقدمتهم جميعا فلندرز بترى وأليوت سميث ، وبريستد نفسه إلى حد ما ، وصلوا إلى ما

أطلق عليه اسم النظرية الانتشارية للثقافة والتى بناء عليها أن كل حضارة فى العالم نشأت مما كان هناك من تطورات فى وادى النيل ٠

وفى مجموعة دراسات صدرت بعنوان (ما قبل الفلسفة) ترجمها " جبرا إبراهيم جبرا " كتب " جون ١٠٠ولسن " عن بعض القضايا الفلسفية التى تصدى لها الفكر المصرى القديم وفى مقدمتها بطبيعة الحال القضية الخاصة بأصل الكون ، صحيح أن ما قدمه المصريون فى هذا الشأن كان ضمن عدد من الأساطير ، وليس نتيجة تأمل وتفكير نظرى ، إلا أننا يجب أن نحكم على قيمة ما يقدم دائما فى إطاره الزمنى ، فالعقل البشرى قبل الميلاد بآلاف من السنين لابد وأن تختلط أفكاره فى هذه المسألة باتجاهات أسطورية بحكم " طفولية " التفكير فى هذه العهود البعيدة فى الزمن ٠ ومع ذلك فإذا عرفنا قصة تصف ظهور الحياة من المياه ، وقارناها بما قاله طاليس بعد ذلك ، ثم بما جاء فى القرآن الكريم " وجعلنا من الماء كل شىء حى " كان لابد وأن نشعر بقدر كبير من التقدير والاحترام ، وإن كانت هذه الفكرة قد تضمنتها أيضا بعض الأساطير البابلية ٠ وهناك نص يعلق عرضا على الخليقة ويقول إن الإنسان قد صنع فى صورة الله ، وهذا النص يؤكد على طيبة الإله الخالق فى الغاية بخليقته البشرية ٠ بل ن النص المشار إليه يؤكد كذلك على أن غاية الخليقة هى مصلحة الإنسان نفسه ٠

وإذا كانت هناك نصوص أمكن للباحثين أن يستدلوا منها على عدد من القسمات التى اتسمت بها النظرة الذهنية التى كان الإنسان المصرى القديم ينظرها إلى العالم المحيط به ، فقد كان على هؤلاء الباحثين كذلك أن يدرسوا سؤالين هامين : هل كان المصرى القديم يرى فرقا أساسيا من حيث الجوهر بين الإنسان ، والمجتمع ، والنبات ، والحيوان ، والكون المحسوس ؟ وهل كان يعتقد أن الكون يحسن إليه ، أو يعاديه ، أو لا يأبه له ؟ وشكلت محاولات البحث عن الإجابة دراسات على جانب كبير من الأهمية تكشف عن صفحات ناصعة من التفكير الفلسفى فى تلك العهود المبكرة من التاريخ ٠

واستطاع عدد من الباحثين كذلك أن يضعوا أيديهم على المشكلة الحقيقية فى الفكر التأملى : لماذا وُجدتُ فى هذه الدنيا ؟ وكم هى صادقة تلك الكلمات التى سطرها قلم باحثنا " ولسن " عندما أشار إلى أنه يتعذر علينا هنا أن نجد تعميما واحدا كافيا لألفى سنةً من التاريخ ، وكل تعميم قد نأتى به لن يجد قبولا كثيرا من العلماء الآخرين ٠

وقد استطاع باحث متميز هو د.عبد الحميد درويش ، أن يقدم لنا كثيرا من ثمرات الفلسفة المصرية القديمة فى دراسته المعنونة ب (الفلسفة فى مصر القديمة ، من أمحوتب ، إلى أخناتون) وهى دراسة فى أصل التوحيد ، وقدم لها الدكتور عاطف العراقى ، وكان مما جاء فى هذه الدراسة توحيد بتاح حوتب بين العلم والحكمة ، وأن من وسائل تحصيل الحكمة : كمال العقل وتمامه ، وكمال العقل هذا يتبين لنا من قول بتاح حوتب : ابتع لبك (عقلك) ما دمت حيا ... فإن ثروة المرء العظيمة هى عقله .." .

وإننا فى النهاية لنعجب من اتخاذ التفكير النظرى المجرد معيارا أساسيا للتفلسف الحقيقى ، وخاصة إذا كان غاية فى حد ذاته ، بينما كان التفكير المصرى القديم ملتبسا بالعمل ، ويستخدم باعتباره " وسيلة " لهذا العمل ، ووجه العجب هنا أن الفلسفة المعاصرة قد تخلت عن اعتبار التفكير غاية فى حد ذاته ، ومالت إلى أن يكون " وسيلة " تعين الإنسان على حسن التعامل مع مفردات المنظومة الحيوية ، من إنسان ونبات وحيوان ، والمنظومة الطبيعية . وعلى الرغم من التباين الشديد بين الفلسفة الماركسية وبين الفلسفة البراجماتية ، فقد كانت وظيفة الفلسفة فى الأولى هى " تغيير العالم " وليس " تفسيره " والتغيير لا يتم إلا بأن يُتخذ التفكير " وسيلة " ، وكانت قيمة الفكرة فى البراجماتية تتحدد بمقدار إعانتها الإنسان على أن يواجه موقفا مشكلا ، أفليس هذا كافيا لأن يرد الاعتبار إلى التفكير الفلسفى المصرى القديم باعتباره تفكيرا فلسفيا من الطراز الأول ، ويقلل من تلك الهالة التى أحاطت الفتكير الفلسفى الإغريقى زمنا طويلا ؟

----

* الأهرام ، ١٩٩٩/١٢/٢٤

تحية إلى راحل عظيم : د٠سليمان حزين

عندما هاتفنى د٠ عبد الرازق عبد الفتاح مساء الخميس برحيل أستاذنا الكبير ، شعرت بهزة عنيفة ، على الرغم من توقعنا هذا منذ فترة ، فلقد رأيناه فى الجلسة الأخيرة للمجلس القومى للتعليم قبل رمضان ، حريصا على الحضور ، رغم اضطراره إلى أن يستند علىَ من يساعده ، من اليمين ومن اليسار ، على السير والصعود إلى المنصة ٠

كنت ، مثل آلاف غيرى أسمع عنه وأقرأ له دون أن أراه حتى أتاح الله لى أن أكون قريبا منه منذ أن عام ١٩٨٤ ، عندما شرفت بعضوية المجلس القومى للتعليم ، فقد كان هو المحرك الأساسى للمجلس ، وقلمه لا يخطىء أحد التعرف عليه فى صياغة معظم التقارير التى صدرت عن هذا المجلس طوال سنوات عديدة ٠ وفضلا عن ذلك فقد شرفت بتلبية دعوته لأكون عضوا فيما كان يسمى بلجنة المقررين والأمناء بنفس المجلس ، وأيضا فى شعبة الثقافة بالمجلس القومى للثقافة ، وزاد هذا القرب عندما أصبح مقررا للجنة التربية وعلم النفس فى مجمع اللغة العربية ، وكنت فى بادىء الأمر أعجب بعض الشىء أن يكون مسئولا عن مثل هذه اللجنة وهو " عالم فى الجغرافيا " كبير، لكن الحق الذى يقال أنه لم يكن يتدخل فى المضمون العلمى لما نقترحه من مصطلحات أنا وأخى الكبير د٠سيد عثمان ، لكنه كان بارعا غاية ما تكون البراعة فى دقة وسلامة الصياغة اللغوية ، حتى لقد كانت اجتماعات هذه اللجنة مدرسة تعلمت فيها الكثير مما لم أكن أعلم ٠

وعالمنا الراحل ولد فى الرابع والعشرين من شهر مايو عام ١٩٠٩- وفقا لما صرح به فى حوار صحفى أجراه معه " حمدى المرصفاوى " - فى إحدى قرى محافظة البحيرة ، وقضى سنوات من طفولته على أرض وادى حلفا بالسودان حيث انتدب والده للعمل هناك ، لكنه كان كثير التعرض للأمراض ، أبرزها " البلهارسيا " ، فقد كان مثل ألوف من أطفال الريف المصرى يستحم فى الترعة ، فآثر والده أن يبقيه فى مصر مع جده " سليمان " وجدته الحاجة " مبروكة " ، فأرسله جده إلى كتاب القرية كجرى العادة ، وكان فقيهه الشيخ عبد ربه ضريرا ، لكنه كان على درجة عالية من المهارة والوقار ، حتى أن أستاذنا ظل فترة لا يكاد يصدق ذلك من كثرة ما لمسه منه من دقة ومهارة فى التعليم وإدارة الكتاب ، وكان يساعده عريف اسمه " الشيخ الحدينى " ، حيث تعلم منه الحساب ومبادىء الكتابة والخط ، ولم يزد فى حفظه للقرآن الكريم عن ثلاثة أجزاء ٠

ثم عاد ليلحق بأبيه بوادى حلفا ملتحقا بمدرستها الابتدائية ، ولما أتمها نصح بعض الأقارب بأن يتجه صاحبنا إلى التعليم الأزهرى ليكون " عالما " مثل الجمهرة الكبرى من أقاربه وخاصة أخواله ، لكن رأيا آخر كانت له الغلبة ، بأن يُعد فى التعليم الحديث ليكَون قاضيا أو محاميا ، أو ما قارب هذا أملا فى أن يكون فى يوم من الأيام من المشاركين فى الحكم ، وهى نفس الفكرة التى جعلت رائد التعليم المصرى الحديث " على مبارك " يهرب من التعليم الدينى ليلتحق بالتعليم المدنى الحديث ٠

واختار له والده الالتحاق بمدرسة الخديوية بالقاهرة ، وكان عدد المدارس الثانوية محدودا للغاية ، فكان بالقاهرة مدرستان أو ثلاث، وبالاسكندرية مدرسة واحدة ، ثم مدرسة بطنطا لوجه بحرى كله ، وأخرى بأسيوط للصعيد كله ، وبعد فترة قصيرة آثر والده أن ينقله من الخديوية إلى مدرسة طنطا (القسم الداخلى) حيث كانت المصروفات واحدا وأربعين جنيها ، وهو مبلغ ضخم بمقاييس هذا الزمن ، فدفع القسط الأول بالكاد ، ثم استطاع أن يتمتع بالمجانية نظرا لتفوقه ٠ وكانت الحياة بالمدرسة فى ذلك الوقت أفضل بكثير من خارجها ، فالمدرسون متفرغون للتدريس ، ليس هناك شىء اسمه دروس خصوصية ، والدراسة تبدأ قبل الثامنة صباحا وتنتهى قرب الرابعة مساء ، وهناك الملاعب ، والمكتبة العامرة بالكتب وبالرواد ، والمسجد ، والنادى مساء للمقيمين بالداخلية ، وكان المدرسون يشاركون الطلاب فى ممارسة الأنشطة وخاصة الألعاب ، وكان من هؤلاء " السيد يوسف " الذى كان وزيرا للتربية والتعليم فى الستينات ، حيث زامله أستاذنا عندما اختير وزيرا للثقافة عام ١٩٦٥ ، إذ كان يغتبط بأن يكون هو " التلميذ "– سابقا – زميلا فى الوزارة مع " معلمه " السابق فى الرياضيات ٠

وعندما حصل أستاذنا على الشهادة الثانوية عام ١٩٢٥ ، القسم الأدبى ، كان مجموع الناجحين أقل من تسعمائة ، لم يكن بينهم طالبة واحدة ، حيث لم يبدأ التعليم الثانوى للبنات إلا عام ١٩٢٠ ، وكانت مدة الدراسة فيه تزيد عاما عن مدة البنين التى كانت خمس سنوات ٠ وكان الأهل يريدون منه أن يلتحق بكلية الحقوق ، الكلية

التى كانت تخرج الوزراء والحكام فى هذه الفترة ، لكنه آثر أن يلتحق بكلية الآداب ، وكان هذا هو العام الأول لبدء الدراسة فى الجامعة بعد أن تخلت عن صفتها " الأهلية " وأصبحت " حكومية " ، ولم يجد صاحبنا إلا زميلا واحدا شاركه فى الالتحاق ، هو د. نجيب بلدى ، الذى أصبح أستاذ الفلسفة فيما بعد ، وكان أجنبى الأصل ، وكان هذا الاسم جديدا ، كما روى لنا أستاذنا ، ولا أذكر ماذا كان اسمه الأصلى .

كانت مصروفات الطالب عشرين جنيها ، لكن عز على مدير الجامعة ، أستاذ الجيل ، أحمد لطفى السيد ، أن يجد هذا الصدود فى الالتحاق بالآداب التى كان ينظر إليها باعتبارها كلية التعليم الأساسى للجامعة ، فإذا به يصدر قرارا بأن يكون الالتحاق مجانيا ، فيرتفع العدد إلى عشرين طالبا ، وكان هذا حقا لمدير الجامعة ، إذ على الرغم من تبعية الجامعة للحكومة إلا أنها كانت تتمتع باستقلال ذاتى فى إدارة شئونها العلمية والمالية والإدارية . ومن غريب النظام فى ذلك الوقت أنه كان يتيح للطالب أن يواصل الدراسة فى قسمين فى آن واحد ، فدرس صاحبنا الاجتماع والجغرافيا ، وألح عليه د.طه حسين أن يلتحق بقسم اللغة العربية ، لكنه اعتذر له ، ومع ذلك فقد كان حريصا على حضور محاضرات أستاذه الكبير .

وفى أوائل يوليو عام ١٩٣٠، أوفدت كلية الآداب أول بعثة من خريجيها إلى الجامعات الأوربية ، وبالذات ، انجلترا وفرنسا ، وكان حزين ضمن ثلاثة أوفدوا إلى انجلترا ، وتفرغ هناك ليدرس الجغرافيا التاريخية للعالمين العربى والإسلامى ، وانتهى من دراسة الماجستير عام ١٩٣٢ ، ثم الدكتوراه عام ١٩٣٥، وعندما عاد عمل بطبيعة الحال عضو هيئة تدريس بكلية الآداب ، كما تقلب فى بعض المواقع القيادية فى وزارة التربية ، منذ أن أصبح طه حسين وزيرا عام ١٩٥٠ .

وما من مرة أذكر فيها أمامه جامعة أسيوط ، عندما أدعى إلى مناقشة رسالة أو ندوة أو مؤتمر ، إلا وأشعر وكأننى ذكرته بقصة حب غاية فى العمق ، فيفيض فى ذكر بعض ذكرياته عن إنشائها ، عندما حادثه كمال الدين حسين عام ١٩٥٥، الذى كان وزيرا للتربية بأن يترك عمله كوكيل مساعد بوزارة التربية ليكون مديرا لجامعة

جديدة مطلوب إنشاؤها بأسيوط ، والحق الذى لابد من تسجيله هنا أن هذه الجامعة ، تكاد أن تكون هى الجامعة المصرية الوحيدة التى أُنشئت وفقا لأسس وقواعد راسخة من حيث إعداد أعضاء هيئة التدريس ، من خلال بعثات خارجية أولا ، ومن حيث التخطيط لمنشآتها ، والذى يزورها الآن يستطيع أن يلمس روعة هذا التخطيط ، فكل كلياتها فى " حرم " واحد ، فضلا عن الخدمات الأخرى المرتبطة بعمليتى التعليم والبحث العلمى ، والخدمات الاجتماعية والصحية والرياضية والسكنية ٠

ومما ينبغى ذكره فى هذا المجال ، أن ميثاق العمل الوطنى عندما أعلن عام ١٩٦٢ ، لاحظ البعض التوجه اليسارى للفكر الوارد به ، على الرغم من تصدر كمال الدين حسين للمناسبة ، وهو المعروف بتوجهه " اليمينى " ، ومن هنا كان هناك سعى للقيام بعملية التفاف على الميثاق ، فكُونت لجنة من اثنى عشر مفكرا كان على رأسهم أستاذنا د٠ حزين ، حيث وضعت هذه اللجنة ما يعرف باسم " تقرير لجنة الميثاق " وكأنه مذكرة تفسيرية ، لكن من وجهة نظر أخرى مغايرة للتوجه اليسارى ، ولأن هذا التقرير لم يكن منسجما مع التيار العام الذى كان سائدا ، فقد دخل دائرة التعتيم بسرعة ، ولم يعد أحد يذكره ٠

وكان الغالب على فكر أستاذنا ، فيما يتصل بالقضايا العامة هو النهج التوفيقى الذى يبعد عن احتمالات الصدام ، حتى أن المناقشات فى بعض شعب المجلس القومى للتعليم عندما كانت تحتدم ، وتصدر تعليقات وأفكار تتسم بالحدة والعنف ، كانت له عبارة شهيرة يقول فيها أن الأمر يحتاج منه إلى القيام بعملية تشبه ما يقوم به الصيادلة من تقديم الدواء " المر " من خلال مذاق حلو حتى يمكن للمريض تقبله!

ولا يمكن فى هذه الكلمة الموجزة أن أوفى الرجل حقه ، فهذه الحياة الطويلة العريضة كانت سجلا ضخما يحتاج مجرد تصفحه إلى صفحات مطولة يضيق بها المقام ، ورحم الله الفقيد ، فقد أعطى لمصر والعروبة الكثير ٠

----

* الأهرام ، ١٩٩٩/١٢/٢٦

شباب بلا سياسة !!

كان حظى سعيدا حقا عندما استمتعت بحديث مطول فى الأسبوع الماضى مع واحد من أقدر من عرفنا قيادة لمسيرة أعرق مجلة ثقافية فى الوطن العربى ، أما هذا الشخص فهو الأستاذ مصطفى نبيل ، وأما المجلة فهى " الهلال " ، فقد بادرنى سائلا : هل حقا أن هناك ما يحرم على طلاب الجامعة العمل السياسى من خلال الأحزاب ؟ لقد فاجأنى السؤال ، وكأن ردى أنه ، فى حدود علمى ، فلا أظن أن هناك ما يمنع الطلاب من هذا خارج الجامعة ، لكن ما أعلمه علم اليقين أنه محرم داخل الجامعة ، وإن لم يكن هناك نص قانونى بذلك ، ثم اتصلت المناقشة إلى جوانب وزوايا أخرى من نفس القضية .

وكثيرون منا ما زالوا يذكرون تلك المقولة الشهيرة التى وردت على لسان الرئيس الراحل أنور السادات والتى قال فيها أنه لا سياسة فى التعليم ، وعلى الرغم من مرور ما يزيد على ثمانية عشر عاما على رحيله ، فما زالت هذه المقولة تشكل توجها ملحوظا بالنسبة لسياستنا فى التعامل مع شباب الجامعة ، ففى اللوائح الطلابية السابقة ، كانت هناك لجنة يقع النشاط السياسى ضمن اختصاصاتها ، ولم يكن المقصود بالنشاط السياسى هنا أن تكون للأحزاب فروع داخل الجامعات ، أو أن يمارس بعض الطلاب عملا سياسيا مما يقع فى اهتمامات هذا الحزب أو ذاك ، وإنما كان المقصود من ذلك هو التحاور والنقاش وعقد الندوات والمحاضرات فى القضايا والمشكلات السياسة ، المحلية والعالمية .

ثم جاءت لائحة ٧٩ وألغت هذا ، بل إن واقع الحال يشير بما لا يدع مجالا للشك أن النشاط السياسى بالمعنى الذى أسلفت ازداد تحريما وتجريما ، ووجدت هذه السياسة مبررا قويا لها فيما شهدته البلاد عبر سنوات ماضية من مظاهر غلو مرذول ، وتطرف مرفوض ، وعنف محرم . صحيح أنه لا يوجد حاليا نص أو نصوص قانونية تمنع النشاط السياسى بين شباب الجامعة ، لكن التقليد الحادث ، والعرف السارى أنه من غير المرحب به دعوة ضيوف من خارج الجامعة لإدارة حوار حول قضية من القضايا السياسية ، أو ضيف واحد لإلقاء محاضرة .

لكننا فوجئنا بحديث للدكتور على الدين هلال فى " الأهالى " يوم الأربعاء ١٩٩٩/١١/١٠ ينفى أن يكون النشاط السياسى محرما على شباب الجامعة ، وكان نص السؤال الذى وجهه المحرر له يقول : " كيف نحقق مشاركة الشباب فى الحياة السياسية وشباب الجامعات يعانون من الحرمان من ممارسة العمل السياسى داخل الجامعات وفرض قيود على النشاط الطلابى ؟ " فماذا كان رد السيد الوزير ؟ قال : " اللائحة الطلابية لا تمنع ممارسة العمل السياسى داخل الجامعات ولا تمنع دعوة متحدثين لعقد لقاءات مع طلاب الجامعات بشرط موافقة عميد الكلية ، وفى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عندما كنت عميدا للكلية وبعدها دعونا متحدثين من كل الاتجاهات تحدثوا فى لقاءات مع الطلاب بوطنية وعبروا عن وجهة نظرهم ، والمشكلة تكمن فى بعض المسئولين الذين يعرقلون بعض الأمور " .

إن المشكلة فى التعليق على هذه الإجابة أننا نحمل من التقدير والود تجاه وزير شبابنا ما يجعلنا نتردد فى التعبير عن رأينا المخالف ، حيث ترسخت لدينا " عقدة " ، كما يقول زملاؤنا أساتذة الصحة النفسية ، من توجيه أى نقد لوزير قائم بالعمل حيث لدينا من مخزون الخبرة السابقة ما هو محزن حقا ، مؤسف فعلا ، ونأمل ألا يكون د.على من هذه الفئة ، خاصة وأن تمرسه فى العلوم السياسية مفروض أن يجعله يوقن أشد ما يكون اليقين أن الحقيقة الكاملة ليست ملكا لأحد مهما كان موقعه ، وإذا كان على بن أبى طالب ، كرم الله وجهه قد قال بأن القرآن الكريم " حمال أوجه " ، أى يحتمل تعدد الآراء فى الفهم والتأويل ، فما بالنا بالقضايا السياسية التى لها ألف وجه ووجه ؟

إن أخشى ما أخشاه حقا هو أن يتورط وزيرنا الكريم فى إجابات وتصريحات قد لا تكون مُصورة تصويرا دقيقا لواقع موضوع الحديث ، وربما يكون هذا نتيجة لأن وزيرنا استخدم للبرهنة على رأيه قياسا لا تتوافر فيه مقومات القياس المنطقى الذى نستند إليه فى تأكيد الحكم على موضوع كان مجهولا أو مشكوكا فيه ، بإظهار التشابه بين هذا الموضوع وبين موضوع آخر معلوم الحكم مؤكده ، فكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ظاهرة فريدة فى جامعاتنا المصرية ، ولا تتبدى خصوصيتها من كونها هى الكلية الوحيدة فى مصر ، ولكن لأن عملها الأساسى هو " السياسة " بحكم القانون ، أما كافة الكليات الأخرى فوضعها مختلف كثيرا ، ولا أعنى بذلك أن تخصصاتها لا علاقة لها بالسياسة ، إذ أن رأيى الشخصى

أنـه مـا مـن مجـال مـن مجـالات العلـوم المختلفـة إلا ولـه صلـة مباشـرة أو غـير مباشـرة بالسياسة .

وقد عرفت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بثقل وزنها على المستويين الجامعى والسياسى مما جعلها " مستثناة " ، بل مكسبا لكل من تدعوه الكلية كى يشترك فى ندوة أو يلقى محاضرة ، وفيها كما نعلم مركز للبحوث والدراسات السياسية كان وزيرنا مديره قبل أن يُعمد ، وصارت مديرته الآن الأستاذة الجليلة د.نازلى معوض ، وهو دائم الندوات والمؤتمرات والمحاضرات ، لأن هذه هى - مرة أخرى - وظيفة الكلية ومهمتها بما فيها المركز، لكن السؤال : هل هذا متاح فعلا فى كليات الجامعة كافة ؟ كلا بكل تأكيد !

إن المسألة ليست مجرد تصريح من السيد العميد ، أى عميد ، ذلك أن السلطة الحقيقية فى هذا الشأن ليست بيده .. إنه الصورة الخارجية القانونية التى تواجهنا ، لكن السلطة الحقيقية هناك بيد تلك القوة الخفية المشهورة : الأمن ! فكثيرا ما يكون الرأى الأمنى ، أن فلانا أو علانا يمكن أن يتسبب فى خلل أو تعكير لصفو الأمن بالجامعة أو الكلية ، وأصبح هذا معروفا ومشهورا ، حتى لقد انصرف الكل على وجه التقريب عن التفكير فى دعوة أحد!

أقول هذا وأنا أعلم أن هناك من يمكن دعوتهم ليتحدثوا إلى الطلاب فى السياسة ، لكن هؤلاء يكونون دائما ممثلين للحكومة أو للدولة .. لقد عقد الحزب الوطنى مؤتمره الأخير فى جامعة القاهرة ، فهل يستطيع أى حزب آخر أن يفعل ذلك ؟ إن القضية ليست إذن هى إباحة دعوة متحدثين للتحدث إلى شباب الجامعة فى السياسة ، ولكن هى دعوة من ؟ والتحدث فى أى قضية ؟ ومن أى منظور أو توجه ؟ هل يمكن لأحد ، حتى من داخل أى كلية أن ينظم ندوة داخلية للحديث عن حق الفلسطنيين فى مقاومة الاحتلال الإسرائيلى مثلا أو نقد ما تم من اتفاقيات ؟ قد لا يكون هذا غير ممثل لسياستنا العامة ، ولكن أليس من حق صاحب الرأى أن تتاح له الفرصة أن يعبر عن رأيه ما دام بالكلمة والجدال بالتى هى أحسن ؟ ألا يتم هذا نفسه داخل إسرائيل ، حيث ترفض بعض القوى ما عقد من اتفاقيات ؟

إن هناك من يقولون أن طلاب الجامعة يجب أن يتفرغوا لتحصيل علومهم ، لكن لا ننسى أن هؤلاء سوف يتخرجون ربما بعد عدة أشهر للحياة العامة ، فهل نتصور أن نحرم على أبنائنا ممارسات بعينها سنوات عمرهم الدراسى كلها ، حتى إذا تجاوزوا سن الرشد

وتخرجوا من الجامعة تصورنا أنه يمكن أن يشاركوا ويمارسوا بفاعلية ونضج ؟ كلا ، سوف يستمرون فيما ربيناهم عليه ، عازفين عن المشاركة ، بعيدا عن الاهتمام بقضايا الوطن والأمة والعالم، شعار كل منهم الذى اكتسبه من غياب التربية السياسية الصادقة ، " وأنا مالى " ، و " خلينا ناكل عيش " و " ياللا نفسى " .. وهكذا ؟!

إن القاعدة الأساسية أن أحدا لا يمكن أن يتعلم شيئا لا يمارسه ، وإذا أردنا شبابا يشارك فى قضايا وطنه القومية ، فليتدرب على ذلك قبل أن يتخرج من الجامعة ، ولنضع القواعد المنظمة التى تضع "الأمن " فى الاعتبار ، لكنها لابد أن تكون غير كابحة للممارسة الديموقراطية .

----

* الأخبار ، ١٩٩٩/١١/٢٤

من بين كثير مما تميز به الإنسان على سائر الكائنات الحية ، تجىء اللغة فى موقع متقدم ٠ وإذا كان البعض يذهب إلى أن هذا تعميم مبالغ فيه مستندا فى ذلك إلى أن الأصوات التى تصدرها الحيوانات المختلفة هى شكل من أشكال اللغة ، قلنا أن هذا المنطق يخلط بين اللغة والرمز ، فإذا كانت اللغة " رمزا " إلا أنه ليس كل رمز لغة ، فقد تشير ملامح وجه الإنسان عن استحسان أمر أو استهجانه ونعتبر هذا رمزا ، والعلم الذى تتخذ كل دولة يعتبر رمزا ، لكن هذا وذاك لا يعتبر لغة ٠

وتميز الإنسان باللغة وتفرده بها هو الذى هيأ له استحقاق تلقى أول تعلم من لدن خالقه سبحانه وتعالى ، حيث قال : " وعلم آدم الأسماء كلها ٠٠٠" ، وانطلق ، تدريجيا ، على طريق الحضارة ، وخاصة عندما عرف التدوين الكتابى للغته ، مما أتاح لكل جيل أن يقف على ما توصل إليه الجيل أو الأجيال اللتى سبقته ، فتراكمت المعرفة ، مما كان من الطبيعى أن يمضى الإنسان قدما على طريق التقدم ، وبالتالى أمكن لإنسان اليوم أن يأتى بما لم يصل إليه إنسان الأمس ، كما أصبح واردا لإنسان الغد أن يزيد على ما توصل إليه إنسان اليوم ٠٠ وهكذا ٠

والحق أن الذى مكن اللغة من أن تكون زنادا للحضارة هو طبيعتها الاتصالية ، فالإنسان عادة عندما يتكلم لا يكلم نفسه وإنما هو يكلم آخر ليوصل إليه رسالة معينة ، ولو شاهدنا إنسانا ييكلم نفسه لنظرنا إليه بارتياب وتصورنا أن به خلل نفسى أوعقلى ، ومن ثم فعن طريق انتقال الأفكار والمعلومات تنتشر الحضارة أفقيا عبر المكان ورأسيا عبر الزمان ، وهذا ما جعل مجموعة كبيرة من الفلاسفة المحدثين يتخذون من اللغة مجالا لتفلسفهم ، لا على اعتبار أن اللغة - كما يشيع - مجرد وعاء للفكر ، بل هى الفكر نفسه ، وأن الكثير من المعضلات الفكرية ربما يرجع إلى سوء فهم ، ومن ثم سوء استخدام للغة ، ومنهنا فقد كثفوا جهدهم من أجل تحليل كلام العلماء والمفكرين تحليلا لغويا من أجل الكشف عن مدى معقوليته ومن ثم تقبله ، وعرف هؤلاء الفلاسفة بفلاسفة التحليل ، أمثال " كارناب " ، و" فيتجنشتين " و " جورج مور " و " آير " ، و " رسل " ٠ وكان الراحل العظيم د٠زكى نجيب محمود المبشر الأساسى لهذا الاتجاه عبر عدة عقود ٠

وعندما نقول أن اللغة هى أداة اتصال ، فإننا نقول فى التو واللحظة أنها تعتمد بالدرجة الأولى على التعليم لأن التعليم هو نفسه عملية الاتصال هذه ، فإذا قلنا أن محمدا حادث سعدا عن أفكار ونظريات واتجاهات فى الفيزياء ، فإن الرسالة التى تم نقلها هنا تمت بعملية تعليم ، وعن طريق اللغة المشتركة ، ولو كان أحدهما لا يعرف لغة الآخر لاستحال الاتصال ، واستحال التعلم والتعليم بالتالى ٠ ولا غرابة بعد هذا أن تكون السيادة دائما بين لغات العالم لتلك اللغة التى يكون لأصحابها الدور الأكبر فى إنتاج الحضارة بعناصرها المختلفة ، وهكذا رأينا العربية هى سيدة العالم فترة ازدهار الحضارة العربية الإسلامَية ، وهكذا نرى الآن تسيد الإنجليزية ٠

إن هذا من غير شك يبرز الخطورة الكبيرة للتعليم بالنسبة للغة ، سلبا وإيجابا ، فإذا ما تبين لنا أن عملية الاتصال – التعليم – لها الدور الأكبر فى صياغة العقول ، وتشكيل الهوية أدركنا خطورة ما قد يعانيه التعليم من خلل على التكوين العقلى للمجتمع وهويته ، والعكس صحيح ٠وهذا ما يبرر لنا ذلك الاقتران ، وتلك العروة الوثقى بين اللغة وبين الذات الثقافية ، والهوية الحضارية للأمة ٠ ومن هنا حرص مؤسسو إسرائيل ، مثلا ، على أن يحيوا لغة ميتة مثل العبرية لتكون هى اللغة القومية للإسرائيليين واعتبروا هذه القضية قضية حياة أو موت ، خاصة وأن الجمهرة الكبرى من سكانها هم من المهاجرين ، وبالتالى ذوى لغات متعددة ، ولا يمكن تصور قيام مجتمع بغير لغة جامعة ٠

ولعل هذا أيضا هو التفسير الوحيد الذى يكمن وراء هذه الجهود المستميتة التى كانت تدفع دولة مثل فرنسا إبان احتلالها للجزائر لأن تغيب اللغة العربية عن العقل الجزائرى على أساس أن هذا التغييب سوف يؤدى بالتالى إلى تغييب الشعب الجزائرى عن العروبة والإسلام ، ذاتا حضارية ، وهوية قومية ، وبدلا من ذلك تعلمه الفرنسية أملا فى أن يصبغ هذا التعلم بالصبغة الفرنسية ٠ومن هنا كان الحرص على " تعريب " الجزائر أحد أهم المعارك التى خاضتها الثورة الجزائرية ، وما تزال ، من أجل الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للجزائر ٠

وقصة الاحتلال البريطانى مع العربية كلغة تعليم قصة طويلة لا يحتملها هذا الحيز ، فقد تم إقصاؤها تدريجيا عن أن تكون لغة التعليم فى المدارس المصرية ، بنفس الحِجة المعروفة التى يسهل تفنديها ، وهى تمكين الأجيال المتعلمة من حسن الاتصال بمصادر

العلم الحديث ، بيتما الحقيقة كانت تؤكد أنهم يريدون قطع سبل الاتصال بين الأجيال الجديدة من أبناء المصريين وبين ذاتيتهم الثقافية ، ومن هنا كان أكبر انتصار للحركة الوطنية المصرية أن بدأ التعليم باللغة العربية يعود إلى مدارسنا بدءا من عام ١٩٠٧، وكان سعد زغلول هو " ناظر المعارف " - وزير التعليم - فى ذلك الوقت .

وإذا كنا نشير إلى ضعف مكانة للغة العربية فى تعليمنا اليوم ، فإننا لا نقصد بهذا توجيه اللوم إلى فرد بعينه ، فهذا تصور قاصر ، لأن المسألة تتصل بجملة من التراكمات التى أسهمت فى حصيلتها النهائية ظروف وقوى وشخصيات كثيرة مما يصعب حصره وعبر سنوات . إن تسجيل هذه الملاحظة أمر على درجة كبيرة من الأهمية رغم بدهيتها ، ذلك لأن هناك من تفوتهم مثل هذه البديهيات ، ويأخذون الحديث وكأنه يقصد هذا أو ذاك ، فتنحرف القضية عن مسار تناولها العلمى الصحيح ، وندخل فى مهاترات تتبدى فى دفاع عن باطل وسكوت عن حق واضح بين !!

وعلى الرغم من تعدد المتغيرات المؤثرة ، إلا أن تناولها جميعا أمر مستحيل ، ومن ثم فنحن مضطرون إلى الاقتصار على تناول جانبين منها ، لكن على شريطة أن نكون على وعى بأنهما يفسرا " بعض " زاوايا القضية فقط .

أول هذين الأمرين أمر القائم على تعليم اللغة العربية فى مدارسنا ، والذى تتعدد مصادره تعددا عجيبا ، من أقسام اللغة العربية فى كليات الآداب ، إلى كليات التربية ، ودار العلوم ، والأزهر ، والألسن . ومع هذا التعدد إلا أن النسبة الأكبر هى كليات التربية بحكم ما كانت وزارة التربية تلتزم به من تعيين المؤهلين تربويا أولا . وهنا نجد أن برامج إعداد هذه الفئة بالذات ، بحكم ظروف متعددة ، يفرز إلى سوق التعليم ، فاقدا لشىء نطلب منه أن يعطيه لآخرين !! أقول هذا بكل ثقة وتأكد بحكم سنوات طويلة من العمل فى هذه الكليات ، إلى الدرجة التى تجعلنى أتجرأ على رصد جائزة لمن يجد فقرة واحدة كاملة لواحد من هؤلاء تخلو من أخطاء فى اللغة العربية التى تخرج ليعلمها لأبنائنا .إننا كثيرا ما رددنا ونردد فكرة تعدد العوامل والمتغيرات المؤثرة ، لكننا نقف أمام هذا المتغير بصفة خاصة معتبرين إياه ناسفا لأى جهد آخر نفكر فى القيام به تصويبا لأوضاع تعليم اللغة العربية فى مدارسنا !

ولا نريد أن نكون مجرد " جلادين للذات " فنقصر الأمر على خريجى اللغة العربية بكليات التربية ، فالحق أيضا أن خبرتنا قد أظهرت لنا كذلك نفرا غير قليل من خريجى أقسام اللغة العربية بالكليات الأخرى ، وإذا أردنا مناقشة هذه القضية فلربما جرنا هذا إلى مناقشة كثير مما يتصل بمستوى الأداء التعليمى فى كثير من كلياتنا الجامعية ، مما يخرجنا عن دائرة القضية ، لكنه يؤكد لنا أهمية النظرة الكلية وضرورة المنهج الشامل فى تناول قضايانا التعليمية والثقافية ، فكأننا إزاء صورة من صور القانون الخاص بالأوانى المستطرقة !

والجانب الآخر الذى لابد من مواجهته بغير مزايدة ، وبكل الصراحة والصدق ، هو " وضع اللغة العربية " على خريطة التعليم فى مدارسنا ، فقد حرصنا طوال عقود عدة على أن تكون اللغة العربية هى صاحبة نصيب الأسد فى الدرجة المخصصة لها ، لكل الاعتبارات التى ذكرناها ، وهناك غيرها كثير ، بل لقد وصل الأمر فى بعض الفترات أن اعتبر الراسب فيها راسبا عموما بحيث يعيد السنة الدراسية ، بينما كان الرسوب فى أى مادة أخرى كان يتيح للطالب أن يعيد امتحانها فى الدور الثانى ٠

ومنذ سنوات كانت الدرجة المخصصة للغة العربية فى كل من الصفين الثانى والثالث ستين درجة ، أى مائة وعشرين درجة فى العامين ، فإذا بالأمر يتغير ويصبح المخصص لها فى العامين معا ، خمسون درجة ، ثم زيدت إلى ستين ، أى أن هذه الدرجة لحقها خفض بنسبة خمسين فى المائة ٠ وهكذا تمخض الأمر عن أن تكون هناك مواد أخرى تدرس فى الصف الثانى وحده مخصص لكل منها خمسون درجة بينما للغة العربية ثلاثون فقط ٠ ولما كان طالبنا ، مع الأسف الشديد يبذل من الجهد فى التعلم بمقدار ما يكون للمادة من وزن فى المجموع الكلى للدرجات ، كان طبيعيا أن يضعها معظم الطلاب فى المرتبة الأخيرة فى سلم الأولويات ، وبالتالى لا يكفينا ما حدث للغة العربية فى أجهزة التثقيف والإعلام ، وضعف معلميها الجدد ، وإنما يزداد الطين بلة ، وتصرخ لغة الضاد مما نفعله بها !!

إن الخطورة الكبيرة الحادثة الآن هى الضعف المتواصل لما يمكن أن يربط أجيالنا الحديثة بالموروث الثقافى للأمة العربية عبر القرون المختلفة ، فضعف أداة الاتصال يترتب عليه بالضرورة التباعد التدريجى عن هدف الاتصال ٠٠ لقد ظللنا آلافا من السنين لا

نستطيع قراءة ، وبالتالى ، معرفة التراث الحضارى لمصر الفرعونية حتى استطاع العلماء أن يفكوا شفرة اللغة الهيروغليفية ، وإن الإنسان منا ليضع يده على قلبه خوفا من أن تتحول العربية إلى " هيروغليفية " أخرى بالنسبة لأجيالنا القادمة إذا لم نتدارك الأمر بكل جدية وبسرعة .

إننى أفزع كثيرا عندما يستوقفنى كثير من الطلاب بالجامعة فى السنوات الأخيرة ، يستفسرون عن معانى كلمات كثيرة فيما أكتبه لهم ، رغم سهولتها وبساطتها ، وأتساءل بينى وبين نفسى ، فهل يستطيع هؤلاء أن يقرءوا لطه حسين والعقاد وهيكل ، فضلا عن الطهطاوى وعلى مبارك والمويلحى؟ ولا يخطر ببالى أبدا إمكان أن يقرءوا سطرا لابن سينا والكندى والفارابى ، أو للجاحظ ، أو شعرا للبحترى وابن جرير والفرزدق !!

لابد من تطوير برامج إعداد معلم اللغة العربية ، والتعامل مع هذه القضية لا على أنها مسألة فنية تخص نفرا من خبراء وأساتذة تعليم اللغة العربية وحدهم وإنما باعتبارها قضية ثقافية قومية كبرى تتضافر عليها جهود كثيرين مما يمكن أن يسهموا فى مواجهتها مواجهة منهجية علمية ثقافية ، ذلك لأن لها أبعادا أخرى متعددة ومتنوعة مما يدخل فى اختصاص آخرين واهتماماتهم .

ولابد من إعادة الاعتبار إلى اللغة العربية فى تعليمنا لتحتل ما هو مفروض لها من صدارة وأولوية ، وخاصة من حيث الدرجات المخصصة للامتحان فيها ، فما حدث هو نكسة خطيرة نبه عليها كثيرون ، ومع الأسف الشديد فما زال الأمر على ما هو عليه منذ أن استحدث هذا النظام فى امتحان الثانوية العامة عام ١٩٩٤ ، وكأن الأمر لا يشكل خطورة على مستقبل أمتنا فى مصر .

إننا نهيب بكل من بيدهم الأمر أن ينظروا إلى القضية على أنها جوهر الذات الثقافية لأمتنا ، ومن ثم تتقدم كثيرا من القضايا الأخرى ، ونترك جانبا تبادل الاتهامات ، ومحاولة كل ، إلقاء اللوم على الآخر ، بغية كسب جولة من تلك المعارك البيزنطية الفارغة .. فالأهم هو أن نكسب أمتنا ، ولن نكسب أمتنا إلا إذا كسبنا مستقبلها ، ولن نكسب مستقبلها إلا إذا كسبنا ذاتنا الحضارية ، ولن نكسب ذاتنا الحضارية إلا إذا كسبنا لغتنا القومية .

---

* الشعب ، ١٩٩٩/١١/٥

استهلاك الأغنياء واستهلاك الفقراء !

منذ سنوات بعيدة ، وإبان احتدام الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ، كان من الأخبار التى صافحتها عيناى وأثارت دهشتى ، ولم يسعفنى مستوى الوعى السياسى الذى كنت عليه فى هذه الفترة أن أدرك مغزى الخبر ، أن المخابرات المركزية الأمريكية كانت حريصة حرصا شديدا على تلقف أكياس " الزبالة " الخارجة من السفارة السوفيتية وإخضاعها للعمليات فرز وتحليل لقراءة مغزاها والتعرف على دلالاتها ، وبالتالى فلم تكن العملية تنطوى على بحث عن أوراق ووثائق مهمة ، فلم يكن هؤلاء وهؤلاء على درجة من السذاجة تسمح بالإبقاء على مخلفات هذه الفئة المهمة ، ولكن ، ربما أشارت علب أدوية فارغة عن مرض أو أمراض معينة لدى هذا أوذاك من أعضاء السفارة ، بل إن نوعية مخلفات الغذاء يمكن أن تشير إلى أمور قد تبدو سطحية أمام كثيرين ، لكنها أمام العاملين فى أجهزة المخابرات قد تحمل دلالات على جانب كبير من الأهمية .

تذكرت هذا على الفور وأن أتصفح بسرعة آخر تقرير عن التنمية البشرية فى العالم (١٩٩٨) المنشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNPD ، فما أن لمحت أن المحور الأساسى لتقرير هذا العام عن " الاستهلاك " حتى قادتنى بعض رواسب سذاجة ، وبقايا غفلة ، إلى أن أطرحه جانبا ، شاعرا بفتور واضح وقلة اهتمام.لكن الفضول أبى أن يتركنى لهذه الجوانب المتخلفة ، فأسرعت أقلب عيناى بين بعض السطور وبعض الأرقام ، فإذا بى أجد أمامى ما يثير الانتباه ، ويثير التفكير ، وإذا بى بالتالى أمضى فى القراءة بنهم شديد ، وكأنى أشاهد أحد فصول مسرحية للراحل يوسف وهبى ، وتطن فى أثناى عبارته الشهيرة التى لا شك يذكرها كبار السن مثلى : " يا للهول !! ".فالاستهلاك مرآة غاية فى الصدق والدلالة على العديد من الجوانب والأمور : مستوى المعيشة والدخل ، والمعرفة ، والصحة ، والمستوى الاجتماعى ، ووزن القوة فى عالم اليوم .

وقبل أن نمضى فى بيان ذلك ، فليأذن لى القارىء بأن أقف به أولا أمام مدى الأهمية لمثل هذه التقارير ، فتقارير التنمية البشرية بدأ صدورها منذ عام ١٩٩٠ عن برنامج الأمم المتحدة ، واقتفت كثير من دول العالم إثره ، ومنها مصر ، فبدأنا نشهد صدور أول تقرير

للتنمية البشرية عن مصر منذ عام ١٩٩٤ ، ف ١٩٩٥ ، ثم ١٩٩٦، ولا أدرى إذا كان قد صدر بعد هذه التقارير الثلاثة شيء أم لا .

إن التقدم المذهل لحركة المعرفة الإنسانية لا يتبدى فقط فى اختراعات وعلوم جديدة ، ففى رأيى المتواضع أن صدور مثل هذه التقارير إنما هو صورة من صور التقدم العقلى والرقى الفكرى ، فهى توفر للقراء فى مختلف أنحاء العالم صورة بانورامية عن حالة التنمية البشرية ، خاصة وأنهم قد توصل إلى مقاييس أقرب ما يمكن إلى الدقة والموضوعية والشمول. صحيح أنها عادة صورة مفزعة ، تثير الرعب ، لكنها شكل من أشكال التشخيص ، فلعلنا ، عندما نقف على حالى البنية العالمية من الناحية الإنسانية ، نتحرك فى اتجاه التصويب والتصحيح .

لقد ألف كثيرون ، عبر سنوات طويلة ، أن يمايزوا بين الأمم والشعوب بناء على مستوى دخل الفرد، وبعد خبرات متعددة ، ودراسات مختلفة ، أيقن المتخصصون أن هذا معيار خادع ، لو تصورنا أنه وحده يمكن أن يصور لنا الفروق والتباينات والمستويات . ولقد كان هذا الاعتماد على معيار دخل الفرد ، بفعل غلبة النظرة الاقتصادية الضيقة التى كانت حاكمة ، والتى كانت تتصور التنمية تنمية اقتصادية بالدرجة الأولى ، فإذا بنا نتبين ، أن التنمية يستحيل أن نقصرها على جانب دون آخر .. إنها حركة نهوض كلى ، ومسيرة تقدم شامل .. ليس هذا فحسب ، وإنما تتمحور كلها حول هذا الإنسان .. خليفة الله على الأرض ، فمنه تستمد أهداف التنمية وتوضع قواعدها ووسائلها ومسالكها ، وبه تتم هذه التنمية ، ومن أجله تنفذ وتتحقق أيضا ، ومن هنا فهى ليست مجرد جمع لتنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية ، ولكنها بالأحرى تنمية " بشرية " ، وتقاس " بحزمة " من المقاييس والمعدلات التى اتفق عليها : مستوى القراءة والكتابة ، العمر المتوقع ، الخدمات الصحية ، مستوى المعيشة .. إلخ .

وبناء على هذا يعتبر الاستهلاك وسيلة جوهرية للتنمية البشرية ، فلكى يستهلك الناس ، لابد أن ينتجوا ما هم بحاجة إلى استهلاكه ، وكلما اتسعت دائرة الاستهلاك فإن هذا يعنى ضرورة اتساع دائرة الإنتاج والتنمية ، والعكس صحيح ، وهو الأمر الذى نلمسه فى حياتنا المعاصرة ، فهذا التغيير المتلاحق المستمر للموديلات والأزياء ، مثلا ، يوسع دائرة الاستهلاك ، حتى لا تتوقف حركة المصانع والشركات ، ونضطر نحن إلى تغيير ما بأيدينا ،

على الرغم من أنه لم يبل بعد ، لأنهم ماهرون فى الدعاية والإعلان لتغيير الأذواق ، ، فنظل نلهث وراء الاستهلاك ، لتظل دورة العمل فى سرعتها المتزايدة ، وكأن الإنسان قد أصبح مثل هذا " الثور " الذى كنا نراه مربوطا إلى " ساقية " ، يظل يلف ويدور ، واضعين على جانبى عينيه حاجز رؤية ، حتى لا ينشغل بشى آخر غير اللف والدوران !!

لكن هذا لا يعنى أبدا إنكار أن الاستهلاك يظل هو الحافز الرئيسى على توسيع قدرات الناس لكى يحيوا حياة طويلة ويحيوا حياة جيدة . ويتيح الاستهلاك فرصا بدونها يترك الشخص فى حالة فقر بشرى :

• فالغذاء والمأوى والماء والصرف الصحى والرعاية الطبية والملبس كلها أشياء ضرورية لكى يحيا المرء حياة طويلة وصحية .

• والتعليم المدرسى والحصول على المعلومات من خلال الكتب والإذاعة والصحف - والشبكات الإلكترونية بدرجة متزايدة - كلها أشياء ضرورية لاكتساب اللغة بمعرفة القراءة والكتابة والعد الحسابى وأحدث المعلومات .

• والنقل والطاقة مدخلان حيويان بالنسبة لجميع هذه الأشياء وبالنسبة لجميع الأنشطة الأخرى تقريبا ، ويتزايد الدليل على نقص الحركة وإمكانية الوصول هما لب تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا .

وتعتمد المشاركة الاجتماعية كذلك على الاستهلاك ، فالهدايا التى نتبادلها فى المناسبات هى " لغة اجتماعية " أساسية توثق الروابط وتقوم بعملية ترطيب للعلاقات بين الناس . بل إن بعضنا يتخذ من الملبس والسكن والمأكل والنقل إشارات دالة على مدى إمكانية إقامة علاقة أم لا ، ونعبر عن ذلك بالقول : أن هذا من مستوانا ، ونرحب بالتعامل معه ، والعكس أيضا ، إن هذا ليس من مستوانا فلا ينبغى أن نتعامل معه !

ويخطىء من يظن أن للاستهلاك مظاهره المادية وحدها ، فهناك العديد من المظاهر الاجتماعية والخدمات ، مثل الرعاية الصحية والتعليم ، على سبيل المثال ، بل ونوع الموسيقى والأغانى التى نستمع إليها ، وبعض مظاهر الجمال والتذوق الفنى على وجه العموم .

والاستهلاك مثله مثل " القمر " ، له وجهه المشرق المنير ، ولـه أيضـا وجهـه المظلم الكئيب ، له إيجابياته المفيدة ، كما أن له سلبياته الضارة ، وهذا مما نتبينه مما يلى :

فمن إيجابياته : أن الإقبال على أنواع معينـة مـن الغذاء ، والتنويـع فيهـا والإقبـال علـى بعض الأدوية والأمصال الواقية ، وشرب المياه النقية ، كل هـذا كـان مـن شـأنه أن يخفض معدلات الوفاة ، وخاصة بين الأطفال ، ويسهم فـى رفـع العمـر المتوقـع • ومنـه أن الإقبـال على استخدام وسائل النقل المتطورة السريعة سـهل الكثير مـن قضـاء المصـالح ، وسـرعة الإغاثة ، وتوفير الوقت ، وبالتالى إتاحـة الفرصة لمزيـد مـن الأعمـال الأخـرى • ووسـائل وأدوات التبريد أتاحت لكثيرين أن يعيشوا فى مناطق كان من العسير العيش فيها ، وأتـاحت للغالبية الاحتفاظ بالمأكولات فترة طويلة دون أن تتلف ، وتوفير الوقت فى إعداد طعام جديد ، أو إنفاقه فى شراء مأكولات لإعدادها •• وهكذا

أما الوجه المظلم ، فيظهر لنا من خلال ما يضطر إليه كثيرون من شرب مياه غير نقية ، يمكن أن يؤدى إلى أمراض متعددة ، واسـتخدام روث البهـائم والأخشـاب وقـودا للطهـى ، كما كنا نرى فى قرانا الريفية ، مـن شـأنه أن يسـبب أمراضـا للرئـة ، ولربمـا تكـون بعـض الأجهزة والمعدات الكهربائية التى يستخدمها بعض الناس معيبة ، مما قد يوقعهم فى براثـن الموت أو الإصابات الخطيرة ، وحدث ولا حرج عما يؤدى إليه استخدام غير رشـيد لوسـائل النقل من حوادث مفجعة ، وكوارث محققة ، وتبديد لثروات مادية ، وما قد يؤدى إليـه عدم الدقة فى استخدام مصادر الطاقة الحديثـة مـن حرائـق ، وصـور دمـار ، أمـا مـا يحـدث مـن تطورات للأسلحة العسكرية ، فهذا باب واسع يدخل منه ما يصعب حصره من الكوارث !

ويؤدى التزايد المستمر فى الاستهلاك إلى ضغوط غير متصورة على البيئـة ، والإخـلال ببعض صور التوازن بين قدر من عناصرها إلى الدرجة التى ترتب عليها ما يسـمى " بثقب الأوزون " وما أصبح ملموسا ، نتيجة لذلك من تغير ولو طفيف فى درجـات الحـرارة ، كذلـك ما نسمعه كل يوم عن مشكلات التلوث ، بشـتى صـوره ، ومـا يـؤدى إليـه هـذا مـن أضـرار صحية عديدة ، والتآكل التدريجـى لبعض المـوارد ، والاعتـداءات المسـتمرة للإنسـان علـى بعض الكائنات الحية من الحيوانات والطيور إلى الدرجة التى تهددها بالانقراض •

والمؤسف حقا أن التباينات المشهورة بين الأغنياء والفقراء تظهر هنا بشكل جلى ، فإذا كان الاستهلاك المتزايد يشكل ضغطا على البيئة ، فإن الفقراء هم الذين يدفعون الثمـن فـى

الغالب ، لتتضاعف بذلك مشكلتهم ، بحيث لا تتوقف عند حد الحرمان مما يقطفه الأغنياء من ثمار البيئة ، وإنما تتجاوز ذلك لتصل إلى درجة المعاناة من مشكلاتها .

• وعلى سبيل المثال فإن الطفل الذى يولد فى العالم الصناعى يضيف إلى الاستهلاك والتلوث على مدى حياته أكثر مما يفعل ذلك ٣٠ إلى ٥٠ طفلا يولدون فى البلدان النامية .

• ومنذ عام ١٩٥٠ تمثل البلدان الصناعية ، بسبب ارتفاع مستويات الدخل والاستهلاك فيها أكثر من نصف الزيادة فى استخدام الموارد .

• ويتسبب خمس سكان العالم ممن يعيشون فى البلدان ذات أعلى دخل فى ٥٣٪ من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون ، بينما يتسبب أفقر خمس فى ٣٪ فقط .

• ويتعرض بليون شخص تقريبا فى ٤٠ بلدا ناميا لخطر فقدان إمكانية حصولهم على مصدرهم الأساسى للبروتين ، حيث أن الإفراط فى صيد الأسماك بدافع من الطلب التصديرى على الأطعمة والزيوت الحيوانية يفرض ضغوطا على الأرصدة السمكية .

• والفقراء هم الأكثر تعرضا للأدخنة وللأنهار الملوثة ، وهم الأقل قدرة على حماية أنفسهم ، فمن بين عدد حالات الوفيات التى تحدث كل سنة نتيجة لتلوث الهواء والتى يقدر عددها ب ٢,٧ مليون حالة ، تنجم ٢,٢ مليون حالة نتيجة للتلوث داخل المنازل ، ويكون ٨٠٪ من الضحايا هم فقراء الريف فى البلدان النامية . والدخان الذى ينبعث من الحطب وروث البهائم أخطر على الصحة من دخان التبغ .

والعولمة لا توحد فقط التجارة والاستثمار والأسواق المالية ، بل توحد أيضا الأسواق الاستهلاكية ، ويترتب على ذلك أثران ، أحدهما اقتصادى والآخر اجتماعى ، فالتوحيد الاقتصادى أدى إلى تسارع فتح أسواق استهلاكية تتسم بتدفق منتجات جديدة باستمرار ، وتوجد منافسة شرسة للبيع للمستهلكين على نطاق العالم ، مع استخدام دعاية تزداد شدتها .

أما من الناحية الاجتماعية فإن الحدود المحلية تنهار بإقامة مستويات وتطلعات اجتماعية ، فإن الحدود المحلية والوطنية تنهار بإقامة مستويات وتطلعات اجتماعية فى مجال الاستهلاك ، فبحوث السوق تحدد " صفوة عالمية " و " طبقة وسطى عالمية " تتبعان نفس أنماط الاستهلاك ، وتبديان تفضيلا ل " ماركات عالمية " . وهناك ما يمكن تسميته ب " المراهقون العالميون " ، ويقدر عددهم بحوالى ٢٧٠ مليونا تتراوح أعمارهم بين ١٥ و

١٨ عاما ، يعيشون فى ٤٠ بلدا – الذين يعيشون " حيزا عالميا " ، وهو عالم " البوب " الأحادى ، حيث يستهلكون نفس شرائط الفيديو والموسيقى ويمثلون سوقا هائلة لأحذية الجرى وال " تى شيرت " و الجينز ، التى تحمل أسماء مصممى الأزياء .

ومع كل ما قلنا ، وما سوف نقوله ، فلا يمكن إنكار أن سوق الاستهلاك قد شهد عددا من الإنجازات التى تتجه إلى حياة أكثر اطمئنانا ومتعة ، ففى مجال االصحة نجد أن العمر المتوقع عند الولادة قد زاد خلال السنوات إل ٣٦ الماضية فى البلدان النامية ، من ٤٦ سنة إلى ٦٢ سنة .

وما زال متوسط العمر المتوقع فى البلدان الصناعية يتزايد ، مسهما فى شيخوخة السكان بدرجة كبيرة ، إذ نجد اليوم حوالى ١٥٠ مليونا من تلك البلدان ، يمثلون ١٣٪ من مجموع عدد سكانها تبلغ أعمارهم ٦٥ عاما أو أكثر ، وأن أكثر من ٣٥ مليونا تبلغ أعمارهم ٨٠ عاما أو أكثر ، مما يشكل عبئا متزايدا على الخدمات الصحية والاجتماعية التى تؤدى لهم . ومن الملاحظ أن متوسط العمر بالنسبة للإناث قد زاد بسرعة بنسبة ٢٠٪ عن السرعة التى زاد بها العمر المتوقع للذكور .

ولقد انخفض معدل وفيات الرضع فى البلدان النامية خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية بأكثر من النصف ، من ١٤٩ حالة لكل ١٠٠٠ مولود حى فى عام ١٩٦٠ إلى ٦٥ حالة فى عام ١٩٩٦ .

وزادت معدلات معرفة القراءة والكتابة بين البالغين فى البلدان النامية خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٩٥ بمقدار النصف تقريبا – من ٤٨٪ إلى ٧٠٪ . ولابد من التنويه بأن معدلات التحسن بالنسبة للإناث تزيد عن مثيلتها بالنسبة للذكور ، لتضيق الفجوة بينهما شيئا فشيئا .

لكن صورة التباينات بين الأغنياء والفقراء قائمة إلى حد كبير ...

– ففى عام ١٩٦٠ كان ٢٠٪ من سكان العالم الذين يعيشون فى أغنى البلدان يزيد دخلهم ٣٠ مرة عن دخل أفقر ٢٠٪ . وبحلول سنة ١٩٩٥ كان دخلهم يزيد ٨٢ مرة عن دخل النسبة الأخيرة .

– وفى البلدان النامية ٤٣٪ من الرجال فى الريف أميون ، وهى نسبة تزيد عن ضعف النسبة الموجودة فى المناطق الحضرية

حتى المرض ، هناك تمييز وتباين ..

فمنذ أن عرف مرض نقص المناعة " الإيدز " قبل ١٨ سنة ، راح ضحيته ١٢ مليون نسمة . وفى عام ١٩٩٧ كان حوالى ٣١ مليون شخص يعيشون وهم يحملون فيروس نقص المناعة البشرية ، بعد أن كان العدد المقابل فى العام السابق له ٢٢,٣ مليون شخص . وهذه الزيادة الهائلة تبين زخم الوباء ، حيث تحدث ١٦٠٠٠ إصابة جديدة يوميا ، منهم ٩٠٪ فى البلدان النامية ، ويقدر عدد المصابين عام ٢٠٠٠ بحوالى ٤٠ مليون شخص .

ويوجد الآن ٨,٢ مليون طفل يتيم بسبب وفاة أمهاتهم أو آبائهم نتيجة الإصابة بهذا المرض ، ويقدر أن هذا العدد سوف يصل إلى ١٦ مليونا بحلول عام ٢٠٠ .

ولقد قفزت الخسائر فى أرواح المدنيين من ٥٪ نتيجة الوفيات المرتبطة بالحروب فى بداية القرن إلى أكثر من ٩٠٪ فى حروب التسعينيات . وفى الشيشان كان الأطفال يمثلون ٤٠٪ من جميع الخسائر بين المدنيين خلال شهرى فبراير ومارس عام ١٩٩٥ ، وفى سيراييفو ، البوسنة ، أصيب طفل بين كل أربعة ، وفى الصومال مات نصف أو أكثر من نصف جميع الأطفال دون سن الخامسة .

وليسمح لنا القارىء بعرض صورة رقمية كاريكاتورية – ولكنها حقيقية – مقارنة لأولويات العالم فى الإنفاق السنوى :

– ففى الوقت الذى تقدر فيه التكلفة السنوية الإضافية التقديرية لتعميم التعليم الأساسى للجميع فى البلدان النامية ب ٦ بلايين دولار ، ينفق على أدوات التجميل فى الولايات المتحدة ٨ بلايين دولار .

– وفى الوقت الذى تبلغ فيه نفس التكلفة لتعميم المياه والصرف الصحى للجميع فى البلدان النامية ب ٩ بلايين دولار ، تستهلك أوربا ١١ بليون دولار للأيس كريم .

– وبينما تبلغ تكلفة الصحة الإنجابية لجميع النساء بالدول النامية ١٢ بليون دولار ، ينفق ١٢ بليون دولار على العطور فى الولايات المتحدة وأوربا .

- وينفق على أغذية الحيوانات المنزلية فى أوربا والولايات المتحدة ٣٥ بليون دولار ٠
- وعلى الترفيه عن رجال الأعمال فى اليابان ٣٥ بليون دولار ٠
- و٥٠ بليون على السجائر فى أوربا ٠
- و ١٠٥ بلايين دولار على المشروبات الكحولية فى أوربا ٠
- أما مقدار ما يستهلكه العالم على المخدرات فيبلغ ٤٠٠ بليون دولار ٠
- لكن الإنفاق العسكرى العالمى يصل إلى ٧٨٠ بليون دولار ٠

فإذا جمعنا لك ، أيها القارىء ، ما ينفق على البنود الأربعة الأخيرة ، فسوف تجد أن حاصل الجمع هو : ١٦٣٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠(تسع أصفار) ، وتخيل لو أنفق هذا المبلغ على سكان العالم الذين يبلغ عددهم ما يقرب من ست بلايين نسمة ، تعليما وصحة ومأوى ، فماذا سوف يكون الحال؟ هل تدرك الآن ، إلى أى حد يصل إجرام الإنسان فى حق نفسه ؟

ولتنظر معى إلى مشهد آخر للتفاوتات البشعة بين بنى البشر :
- من حيث النواحى الصحية والنقل :

مياه نقية	١,٢ بليون نسمة محرومون من الحصول على مياه مأمونة ٠
مأوى	بليون نسمة بلا مأوى لائق ٠
غذاء وتغذية	٨٤١ مليون نسمة يعانون من سوء التغذية ٠
رعاية صحية	٨٨٠ مليون نسمة لا يحصلون على خدمات صحية ٠
صرف صحى	٢,٦ بليون نسمة لا يحصلون على صرف صحى ٠
طاقة	بليونا نسمة محرومون من الكهرباء ٠
نقل	٣ سيارات لكل ١٠٠٠ شخص فى أقل البلدان نموا ، و١٦ فى البلدان النامية و٤٠٥ فى البلدان الصناعية ٠

- من حيث مستوى المعيشة : الحصول على الحد الأدنى من الموارد المالية
١,٣بليون نسمة فى البلدان النامية يعيشون على اقل من دولار واحد يوميا ،
٣٢٪ فى البلدان ذات الاقتصاديات التى تمر بمرحلة انتقال يعيشون على أقل من ٤ دولار يوميا ،
و١١٪ فى البلدان الصناعية يعيشون على أقل من ١٤,٤٠ يوميا ٠

- ومن حيث المعرفة :

التعليم المدرسى	١٠٩ مليون طفل(٢٢٪ من الأطفال فى سن التعليم الابتدائى) خارج المدارس
المعلومات	٨٨٥ مليون أمى بالغ (أعمارهم ١٥ سنة أو أكثر)
	٤ نسخ من صحف يومية توزع لكل ١٠٠٠ شخص فى البلدان النامية ، و٣٦ فى البلدان الصناعية ٠
الاتصال	٣ خطوط هاتف لكل ١٠٠٠ نسمة فى اقل البلدان نموا ، و٤٠ فى البلدان النامية ، و٤١٤ فى البدان الصناعية ٠

ذلك عزيزى القارئ بعض من كل ، فمثلما يردد القول الشائع ، " وما خفى كان أعظمْ " ، نقول لك ، أن هناك ، غير ما عرضنا لك ، ما هو أكثر مدعاة للفزع حقا ٠

هل نسوق لك كل هذا دفعا لك على طريق لطم الخدود والبكاء والعويل ؟ كلا ٠٠

لا تنتظر منا " روشتة " للخروج من المأزق ، فكما ترى ، المشكلة تتسع باتساع الِكرة الأرضية ، واللاعبون على أرض الملعب قوى كبرى مهيمنة ، وأباطرة ، يتوارى أمامهم الاسكندر الأكبر ورمسيس الثانى وجينكيزخان ونابليون وغيرهم خجلا من ضآلة ما كانوا يفعلون !٠

تستطيع الآن أن تفهم ، لم تعربد هذه الدولة أو تلك دون أن تخاف من يقف فى مواجهتها ليردعها ، ولماذا تقف مجموعات كاملة من الدول - مثل الدول العربية - كصخرة ملقاة على الأرض ، لا حول لها ولا قوة ، وماذا تكون نتيجة ما يسمى بالمفاوضات بين هذا الطرف وذاك ، فى ضوء موازين القوة ، القوة التى لم تعد مجرد عضلات ، وأسلحة نارية ، ولكنها " حزمة " من معدلات النهوض العام فى التنمية البشرية ، هى التى تحدد المستويات والمراتب ، وفى نفس الوقت تحدد - سلفا - نتيجة أية مفاوضات ، وأية منازعات ، وأية صورة من صور الصراع ٠

----

* الشعب ، ١٩٩٩/١١/٢٦

مكارثيـة جديـدة !!

منذ أواخر الأربعينيات اجتاحت الولايات المتحدة حمى محاربة الشيوعية ، نظراً لما لمسته عقب الحرب العالمية الثانية من توسع ملحوظ فى رقعة الدول القائمة على الفلسفة الماركسية ، وانتشار لا ينكر للجماعات والاتجاهات الماركسية فى أنحاء شتى من العالم . وظهرت هناك فى الولايات المتحدة لجنة خاصة تتعقب ذوى الاتجاهات الماركسية بين مواطنيها لتتخذ إزاءهم إجراءات مضادة ، على الرغم من قيام المجتمع الأمريكى نفسه على " الليبرالية " التى تتيح الفرصة لكل إنسان أن يعتنق ما يراه صوابا من آراء وأفكار ، لكن هذ اللجنة زعمت أنها تريد حماية " ثوابت " الأمة الأمريكية ونظامها وقيمها الأساسية زاعمة أن الاتجاه الماركسى من شأنه أن يهدم هذه الثوابت ويزعزع هذه القيم ويزلزل هذا النظام الأساسى . وشاع مصطلح " المكارثية " ليعنى تلك الحرب العوان التى تشن ضد من يسعون لتقويض الدعائم الأساسية للمجتمع الأمريكى .

ولم يكن هذا النهج من التعامل مع " الآخر " جديدا على البشرية ..

فمنذ قرون عدة ، دائما ما يسعى النظام القائم إلى محاربة معارضيه الأشداء ، وفى سبيل ذلك تشن أعنف الحملات ، وتذاع أقذع التهم ، وتسخر كافة وسائل الدعاية والدعوة للتشهير بالخصوم ، ومن ثم يصبح القضاء عليهم وكأنه خطوة لابد منها لتثبيت النظام القائم ، ومن أبرز الأمثلة التاريخية ، تلك الحملة التى شنت على الإمام أحمد بن حنبل أيام خلافة المأمون ، فيما عرف بمحنة خلق القرآن ، وكذلك ما حدث لابن رشد .. وهكذا

وفى مصر ، ومنذ الثلاثينيات ، وبصفة خاصة فى الأربعينيات ، اشتدت الحملة على من يعتنقون الآراء الماركسية ، وكان الوصف الذى شاع عنهم أنهم من أصحاب " المبادىء الهدامة " !! حتى هؤلاء الذين تفوح فى كتاباتهم وآرائهم أفكار تتعلق بالدفاع عن الفقراء والمستضعفين ، والمطالبة بالعدل الاجتماعى ، لم يسلموا من أن تلحقهم تهمة " المبادِىء الهدامة " ، كما رأينا بالنسبة للراحل العظيم خالد محمد خالد وغيره ممن ساروا على نفس الدرب !

وطوال عهد ثورة يوليو ١٩٥٢ كان من الطبيعى أن تسعى إلى إقصاء الفكر المضاد لما جاءت به ، وأن تعزل أصحابه عن مواقع القيادة فى مجالات العمل المختلفة ، واشتهر فى سنتيها الأوليين تعبير " التطهير " ، أى تطهير مواقع العمل من " أعداء الثورة " . والمشكلة التى حدثت أن نفرا ممن يظهرون فى كل زمان وفى كل مكان من كدابي الزفة وضاربى الدفوف والمتسلقين وأصحاب المصالح الخاصة مارسوا الهواية الشهيرة : التشهير بمن يريدون إقصاءهم من أمامهم بحق أو بغير حق ، فيدسون ويزيفون التقارير التى تقول بأن هذا معادى للثورة ، وذاك من أنصار العهد البائد ، وبفعل هذا النهج أضير أبرياء وحرمت مصر - فترة - من عدد من الكفاءات العظيمة ، وأظهر مثال لهذا هو ما شهدته الجامعة مما سمى ب " حركة تطهير " والتى أقصت ما يزيد على الخمسين أستاذا كانوا من أكفأ الأساتذة !

ومنذ أوائل الثمانينيات أخذت مصر تشهد ظاهرة شاذة تمثلت فى أن نفرا عميت بصيرتهم فأخذوا يروعون الناس بحوادث تدمير وقتل ، وكانت المأساة أن تم هذا يد من يزعمون رفع راية الدين الإسلامى ، ووجه المأساة أن هناك تناقضا شديدا بين أصول العقيدة الإسلامية وبين ترويع الآمنين وإزهاق النفوس وإشاعة التخريب ، وأصبح يطلق على هؤلاء المارقين الخوارج مصطلح " الإرهاب " . وكالعادة كانت تلك فرصة أخرى لعدد ممن فى قلوبهم مرض كى يلقوا مزيدا من النار على " الفتنة " ويشرعوا بدورهم سلاح " إرهاب " مضاد فى وجه من يخالفون توجهاتهم وخاصة من ذوى الاتجاه الدينى ورميهم بأنه " إرهابيون " . حتى إذا صرخ هؤلاء أنهم لا يحملون سلاحا ، وأنهم يجادلون بالتى هى أحسن وينبذون العنف ، ألقى على كل ما يقولون قذائف التشكيك ، بل والاتهام بأنهم مجرد " ستار " لتيار العنف المسلح ، بل والقول أنهم هم الذين " يقعدون " وينظرون " لهم !!

ومنذ حادث الأقصر اللعين ، وتولى حبيب العادلى وزارة الداخلية ، ونحن نلاحظ انحسارا شديدا لتيار العنف المسلح ، لتعود البسمة إلى وجه هذا البلد الأمين ، ويلتفت أبناؤه إلى ما نحن بحاجة إليه من جهود تنمية وتفكير ، وبدأنا نحمد الله أن بدأت حدة الاتهام بالإرهاب والتطرف بدورها تخف ، فلا يصبح الممسك بدينه ممن لا صلة لهم البتة باتجاه العنف ، كالقابض على الجمر خوفا من اتهام ظالم ..

لكن ، فيما يبدو ، ما زال نفر لا يريد أن يلقى هذا السلاح المقيت ، ويوقف تلك الاسطوانة المشروخة بالمسارعة باتهام من يخالفه فى الرأى بأنه يروج للإرهاب والتطرف .. إنهم المكارثيون الجدد ، وآخر الأمثلة التى شهدناها مؤخرا ، أن يتهم من يريدون تخصيص فترة فى سنوات الطفولة الأولى من حياة أبنائنا لحفظ أجزاء من القرآن الكريم بأنهم بهذا يريدون تهيئة التربة لبذر بذور التطرف والإرهاب ، ولا حول ولا قوة إلا بالله !! ماذا أقول ، وبماذا أرد ، وكيف أناقش هذا الاتهام " المكشوف " ، والذى يعلن عن حالة " تطرف " و " غلو " فى الاتهام وفى الدفاع ؟!

إننى لأخجل حقا من مواصلة المناقشة والجدل ، فليست هناك فى حقيقة الأمر قضية ذات بال ، وخلاصة الأمر ، كى نضع الأوراق مكشوفة أمام القارىء أن د. نعمات فؤاد دأبت على أن تتخذ موقفا نقديا من سياسات وزارة التربية ، وحججها واضحة ، وبراهينها قوية ، وبيانها ناصع ، لكن كيف لها أن تفعل هذا ، والوزارة (هكذا يقول سلوكها فى موقفها إزاء كل من يخالفها) لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها ؟ هنا لابد من أن تقذف الكاتبة الكبيرة بالطوب وبالحجارة ، بل وكذلك كل من تسول له نفسه مؤازرتها فى رأيها .

من يرهب من ؟!

----

* الشعب ، ١٩٩٩/٩/٣

تلفزيون رمضان !

لست فى حاجة إلى أن أكرر ما هو معروف لدى الكافة عن السلوك الواجب أن يسلكه المسلمون فى شعر رمضان ، وأن ضخامة المسئولية عن هذا السلوك ترتفع وتدق وتعمق بمقدار خطورة القائم عليها ، فمسئولية الإبن ، خاصة إذا كان دون سن الرشد ، ليست فى مستوى ودرجة مسئولية أبيه ، ومن هنا ننظر بقدر كبير من الاهتمام إلى جهاز الإعلام عامة ، والتلفزيون خاصة باعتباره يحمل مسئولية تفوق مسئولية أى مؤسسة أخرى فى مجتمعنا المعاصر لما هو معروف عن خصائص وميزات أصبح معترفا له بتفوقه فيها على غيره ، حتى مؤسسات التعليم النظامى منها وغير النظامى !

ونحن لابد أن نقر ونعترف ابتداء بأن تلفزيوننا يقدم لنا فى شهر رمضان برامج دينية ممتازة وأحاديث لعلماء دين كبار أفاضل ، ولكن ، هل يصح أن" ننقع " حلوى فى " سكر معقود " ثم " نرش " عليها ملحا ؟ هل نأخذ بالشمال ما أعطيناه باليمين ؟ هل نبادر بالأحضان والقبلات ثم نتبعها بالركلات والصفعات ؟ هل نقوم للصلاة وندعو الله ونقرأ القرآن ، ثم نقوم لشرب الخمر والرقص والقول بما يغضب الله ؟ إن هذا هو ما يحدث على شاشة التفزيون فى رمضان ! ، فبالإضافة إلى هذه البرامج الدينية المتميزة والأحاديث رفيعة المستوى ، نجد التلفزيون يحتفى بهذا الشهر الفاضل الكريم بما يلى :

- أحاديث حوارية تتسم بالسذاجة وتسطيح الفكر ، كأن يُسأل الضيف أسئلة ويُشترط عليه ألا يجيب ب " آه " ! أو تتعلق بمسائل شخصية بحتة من زواج وطلاق وهجر مما نعده سمة ل " الصحافة الصفراء " ، لكنها تذاع يوميا على شاشة التلفزيون الحكومى ، وأسأل : ما علاقة شهر الصوم والعبادة والقرآن بهذا ؟

- مسلسل لا يظهر أحد أبطاله كل ليلة إلا وفى يده كأس من الخمر ، وآخر ، عندما يتأزم به المواقف يهرع إلى " خمارة " ليسكر ، ولكن لا يدور بخلد أحد أن اشتداد تأزم المواقف ممكن أن يدفع إنسانا إلى قراءة قرآن أو الصلاة ، أي السلوكين أقرب إلى شهر رمضان ؟ ومسلسلات أخرى تعج بالرقص الفردى والثنائى والجماعى ، بأجسام شبه عارية !

- كان الراحل بيرم التونسى قد ابتكر ، مع الإذاعية القديرة آمال فهمى ، فكرة " فوازير " أشبه بالألغاز العقلية التى تنشط الفكر ، فإذا بها تنقلب على يد التلفزيون إلى تبلوهات

راقصة مصحوبة بموسيقى صاخبة ، لا أدرى : ما علاقة هذا بشهر القرآن والصوم والعبادة؟

– برامج مسابقات ، معظم أسئلتها تدور حول " معلومات " تتعلق بأسماء ممثلين وممثلات ومخرجين وأفلام ، تُوجه إلى عاملين بالسينما والتلفزيون (!!) ، فهل هذا هو مستوى " الثقافة الفنية " ؟

– كيف يمكن أن يزيف موقف تمثيلى للإيقاع بالناس لنضحك عليهم ، وما أحد منا ، لو تعرض لنفس الموقف ، إلا ولابد أن يسلك نفس السلوك ؟ كيف نخلط بين " المواقف الطريفة " ، وبين " التمثيل " على الناس للإيقاع بهم حتى يضحك عليهم غيرهم ، وعلى الملأ ، ونكرر : ما علاقة هذا بشهرالقرآن والصوم؟

– لماذا لا تذاع أى دراما دينية إلا قبيل الفجر ، وتترك أوقات الذروة فى المشاهدة لهذه البرامج الهشة التافهة السائجة ؟ أليس من حق أطفالنا أن نبث لديهم الوعى التاريخى الدينى من خلال دراما تلفزيونية ؟ وكيف نحقق هذا إذا كانت مواعيدها لا تجىء إلا بعد أن يخلدوا إلى النوم ؟

– ولماذا تتوقف برامج جادة ورفيعة مثل : حوار مع الكبار ، أمسية ثقافية ، دعوة للفطر ، فى رمضان؟

إن الإسلام يقر بحاجة الإنسان إلى " الترفيه "، ولكنه يأبى على إنسانه " الإسفاف " !

---

* صوت الأزهر ، ١٩٩٩/١٢/٣١

سموم التخلف !

ليست المسألة هى مجرد التعلم والحصول على شهادة مهما علت ، بحيث يتصور البعض أن من لم يتعلموا هم الذين يتخلفون فى تفكيرهم فقط بينما من تعلموا ودخلوا كليات علمية أو تطبيقية هم الذين يفكرون بطريقة علمية ، فالمسألة فى جوهرها - فيما نتصور - هى فى مدى القدرة على التحسب لما يمكن أن يحدث . صحيح أن التعليم مفروض فيه أن ينشىء المتعلمين على ذلك ، لكن التعليم نفسه يمكن أن يكون متخلفا عندما يتركز فى جوهره على عمليات " الخزن " للمعلومات من غير أن تلتحم بمشكلات وقضايا الإنسان والمجتمع ، وتتحول إلى " طريقة فى التفكير " و" منهج عقلى علمى " !

ولعل مصداق هذا يمكن أن تلمسه فى سلوك بعض خريجى كليات علمية وعملية ، لكنهم يتخلفون فى نهج حياتهم ، إذ لا مانع عندهم فى الإيمان ببعض الخرافات والسلوك وفقا لها!

العقل المتخلف يعيش غالبا حياة المفاجأة ، فالمطر الغزير " يفاجؤه " ، والرياح العاصفة ، تجىء على حين غرة ، وشح الطعام ، أمر لم يكن متصورا ... وهكذا ، وهذا يفصح لك عن أى عقل تصدر لك تلك التصريحات عندما تبدأ الشكوى من أن الاتصال التليفونى ، مثلا ، عاد ليكون أمرا صعبا ، حيث كثيرا ما تسمع الرد المسجل : " جميع الخطوط مشغولة ، اتصل مرة أخرى فى وقت لاحق " ، ويكون الرد الرسمى ، أن كثافة استخدام التليفونات قد فاقت حدود المتوقع !

وتسعد ، مثلى ، عندما يعلن عن افتتاح امتداد كوبرى أكتوبر الجديد ، مؤننا بانتهاء المعاناة فى المرور ، فإذا بك تجد أن المسألة قد تفاقمت ، وما أن تصل إلى منطقة غمرة حتى يمكن لك أن " تغفو " بعض الوقت ، إلى أن يجىء الفرج وتواصل السيارات مسيرتها ، ثم إذا بك تسمع المسئولين ، يقولون بأن عدد المطالع قد فاق عدد المنازل ، فلابد أن يحدث اختناق ! وتضرب كفا على كف وتتساءل : هل المسألة لا تمتد إلى حسن " التحسب " والتخطيط لعدة احتمالات والاستعداد لمواجهة كل منها ؟

أرأيت إلى الأداء العسكرى عندنا الذى كان فى حروب ٤٨، ٥٦ ، ٦٧ ؟ لقد كنا دائما " نُفاجأ " ، وتكون النتيجة : هزيمة مخزية !

ثم أرأيت كيف كان الأداء العسكرى لجيشنا فى حرب ٧٣ ؟ كنا نحن الذين فاجأنا العدو ، فكان انتصار مدو احتل مكانة مرموقة فى التاريخ العسكرى العالمى ، فلما تحول تفكيرنا السياسى بعد أيام من الانتصار العسكرى إلى أن يكون مجرد رد لفعل الآخر، بدأت حلاوة الانتصار تقل ، ليكسب من لم ينتصر أكثر مما كسب من انتصر !!

لكن العقل العلمى ينهج دائما ، وفى كل الأحوال ، نهجا مختلفا ! إنه يفرض فروضا ، ويتساءل : لو صح الفرض الأول تكون النتيجة كذا وكذا ، ولو صح الفرض الثانى تكون النتيجة كيت وكيت ... وهكذا مما نترجمه إلى مجموعة من الاحتمالات المتوقعة ، ويكون لكل احتمال ترتيب وتجهيزات واستعدادات ، لأن عناصر موقف الآخر ، أو المستقبل قد لا تكون معروفة بدرجة ١٠٠٪ ، وهناك احتمالات التغير ، واحتمالات ظهور ما لم يكن معلوما ، والجمود على احتمال واحد تخلف مؤكد ، لأن واقع الأمر قلما يثبت على احتمال واحد ، فإذا وقع غيره ، وهو الغالب ، كانت المفاجأة وكانت " اللخبطة " ، أو كما يعبر المثل الشعبى : غرق فى شبر ميه " ، ما دام قد ترك جسم الأمة نهبا لسموم التخلف !!.

والعقل العلمى هو الأقرب إلى نهج الإيمان بالله عز وجل ، على عكس ما يتصور البعض ، ذلك لأن الله جلت قدرته قد سير مخلوقاته وفق نواميس وسنن لا تتبدل ولا تتخلف ، يقول عز من قال : " لا الشمس ينبغى لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل فى فلك يسبحون " يس / ٤٠ ، ويقول : " سنة الله التى قد خلت من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا " انفتح /٢٣ ، ويقول : " وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا ، ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار " .ص / ٢٧ ، والعقل العلمى يقوم بالدرجة الأولى على الاعتقاد بأن هناك قوانين تحكم الظواهر الكونية والاجتماعية ، ومن ثم تكون وظيفة العلماء : الكشف عن هذه القوانين ، فكأن العالم كلما كشف عن قانون كلما عرف الله أكثر ، ومن ثم كلما استطاع أن يستثمر هذا القانون فى تطبيق يطور به حياة الأمة ،كلما تحقق الهدف المشار إليه فى آيات كثيرة ألا وهو " تسخير " ما خلقه الله عز وجل لمنفعة الإنسان فردا وجماعة .

----

* صوت الأزهر ، ١٩٩٩/١٢/١٠

التاريخ الذى لا نراه !

على الرغم من مرور أكثر من سبع وثلاثين عاما من ممارستى للتدريس الجامعى ، فما زلت حتى الآن أحتاج بعض الوقت قبل كل محاضرة كى " أعد " لها مادتها العلمية ، التى تختلف من عام إلى عام ، وخاصة فى الدراسات العليا . ولا أدرى ما الذى حدث لى منذ أسابيع قليلة حيث داهمنى يوم اللقاء دون أن " أعُد " المحاضرة لطلابى ! وكان على أن أذهب قبلها إلى اجتماع لمجلس كبير وهام ، وأنا مشغول الفكر بما اعتبرته " مأزقا " بالنسبة لى .

جاء موقعى بجوار صحفى كبير ، وقبل بدء الجلسة ، بدأنا نتجاذب أطراف الحديث ، وكان كله يتعلق بما حدث من " تغيير " على الساحة المحلية ، ثم إذا بالرجل يتدفق بفيضان من المعلومات التى كانت بالنسبة لمثلى ، ممن يقفون على الرصيف السياسى مذهلة حقا ، مؤسفة فعلا ! هى معلومات وأخبار لا أستطيع حتى أن أضرب أمثلة لها ، على الرغم من أنها هى التى تفسر الكثير مما حدث ، وكان واضحا أنها ليست من قبيل الإشاعات ، فقامة الرجل ، وسنه الكبير لا يسمحان بمثل هذا ، فضلا عن عدم وجود دافع ، فالحديث كان غير مرتب ، وعفوى ، وقلت فى نفسى : مساكين هؤلاء الصحفيين حقا ، إنهم ينشرون ما لا يزيد عن عُشر ما يعلمون !

أثناء عودتى إلى الكلية لمعت فى ذهنى الفكرة الأساسية التى " حلت " المأزق الذى كنت فيه من جراء عدم الإعداد للمحاضرة . لقد كان المقرر يتناول التأريخ للتربية ، وعادة ما تكون المحاضرة الأولى متعلقة ببعض المبادىء والتوجهات الأساسية فى دراسة التاريخ على وجه العموم ، فلماذا لا يكون موضوعنا الأول هو : مدى مصداقية ما بين أيدينا من " تاريخ " فى تصوير وتفسير ما حدث من وقائع وأحوال ؟!

إن أهم ما أصبحنا نركز عليه فى وقتنا الراهن هو أن التاريخ ليس عملية سرد لأحداث ووقائع ، وإنما قيمته الحقيقية هى فيما نستطيعه من بصر وتحليل " للأسباب " و " العلل " التى تقف وراء ما حدث وما يحدث ، ذلك أن هذا هو المعنى الحقيقى لمهمة " التفسير " ، التى هى أهم ملمح يمكن أن يميز ما نكتبه فى التاريخ ، وهل هو " علمى " أم مجرد " حكى

" ودردشة تحكمها العشوائية الفكرية والأهواء الشخصية ؟ . وإذا كانت هذه المعلومات التى أسمعنى إياها صحفينا الكبير قد فسرت لى بعض ما حدث تفسيرا بدا لى مقتعا ، وحلت لى بعض ألغاز لم أكن فاهما لها ، ثم إذا كان مجتمعنا يضع الكثير من الخطوط الحمراء أمام ما يمكن أن يتم نشره ، فكيف لمن سوف يأتى فيما بعد ليؤرخ للفترة التى نعيشها الآن ؟! لن يجد أمامه إلا ما هو منشور ، وما هو منشور ، فى كثير من الأحيان لا يبلغ عُشر (أو أقل من هذا القدر أو أكثر) الأسباب الحقيقية ، فكأن ما سوف يُكتب من تاريخ هو ما " يُراد " أن يُكتب ، شئنا هذا أم أبينا !

لقد ذكرنى هذا بمقولة لأحد فلاسفة التاريخ الماضين قال فيها أن ليس كل ما حدث رآه أوعلم به أحد ، وليس كل من رأى حدثا قد لاحظ كل ما يتعلق به ، وليس كل ما رآه قد تذكره ، وليس كل ما تذكره أمكنه أن يرويه ، وليس كل ما أمكنه أن يرويه قد حُفظ فى سجلات ، وليس كل ما حُفظ فى سجلات أفلت من الاندثار والتلف ، وليس كل ما أمن من الاندثار والتلف قد وصل إلينا بالفعل ! فيا ولاه منا ونحن ندعى لأنفسنا الحكمة والمعرفة بالتاريخ !!

----

* صوت الأزهر ، ١٩٩٩/١١/١٩

ألقـــــاب ٠٠!

من الظواهر الثقافيـة التـى يمكـن للمـرء أن يلاحظهـا ، هـذا الغرام العجيب فـى الثقافـة العربيـة عمومـا والثقافـة المصريـة خصوصـا بالألقـاب ، وأقدم لقب يمكـن أن تعيه ذاكـرة التاريخ ما وُصف به الملك مينا فى التاريخ المصـرى القديم بأنـه موحـد القطرين وصـاحب التاجين إشارة إلى ذلك التغيير الجوهرى الذى تم على يديه عندما وحد بين الصعيد والوجـه البحرى حيث كان كل منـهما وحدة سياسية قائمة بذاتها ٠

وهنا نجد أن ما أُضفى على الملك الفرعونى لقب يتفق مع واقع الحال٠

ونفس الشىء عندما بُدىء فى تسمية الخليفة عمر بـن الخطـاب ب " أمـير المؤمنيـن " ، فهو بالفعل كان مستحقا مثل هذا اللقب ، لا بحكم ما عُرف عنــه مـن استقامة وعدل وحـزم فحسب ، وإنما لأن الجمـهرة الكبرى من المحكومين كـانوا بـالفعل " مؤمنيـن " ، بحكم قـرب الفترة من عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، من حيث التقوى والنقاء والطهر والإيمان ، وإن كان هذا لا يعنى أن المجتمع العربى حتى فى ذلك الوقت لم يعـرف مـن هـم غير ذلـك ، وإنما نتحدث بحكم " الغالبية " ٠

وربما كان هذا الميل للمناداة للشخص ومخاطبته بلقب غـير اسمه الصريح إنمـا يرجـع لتعود العرب ألا ينادوا الشخص باسمه مباشـرة ، ومـن هنـا فقد عُرف عنهم التحـدث عن الأشخاص بكُنيتهم ، وأشـهر ما يعرف بهذا ، المناداة نسبة إلى الابن الأكبر فيقولون : يا أبـا حمزة ، ويا أبا عبد الله ٠٠ وهكذا ، وتركز هذا بصفة خاصة بالنسبة للنسـاء ، إذ لـم يكـن معتادا أن تُنادى المرأة باسمها فنقول " فاطمة ، زينب ، خديجة ٠٠ وهكـذا ، وإنمـا : يـا أم عبد الرحمن ، ويا أم محمد ٠٠

وأكثر مجالات الحياة استخداما للألقاب وبإسراف واضح هو مجال الفن ، حيث يقـوم إلـى حد كبير على " الدعاية " والإعلان ، تماما مثلما نرى إعلانـا عن مسـحوق للغسـيل ، فلابـد وأن يتفنن المعلن ليؤكد للزبـائن أنـه كـذا وكـذا ، من الصفـات التـى تشـير إلـى علـو شـأنه وارتفاع قيمته الوظيفية ٠

هنا انفتح الباب على مصراعيه للمبالغة والإسراف وفوضى الألقاب ، وإن كان أقدم ما نذكره فى هذا الشأن لم يكن ينطبق عليه هذا ، فكثير منا يذكر أن اسم محمد عبد الوهاب كان يقرن دائما بأنه " مطرب الملوك والأمراء " ، وتلك حقيقة معروفة ، فلم يكن عبد الوهاب مطربا " شعبيا " بمعنى أن يغشى المناسبات والتجمعات الشعبية ليغنى فيها ، ولا نذكر له أغنية مما يمكن أن يدخل فى باب الغناء الشعبى ، وهو الأمر النقيض تماما لما كان عليه سيد درويش الذى كان يغنى للشيالين والخبازين وغيرهما من طوائف الشعب العاملة ، أما عبد الوهاب فقد كان يغشى القصور والفيلات والعزب ، ليغنى بالفعل لعدد من الملوك ، فى الداخل ، أو ملوك الخارج ، وخاصة عندما كانوا يجيئون لزيارة مصر .

ولذلك فمما لا يذكره الناس أنه غنى أغنية باسم " التاجين " عندما جاء الملك عبد العزيز آل سعود لزيارة مصر فى عهد الملك فاروق عام ١٩٤٦ ، قاصدا بذلك التاج الملكى السعودى والتاج الملكى المصرى . أما الأغنية الثانية فكانت بمناسبة زيارة الملك سعود لمصر إبان احتدام ما عرف بأزمة مارس ١٩٥٤ ، وإن كنت لا أذكر مع الأسف اسم الأغنية ، غير عبارة واحدة كان يقول فيها : إن يوما أهل فيه سعود .. " ! وكان المتخصص فى نظم مثل هذه الأغانى له هو الشاعر الراحل " صالح جودت " ، فهو كان من المغرمين بباب المديح ، وهو باب شهير فى الشعر العربى ، وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بحكام وملوك وأمراء ، فصالح جودت هو أيضا الذى نظم أنشودة الفن ، وما ماثلها من أغنيات ليؤكد على عظمة " الفاروق " ملك مصر السابق !!

وكان للمطربة الشهيرة منيرة المهدية لقبها المشهور وهو " سلطانة الطرب " ، وهو نفس الاسم الذى خرج به فيلم سينمائى عنها ، على يد حسن الإمام ، فقد كانت حياتها فرصة لا تعوض لهذا المخرج أن يعزف على الأوتار التى كان يعشقها ، من حيث الرقص والليالى الحمراء ، والأغانى ، وخاصة التى كانت تبعث على الطرب كما شاع بالنسبة لأغانى الماضى ، وما كان يخفيه هذا العالم - عادة عند الإمام - من قصص ومآس إنسانية تجعل المشاهدين يزرفون الدمع شفقة على الراقصات والمطربات والغوانى !

أما أم كلثوم فهى صاحبة اللقب الشهير " كوكب الشرق " ، وهو لقب كانت تستحقه بجدارة بالفعل ، ولعلنا نذكر فترة حكم عبد الناصر حيث كانت هناك خصومة شديدة وانقساما واضحا فى العالم العربى بين ما كان يسمى بالنظم الثورية والنظم الرجعية ، فضلا

عن الحملات الإعلامية الضارية ، والتى تحولت إلى ساخنة بين مصر والسعودية على أرض اليمن ، ففى هذه الفترة ما أن تقف أم كلثوم لتشدو بأغانيها حتى تتوقف مؤشرات جميع أجهزة الراديو من المحيط إلى الخليج على محطة مصر لتسمع أم كلثوم ، وأصبح مشهورا أيامها أن أم كلثوم بغنائها هى الشأن العربى الوحيد الذى نرى فيه العرب على قلب رجل واحد فى وحدة عجيبة !!

وعُرف عبد الحليم حافظ بلقب " العندليب الأسمر " ، أما يوسف وهبى ، فقد عرف بلقب " عميد المسرح العربى " ، وفاتن حمامة بأنها " سيدة الشاشة العربية " .. ثم إذا بطوفان من الألقاب ، وخاصة بين الممثلات ، فهذه " نجمة الجماهير " ، وتلك نجمة السينما " أو " نجمة التمثيل " .. إلخ

ولأن فريد شوقى كان فى فترة من فترات حياته الفنية يقوم بتمثيل أدوار الفتوة الذى يقف فى صف الغلابة والفقراء ، وينتهى دائما الأمر له بالنصر، أصبح الكم الأكبر من جمهور مشاهدة أفلامه هو من هؤلاء الناس ، الذين كانوا – فى زمن مضى – يرتادون الدرجة الثالثة فى دور العرض فى المناطق الشعبية ، عُرف الرجل بلقب " ملك الترسو " ، فلما أن انتقل إلى طور آخر من أطوار فنه التمثيلى بحكم السن ، استمر اللقب ، ولكن على أساس أنه " الملك " !!

أما عادل إمام الذى أصبح يتربع على عرش الكوميديا ، على الرغم من تحفظ البعض الآن على ذلك ، فإن البعض انتهز فرصة النجاح المعتاد لمسرحياته ليكسبه لقبا من خلالها ، فما أن عرُضت مسرحية باسم (الزعيم) حتى أُستخدم هذا اللقب وصفا له ، بينما كانت له مسرحية أخرى سابقة باسم (الواد سيد الشغال) ، يمكن أن يستخدمه الناقدون لعادل إمام !!

وكان مجال الأدب أقل استخداما للألقاب ، فإذا ما استخدمت كان ذلك بمناسبة اجتمع عليها المتخصصون ، مثلما رأينا فى " تأمير " الشاعر أحمد شوقى " أميرا للشعراء " ، وأصبح بالتالى هذا لقبا علميا صادقا .

وعندما عزل اسماعيل صدقى فى وزارة عام ١٩٣٠ طه حسين من عمادة كلية الآداب ، لرفضه أن يرأس تحرير جريدة كان رئيس الوزارة يعد لإصدارها ، التف ألوف الطلاب وغيرهم حول طه حسين يهتفون له ، ورأوا أن " يعمدوه " عمادة علمية شعبية ، فهتفوا بأنه " عميد الأدب العربى " أفضل من أن يكون عميدا لكلية الآداب بقرار من الحكومة !

ولأن المجال الفكرى لم يصب بهذه الحمى التى أصيب بها مجال الفن لم نجد كبار الأدباء والمفكرين يحفلون بهذا ، حيث لم نجد ألقابا للدكتور هيكل ، والعقاد ، وتوفيق الحكيم ، والرافعى ، وغيرهم ، باستثناء أحمد لطفى السيد الذى لقب " بأستاذ الجيل " ، وشكيب أرسلان الذى لقب ب " أمير البيان " ، والشاعر خليل مطران الذى لقب بشاعر القطرين ، تماما كما كانت المطربة فتحية أحمد تلق ب " مطربة القطرين " !!

إن هذا يكشف لنا أن إحدى السمات البارزة فى ثقافتنا العربية عامة والمصرية خاصة هى هذا الغرام الواضح بالألقاب منذ زمن بعيد ، فالمستقرئ لتاريخ مصر القديمة سوف يستطيع أن يلمس هذا بوضوح ، وأشهر هذه الألقاب ما كان يطلق على " مينا " من أنه " موحد القطرين " . وفى العصور الإسلامية نجد بعض الدول تختص بفئة معينة من الألقاب ، ففى الدولة الفاطمية ، نجد " العزيز بالله " ، و " المعز لدين الله " و " الحاكم بأمر الله " ، وفى الدولة الأيوبية ، نجد صلاح الدين الأيوبى يلقب بالملك الناصر ، وغيره بـ " الكامل " .. وهكذا . أما فى العصر الحديث فسوف نجد الحاكم هو الذى يتسأثر بالكم الأكبر من الأكبر ، عددا وأنواعا ، فهو " ولى النعم " . وعندما وُلد للملك السابق فؤاد " الأول " ابنه فاروق ، أطلق عليه لقب " أمير الصعيد " ، وإن كان هذا تقليدا لما يحدث فى بريطانيا من تسمية ولى العهد " بأمير ويلز " ، التى هى أحد أهم الأقاليم التى تتكون منها بريطانيا .

كذلك فإن دراسة ما كان من هذا الأمر فى زمن الدولة العثمانية تنبؤنا بأن بعض الألقاب قد تحولت فى الدولة ، والبلدان التى تبعتها ، وفى مقدمتها مصر ، إلى مراتب رسمية كان من المفروض أن تمنح كامتياز خاص لمن أنجز عملا فريدا خدمة للدولة ، أو كسمة تقترن ببعض المواقع ، ثم إذا بها ، مع توالى السنين ، وفساد الذمم تُشترى بالمال ، وخاصة لقبا " باشا " وبك " . فلما جاءت ثورة يوليو ألغت هذه الألقاب ، وما رافقها من ألقاب أخرى مثل : " حضرة صاحب المقام الرفيع " الذى كان يمنح لبعض رؤساء الوزراء فقط ، مثل

مصطفى النحاس وعلى ماهر وحسين سرى ، و" حضرة صاحب الدولة " كان شائعا لكل رؤساء الوزراء ، أما الوزير فلقب بحضرة صاحب المعالى.

وعلى الرغم من إلغاء الثورة للألقاب ، لكن كان هناك حرص واضح وملموس ، عندما يتوفى واحد ممن كانوا يحملون هذين اللقبين " بك " و " باشا " أن ينشر نعيه مقرونا باللقب ، وإن وضع بين قوسين وكأن هذا سوف يميزه بين الأموات ، فيفردون له موقعا أكثر فخامة تليق بمقامه الكبير فى الدنيا . واحتفظ البعض من حملة الألقاب السابقين بنفس اللقب (وديا) فى المعاملات الشخصية ، وأصبح مألوفا - مثلا - الآن عندما يتحدث أحد فى حزب الوفد عن (الباشا) أن المعنى به هو فؤاد سراج الدين .وبالنسبة للفظ " بيه " - بك - فإننا نجد أنه قدعاد إلى الانتشار بعد سنوات قليلة من الإلغاء ، يُخاطب به كل " كبير " فى المنصب ، عُرفا ، وعادة ، حتى أصبح - مع الأيام - من الصعب أن تتحدث عن أحد الأشخاص المهمين ، وخاصة فى الجهاز الرسمي دون أن تقرنه بهذا اللقب ، ولا أدرى لم شاع هذا اللقب بالذات ولم يشع لقب " باشا " مع أن الثانى هذا هو الأعلى مقاما ورتبة ؟

ومع ذلك فإن لقب باشا كان يُستخدم ، لكن فى مجال آخر غير مجالات التفخيم والتقدير .. إنه مجال المعاكسات ، ذلك الداء الوبيل الذى نراه فى بعض منحرفى السلوك ، فما أن يرى واحد من هؤلاء امرأة أو فتاة على قدر من الجاذبية أو الجمال حتى يناديها صائحا " يا باشا " !! ثم إذا بهذا اللقب يلتصق بكبار رجال الشرطة ، وخاصة اللواءات ، وربما - تجاوزا - العمداء ، حتى أصبح معتادا أن تقول " سعادة الباشا " ليفهم السامع أنك تقصد ضابطا كبيرا فى الشرطة . ثم إذا به يمتد إلى القوات المسلحة ، ولا يقف عند هذا الحد ، بل يعود للاستخدام فى القطاع المدنى بالنسبة لأصحاب المواقع العالية رسميا ، ويختفى تماما من مجال المعاكسات للنساء !

وإذا كان من الشائع فى مصر أن لقب " شيخ " يقترن بعالم الدين المسلم ، إلا أن التُراث الإسلامى يبين لنا أنه كان كثيرا ما يطلق ليرادف لقب " المعلم " ، أو على شخص يحتل موقعا رفيعا ، أو على كبير جماعة ، ثم أصبح من المعروف أن يستخدم فى مصر فى نطاق نظام الطوائف الحرفية حيث كان يطلق على رئيس الطائفة لقب " الشيخ "، فأصبحنا نرى : شيخ الحلاقين ، وشيخ النحاسين ، وشيخ المغربلين .. وهكذا ، ثم إذا بنا اليوم نستخدمه لنعنى به شخصا بارزا فى مجاله العلمى بصفة خاصة ، كما كنا نقول - مثلا - عن الدكتور

سليمان حزين رحمه الله أنه شيخ الجغرافيين ، أو عن كبير فـى مجال الهندسـة المعمارية بأنه شيخ المعماريين .

ولقب الشيخ فى مجال العلوم المختلفة يتميز بأنه لا يتأتى عن طريق رسمى ، مما يبعد عنه شبهة " المسايرة " فى القول والفعل حتى تتم الحظوة ويتم الرضا والقبول من السلطة القائمة ، وبالتالى يصبح لأهل الديار العلمية والفكرية نفسها القول الفصل فى إسباغه على هذا وذاك من العلماء والمفكرين . وإذا كانت تلك ميزة على درجة كبيرة من الأهمية ، إلا أننا خبراء ، فيما يبدو ، فى تحويل الاتجاهات الإيجابية ، والمبادئ الرفيعة بقدرة قادر إلى وسيلة من وسائل النفاق الاجتماعى ، خاصة وأن ليست هناك معايير معينة يمكن من خلالها إسباغ اللقب ، ففى كثير من الأحيان تخضع المسألة إلى تقدير شخصى ، فقد تجد " معقولية " عندما يجىء اسم القارىء الشهير محمد رفعت بأنه " قيثارة السماء "، تعبيرا عن هذا السحر العجيب الذى ينبعث من صوت الرجل فإذا بفيضان خشوع وتقوى يملأ قلبك حال سماعه ، لكن الجمهرة الكبرى صارت تحصل على هذا اللقب أو ذاك بغير جدارة أو استحقاق !

ومن هنا فقد نجد بعضا يخصون هذا أو ذاك بلقب شيخ المجال لأسباب مصلحية ، وخاصة إذا تيقنوا بأن الباب مفتوح بين من يسبغون عليه اللقب وبين مسارات المنفعة وسياط المضرة .وعندما يجد هذا أو ذاك أن المجموعات الماهرة فى دق الطبول قد استطاعت أن تملأ الدنيا باسمه مقرونا باللقب ، فإنه يصدق هذا الذى شاع ويتصرف على أنه حقيقة ، وأنه بالتالى قد أصبح فرعون المجال بلا منازع ، وينكشف أمره من خلال سلوكه إزاء الآخرين عندما لا يطيق كلمة نقد توجه له وكأنها كفر بالله ، وعندما لا يتصور أبدا إمكان أن يكون هناك فى الطريق من يمكن أن يشارك فى القمة الفكرية أو العلمية ، فهذه القمة ليست مثل المناصب الكبرى فى الحكومة أو القطاع الخاص ، لا تتسع إلا لواحد ، وإنما هى قمة متسعة ، كما كنا نرى - على سبيل المثال - القمة الفكرية تتسع لطه حسين وأحمد لطفى السيد والعقاد وهيكل وغيرهم ، وفى الفن اتسعت القمة لمحمد عبد الوهاب وأم كلثوم والسنباطى وزكريا أحمد والقصبجى .. وهكذا .

ولم تقتصر الفوضى على الألقاب فى المجال العلمى والفكرى وحده ، بل ، وفقا لنظرية الأوانى المستطرقة ، وجدناها فى مجالات شتى ، وعلى سبيل المثال فعندما منح الرئيس

الراحل السادات لقبى " لواء " و" دكتور " على الفنان محمد عبد الوهاب إذا بوسائل الإعلام تحرص على أن تسبق اسمه بهما أو بلقب الدكتور بالذات ، مع أن هذا اللقب لا يضيف شيئا للرجل ، فيكفى أن نقول " محمد عبد الوهاب " لنستدعى إلى الوجدان والعقل الكثير من مظاهر عبقريته ،كما يحرص البعض على أن يسبقوا اسم نجيب محفوظ ب " الأديب العالمى " باعتباره حائزا على جائزة نوبل ، مع أن مجرد اسم الرجل يحمل كل المعانى التى يستحقها، وليتأمل القارئ جيدا أسماء كثير من قمم الفكر والفن على مستوى العالم ، فسوف يجد أن أسماءهم تكتب بلا ألقاب حتى لقد دهشت فى بدء دراستى للفلسفة عندما عرفت أن فيلسوف ألمانيا العظيم " هيجل " قد حصل على الدكتوراه لأننى ألفت أن أجد اسمه بدونها ، وهكذا قل عن " رسل " و " سارتر " و " ديوى " وغيرهم .

----

* الميدان ، ٧، ١٩٩٩/١٢/١٤

...ومن قبل قاسم أمين !

لماذا اتخذ من عام ١٨٩٩ بداية لتحرير المرأة كما أشارت احتفالية المجلس الأعلى للثقافة الأخيرة ؟

التفسير المعلن أن هذا هو تاريخ صدور كتاب قاسم أمين عن تحرير المرأة ، وهذا أمر أثار دهشتى حقا ، ولن أدخل فى جدل متسائلا : تحريرها مم ؟ وهل يمكن أن تكون هناك بداية من نقطة الصفر فى التطور الاجتماعى ؟ إلى غير هذا وذاك من تساؤلات ، لكن مبعث دهشتى أننى لا أعتقد أن أحدا من المسئولين عن الاحتفالية ليس لديه علم بكتاب صدر قبل كتاب قاسم أمين بنحو ست وعشرين عاما هو كتاب " المرشد الأمين للبنات والبنين " لرائد النهضة العربية الحديثة ، رفاعة الطهطاوى حيث صدر الكتاب عام ١٨٧٣ وهو نفس عام وفاة مفكرنا الرائد .

صحيح أن الكتاب لم يكن خاصا بالمرأة وحدها كما هو ظاهر من العنوان ، لكن هذا الاشتراك فى الموضوع بين البنين والبنات كان فرصة للمقارنة وهى فى معظم الأحوال مقارنة منصفة إلى حد كبير للمرأة . ولابد ونحن نقيس قيمة العمل الفكرى الذى يعتبر علامة على الطريق أن نضع فى الاعتبار مدى ما كان يمثله وقت ظهوره من نقلة حضارية فعلية . صحيح أن الفارق الزمنى هنا هو ست وعشرون عاما ، لكنها فى هذه الفترة بالذات تعتبر ثرية إلى أقصى ما يمكن أن يكون الثراء الثقافى المتاح فى ذلك الوقت ..

كان الاتصال بالثقافة الغربية قد تزايد ، فقد كانت البلاد قد أحتلت من قبل الإنجليز كما هو معروف ، وكان عدد المدارس الأجنبية قد بدأ يتكاثر بشكل ملحوظ ، فضلا عن تزايد الصحف ، وحركة نشطة فى الغناء والمسرح ، وظهور كوكبة من كبار المفكرين على رأسهم أحمد لطفى السيد ومحمد عبده ، ولا ننسى هذا الصالون الشهير الذى كانت تقيمه نازلى فاضل ، وكانت تلك ظاهرة فريدة وجديدة تماما على المجتمع المصرى ، وكان عدد غير قليل من أعضاء البعثات قد بدأت آثاره العلمية والفكرية تعرف طريقها إلى واقع الثقافة المصرية ، وأخيرا فقد كانت هناك هذه الهجرة المعروفة لعدد من مفكرى وأدباء وصحفيى وفنانى " الشام "، بدأوا يتوافدون على مصر هربا مما كانوا يلاقونه على أيدى العثمانيين ،

وكل هذا لم يكن متوافرا فى المناخ الذى عاشه الطهطاوى مما يعطى كتابه قيمة أكبر ، تماما كما تقارن ضوء شمعة بسيطة ظهرت أمامك وسط ظلام دامس ، بمصباح غاز كبير ظهر فى فترة الضيق الحضارى !!

وحتى لا يكون كلامنا مرسلا ، ربما يكون من الضرورى التوقف قليلا عند بعض ما طرحه الطهطاوى من آراء فى هذا الكتاب التاريخى الخطير ..

فهو بعد أن يشير إلى ما تحمله المرأة من مثيرات للشهوة الحسية مما تنفرد به عن الرجل ، يقول : " فليما عدا هذه الملاذ مثله (أى الرجل) سواء بسواء ، أعضاؤها كأعضائه ، وحاجته كحاجته ، وحواسها الظاهرة والباطنة كحواسه ، وصفاتها كصفاته ، حتى كادت أن تنتظم الأنثى فى سلك الرجال . أوليس أن ناسوت (أى الطبيعة البشرية) الرجل والمرأة فى الخلقة على حد سواء ، وهيكلها مستوفى الترتيب والتنظيم وتناسب الحركات والأعضاء ، ومشابهتها فى الشكل معلومة ، وفى الهيئة مفهومة " . ثم يمضى الطهطاوى إلى ما هو أكثر صراحة ووضوحا فيقول : " فإذا أمعن العاقل النظر الدقيق فى هيئة الرجل والمرأة ، فى أى وجه كان من الوجوه ، وفى أى نسبة من النسب ، لم يجد إلا فرقا يسيرا يظهر فى الذكورة والأنوثة ، وما يتعلق بهما ...

بل إن الطهطاوى يجد فى المرأة من الصفات رفيعة المستوى ما يفوق ما لدى الرجل ، ويسوق مثالا على ذلك " قوة الصفات العقلية ، وحدة الإحساس والإدراك على وجه قوى قويم " ، فهذا يعطيها براعة فى فهم الرجل فهما غاية فى الدقة ، بينما يفتقد الرجل هذه الميزة ، ومن ثم فهو إزاءها إنما هو موقف التلميذ أمام الأستاذ ، انظر إليه وهو يقول : " فهن أساتيذ الرجال فى هذا المعنى فن المؤانسة والمجانسة المعتاد فى مجامع الأنس والسرور والتأنس البشرى واللياقات الدقيّة هو طوع أنتها ، تفهم جزئياته بأدنى إشارة وأخصر عبارة مما لا يكاد يدركه الرجل إلا بصريح العبارة ..."

وقد يتصور القارىء لأول وهلة أن تفوق المرأة هنا إنما يختص بدنيا العواطف والإمتاع الحسى ، ومفكرنا متنبه لهذا ، فيبادر إلى النفى مؤكدا أن ذكاء المرأة أعمق من هذا وأكثر اتساع مدى ، فها هو يكتب قائلا : " وليس ذكاؤهن مقصورا على أمور المحبة والوداد ، بل

يمتد على إدراك أقصى مراد " ، ولا يكتفى الطهطاوى بذلك بل يروى عددا كبيرا من القصص التراثية المبرهنة على صدق هذه المقولة .

ومن الملفت للنظر أن الطهطاوى عندما يترجم كتابا عن أخلاق الأمم وعاداتها نجده لا يقف موقفا حياديا أمام النص بحيث يقتصر دوره على دور الناقل أو الراوى ، فهو أحيانا ما يعلق ويبين رأيه ، ويهمنا هنا تعليقه على ما رواه الكتاب عن موقف بعض الشعوب من المرأة ، إذ نراه يقول ، فيما ننقله عن الأعمال الكاملة لمحمد عمارة : أنه " كلما كثر احترام النساء عند قوم كثر أدبهم وظرافتهم ، فعدم توفية النساء حقوقهن ، فيما ينبغى لهن الحرية فيه ، دليل على الطبيعة المتبربرة .. " !

ولأن قضية التعليم كانت من القضايا الخطيرة بالنسبة للمرأة ، حيث لم تكن بمصر مدرسة للبنات، وقت ظهور الكتاب ، نجد الطهطاوى يوليها اهتمامه ، ومن هنا فلابد أن نتأمل عنوان الفصل الثالث من كتابه حيث نصه : " فى تشريك البنات مع الصبيان فى التعلم والتعليم وكسب العرفان " !! ، ويشرح هذا العنوان على الفور فى أول كلمات وسطور الفصل : " ينبغى صرف الهمة فى تعليم البنات والصبيان معا .. " ، وإذا كان للتعليم أثره المعروف بالنسبة للمرأة من حيث توسيع المدارك وزيادة التعقل ، لحسن مشاركة الرجال فى الكلام والرأى ، إلا انه يضيف إلى ذلك نصا على جانب كبير من الأهمية ، وهو أن التعليم للمرأة ، بالإضافة إلى ما سبق " ليمكن للمرأة عند اقتضاء الحال ، أن تتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجال ، على قدر قوتها وطاقتها " .

والطهطاوى لا يقف عند هذا الحد بل يزيده تأكيدا وبيانا بأثر العمل على القضاء على ما تعيشه النساء القعيدات فى البيوت من فراغ قاتل يمكن أن يصرفنه فى سوء الأعمال والأقوال ، ولهذا يقول الطهطاوى : " فكل ما يطيقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهن ، وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة ، فإن فراغ أيديهن عن العمل يشغل ألسنتهن بالأباطيل وقلوبهن بالأهواء وافتعال الأقاويل " . وهو لا ينظر إلى فائدة العمل بالنسبة للمرأة على أنه مجرد كسب الرزق ، " فالعمل يصون المرأة عما لا يليق ، ويقربها من الفضيلة ، وإذا كانت البطالة مذمومة فى حق الرجال فهى مذمة عظيمة فى حق النساء .."

وإذا كان البعض فى ذلك الوقت قد أبدى تخوفه من " مفاسد " تصورها يمكن أن تحدث من تعلم البنات ، فإن الطهطاوى ينفى ذلك بشدة إلى الحد الذى جعله يؤكد : " .. وقد قضت التجربة فى كثير من البلاد أن نفع تعليم البنات أكثر من ضرره ، بل إنه لا ضرر فيه " ، ولأن أعداء تعليم المرأة كانوا يستندون إلى سوء فهم لنصوص دينية ، بادر الطهطاوى إلى تصحيح هذا الفهم أشار إلى أنه كانت هناك نساء فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم يعلمن القراءة والكتابة لنساء أخريات ، مثل " الشفاء " ..

هل بالغنا عندما قلنا أن تاريخ تحرير المرأة ينبغى أن يكون قبل عام ١٨٩٩ ؟ لا أظن !!

---

* الميدان ، ١٦، ١٩٩٩/١١/٢٣

ثقافة ال" تيك أواى " !

منذ سنوات - أرجو أن يعفينى القارىء من تحديدها - ذهبت إلى أحد المطاعم ، وطلبت بعض سندويتشات مما يعده هذا المطعم ، فإذا بالبائع يسألنى : تيك أواى ؟ كانت الكلمة فى ذلك الوقت جديدة وغريبة على مسمعى ، فلم أتبين جيدا ما قال ، ومن ثم فقد سألته أن يعيد السؤال ، فلما كرر الكلمة حسبت أنها تختص بنوع آخر غير الذى طلبته ، وأن الرجل لابد أنه لم يسمع جيدا نوع السندويتشات التى طلبتها ، فكررت ما طلبت ، فرد الرجل بأنه سمع ، وبالتالى يسألنى : عايزهم تيك أواى ؟ فانتقلت إلى تفسير آخر ، وهو أن هذه الكلمة لا تختص (بنوع) من السندويتشات بل (بطريقة) صنعها ، مثل المشوى والمسلوق والمحمر ، ولما كنت أخشى أن أجرب الجديد فى هذا الشأن اضطررت أن أرد على الرجل بقولى : عادى ! وذلك فى مقابل ما يقال " دوبل " و " سوبر " .. وما شابه .

ويبدو أن الرجل قد فاض به الكيل ، و " خمن " حالة ما أنا عليه من جهل ، فإذا به يسأل : هل تريد تناولها هنا أم تأخذها معك ؟ فاخترت البديل الثانى ، ورجعت إلى ابنى أروى له المسألة ، فإذا به يضحك من سذاجتى ، ويقول : يا بابا ، تيك أواى ، هى الوجبات الجاهزة السريعة التى تأخذها معك لتتناولها فى الطريق أو فى أى مكان آخر تريده خارج المطعم !

من يومها ، وجدت نفسى ألاحظ ما هو أكثر عمومية ، ذلك أن أكثر المنتجات الحضارية المادية ، غالبا ما تصحب معها نمطا من التفكير يناسبها ، بل كثيرا ما تقترن بها حزمة من القيم والعادات والتقاليد الملائمة ، ومن هنا فال" تيك أواى " ليست مجرد صيغة لتناول الوجبات السريعة ، وإنما أصبحت نمطا لنوعية من الحياة والثقافة الخفيفة السريعة السطحية الرخيصة التى قد تملأ العقل لكنها لا تغذيه جيدا ، لكن منطق من ينتجونها ومن يستهلكونها ، أن هذا مما يتفق وإيقاع العصر الذى ينحو نحو السرعة وكثرة التغير! ويمكن أن نرى صورا لها فى كثير من المجالات الثقافية .

وعلى سبيل المثال ، خذ صحفنا اليومية ، فقد أصبح هناك ما يمكن أن يعتبر قاعدة أو عرفا لدى معظمها ، أن لا مكان فيها للمقالات المطولة ، على أساس أن الصحيفة اليومية تركز على الخبر والصورة والتحقيق ، وتلك المقالات القصيرة السريعة ، أما ما كنا نعرفه

فى صحف زمان من مقالات مطولة لطه حسين والعقاد والمنفلوطى والرافعى وهيكل وسلامة موسى وتوفيق دياب والمازنى وغيرهم ، فقد ولى زمانه ، مع أن هناك صحفا مصرية أصبحت تتسع لمثل هذه المقالات المطولة وتحتل مرتبة أولى فى التوزيع فى العالم العربى ، وكذلك يمكن الإشارة إلى صحف عربية تصدر خارج العالم العربى من حيث استمرارها فى نشر مقالات مطولة .

وكلنا بطبيعة الحال يتذكر الكتب التى كان يتداولها طلاب كليات الحقوق والتجارة من حيث ضخامتها وكثرة عدد الصفحات ، فإنها ، ربما تكون مستمرة فى تضخمها وكثرة عدد صفحاتها إلى الآن ، لكن نادرا ما تجد الطلاب يذاكرون فيها .. إنهم يُرضون الأساتذة بشرائها ، لكن هناك الآن أشكال متعددة لتلخيصها فى عدد قليل للغاية من الصفحات ، وربما فى صورة جداول ، لأن الهدف الآن لم يعد أن " يتعلم " الطالب ، فهذا أمر يستغرق وقتا طويلا ويحتاج جهدا مضاعفا ، بينما منطق ال " تيك أواى " يشير إلى هدف آخر وهو أن الطالب يريد أن " ينجح " ، ويكون ذلك بالتركيز على تلك النقاط التى تعين على الإجابة عن أسئلة الامتحان ، ولذلك تجد ارتفاعا فى الدرجات التى يحصل عليها الطلاب فى الامتحانات ، وفى نفس الوقت انخفاضا فى قدرتهم على التعامل بكفاءة ونجاح مع مجالات العمل والحياة التى من المفروض أن الدراسة قد أهلتهم له .

وانظر إلى نوعية الأغانى الشائعة الآن والتى يسمونها أغانى " شبابية " والتى صدق من عدل هذا الوصف بتسميتها بأنها " هبابية " ، ولما أسأل عن سر الميل إلى هذه النوعية ، أسمع أن أحدا لم يعد بإمكانه الآن أن يجلس ليسمع أم كلثوم لمدة ساعة أو أكثر تغنى" رباعيات الخيام " أو غيرها ، ولا عبد الوهاب كى يغنى لمدة نصف ساعة " الجندول " ..وهكذا ، لكن هذه الإجابة لا تقنعنى ، ذلك أن هناك كما كبيرا من أغانى " زمان " كانت كذلك قصيرة وسريعة ، ألا وهى أغانى جميع الأفلام منذ أن بدأت الأفلام الغنائية من عشرات السنين ، فأم كلثوم لها : غنى لى شوى شوى ، وحقابله بكره ، وعبد الوهاب له : عمرى ما حانسى يوم الاتنين ، وحتى : جفنه علم الغزل ، وليلى مراد : اضحك كركر ، و دوس عالدنيا ..وكل أغانى شادية ومحمد فوزى وعبد الحليم حافظ وفريد الأطرش السينمائية.. وغير هذا وذاك مئات الأغانى القصيرة السريعة ، فكأن المسألة ليست مجرد السرعة وإنما هبوط المعانى وتسطيح الكلمات وتدنى الألحان .

إن الغريب حقا أن مروجي أشكال ثقافة ال " تيك أواى " إذ يستندون إلى أن هذا مماثل لما يحدث في الدول الغربية المتقدمة ينسون أنهم في الوقت الذى يقدمون فيه أغانى الزعيق والدق والتنطيط السريعة القصيرة ، فهم يقدمون أيضا السيمفونيات والأوبرات والباليهات ، وهم في الوقت الذى يقدمون فيه صحفا خفيفة سريعة إخبارية ، يقدمون مئات إن لم يكن الآلاف من المجلات العلمية الرصينة الحافلة بمختلف صنوف المعرفة المتعمقة الدسمة ، وهم في الوقت الذى يجددون فيه ويغيرون من ساعة إلى أخرى ، يعنون في الوقت نفسه بموروثهم الثقافي ، دراسة وفهما ونقدا وتعليما واعتزازا، ولا يفكرون في أن يهيلوا عليه التراب !

أما أن يستند البعض إلى دعوى السرعة والتغيير والتجديد كى يقدم أشكالا وأنواعا سطحية من الثقافة الرخيصة ، كى تكون هى النموذج الذى يجب أن تتسع مساحته بالتدريج كى تزيح من أمامها أشكال الثقافة المتعمقة الرفيعة الدسمة التى تحتاج وقتا طويلا لإعدادها واستهلاكها ، فهم " تلاميذ " خائبين للحضارة الغربية ، ولا يفهمونها حق الفهم ، وهذا هو الفارق الكبير بيني " الذيلية " الحضارية ، والقدرة على التعامل مع الحضارات الأخرى بمنطق عقلي يقوم على الانتقاء والنقد .

----

* الوفد ، ١٩٩٩/١٠/١٩

عربية أم سيارة ؟

الحوار مع الأطفال فرصة ثرية ممتعة لمثلى ممن يحترفون العمل التربوى ، وينشغلون بالعلوم التربوية ، خاصة إذا كان الحوار مع حفيد ٠ كان " حسن " الذى تجاوز الثالثة من العمر ببضع شهور ، منشغلا ببعض أمره ، فإذا به يبادر بسؤال وجهه لى يقتضى الإجابة عنه بالإيجاب ، فقلت له : " نعم " ، ولم أنتبه إلى أن " نعم " هذه فى قاموسه اللغوى إنما تعنى الاستجابة لمناداته ، وأن المفروض - حسب ما تعود - أن أرد عليه ب " أيوهَ " ، ومن هنا فقد أعاد إلقاء السؤال تصورا منه أننى لم أفهم ، حيث أن من استخدامات " نعم " التى خبرها أن تكون بمثابة استفهام : " نعم ؟ " يتطلب تكرار السؤال ، فكان أن أجبته بقولى : " لقد أجبت عليك بالعربية " ! قاصدا بطبيعة الحال العربية الفصحى ، فإذا به يقول : " بابا عنده عربية لكن أنا مش عندى عربية " ، مشيرا إلى أن مدلول العربية عنده هو " السيارة " ، ومن هنا فقد استمرأت التحدث بالفصحى قائلا له:" لا تقل عربية وقل سيارة " ، فإذا به يستغرق فى الضحك ، ويسأل : إنت بتتكلم إيه ؟ وأخذ ينظر إلى بعض الجمل الفصحى التى واصلت استخدامها وكأننى" أنكت " معه بطريقة إسماعيل ياسين فى بعض أفلامه عندما يتكلم "أى كلام" فيضحك الأطفال ، ومن هنا فكلما جاء حسن لزيارتنا طالبنى:كلمنى عربية! ويكاد يستلقى على قفاه ضاحكا فرحا بهذه اللعبة اللفظية الفريدة فى نظره !

إن هذا الموقف إنما يلفت نظرنا إلى حقيقة مؤسفة تتصل بتعليم أطفالنا اللغة القومية ، ألا وهى العربية ، فطوال السنوات التى تسبق الالتحاق بالمدرسة يتعلم بالتقليد والمحاكاة ممن يحيطون به ، وخاصة أبويه وإخوته ، " العربية " فى صورتها العامية ونطمئن نحن إلى أنه قد تعلم لغتنا ٠ لكنه عندما يلتحق بالمدرسة يفاجأ بصورة أخرى هى الفصحى والتى تعتبر بالنسبة إليه لغة ثانية ، بل ونطلب منه أن يقرأ فى بعض الكتب بها بينما هو يحتاج إلى فترة أولية كى يفهم هذه اللغة فى حد ذاتها ، ومن هنا يعانى صعوبة كبيرة فى فهم المحتوى المعرفى للكتب المقررة ٠

وتبلغ المشكلة ذروتها عندما يلتحق بمدرسة لغات ، فيجد أنه يتعامل مع ثلاث لغات مرة واحدة ، أولاها العربية الشفاهية ، وهى العامية التى يتحدث بها مع زملائه وأسرته ومعلميه ، والثانية العربية المكتوبة ، أى الفصحى ، ومن هنا تكون المسئولية ثقيلة بالنسبة إليه ، دون أن يجد من الكبار تقديرا لحجمها بالنسبة لنموه العقلى والفكرى ٠

وكم يبلغ بنا الخطأ فى حق ثقافتنا عندما نضع ، من حيث لا ندرى ، اللغات الثلاث فى موقف مقارنة ، متحيزين إلى اللغة الأجنبية ! فأبناؤنا عندما ينطقون ويسمون شيئا باسمه الإنجليزى أو الفرنسى أو الألمانى ، غالبا ما نظهر لهم الفرح والسرور ، وربما نظهر هذا من خلال كلمات تشجيع ، مثل " برافو " ، ونصفق لهم ، لكننا لا نفعل شيئا مثل هذا إذا نطق طفلنا وقال - مثلا - هذه سيارة ، أو هذا هاتف ، إلى غير هذا وذاك من كلمات عربية مما لا وجود لها فى التعامل الحياتى اليومى ، فيقر فى الذهن والوجدان أن المعرفة بالأجنبى مدعاة للفخر والتقدير ، أما المعرفة باللغة القومية ، فيستوى فيها العلم مع الجهل!!

إننى أعلم أنى أسبح ضد التيار لو قلت أن أحد الحلول الجوهرية هى ألا نبدأ سنوات التعليم الأولى بتعليم الطفل لغة أجنبية ، مؤجلين هذا فترة عام أوعامين ، ونخصص هذه الفترة كى نطمئن إلى إمساكه بتلابيب لغته القومية أولا ، فهى " الحبل السرى " الذى يربطه بكافة مصادر الثقافة العربية . وهناك أيضا ضرورة زيادة تعليمه آيات من القرآن الكريم ، باعتباره " المجمع الحقيقى للغة العربية " .أما الحل " الحلم " شبه المستحيل ، فهو أن تشيع الفصحى الصحيحة على ألسن مذيعى ومذيعات الإذاعة والتلفزيون !

----

* الوفد ، ٢٠٠٠/١/١٨

من الطرائف التى حكاها لى بعض تلاميذى ممن ابتعثوا فى السبعينيات إلى الولايات المتحدة للحصول على درجة الدكتوراه ، أن مجموعة منهم ، دخلت مطعما أمريكيا لتناول الغداء ، بعد يوم أو يومين فقط من وصولهم ، وهم خاليى الوفاض تماما من أية خبرة بالمجتمع الأمريكى وثقافته ، وبعد أن جلسوا وأعد لهم الجرسون المائدة ووضع الشوك والسكاكين ، جاء يسأل عما يريدون تناوله ، فبادر أحدهم ، وهو يعبث بيده بالسكين ، قائلا : I want something to open my self ، وكان صاحبنا يريد ما نسميه " بالمقبلات " ، أى فواتح الشهية ، لكنه فكر أولا بالعربية حيث نقول أننا نريد شيئا " يفتح النفس " ، ثم راح يترجم ترجمة قاموسية حرفية ، دون أن يعلم أن الكلمة لها سياقها الثقافى الذى يمكن أن يعطيها معنى فى ثقافة يختلف عن معنى آخر فى ثقافة أخرى ، ذلك أن الجرسون تعجب وفهم أن الزبون يريد أن ينتحر بهذه العبارة الإنجليزية وإلا فماذا يكون معنى open my self ? ، مما جعله يستدعى الأمن !!

تذكرت هذه الواقعة التى كنت أظن أنها تورات فى قاع الذاكرة ، وسط هذه التفسيرات الأمريكية المضحكة (الخبيثة) للعبارة الشهيرة التى قالها أحد طيارى الطائرة المصرية المنكوبة ، وهى " توكلت على الله " أو :" الأمر لله " ، فهؤلاء قوم يفخرون بامتلاكهم أدق الأجهزة وأكثر ما عرفه العالم من معدات فائقة التكنولوجيا ، تتسم بالدقة والذكاء فى كشف الغامض من الأمور ، وتتبع مسار النملة فى الشقوق والجحور، لكن وا أسفاه ! فهناك أنواع أخرى من القراءة تعجز عنها أدق الأجهزة والمعدات ..

إنها ما نسميه " بروح " الشعوب ، فالشعب المصرى بصفة خاصة معجون بماء التدين عبر آلاف السنين ، حتى هؤلاء الذين يعرفون بإنكار الدين تجدهم يستخدمون فى محصولهم اللغوى كلمات دينية ، فما من أحد إلا ويقول " إن شاء الله " ، و " ربنا يسهل " ، و قل يارب " ، " ربك يفرجها " ، " اسع يا عبد وأنا أسعى وراك " ، " ربك هو المعين " ، وهل لا نلاحظ أن البعض من الإخوة الأقباط يرددون أحيانا " بسم الله الرحمن الرحيم " ؟ .. إلى غير هذا وذاك من عبارات كلها تشير إلى أن " الله " حاضر دائما فى الفكر والعقل والقلب ، وإن كان العمل غير مستقيم . بل إن بعض اللصوص والمرتشين والفاسقين ، فى مواقفهم المشينة ، وبطريقة لا شعورية يستخدمون مثل هذه العبارات ، أفلا نجد بعض من يتفقون

على أمر سرقة ، مثلا ، يقولون لبعضهم البعض " نقرا الفاتحة " !! إعلانا عن اتفاقهم ؟ ونسمع الواعد بالرشوة يقول " إن شاء الله " ، فهل هذا أمر مما يشاؤه الله لنا حقا ؟

إن الشخصية الأمريكية خاصة شخصية نعترف بالطبع بأنها وصلت إلى كذا وكذا مما هو معروف ومشهور ، لكننا لا ينبغى أن ننسى أنها شخصية نبت شعب من الشعوب قصيرة العمر الحضارى ، فلا تجد فى خلاياها هذا الامتداد التاريخى الذى يُكسب الشخصية القومية أبعادا متعددة ، ويسمها بالعمق فى تضاريس مكوناتها ، هى شخصية ينطبق عليها هذا الوصف الشهير " لماركيوز " (الإنسان ذو البعد الواحد) ، ذلك لأنها شخصية " تشيأت " ، بحكم ما أدت إليه ظروف نشاتها من تغييب دائم ومستمر لهذا العالم الضخم العجيب الحافل بما لا يخطر على بال ، وهو عالم " الوجدان " .. عالم العواطف والميول والاتجاهات والقيم . وبغض النظر عن الدوافع المعروفة التى يمكن أن تكون قد حركت الأمريكيين لتفسير كلمات طيارنا الشهيد ، ومع الإقرار باحتمالات مُرجحة لتفسير الحادث ، فقد كان طبيعيا أن يستخدم العقل الأمريكى التفسير الذى استخدمه لكلمات الطيار على أنها علامة على العزم على الانتحار ، بينما نفسرها نحن على أنها علامة على أن الرجل ، وقد أصبح أمام كارثة محققة ، يسلم أمره لله ، الواحد الأحد !

----

* الوفد ، ١٩٩٩/١٢/٧

الوجه المنير للدراما !

مثلما هو الشأن بالنسبة للقمر من حيث وجود وجه مظلم له ، ووجه منير ، فكذلك الفن على وجه العموم ، والدراما التلفزيونية على وجه الخصوص ، وإذا كنا لا نرى الوجه المظلم للقمر ، إلا أن الوجه المظلم للدراما هناك كثيرون يرونه ، ومن هنا تأتى الخطورة .

أقول هذا بمناسبة المسلسل الخاص بأم كلثوم الذى لم يحظ عمل فى تاريخ الدراما فى مصر بتغطية وتقدير عال مثلما حصل عليه هذا العمل ، إلى الدرجة التى أصبح معها المزيد من الحديث عنه محفوف بمخاطر التكرار والإملال ، ومن هنا نريد أن نلفت النظر إلى جوانب بعينها حوله " تتصل بكون كاتب هذه السطور ليس ناقدا فنيا محترفا ، وبالتالى فزاوية الرؤية هى " البعد التربوى والنفسى " .

ففى وسط هذه البلبلة " القيمية " المفزعة حولنا أصبح هناك كثيرون يسخرون ممن يردد الحديث عن بعض القيم العظيمة ، مثل الإتقان ، والجدية ، والأمانة ، والأصالة .. إلخ ، فإذا بمثل هذا العمل الدرامى يعيد لنا الثقة بمثل هذه القيم وما سار على دربها ، فما حظى بما حظى به إلا بفضل ما توافر له من إتقان ، وأمانة ، ودقة ، وموضوعية ، وأصالة ، وكان هذا فى حد ذاته سببا رئيسيا للكثافة العالية فى مشاهدته ، والإعجاب بلا حدود به ، فالكثرة الغالبة من الناس فى شوق بالغ إلى العودة إلى الأصول الراسخات ، وإلى تلك المبادىء والقيم والاتجاهات التى تجعل للحياة معنى جميلا ، وتزيد من الروابط بين عناصر المجتمع ، وتعلى من شأن الريادة ، سواء فى مجال الفن أو الأدب أو العلم أو فى غير هذا وذاك .

وكم كنت أشعر بحسرة بالغة عندما أجد إقبالا مؤسفا من الشباب والصغار على هذا الهراء المسمى " بالأغانى الشبابية " والتى صدق من سماها " الهبابية " ، وفى نفس الوقت انصرافا وجهلا بهذه الأعمال الرائعة لمحمد عبد الوهاب وأم كلثوم وفريد الأطرش ومحمد عبد المطلب وليلى مراد وغيرهم ، فإذا بأعداد كبيرة من هذا الجمهور العريض تكتشف هذا الجمال الرائع الذى كاد أن يتوارى فى الظلمات ، ويصرح أحد مسئولى مؤسسة توزيع شرائط أم كلثوم بأن هناك زيادة ملحوظة تصل إلى عشرات الألوف خلال أسابيع قليلة لا تصل إلى أصابع اليد الواحدة ، وعدد منهم غير قليل هم من صغار السن !

ألا يؤكد لنا هذا المسئولية الخطيرة التى يتحملها التلفزيون ، وكيف أن الحس الفنى يُنشأ وفقا لما تتعود عليه الأذن والعين ، إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا ؟ فهذه المساحات العريضة التى تُفسح للذين يرقصون (أو قل : يتنططون) ، ويحركون حواجبهم ، وتتلوى خواصرهم كمن يعانى مغصا ، ويصرخون بأصوات منكرة (وإن أنكرالأصوات لصوت الحمير) بحجة إفساح المجال للجديد ، وللشباب ، فيها إفساد ما بعده إفساد ، وهذا أقوى مبرر لمن يتطرفون ويحكمون " بكفر " هذه الأعمال الرديئة ! وعلى العكس من ذلك ، لو أفسحت مساحات أوسع للفن الراقى ، فسيمفونيات وموسيقى بتهوفن وموزارت وتشايكوفسكى وكورساكوف ، لا أحد يستطيع أن يزعم أنها " قديمة " لا توافق الأذواق الحاضرة لمجرد مرور أعوام طويلة عليها ، بالضبط كما نقول هذا على اللوحات الفنية العالمية الرائعة ، والأعمال الأدبية العبقرية ، والأغانى الرفيعة... تمر العقود والقرون ، ويظل جمالها ويستمر تأثيرها المبدع .

وأخيرا ، لم لا يحفزنا هذا إلى أن نشمر عن سواعدنا ونرصد الأموال الطائلة لإبداع أعمال مماثلة فى جودتها وجديتها عن هؤلاء الذين شكلوا ثقافتنا وتاريخنا ، من زعماء وعلماء وأدباء وفنانين وسياسيين ، حتى تتعلم أجيالنا الجديدة قيم الريادة والعطاء الحضارى ؟ فأنا أؤكد أن فعاليتها سوف تتفوق إلى حد كبير على هذه الصفحات الميتة الجافة التى يتعلمون منها فى مدارسنا !

----

* الأزهر ، ٢٠٠٠/٢/٤

فى عام ١٩٨١ كنت فى مهمة علمية عدة شهور فى بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى مشارف المدينة ، خرجت يوما لبعض أمرى ، واقتضى منى الأمر أن أعبر تقاطع عدة شوارع من هذه الشوارع السريعة الواسعة التى يطلق عليها " High ways " ، وكنت ، كالعادة ، أتوكأ على " عكازى "٠ كانت حركة الطرق سريعة للغاية ، " حملت " هم العبور ، وإذا بالحركة تتوقف فيها جميعا ، فتصورت لأول وهلة أن " ريجان " - الذى كان رئيسا فى ذلك الوقت - يمر ، كما هى العادة عندنا ، لكن ظنى يخيب فلقد أشار لى واحد بأن هذا التوقف إنما هو من أجلى أنا ، مجهول الهوية فى هذه المدينة ، إذ ما دمت أمشى متوكأ على " عكاز " ، ونزلت من على الرصيف فلامس العكاز الشارع ، فلابد من توقف حركة المرور !!

ويبرز نفس المنطق فى العديد من المواقف ، فما من مرة أحاول أن أقف فى الطابور ، فى مطار أو فى بنك ، حتى يشير لى المسئول بأن أتقدم ، على اعتبار أننى مستثنى ، لا لمقام كبير لى ، ولكن لأننى " ذو عكاز " ٠٠ ألا إنه لمن العسير على كاتب هذه السطور أن يمتدح سلوكا أمريكيا ، لكنها الحقيقة التى لابد من الإقرار بها ، فالإنسان قيمة فى حد ذاته لابد من وضعها فى المحل الأول من الاعتبار ، أيا كانت مرتبته المالية أو الوظيفية ، مع الإقرار بوجود صور أخرى فى السنوات الأخيرة من حيث سلوكهم مع العرب والمسلمين ٠

وعلى الفور أتذكر عشرات المواقف المناقضة لهذا تماما فى بلادنا ، وأشهرها أننى فى أحد مواسم الصيف ، كنت أريد أن أعبر " الكورنيش " فى الإسكندرية ، وكانت حركة المرور فيه مزدحمة ، والسيارات تسير مع هذا بسرعة الصاروخ ، وعبثا أشير لقائدى السيارات بعكازى كى أستطيع المرور ، ولا حياة لمن تنادى ، وظللت على هذا الحال فترة طويلة ، وكان على أن أسير مسافة غير قصيرة حتى نقطة أجد فيها عسكرى مرور كى يساعدنى على العبور ، وعلى الفور أتذكر أيضا العبارة الشهيرة للشيخ محمد عبده عند زيارته لمدينة لندن : رأيت إسلاما بغير مسلمين ، وفى مصر مسلمين بغير إسلام ! يريد بذلك أن السلوك بمقتضى التعاليم الإسلامية مطبق هناك ، لكنه غير مطبق عندنا ٠ وما من مرة يتحتم على أن أقف فى طابور وأجد من يقدمنى على نفسه ، لا من المسئول ولا من الجمهور نفسه ، بل كثيرا ما أجد من يزاحمنى ويتعدانى !

وأحيانا ما أتريض فى بعض الشوارع المحيطة بمنزلنا بمصر الجديدة مع حفيد لى يتجاوز السنوات الثلاث بقليل ، فتقابلنا المشكلة الكبرى ، فرصيف كل شارع عال بدرجة لا مثيل لها فى أى بلد من بلدان العالم ونادرا ما توجد منطقة منخفضة ، فيعسر على العبور ، كما يعسر كذلك على الطفل الصغير ، وأضطر أحيانا أن أسير أسفل الرصيف ، على ما فى ذلك من خطورة . وأتساءل أمام كثيرين : ألا يعرف مهندسو الطرق فى مصر أن هناك مقاييس عالمية لأرصفة الشوارع ؟ فأسمع من يقول أنهم اضطروا لذلك حتى لا يسمحوا لأصحاب السيارات أن " يركنوا " سياراتهم فوق الأرصفة ، فأقول - بينى وبين نفسى - : سبحان الله ! ولم لا تكون هناك قاعدة بعمل مخالفة مرور لكل من يوقف سيارته على الرصيف ؟

بل إننى لأنظر بعين الشك والريبة إلى كثير من هذه الأرصفة فى مصر الجديدة التى تُهد وتُنشأ بدلا منها أرصفة حمراء فاخرة بغير حاجة إلى ذلك ، وأشعر بتمييز طبقى صارخ ، عندما تضطرنى الظروف أحيانا أن أسير فى بعض شوارع عين شمس والمطرية وحلمية الزيتون ، مع أن سكانها مصريون مثل سكان مصر الجديدة ، فترن فى اذنى المقولة الماركسية : من معه يُعطى ويُزاد ، ومن ليس معه يؤخذ منه .

---

* الميدان ، ٢٠٠٠/١/٤

المدير والسكرتيرة !

هى قصة مألوفة ومكررة فى كثير من أفلامنا السنمائية ومسلسلاتنا التلفزيونية ، ألا وهى زواج المدير بسكرتيرته علنا أو سرا ، مما يشير إلى أنها " واقع " ، لا نقول بطبيعة الحال أنه يحدث دائما أو حتى غالبا ، ولكنه يحدث أحيانا ، دون أن يصل إلى حد الظاهرة . وعلى الرغم من تحفظنا بالقول بأنه لم يصل إلى حد أن يكون ظاهرة ، فإن هذا لا يبرر عدم الاهتمام به والتفكير فى دواعيه ، إذ ليس من الحكمة أن ننتظر دائما حتى يشتعل الحريق فى المنزل كى نفكر فى أسبابه وعلاجه ، فالأسلم أن نسارع فى التفكير ، من لحظة شمنا لرائحة " شياط " ولو بسيط ، فصدق من قال : " معظم النار من مستصغر الشرر " ، ويزيد من أهمية التطرق إلى هذه القضية أن حدوثها يكون غالبا بين الرجال المتزوجين .

وأول ما يبرز لنا فى هذا الشأن أن الرجل وهو يختار زوجته ، غالبا ما لا تتطابق الصورة التى يحلم بها ، والواقع الذى يحدث ، فكم هناك من خطط وحلم وفكر ودبر ، ثم إذا به يخضع للقاعدة الغالبة " الزواج قسمة ونصيب " ! .. فهكذا تجىء الأمور ، وكأنه قدر لا قبل لك بدفعه أو إبداء الرأى فيه . لا أقول هذا بطبيعة الحال على سبيل التعميم ، فهناك حالات يحدث فيه عكس ما أقول .فإذا ما جئنا إلى اختيار السكرتيرة ، نجد الأمر مختلفا ، فهناك معايير ومواصفات وشروط لابد من توافرها والتدقيق فى مراعاة ذلك : الجمال . اللباقة . حسن التصرف . القدرة على تحمل المسئولية . معاملة الناس بلطف . الاهتمام بكل صغيرة وكبيرة تخص المدير ... إلى غير هذا وذاك من مواصفات .

بعد فترة من عمل السكرتيرة ، واستمرار الزواج ، تحدث مقارنة لاشعورية داخل المدير : فالسكرتيرة لابد أن تكون أمامه دائما – وفق التعبير الشائع – " على سنجة عشرة " بينما الزوجة ، وسط مشاغلها وأعمالها المنزلية ورعاية الأطفال ، تكون " مبهدلة " فى كثير من الأحيان ، وأحيانا ما تكون غارقة فى روائح الثوم والبصل ، وينسى " بسى السيد " أن هذا كله يصب فى تيسير حياته ، ومن هنا " تزوغ " عيناه ، فيرى جمالا هنا وقبحا هناك !

وللرجل اهتماماته المتعددة خارج المنزل ، مما يتصل بعمله ، وبزملائه ، ومواعيده ، والمهام المطلوبة منه ، وغالبا ما تتكاثر بالنسبة لكبار المديرين ، لكنه يعتمد على جدار قوى ، فالسكرتيرة تحفظ كل هذا وتعرف من يحسن استقباله ، ومن يستحق التطفيش ،

وتحفظ المواعيد وتنسق بينها ، وتعرف الكثير من الأسرار ، وتلاحظ كم ودرجة ونوع ما قد يتعرض له من إرهاق فتسرع إلى مزيد من العناية " الشخصية " والمعاملة العطوفة والحنو ، بينما الزوجة " ولا هى هنا " ، لا عن تقصير بالضرورة ، وإنما لأنها تحمل من الهموم والمسئوليات الأسرية مالا يجعلها تنتبه إلى الشأن الخاص لزوجها ..

فهى ترعى الأولاد ، وخاصة شئونهم التعليمية التى تستقطب جل وقتها ، وتعنى باحتياجات المنزل من مواد تموينية ، وملابس ، بل وبصحتهم ، وينسى الرجل أن هذا كله فيه تخفيف كبير عن كاهله ، فهو يقضى معظم وقته فى العمل . أما التى تحمل همومه المباشرة فهى السكرتيرة التى تقف أمامه معظم الوقت ، فيجد نفسه أسيرا لها لا يستطيع الاستغناء عنها ، ويزول الخيط الرفيع بين " المنزل " و " العمل " فيتصور أن هذه السكرتيرة تكون الأصلح كى يقترن بها ، وعندما يقترن فعلا بها ، يجدها - تدريجيا - تتحول هى الأخرى إلى صورة من تلك الصور الشائعة بين النساء المتزوجات فى بيوتنا المصرية !

----

* الميدان ، ٢٠٠٠/٢/٨

حتى الآن ، فإن الأزمة الخانقة للمرور التى يعيش فيها المواطنون فى القاهرة وتستنفذ الكثير من الوقت والأعصاب والجهد والمال لا يبدو أن أولى الأمر قد نجحوا فى التوصل إلى حل لها !

هذه حقيقة يعيشها الجميع ، ولابد من الاعتراف بها ..

صحيح أن هناك العديد من الجهود التى بذلت ، أعظمها بطبيعة الحال ، مترو الأنفاق ، وكوبرى أكتوبر ، وبقية الكبارى الأخرى . وما من مشروع يُشرع فى العمل فيه حتى يصرح المسئولون بأن إنجازه سوف يحل كذا بالمائة من الأزمة ، وأخرها هذه الوصلة الأخيرة لكوبرى أكتوبر ، حيث كان التصريح يؤكد أن ٤٠٪ (لا أدرى على أساس حسبت هذه النسبة) من الاختناق سوف يتم القضاء عليه ، ومع ذلك فهذا لم يتحقق ، صحيح تحققت سيولة ملحوظة فى مسافات ، لكن الراكب يعود فيدفع الدين فى منطقة أخرى تعانى من تزايد اختناق ، وكأنك يا أبو زيد لا رحت ولا غزيت !

وما زلت أذكر أننى قرأت حديثا لمسئول كبير عن المرور منذ فترة ما يشبه إعلان فقدان الأمل فى حل مشكلته فى القاهرة ، حيث كانت وجهة نظره ، أن شوارع وميادين القاهرة فى اتساعاتها هى هى منذ عشرات السنين على وجه التقريب ، بينما تدخل فى الخدمة على هذه المساحات عشرات السيارات الجديدة يوميا ، وبالتالى فإن ما يُقام من مشروعات ستظل بمثابة المسكنات الوقتية ، إذ بعد فترة قصيرة ، يعود شبح الأزمة الخانقة للظهور مرة أخرى ليضغط على أعصابنا وجيوبنا وعقولنا !

وأذكر أنه فى آخر مرة لى أقوم فيها بزيارة عمرة إلى مكة والمدينة ، أن ذهبت من مكة إلى المدينة ، حيث المسافة تقرب من خمسمائة كيلومتر فى سيارة خاصة جيدة لأحد الأصدقاء السعوديين ، وفى العودة ، وكانت بعد الانتهاء من صلاة الفجر ، ووصلنا إلى مكة قرب الحادية عشرة صباحا فوجدت أننى لم اشعر بأى تعب بأى حال من الأحوال ، إلى الدرجة التى أمكننى أن أواصل القيام ببعض المهام والأنشطة بقية اليوم دون كلل ، لأن

الطريق على درجة عالية للغاية من جودة " السفلتة " ، بحيث لا يشعر الراكب بأى اهتزازات صعودا وهبوطا طوال الطريق ٠

وأخذت أقارن بين هذا وبين ما يحدث عندما أذهب من منزلى فى مصر الجديدة لحضور جلسة لجنة التربية وعلم النفس فى مجمع اللغة العربية بالزمالك ، فعند العودة أشعر وكأننى كنت أقوم بجهد طويل المدى ، مرهق ، لا أتمكن بعده أن أقوم بجهد آخر ، ذلك أن العذاب الذى نمر به طوال الطريق ، والصعود والهبوط فى بعض الشوارع من سوء سفلتتها ، والأخلاقيات المفلوتة من بعض قائدى السيارات ، والاختناقات المعروفة ٠٠ كل هذا يقف وراء هذا الشعور بالإرهاق الشديد كلما كان على المواطن أن يخترق القاهرة بدءا من مصر الجديدة أو مدينة نصر إلى أى مكان آخر فى هذه العاصمة المسكينة التى أصبحت شرايين القلب فيها مصابة بطبقات من الكولسترول التى تهدده بالتوقف والعياذ بالله !

وكما يقول جمهور الناس فى مصر فى مناقشاتهم العادية : " ربنا عرفوه بالعقل " ، فليسأل كل منا : إذا كان السبب الرئيسى هو التكدس والتزايد المستمر فى البشر والسيارات فى القاهرة مع بقاء سعتها كما هى ، فلنطرح تساؤلا أبعد من ذلك وهو : ما الذى يدفع مئات الألوف على هذا وهم يعرفون مقدما العناء والعذاب الذى سوف يلاقونه على الطريق؟ الإجابة لا تخفى على أحد ٠٠٠

إن الذى لا شك فيه أن الكثير من مصالح الناس ، بل وكذلك الخدمات الأساسية ، لا تُقضى غالبا إلا بالقاهرة ٠٠ إنها المركزية التى ما زالت تجثم على الصدور على الرغم من " هيكل " الحكم أو الإدارة المحلية ، فلا يستطيع مواطن ، من أسوان حتى مرسى مطروح ، أن يستغنى عن التواجد فى القاهرة لقضاء العديد من المصالح الضرورية ، لا الحكومية فقط ، بل وغير الحكومية ، وأبسط ما يمكن أن أسوقه هنا ، عندما أشترك فى مناقشة رسالة ماجستير أو دكتوراه ، وخاصة فى محافظات صعيدية بعيدة ، وأجد أن مصادر مهمة قد غابت عن صاحب الرسالة ، يكون الرد أن ظروف الباحث الاقتصادية والاجتماعية لا تمكنه من الذهاب عدة أيام ، وعلى مرات ، إلى القاهرة ، حيث لا توجد هذه المصادر إلا بها !! وقل مثل هذا بالنسبة للكثير من الأمور ٠٠

حتى فى مجال الفن ٠٠كثيرا ما قرأنا فى تاريخه أن الفرق المسرحية الكبيرة مثل فرقة يوسف وهبى أو فاطمة رشدى أو على الكسار أو الريحانى ، كانت تقيم بعض عروضها فى عدد من عواصم المحافظات ، وكان يحدث هذا أيضا بالنسبة لبعض كبار المطربين والمطربات ، فضلا عما كان يتكرر هذا فى بلدان عربية ، لكننا الآن نجد الجميع يتمركز بالقاهرة ، ويعرض البعض فقط فى الإسكندرية فى موسم الصيف ، أما بقية محافظات مصر فلا حق لجمهورها ، ولا بد أن يأتى إلى القاهرة !!

كذلك أذكر أننى عملت فى مكة المكرمة ثلاث سنوات فى أواسط السبعينيات ، وطوال هذه الفترة ، لم أشعر بضرورة تجبرنى على الذهاب إلى الرياض ، عاصمة المملكة ، حيث كان هناك ما يشبه الاستقلال الإدارى والاقتصادى مما لا يضطر معه الإنسان إلى الذهاب إلى العاصمة ٠

كذلك عندما زرت " واشنطن " لأول مرة عام ١٩٨١ ، متخيلا أنى سوف أرى مدينة مهولة ، على اعتبار أنها عاصمة أقوى دول فى العالم ، وهى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكنى فوجئت بأنها ، ربما ، أصغر كثيرا من العديد من المدن الأمريكية الأخرى ، وفى مقدمتها نيويورك ، وشيكاغو وبوسطن وسان فرانسكو وغيرها ، لأن الولايات المتحدة نموذج صارخ للامركزية حقا ٠

ومن هنا فإن مبدأ اللامركزية الذى نطنطن به منذ عشرات السنين على صفحات الورق وعبر شاشات التلفزيون والعديد من الميكروفونات ، بحاجة إلى أن يعرف طريقه إلى التطبيق الحقيقى ٠

واستئثار العاصمة بالعديد من الخدمات أمر مفهوم ، لكن " الهوة " التى تفصل بين عدد ونوع ما يحصل عليه مواطنو القاهرة وما يحصل عليه مواطنو الأقاليم يجب أن تضيق ، حيث هى الآن من الاتساع إلى الدرجة التى يمكن عندها أن نقول أننا قد تجاوزنا الحد الأدنى للظلم الاجتماعى والتفرقة الطبقية الصارخة!

لكن هناك من سوف يقول أن " المحليات " قد أثبتت عدم أهليتها للوفاء ببعض المهام والمسئوليات التى أنيطت بها ، حتى أصبح حديث الفساد فيها على كل لسان ٠ لكن هذا وإن

كان قريبا من الحقيقة لا ينبغى أن يهدم المبدأ ، وإنما يدفعنا إلى أن نفكر فى مزيد من السبل التى تكفل دقة المحاسبة وشدة المساءلة ، ولا ينبغى أبدا أن تدفعنا إلى أن ننكص على أعقابنا فنتراجع عن بعض هذه الخطوات التى كنا قد حصلنا عليها فى الطريق إلى المركزية .

وإننى لأذكر أن الراحل العظيم د. جمال حمدان كان قد كتب على صفحات الأهرام عام ١٩٧١ ، على وجه التقريب ، مناديا بضرورة التخطيط لبناء عاصمة جديدة ، غير القاهرة ، وهو مطلب ما زال ملحا ، وهناك من أهل الاختصاص من هم أقدر منا على " وزن " هذا المطلب علميا واقتصاديا ، وأبسط ما يمكن البدء به هو ما يمكن أن نسميه " عاصمة إدارية" .

----

* الميدان ، ٢٥/١/ ، ١/٢/٢٠٠٠

هناك الكثير من الأسباب التى قيلت تفسيرا لهذا الانهيار المدوى الذى حدث لما كان يسمى بالدول الاشتراكية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى (سابقا) ، لصالح الدول الرأسمالية ، مما رسب فى العقل العالمى أن النظام الرأسمالى هو العلاج الشافى لأوجاع العالم ، وأنه فى الوقت نفسه الطريق الذهبى إلى التنمية والرخاء والقوة ، ومن هنا هذه الهرولة الواضحة نحو الرأسمالية سواء عندنا أو عند غيرنا !

والخطأ الكبير فى ما حدث هو خطأ فى القياس ، أى الحكم بأن انهيار قطب من قطبى المواجهة يعنى بالتالى صلاحية القطب الآخر ، وكأنهما بطلى ملاكمة أو مصارعة ، فسقوط واحد ، يعنى فى التو واللحظة انتصار الآخر ٠إن الذى مد النظام الرأسمالى بأسباب القوة على مواصلة الحياة هو تلك الميزة التى يملكها ، وافتقدها النظام الاشتراكى ألا وهى التعددية وحرية الفكر ، فكما أننا نعيب على النظام الرأسمالى أن شيوع الاحتكار فيه يؤدى إلى سيطرة واضحة لرأسمال المال على مراكز اتخاذ القرار ، نجد أن هذا الخطر كان موجودا كذلك فى النظام الاشتراكى ، من حيث احتكار السلطة لحزب واحد ، مهما قيل من دعاوى بأن هذا الحزب هو الممثل لمختلف الطبقات الشعبية العاملة ، لأن التجربة الواقعية أكدت لنا أن الأمر انتهى إلى احتكار فئة بعينها على قيادة الحزب ، وبالتالى فلم يكن الحكم هو حكم قوى شعبية بقدر ما كان انفراد أقلية ، مما انتهى إلى استبداد مخيف فرغ الإنسان فى الشعوب التى ابتليت بهذا النظام من إنسانيته وحولته إلى دمية لا حول لها ولا قوة ٠بينما تؤدى التعددية السياسية إلى كسر احتكار الحكم ، وإلى أن تفكر كل قوة فى ما يمكن أن تفعله بها القوة الأخرى إذا اكتشفت أخطاءها ، ولعل هذا ما نجد له مثلا فى ألمانيا عندما اكتشفت مخالفات مالية لـ "كول" المستشار السابق ، تسببت فى انهيار سياسى لحزبه٠

وهذا ما يؤكد لنا على أهمية البعد الثانى المكمل ألا وهو حرية الفكر ، فلولا تلك الشفافية التى توافرت لمن يكتب ، ولولا تلك الحرية التى توافرت لما أتيح لأحد أن يكشف مخالفات كول ، ولسنا بحاجة إلى البرهنة على ذلك ، فكم هناك فى العالم الثالث ما هو أبشع وأشنع مما فعله كول ، لكن لأن السلطة تقوم على الاحتكار ، ولأن الشفافية معدومة إلى حد كبير ، ولأن هناك ترسانة من القوانين المقيدة للحريات ، لا تتاح لأحد أن يعرف الأخطاء التى تحدث ، وإذا عرفها لا يستطيع الكتابة عنها !

والنتيجة ؟ النتيجة مشابهة لما يحدث فى جسم الإنسان إن أصابه ميكروب ، وعجز عن اكتشافه ، وإن عرفه كابر وعاند واستمر على ما هو عليه .. سينمو الميكروب ويتغلغل فى خلايا جسمه ، وتكون النتيجة الطبيعية هى الانهيار المرضى المؤدى إلى الموت والعياذ بالله ! وهذا هو ما حدث فى الدول الاشتراكية ، وعكسه حدث ويحدث فى الدول الرأسمالية . إن الرأسمالية على درجة من الذكاء بحيث أتاح لها السماح بالتعددية وحرية الفكر أن تكتشف أخطاءها أولا بأول فتقوم بتصحيحها فتكتسب صحة وعافية وتستمر فى الحياة وتواصل الوجود !

لكن ما نود التنبيه عليه هو أن النظام الرأسمالى هو الآخر يحمل من الشرور ما لا يقل عن تلك التى حملها النظام الرأسمالى ، وإن كانت شرورا من نوع آخر ، ولعل ما أدى إليه احتكار الولايات المتحدة للقوة على المسرح العالمى ، وما أدى إليه هذا من احتكار مصادر القوة فى القرار السياسى على المستوى الدولى لهو صورة مكبرة لما يحدث عادة على مستوى أصغر فى كل مجتمع من المجتمعات الرأسمالية ، من حيث سيطرة القوى ذات السطوة الاقتصادية على مقدرات الأمور .أقول كل هذا وعينى على الطريق الذى تسير إليه مصر الآن ، حيث العديد من المؤشرات التى باتت تثير القلق !

----

* الميدان ، ٢٢/٢/٢٠٠٠

هى مقولة قديمة مشهورة ، لكننا لن نسأم الحديث عنها ، لأن الوقائع التى تنطبق عليها دائمة الحدوث والتكرار ..

قالوا أن كلب الأمير عندما مات جاء الناس ليعزوه ، ولما مات الأمير لم يجىء أحد ليعزى فيه !

والدلالة المؤلمة هنا والمفارقة المخجلة حقا أن (الكلب) استحق العزاء لأن صاحبه من ذوى المكانة والعزوة والسلطة ، فإذا ما مات صاحب العزوة والسلطة هذا نفسه ، فلا دافع للناس أن يقوموا بواجب العزاء، وهكذا يعلى النفاق الاجتماعى من قيمة (الكلب) واستحقاقه التكريم ، ميتا ، على (الإنسان) لأن معيار السلوك الاجتماعى ليس هو الفضيلة فى حد ذاتها وأبرز صورها هنا " الوفاء " ، ولكن المعيار هو " المصلحة " فى دائرتها الفردية الضيقة ، وفى هذا الشأن تكثر القصص وتتعدد الروايات ..

ثارت هذه المقولة فى ذاكرتى الأسبوع الماضى عندما توفى د. سليمان حزين عن تسعين عاما ، فسارعت بعد ساعات قليلة إلى كتابة مقال تحية له على صفحات الأهرام متصورا أن كما كبيرا من المقالات سوف يرسل بغية نشره عن الرجل ، حيث كان يمثل هرما حقيقيا من أهرامات ثقافتنا فى القرن العشرين ، فإذا بحالة غالبة من الصمت المخجل حقا تطبق على كثيرين ، وأتساءل : أين جامعة أسيوط التى أنشأها ؟ أين المجمع العلمى المصرى (الذى أنشأه نابليون بونابرت) ، وأحياه راحلنا وجمع فحول العلماء فيه ؟ وأين الجمعية المصرية الجغرافية التى أعطاها من عمره الكثير ؟ وأين المجالس القومية المتخصصة التى أثراها منذ ساعات إنشائها الأولى حتى آخر جلسة فى الشهر الماضى ؟ وأين وأين ؟!!

وخفف من ألمى النفسى تذكرى لما حدث لى عندما كنت " أكح " فإذا بتلفونات لا أول لها ولا آخر يطمئن أصحابها من خلالها على صحتى ، حيث كنت أمينا للجنة العلمية للترقية إلى وظيفة أستاذ ورئيسا لرابطة التربية الحديثة ورئيسا لأشهر مجلة تربوية (دراسات تربوية) ، ورئيسا للقسم ، وصديقا لوزير تربية سابق ، إلى غير هذا وذاك من مواقع

متعددة ، فلما ذهب كل هذا ، أمكن أن أغيب عن القسم الذى أنتمى إليه فى الجامعة شهورا ، فلا أحظى بهاتف واحد يطمئن إذا ما كنت على قيد الحياة أو مت ؟!

ومنذ شهور ، خرج إلينا كتاب على درجة كبيرة من الأهمية عن البترول ، مؤلفه هو " حمدى البنبى " ، لكن المشكلة أن الكتاب نزل إلى السوق ، بعد ساعات أو أيام معدودات من خرج مؤلفه من كرسى وزارة البترول فلم يحفل به أحد ، وقارن هذا بكتاب عن التعليم ألفه وزير التربية ، فإذا بعشرات التعليقات والتعظيمات تشير إلى أن هذا الكتاب فتح جديد فى تاريخ التعليم فى مصر !!

وقبل أن أكتب هذا المقال فى مساء السبت ٢٠٠٠/١/١ كنت أتناول فطورى ، ومؤشر الراديو على البرنامج العام فاستلفت سمعى أن المذيع ، وهو ينوه بما سوف يُذاع من برامج فى الدقائق التالية ، يسبق اسم " عمر بطيشة " ، صاحب برنامج " ضيوفك سنة ألفين " ب " المذيع الكبير " ، وبعد ذلك ، وفى التو واللحظة يشير إلى برنامج الفوازير للمذيعة العظيمة آمال فهمى دون أن يسبق اسمها بأى لقب تكريمى !! والتفسير واضح ، فعمر بطيشة ما زال قائما بالعمل ، وصاحب سلطة كبيرة فى الإذاعة ، أما آمال فهمى ، أستاذة الجميع ، فهى لم تعد صاحبة سلطة ، رغم أن عطاءها الكبيرلا ينقطع حتى الآن ..وهكذا يطل علينا المثل الشهير الذى صدرنا به المقال ، ونفهم لماذا يعشق الناس السلطة هذا العشق الجنونى ، ففضلا عما يحصلون عليه أثناء تقلده ، فهو يحميهم من برودة دائرة التعتيم والجحود !

----

* صوت الأزهر ، ٢٠٠٠/١/٧

دخول خاطئ إلى المستقبل !

التوجه المستقبلى نزعة عالمية أصبحت علامة فارقة بين من يمكن أن يكونوا ضمن صانعى الحضارة وبين مستهلكيها فى أحسن تقدير ، أو الذين يصرون على أن يستمروا فى البقاء فى كهف التخلف ، فأين نحن من أولئك وهؤلاء ؟ المقارنة ليست فى صالحنا بكل الأسف ، على الرغم من التقدير البالغ لعدد من الجهود التى لا ينطبق عليها ما سوف نشير إليه .وإذا كان الدخول إلى المستقبل ليس بشعار يُرفع ، ولا باحتفالية تقام ، لكننا ، حتى على هذا المستوى الجزئى الشكلى ، أخطأنا المدخل ، وأسأنا التقدير ، ولنقف وقفة سريعة أمام بعض الدروس المؤسفة التى خلفتها احتفالية وزارة الثقافة فى نهاية ١٩٩٩:

– أدخلتنا فى جدل مؤسف وعقيم لا يصح أن يقوم بين من نالوا أقل حظ من التعليم فى حساب زمن القرون المختلفة بحيث يضيع وقت طويل فى التساؤل : هل عام ٢٠٠٠ هو بداية الألفية الثالثة أم نهاية الألفية الثانية ؟ فمن المؤكد أن الألفية الثالثة سوف تبدأ فى أول يناير سنة ٢٠٠١ ، وإذا كان العالم قد شهد احتفالات فى دول مختلفة فغالبا ما تعلق هذا بظهور رقم ألفين فى حد ذاته ، وبالتالى أعلنا دخولنا ألفية جديدة دون أن تبدأ بعد !

– قيل أن الاحتفالية " تُسوق " مصر فى عالم السياحة والدعاية والإعلام وزُعم أنها تذاع فى عشرات القنوات ، وقد أنفقت وقتا طويلا متنقلا بين القنوات الفضائية لعديد من الدول الكبرى فلم أعثر على هذه الاحتفالية . ثم ، هل أكبر وأهم عجائب الدنيا السبع ، الأهرامات ، تحتاج إلى دعاية وإعلان ؟

– ذكر وزير الثقافة فى مجلس الشعب أن تكلفة الاحتفالية لا تزيد عن ٩,٥ مليون دولار، أى ما يزيد قليلا عن ثلاثين مليون جنيه مصرى ، بينما ذكر سمير رجب رئيس تحرير جريدة الجمهورية ، الذى نعرف وثاقة علاقته بالقيادة السياسية ، أن التكاليف بلغت خمسين مليون دولار ، وأكد هذا أيضا الشاعر فاروق جويدة فى الأهرام ،وهى الجريدة شبه الرسمية ، أى ما يزيد قليلا عن ١٧١ مليون جنيه، والفارق بين الرقم الذى صرح به الوزير والرقم الذى ذكرته المصادر شبه الرسمية الأخرى يصل إلى ١٤٠ مليون جنيه ، فهل وصل بنا السفه إلى هذه الدرجة باسم الدخول إلى المستقبل عن طريق عمليات لهو

ولعب لا عن طريق بناء قواعد علمية وتكنولوجية؟وكم كان يمكن أن ننشئ بهـذا الرقـم مـن مدارس أومستشفيات أو مصانع ؟وأليس من حقنا أن نعلم تفصيل إنفاق كل هذه المبالغ التى هى نقودنا نحن أبناء الأمة ؟

– أما التقييم الفنى ، فقد صدق جويدة عندما قال : " جاء العمل من الناحية الفنية سـاذجا وبعيدا كل البعد عن كل الظروف التى أحاطت به من حيث المناسبة والمكان والغاية ".

– أن الدخول إلى المستقبل إنما يكون بعقول وسواعد وأذواق مصرية لديهـا القـدرة علـى ذلك ، أما الاعتماد على أجنبى تصوروه عبقريا ، ويلهف وحده مبلغ عشرة ملايين دولار ، صاحب القدرات " الساذجة " ، حسب رواية جويدة ، فهذا والله هو السفه بعينه .

– جاء التوقيت كأسوأ ما يكون التوقيت ، وهو العشر الأواخر من رمضان ، التى تتطلـب من أهل الدولة الإسلامية الكبرى مصر ، صاحبـة الأزهـر الشـريف سـلوكيات بعينهـا تتنـافى تماما مع ما حدث على هضبة الأهرامات ، على الرغم مما حاولوا أن يضحكوا به علينا مـن أن الاحتفالية سوف تراعى " قيمنا وتقاليدنا " ، هذا الزعم الذى لم ينطل على أحد !

– الدخول إلى المستقبل فاقدى الاعتزاز بالمقومات الأساسية للذاتية الثقافيـة هـو منطـق " إلحاق " و " تبعية " ، وإلا : فأين هى احتفالاتنا بأى قرن هجرى ؟ !

----

* صوت الأزهر ، ٢٠٠٠/٤/٢١

القسم الرابع

الفساد هنا والفساد هناك !

فى أوائل شهر نوفمبر الماضى كان المستشار الألمانى السابق " هلموت كول " يحتفل مع شعبه بالذكرى السنوية بسقوط جدار برلين ، هذا السقوط الذى أعتبر بداية توحيد ألمانيا حيث تم على يد المستشار السابق ، وكان هذا مبررا لأن يعتبر الألمان " كول " أحد خمسة عشر شخصية شكلت تاريخ ألمانيا فى القرن العشرين . ولو كان " يوسف وهبى " أو " حسن الإمام " على قيد الحياة ، لوجدا فيما حدث بعد ذلك ، ربما بساعات ، أو أيام تقل عن أصابع اليد الواحدة مادة لفيلم سينمائى أو مسرحية على درجة عالية من المأساوية والمفارقات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار أو العكس !

كانت نقطة البداية من صورة " البطل " إلى صورة " خائن الأمانة " فى الخامس من نوفمبر حيث اضطر " والتر ليسر كيب " أمين عام صندوق الحزب الديموقراطى المسيحى الذى كان يتولى " كول " رئاسته الفخرية ، فيما نقلت " عزة سامى " بالأهرام ، أن يقوم بتسليم نفسه إلى السلطات الألمانية التى كانت تريد القبض عليه لاتهامه بالتهرب والغش الضريبى ، وإذا بالتحقيق معه يفتح الباب على ملف كبير يخص المستشار السابق نفسه بما يعد فى النظام الألمانى " فضيحة " تستحق التشهير والتحقيق والاعتزال ، دون أن تشفع للرجل هذه الأعوام الطويلة التى قاد فيها جزئى المانيا نحو الوحدة ، وقاد الاقتصاد الألمانى نحو الازدهار والتقدم .

أما التهمة التى وُجهت للرجل فهى أنه قد أدخل فى صندوق الحزب أموالا من البعض دون أن تسجل فى حساب الحزب ، وفقا لرغبة الذين منحوا هذه الأموال . وقد اعترف كول بأنه فى الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٨ قد قبل مبالغ تصل إلى ٣٠٠ ألف مارك سنويا لتمويل نشاط الحزب فى ألمانيا الشرقية . ولابد أن يتنبه القارىء إلى أن هذه المبالغ لم تكن بهدف أن يثرى الرجل ثراء شخصيا ، بل كانت لتمويل النشاط الحزبى داخل ألمانيا !

ثم ننقل الكاميرا إلى بقعة أخرى .. على الأرض المحتلة فى فلسطين ، وأيضا الاتهام الموجه هنا هو إلى رأس الدولة ، عزرا وايزمان ، ذلك الطيار الصهيونى الشرس فى سلاح الجو البريطانى أثناء الحرب العالمية الثانية ، وقائد السلاح الجوى الإسرائيلى أثناء أحد

الحروب العربية الإسرائيلية ، فهو الآن يخضع لتحقيق جنائى لاتهامه بأنه قد قام بمعاملات مالية غير قانونية مع رجل الأعمال الفرنسى الصهيونى " ادوارد سوريس أثناء عضويته السابقة فى الكنيسيت الإسرائيلى ، وكذلك أثناء تقلده مهام الوزارة ، ففى الفترة من ١٩٨٩ و١٩٩٣ حصل على ما يقرب من نصف مليون دولار من سوريس .

كان الهدف من تلقى مثل هذه المبالغ ، والتى يرجع بها البعض إلى عام ١٩٨٤ ، حيث أعطى مبلغ إلى أحد شركاء وايزمان هو تعهده بدعم ترشيح شيمون بيريز على رأس حكومة وحدة وطنية ، حيث كان وايزمان على رأس حزب ياحاد (وسط) ، وقامت هذه الحكومة بالفعل وعين فيها وايزمان وزير دولة .كذلك فإن البليونير الفرنسى فى عام ٩٢ طلب أن يتولى تمويل معهد السلام الذى أراد وايزمان تأسيسه ، وإن كان هذا الأمر لم يتم .

وكشفت صحيفة معاريف الإسرائيلية عن مبلغ ال ٤٥٣ ألف دولار أودعها سوريس فى الحساب الائتمانى الخاص بوايزمان وكشف عنها التحقيق .ومن ناحية أخرى فقد ورد بصحيفة فايناتشيال تايمز الإنجليزية أن رئيس الدولة العبرية لن يكون وحده ، بل سوف تطول تحقيقات أخرى وملاحقات عددا من الزعماء الإسرائيليين ، سواء أكانوا من السابقين أو اللاحقين ، ومن أبرز هؤلاء " النتن ياهو " رئيس الوزراء السابق الذى يتهم بأنه حصل على أموال من أحد رجال أعمال لأغراض شخصية . بل إن رئيس الوزراء الحالى " باراك " تعرض كذلك للمساءلة عن تلقيه أموالا للمساهمة فى دعمه فى الانتخابات الأخيرة .

ومما لا شك فيه أن البعض ، وخاصة بين الحكوميين والسلطويين فى بلادنا سوف يسارعون قائلين : أرأيتم ؟ إننا لا ننفرد فى وجود حالات فساد ، فها هى دولة متقدمة مثل ألمانيا يكشفون فيها عن فساد فى قمتها ، وها هى الدولة التى يتحدثون عن تقدمها العلمى والتكنولوجى والعسكرى يحدث فيها نفس الشىء. لكنك عندما تأتى إلى المسألة الديمقراطية ، يظهر على أيدينا معيار آخر ، إذ سوف يقولون لك على الفور : هذه دول متقدمة تستطيع أن تكون آمنة وهى تتيح لشعوبها الممارسة الديموقراطية ، بينما نحن ما زالت شعوبنا متخلفة لا تأمن عليها إذا هى مارستها !

ويشير بعض منا ، عن حسن نية ، إلى ما حدث فى إسرائيل بأنها ، باعتبارها دولة أعداء الأمس واليوم وغدا ، يتخلل الفساد الكثير من شرايين السلطة فيها ، ويعتبر أن هذه

فرصة للتشهير بها ، وكأننا قد سجلنا عليها انتصارا ، دون أن نتنبه إلى المثل الشهير : إذا كان بيتك من زجاج فلا تقذف الناس بالحجارة . وإننى على ثقة من أن ذكاء القارىء لن يخونه فيتصور أن القصد هو الدفاع عن هذه الدولة ، لكنه حرص على أن يكون ثوبنا نحن " أكثر بياضا " !!

وعلى أية حال فإننا إذا حاولنا أن نناقش كل هذا ، فسوف نجد أولا أن فساد الآخر ، من الناحية المنطقية ، ليس مبررا لك لأن تكون مثله ، إذ لابد أن يبرز تساؤل : ولماذا لا تكون أفضل منه ؟ هذا جانب ، ومن جانب آخر فإن ما قيل أن المستشار الألمانى قد حصل عليه لم يكن يصب فى صالحه الخاص وإنما فى صالح حزبه ، وإن كان بوسيلة غير سليمة وفقا للتقاليد الألمانية . ولو أتيح لجهة قضائية آمنة فى بلادنا أن تسائل وتحقق فى مئات الأقاويل والإشاعات والاتهامات التى تنتشر دائما عقب كل انتخابات تجرى لاختيار نواب لمجلس الشعب لاحتاج الأمر إلى أن نتوارى خجلا أمام ما حدث فى ألمانيا ، خاصة عندما لا يكون الأمر مجرد تمويل معركة انتخابية ، بل عمليات الترشيح ، والفوز ، فضلا عن عمليات الدعاية .

ومن ناحية أخرى ، فلنا أن نتساءل : وكم من زعيم عربى ، وممن يتلون مواقع فى السلطة لم يتلقوا مثل هذا ، بل وأضعافه ، وتظل أوصاف الطهر والبراءة والبطولة تُسبغ عليهم ، بحيث يظل ما حدث فى ألمانيا ، إذا كان دليلا على فساد ، فلا ينبغى أن نغفل عن الجانب الآخر ، وهو ما يهمنى بالدرجة الأولى ، أن من يفسد ، لابد أن تطوله المساءلة والملاحقة القانونية أيا كان موقعه ، فهل يجرؤ أحد فى أى دولة من عالمنا العربى المنكوب بأن يحلم بمثل هذا فى بلده ؟

كم كان الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ذا بصيرة نافذة عندما نبه إلى أن ما دمر أمما سابقة هو أن الشريف فيها إذا سرق تركوه ، وأن الفقير المسكين إذا سرق أقاموا عليه الحد ، ثم يقسم أن لو أن ابنته " فاطمة " سرقت لأمر بقطع يدها ! لقد نفذ الغربيون نصيحة الرسول ، بينما نعيش نحن ، المؤمنون برسالته ، على عكس ما قال !

ليس هذا فحسب ، بل هناك ما لا يقل عن هذا أهمية .. هناك درجة من الشفافية التى تجعل من اليسير الوصول إلى الحقائق ، حتى تلك التى تتصل بقمم الدول (المتقدمة) ،

وتنشر فى الصحف ، وتذاع على شاشات التلفزيون ، ويتحدث عنها الناس ، وهم آمنون أن لن يقبض عليهم بأى تهمة يسهل اصطناعها ، ويلقى بهم فى غياهب السجون ، ويتعرضون هم للتشهير وتلويث السمعة ، ولا تفصل قوانين خاصة تؤمن استمرار التعتيم على الحالة المالية للزعماء والقادة وعائلاتهم ، تظل سيفا مسلطا على رقاب كل من تسول له نفسه أن يقترب من هذه المنطقة الملغومة ، وإلا انفتحت عليه أبواب جهنم الدنيا !

----

* العربى ، ٢٠٠٠/١/٣٠

من الكاشح فى أحداث الكُشح ؟

الكاشح ، هو الذى يقول عنه المعجم الوسيط " العدو المبغض " . ولا شك أن كل من أوقد نار فتنة أو صب زيتا عليها أو أساء التصرف فى مواجهتها هو ممن ينطبق عليه وصفنا له بأنه " العدو المبغض " .

ولا نريد أن نسارع إلى توجيه الاتهام إلى " قوى خارجية متآمرة " ، دون أن يعنى هذا نفى وجودها ، ذلك أننا نردد دائما أن الضربة التى تجىء من خارج لا تكون فعالة إلا بقدر ما يكون عليه البناء المضروب من هشاشة أو قوة ! فعندما تتوافر الثغرات والشخصيات العميلة وصور التقصير بيننا ، وسوء التدبير والغفلة ، تتقوى الميكروبات المهاجمة ، مستغلة ضعف مناعة الجسم الوطنى ...

من هذا المنظور دعونا نتأمل بعض ما حدث ...

لقد حدث ما حدث لقرية الكشح فى أغسطس ١٩٩٨ ، ولم يدفعنا هذا إلى طرح تلك الأساليب العتيقة التى لم تعد تؤتى أكلا .. المعالجة الأمنية الفجة .. البيانات غير الصحيحة ..العبارات البلاغية ذات الرنين اللفظى مثل " مصر بلد الأمن والأمان / الأقباط والمسلمون هما نسيج الأمة الواحد ..إلخ .. مواصلة النوم فى العسل بعد أن تهدأ - مؤقتا - الأحداث ، بحيث يكون رد فعلنا الدائم هو أن الأحداث تباغتنا .. تفاجئنا ، فتتحكم فينا ونتصرف تصرفات عشوائية ، بينما يستطيع الذى يخطط ويتحسب للمستقبل أن يملك هو زمام المبادرة بالنسبة للأحداث .

ولعل أظهر ما يمكن التمثيل به لما نقول ، أن أحداث أغسطس ٩٨ فى نفس المكان ، ما زالت قضيتها القضاء ، ففى عز أحداث سنة ٢٠٠٠ يجىء خبر يقول " تأجيل قضية أحداث الكشح لجلسة فبراير " ، أى والله !! إنها يد الدولة الرخوة فى ما يمس أمن المواطن ، لكن ، عندما يستعد بعض النقابيين للانتخابات ، تشمر الدولة عن يدها الجبارة لتعتقل وتسجن وتسارع بتشكيل المحاكم العسكرية ، فهنا خطر على أمن النظام لا المواطن !

وتحوم شبهات قوية وأدلة واضحة حول تصرفات " الأنبا ويصا " أسقف البلينا ودار السلام فى محافظة سوهاج ، لكن يد الدولة المرتعشة تخشى أن تُتهم بالاضطهاد الدينى ،

فتتركه يواصل ما يؤجج نار الفتنة ، مما جعل هذا الأسقف يحظى بتكريم منظمة " بيت الحرية " الأمريكى لمساهمته فى إمداد التقرير الذى تعده هذه المنظمة عن الحالة الدينية فى بعض البلدان ، ومنها مصر ، مرددا بعض الأراجيف والافتراءات الكاذبة ، بحيث يجىء فى هذا التقرير أن المسلمين فى مصر يقومون بقتل الأقباط وسرقة متاجرهم وحرق منازلهم وكنائسهم تحت حراسة قوات الأمن ، وأن الحكومة المصرية قامت بمصادرة الأراضى التابعة للكنائس وإغلاق بعضها ومنع إقامة كنائس جديدة أو حتى ترميمها !

ويؤكد الأنبا ويصا وفقا لتقارير صحفية : " أن المشكلة التى يعانيها الأقباط ناجمة عن التقارير المغلوطة لأجهزة الأمن المحلية التى تحول الأقباط إلى جناة فى حين أنهم ضحايا " ، ويذكر أن الأجهزة كتبت فى تقاريرها الموجهة إلى كبار المسئولين فى الدولة أن الأقباط هم الذين اعتدوا على المسلمين . وفى تصريح آخر يردد : " إن هناك خطة من الشرطة ضد الأقباط ، إذ أنها أعطت الضوء الأخضر لارتكاب الاعتداءات التى ذهب ضحيتها الأقباط " ، ويقول أيضا : " إن الشرطة ترغب حاليا فى تحميل المسئولية للأقباط وتريد تأكيد أن الأقباط بدأوا الاضطرابات عبر تنظيم مسيرة أدت إلى استفزاز الآخرين " !!

وقد سعى بعض الصحفيين المصريين الشباب لزيارة مطرانية الأقباط الأرثوذكس فى مركز البلينا ، حيث كان الأنبا ويصا يقيم قداسا فى قاعة الصلاة ، لكن بعضا ممن بداخل الكنيسة تجمعوا حول الصحفيين مرددين كلاما غاضبا ردا على ما تصوروه من أن المشايخ يدعون إلى الجهاد ضد المسحيين من فوق المنابر ، وأنهم اقتحموا عليهم كنائسهم وبيوتهم وقتلوا أطفالهم وشبابهم ، وغير هذا وذاك من الأقوال المثيرة لمشاعر الغضب ، مما حتم على الصحفيين أن ينسحبوا قبل أن يحدث ما لا تحمد عقباه .

إن هذه التصريحات الخطيرة - إذا صحت - لا ينبغى أن تمر هكذا ، ولا أقصد بذلك دعوة للقبض على قائلها ومعاقبته ، فهذا يكون ردا غبيا حقا ، ولكن لابد مناقشة صاحبها والحوار معه ومطالبته بتقديم ما يبرهن به على صحة ما يقول ، إن كان حقا صحيحا ، فإذا لم يستطع ، فلابد وأن يكون هناك إجراء حازم تقرره الجهات المختصة .

إننا نذكر بأن مثل هذه التصريحات وما يماثلها يتلقفها بعض الصحفيين الأجانب وينشرونها فى صحفهم وكأنها أقوال مؤكدة ، مثلما حدث للصحفى " كيس هيلسمان " من

صحيفة (بوسطون جلوبال) التى نشرت تحت عنوان " الأقلية المسيحية داخل مصر خارج ميزان العدالة " ركزت فيه على أوضاع مزعومة للمسيحيين داخل مصر ، حيث قيل أنها تطبق الأحكام الشمولية ضد المسيحيين ، مما أدى - فيما تزعم - بكثيرين إلى الهروب إلى خارج مصر أملا فى الابتعاد عن التيار الأصولى !

نشير إلى هذا فى الوقت الذى لا نملك فيه إلا التحية والتقدير للكنيسة المصرية لمواقفها الوطنية ، وخاصة على يد البابا شنودة ، إذ لا ننسى أبدا هذا الموقف المشرف له عندما رفض السماح للمسيحيين بالحج إلى القدس ، مؤكدا أنه " لن يدخل الأقباط القدس إلا مع إخوانهم المسلمين ، أما الأقباط الذين ذهبوا إلى القدس فهم قلة ، ولن ينالوا البركة لعصيانهم الكنيسة " ، كما أكد أنه لن يدخل القدس إلى مع شيخ الأزهر . وصرح لسناء السعيد بأنه فى الزيارة الأخيرة لعرفات لمصر دعاه لكى يكون عضوا فى لجنة بيت لحم ويشارك فى الاحتفال بعيد الميلاد المجيد ، ولكنه اعتذر عن عدم قبول الدعوة وعاهده أن يلبيها حالما تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة " عندئذ أكون قد زرت دولة عربية شقيقة ، أما الآن فلا أستطيع أن أذهب وراية إسرائيل ترفرف على المكان " .. إنها تصريحات وطنية شجاعة نبيلة حقا ، تتسق مع عشرات المواقف الوطنية التى وقفتها الكنيسة المصرية طوال تاريخها المجيد .

إننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة التخلى عن الأساليب الخائبة الغبية التى نواجه بها مثل هذه الأحداث ، فهى ليست، كما قال بحق د.يونان رزق، حادثا فرديا ، وإنما هى مظهر من مظاهر خلل قائم لن يفيدنا تجاهله ، مرددين أننا شعب واحد ونسيج واحد. إننا بالفعل شعب واحد ونسيج واحد ، ومثل هذه الحقيقة ، بحكم كونها حقيقة ، لا ينبغى تكرارها كلما حدثت حادثة مماثلة ، لكن المطلوب أن تُترجم إلى تنظيمات وقوانين وسياسات ، وقبل هذا وذاك لابد من المكاشفة والمصارحة ، فالحقائق لا تخيف إلا المخطئين ، والحوار لا يغضب إلا المصابين " بالعور الفكرى " الذين يرون من كل قضية جانبا واحدا فقط .

إن هناك مثالا وقع لى شخصيا ، لا أمل من ترديده ، يشير إلى التناول الغبى لمثل هذه القضايا ، فعندما كنت أرأس رابطة التربية الحديثة ، نظمت ندوة دعوت إليها د.عادل عازر والراحلين د.وليم سليمان قلادة ، ود. سليمان نسيم ، ليتحدثوا عن دور الكنيسة القبطية فى التعليم المصرى ، وبعد عدة أيام فوجئت بشخص يطلب مقابلتى قائلا أنه من مباحث أمن

الدولة وأخذ يوجه لى عدة أسئلة ، تشير كلها إلى أن ما فعلته كان عملا خاطئا فى نظرهم ، منها : مال الكنيسة والتربية ؟ ! مما اضطرنى أن أقوم بما يشبه الدرس التربوى عن أن هناك وسائط فى المجتمع كلها تشارك المدرسة فى التربية والتعليم ومنها المساجد والكنائس ، وعندما سألنى : كم قبطى فى مجلس الإدارة ؟ قلت له أننا لا نسأل من يرشح نفسه لانتخابات مجلس الإدارة عن ديانته ، وليست هى من مسوغات الترشيح ، إنها انتخابات لكل عضو يحمل مؤهلا تربويا فقط ! فهل كان مقلقا للدولة أن نتحدث عن دور الكنيسة المصرية فى التعليم ؟

------

* جريدة العربى ، ٢٠٠٠/١/١٦

بعد سنوات قليلة من انضمامي إلى عضوية المجلس القومى للتعليم عام ١٩٨٤، لاحظت ظهور مكتب جديد يشغله واحد بلقب " المستشار " ، ولما سألت عن اسمه قيل لى : طلعت حماد ! وعندما كنا نذهب لحضور جلسة المجلس كنت ألاحظ السيد المستشار يسير بقدر غير قليل من الخيلاء والعُجب ، مثله مثل الديك الرومى " المنفوش " والناس حوله يحيطونه بالرعاية والاهتمام ، حتى لو أن أحد لم يكن يعرف د. عبد القادر حاتم المشرف العام وقتها بتواضعه الملحوظ ، وسيادة المستشار بخيلائه المعهود ، لظن أن الثانى هو الذى يرأس الأول . وعندما أرى أحدا يسلك هذا النهج ، أبتعد عنه غالبا وأتعامل معه بنفس النهج : الترفع والكبرياء ، وإن كان أحد الزملاء قد نقل لى مرة تعليقا للمستشار بعد أن أصبح وزيرا يفيد تقديره لما أكتب !

وعندما ثارت زوبعة أثناء وزارة الجنزورى ضد مسألة " التحسين " فى الثانوية العامة ، لمسنا أن طلعت حماد له دور فى محاولة تحجيم وزير التربية ، ثم إذا بحملة صحفية ، ساعتها تهاجم طلعت حماد دون أن تكون هناك مناسبة ، مما جعل البعض مثلى ممن يقفون على رصيف الشارع السياسى يتساءلون عما إذا كانت هناك علاقة بين هذه الحملة ، وبين الحملة التى تعرضت لها سياسة التعليم فى ذلك الوقت . ثم أصبح كل شىء هادئا إلى أن خرج الجنزورى فإذا بحملات ضارية تعاود كيل الاتهامات لطلعت حماد ، ولسنا فى موقع يتيح لنا أن نؤيد أو نعارض لأننا لا نملك أدلة اتهام ولا أدلة براءة ، لكن التساؤل الذى راح يطن فى أذنى : وهل هذا الرجل هو الوحيد فيما يُتهم به ؟

إن كثيرين يعلمون علم اليقين أن هناك ممن يزالون فى مواقع مسئولية ومع ذلك لا ينطبق عليهم هذا الوصف الذى أطلقه السيد رئيس الوزراء عند تشكيله لوزارته من حرص على أن يجىء المسئولون ممن يتسمون بطهارة اليد ، ولا نريد أن نظلم " الكبار " وحدهم ، وإنما نضيف إلى ذلك أن خيط الفساد يمتد حتى يصل إلى أدنى المستويات ..

فى مناسبتين حيث جمعتنى الظروف بأحد كبار الصحفيين ، دار بيننا الحديث فى المرتين عن قصص فساد وعفن فى مواقع متعددة ، ولهول ما كنت أسمع منه، كان دورى هو "

المندهش " بشدة ، حيث لم أكن أملك من ردود فعل إلا كلمات مثل : ياه ! معقول ؟ يا خبر ! يانهار أبيض (والمقصود العكس) ، وما سار على نفس النهج ، وحزنت ساعتها أن بعض الصحفيين يعرفون أكثر مما يكتبون عنه ربما مئات المرات ، وبلا مبالغة ، وأنه لو أتيحت لهم أن يكتبوا ما يعرفوه ، لارتفعوا بتوزيع جرائدهم أضعاف ما توزع !

وقد أصبح من المشهور أن السجون لا تعرف من نزلائها أحدا من الكبار ، وإن كان " الحباك " استثناء ولغزا يحتاج إلى تفسير ، ذلك لأن الذى يسرق مائة جنيه ، غالباً ما يحاول أن يُسكت من يمكن أن يدل عليه ، ولو بعشرة جنيهات ، فإذا ما كان المسروق ألفا ارتفعت النسبة ، حتى إذا وصلت إلى ملايين ، لا يقف الأمر عند حد ارتفاع النسبة ، وإنما ، كذلك ، (ارتفاع مستوى) وتعدد من يقبض ليسكت أو يسهل أو يشارك ، وارتفاع المستوى هنا هو ارتفاع مستوى الموقع والمسئولية ، ومن شأن هذا أن يشكل عنصر حماية فلو وقع واحد من هؤلاء ، فإن الآخرين لابد أن يبذلوا قصارى جهدهم وهم فى موقع المسئولية حتى لا تثار من الأصل ، وإذا أثيرت ، فلابد أن تنتهى إلى " مفيش " لأن وقوع واحد ، لابد أن يجر باقى السلسلة !

وقد وضع البنك الدولى تعريفا للفساد جاء فيه أنه يعنى " إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص ، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة ، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية ، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة ، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة " ، كما أورد د. محمود عبد الفضيل فى " المستقبل العربى ، مايو ١٩٩٩

ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة أن منظمة هامة تكشف درجة الفساد والشفافية فى الكثير من المجتمعات تسمى " منظمة الشفافية العالمية " Transparency International(TI) ، عن طريق بيانات حصلت عليها من عدد كبير من الدول بطرح أسئلة حول مدى وجود الصفقات المشبوهة والعمولات المريبة ، والتهرب الضريبى ، وإدخال سلع فاسدة ، وإصدار تشريعات لخدمة أشخاص بعينهم ، وتزاوج السلطة والمال ،

واستغلال النفوذ ، واحتكار القوة السياسية فيما تشير دراسة لأحمد محمد صالح في مجلة سطور " أكتوبر ١٩٩٩ ، وقد وجهت الأسئلة إلى عينة من رجال الأعمال والمستثمرين وخبراء الاقتصاد ومواطنين عاديين ٠

والدرجة القصوى كانت " عشرة " ، بحيث إذا حصلت دولة على (٩) فمعنى ذلك أنها أقرب ما يكون إلى الصحة والعافية ، وكلما ابتعدت عن رقم ١٠ ، كلما كانت أكثر فسادا ، فماذا كانت اللدرجة الخاصة بمصر ؟ لقد حصلت على ٢,٩ ، مسجلة بذلك درجة مخجلة ، مخيفة على مقياس الفساد مفروض أن تسكت هؤلاء الذين يتحدثون عن أن حوادث الفساد معروفة على مستوى دول العالم جميعا ، فهذا صحيح ، ولكن بأى درجة ؟ وكانت أعلى الدول نيوزلاندا والدانمارك والسويد وفنلندا حيث حصلت كل منها على : ٩,٤٣/٩,٣٣/٩,٠٨/٩,٠٥ على التوالى ، وكانت أقلها : بنغلاديش وكينيا وباكستان ونيجيريا ، حيث حصلت كل منها على : ٢,٢٩/٢,٢١/١,٠٠/٠,٦٩ على التوالى ٠

وآسف أن أضطر إلى بث المزيد من الأسى والحزن لديك ، كما حدث لى عندما تعلم أن إسرائيل قد حصلت على ٧,١ ، أى أن درجة الصحة والعافية والصلاح فيها أكثر منا بما يقرب من مرتين ونصف ، فهل عرفت لماذا تتعامل معنا هذه الدولة من موقع قوة ؟ لا تضحك على نفسك وتردد أن ذلك بسبب مساندة الولايات المتحدة ، فمهما كان فى هذا من صدق ، لكن لابد وأن نقر ونعترف كذلك بدلالات الأرقام التى تصور القوة الحقيقية لأى دولة من الدول!

ومع كل هذا فكم نشعر بالكثير من الأسف أن يصر مسئولون على التهوين من نسبة الفساد فى مصر ، وآخر ما نقرأه هذا الخطاب الذى أرسله " محمود عبد العزيز " رئيس البنك الأهلى المصرى ، ورئيس اتحاد البنوك العربية إلى الكاتب خفيف الظل ، محمود السعدنى ، فى عدد المصور ٢٤ديسمبر ١٩٩٩ ، حيث أشار إلى أن الفساد فى مصر " فبنسبة لا تقاس بما يحدث فى العالم كله " ، ومعياره فى التماس العذر لمصر هو أن هذا لابد وأن يُقرأ فى ظل مراحل التحول الاقتصادى ، مقارنا بين مصر وما حدث فى روسيا

إن المشكلة هنا هى أن روسيا كان وراءها مخزون ضخم من التقدم عاشته طوال سبعين سنة ، بينما مصر وراءها سنوات صعبة من حروب مستمرة من قوى الامبريالية الكبرى

استنزفت الكثير من مواردها ، وهناك مليارات تنهمر على روسيا من الغرب خوف من أن ترتد إلى الشيوعية ، بينما تحصل مصر على القليل ، وعلى حساب الإرادة الوطنية فى اتخاذ بعض القرارات ! وهل نسى رجل البنوك الكبير ، هذا الخبر المتكرر فى صفحات الحوادث بمختلف الصحف - خاصة الحكومية - عن قروض بمئات الملايين ، بلا ضمانات كافية ، وهروب أصحابها ، وبعضهم من نواب الشعب !!

إننا لو قارنا بين الموقف المتقدم لدول على مقياس الفساد والموقف المتأخر ، فسوف نجد الحل فى هذه العلاقة ، بين مدى ممارسة الديموقراطية والشفافية وبين مدى شيوع الفساد .

----

* جريدة العربى ، ٢٠٠٠/١/٩

خدعونا فقالوا ٠٠!!

كانت للفيلسوف الفرنسى الشهير " ديكارت " طريقة فى التشكيك فى مصادر معلوماتنا التى تعتمد على العقل والحواس والمعايشة ، وتطبيقا لهذه الطريقة ذهب إلى أننا كثيرا ما نرى أمورا ونشاهد أحداثا ، نثق ثقة كبيرة فى صدق رؤيتنا وحقيقة مشاهدتنا لها ، ثم إذا بنا نستيقظ ونكتشف أن كل هذا كان وهما لأننا كنا " نحلم " ، ومن هنا فمن أدرانا أن ما نراه الآن ونسمعه ربما يكون هو أيضا وهما ، سيقيض لنا الله من يوقظنا من حالة " السبات " التى جعلتنا نتوهم أمورا على أنها حقيقة بينما هى ضرب من أحلام اليقظة وسبحة من سبحات خيال جامح ؟

وهكذا أصبحت أنظر إلى كثير مما أرى وأسمع وأشاهد ، من كثرة ما أقرأ وأسمع وأشاهد بعدها من يقول لنا ، أن ما سبق كان خداعا ووهما وأن الحقيقة هى كذا وكذا !! ٠٠٠ لماذ أقول هذا ؟

بعد أن تم تكليف د٠الجنزورى برئاسة الوزارة فى الرابع من يناير عام ١٩٩٦ بحوالى عام وربع ، وبالتحديد فى الخامس عشر من مارس ١٩٩٧ صدرت وثيقة هامة عن مجلس الوزراء بعنوان (مصر والقرن الحادى والعشرين) ، تصورت - بحكم العادة - أن تصبح الشغل الشاغل لجميع أجهزة الإعلام والتعليم والثقافة والسياسة والاقتصاد لتحليلها والتغنى بها وبناء المؤلفات والشروح عليها ، لكن ما أن مرت أسابيع ، حتى اختفى الحديث عنها تماما لأول مرة فى تاريخ مصر ، ولم يعد مخلوق يشير إليها ، مع أنها - حقيقة - تحمل فكرا على درجة كبيرة من الأهمية ، فقد كانت تحمل اجتهادا فى محاولة رسم صورة مستقبلية لمصر فى مختلف جوانب حياتنا المجتمعية ٠

كان من الموضوعات التى أفاضت الوثيقة فى الحديث عنها مجموعة من المشروعات " القومية " الكبرى أتى فى مقدمتها ما اشتهر باسم " توشكى " ٠ وفى صفحة ١٧٠ من الوثيقة حصرت أرض المشروع فى أقصى جنوب مصر من الناحية الغربية لبحيرة ناصر ، وهى مستطيلة الشكل يبلغ عرضها من الجنوب إلى الشمال حوالى ١١٠ كم ابتداء من شمال شرق خور توشكا ، وتمتد غربا بطول حوالى ٢٥٠ كم ، حيث تقع بين خطى عرض ٣٠ ٢٢ ، ٣٠ ٢٣ ٢٣ شمالا وخطى طول ٣٠ ٢٩ ، ٠٠ ٣٢ شرقا ، ويتخلل المنطقة عدد من

الطرق الرئيسية حيث يقطع الركن الجنوبى الشرقى منها طريق أسوان - وادى حلفا ، ويقطع الجزء الغربى منها طريق درب الأربعين ، بالإضافة إلى طريق توشكى - شرق العوينات فى جنوب المنطقة ، وتتبع منطقة الدراسة بصفة عامة هضبة الحجر الرملى النوبى التى تنتهى بالمنخفض الكبير الذى تقع فيه الواحات الخارجة .

وقد ذكرت وثيقة مجلس الوزراء أن دراسة المشروع اعتمدت على تحليل معلومات وبيانات المرئيات الفضائية عن طريق LANDSAT الأمريكى المعروفة باسم القمر الصناعى THEMETIC MAPPER (TM) . أما الدراسة الحقلية فأجريت فى منطقة جنوب الوادى باستعمال صور الأقمار الصناعية مقياس رسم ١: ١٠٠,٠٠٠ السابق إنتاجها بواسطة وحدة الاستشعار من البعد بمعهد بحوث الأراضى والمياه والبيئة ، بالإضافة إلى الخرائط الطبوغرافية مقياس ١: ٥٠,٠٠٠ المنتجة من إدارة المساحة العسكرية . وقام الباحثون بمعهد بحوث الأراضى والمياه بتنفيذ الدراسة الحقلية ، بالإضافة إلى الدراسات المعملية والتى اعتمدت على أخذ العينات من القطاعات المختلفة للمنطقة تحت الدراسة وتقدير النسبة المئوية للسعة التشبعية ودرجة الحموضة والتوصيل الكهربائى ، كما قدرت الكاتيونات والانيونات والسعة الحقلية ومعامل الذبول .

وراحت مختلف أجهزة الإعلام تبشر بالخير العميم الذى سوف يعم مصر من مثل هذا المشروع الضخم ، لكننا فوجئنا بأصوات أخرى تحذر من المشروع .. واستشعرت الوثيقة التباين الضخم فى ردود الأفعال بين الفريقين ، فقالت أنه كأى مشروع جديد لابد أن تصاحبه فورة عاطفية تجنح إلى المبالغة فى التفاؤل وصدود معارض يجنح إلى الإغراق فى التشاؤم .

وبين هذين الطرفين كان من الضرورى أن يأتى حديث العقل الواثق ، لكن الوثيقة حصرت مظهر هذا العقل الواثق فى تساؤل طرحته ، لا اختلاف على الإجابة عنه بالإيجاب ، وكانت هذه حيلة عقلية ساذجة ، وإلا فما معنى تساؤل يطرح يقول : هل بمقدور مصر أن تعمل وتنمو فى إطار الوادى القديم وحده تاركة ٩٥٪ من مساحتها رصيدا معطلا ؟ وما الذى يمكن أن يحدث بدون مشروع ضخم شامل خارج الوادى بعد ربع قرن من الزمان ؟

إن أحدا لا يمكن أن يختلف على ذلك ، لكن الاختلاف كان حول مدى القدرة المائية التى يمكن أن يتحملها مثل هذا المشروع ، وكذلك القدرة التمويلية ، والعائد قياسا إلى التكلفة ، لكن هذه القضية الجوهرية ، هى التى غابت عن الأذهان مع الأسف الشديد ، واستمر أمرنا نحن ، رجال الشارع ، وكالعادة ، حيارى : من نصدق ؟ الأصوات الحكومية التى تُجمل وتزين وتزخرف وتصور لنا " الفسيخ " شرباتا ؟ أم الأصوات المعارضة التى زرعوا فينا الإحساس بأنها دائما تتشاءم وتبالغ ؟

ألا إنها المشكلة المحورية التى تكمن وراء كل ما نعانى ٠٠ لا نستبين النصح إلا فى ضحى الغد ، كما قال الشاعر العربى الذى لا أذكره ، ولا نستبين هذا النصح إلا عندما تشير أصابع " المايسترو " إلى ما تصوره بأنه النغمة الصحيحة ، فقد كان من الضرورى أن يذهب الجنزورى من رئاسة الوزراء حتى يكتشف الجميع أننا كنا قد غرقنا فى أحلام يقظة و " بحر عسل " ! وخاصة عندما رأس الرئيس حسنى مبارك اجتماعا وزاريا موسعا فى يوم الخميس الخامس والعشرين من نوفمبر ١٩٩٩ استمر عدة ساعات ، وكان هدف الاجتماع أن يتابع السيد الرئيس بنفسه ما يجرى فى المشروعات الكبرى ، بعد كل الذى جرى همسا وراء الأبواب المغلقة !

وكانت عناوين الصحف الحكومية ذات دلالة لا تخفى على أحد ، فقد كانت عناوين الأهرام الرئيسية : مبارك يطلب إعادة ترتيب أولويات المشروعات القومية فى ضوء العائد والتمويل ٠٠٠ وتجنب زيادة عجز الميزانية ٠ أولوية المشروعات حسب عائدها الخدمى والاقتصادى ٠ جداول زمنية وبرامج تمويل لكل مشروع ترفع إلى الرئيس ٠ حظر مشاركة المال العام فى مشروعات خليج السويس وشرق بور سعيد ٠ وقالت الأخبار : الأولوية للمشروعات ذات العائد الاقتصادى المباشر للحفاظ على عجز الموازنة ١٪ ٠ وقالت الجمهورية : مبارك : لا إرهاق للاقتصاد القومى ٠ الأولوية لمشروعات العائد المباشر !!

ظهرت هذه اليقظة فجأة ، على الرغم من أن هناك خبراء كبار نصحوا وحذروا ، بلغة علمية هادئة بعيدة عن الانفعالات واللغة العاطفية التى تُتهم بها دائما أصوات المعارضة ، وعلى سبيل المثال ، فلا أحد يستطيع أن يقلل أبدا من القيمة العلمية والخبرة العالمية للجيولوجى المصرى العالمى د ٠رشدى سعيد الذى كتب فى مجلة المصور منذ فترة حول المشروع على أنه سيدمر احتياجات مصر من المياه ، حيث أن الفائض من مياه النيل لا

يزيد على ثلاثة مليارات متر مكعب ، علاوة على وجود معدلات بخر عالية فى منطقة المشروع تؤدى إلى تسرب كميات كبيرة من المياه فى الجو نتيجة لارتفاع درجة الحرارة وجفاف المنطقة الشديد ، كما أشار إلى أن تكلفة استزراع الفدان فى منطقة المشروع ومد شبكات رى تتحمل الحرارة المرتفعة تصل بها إلى مستويات فلكية . ويبدو أن الحديث قد يحتاج إلى معاودة إذا لم تهاجمنا أحداث أخرى تتصدر مراتب الاهتمام .

----

* جريدة العربى ، ١٩٩٩/١٢/١٩

٠٠وشهد شاهد من أهلها : إنها امبريالية اقتصادية !!

لست أنا رافع هذه التهمة ، وإلا فإن متفلسفى ومنظرى العولمة فى بلادنا سوف يصيحون فى وجهى استنكارا لأن أردد ما يعتبرونه من " أساطير الأولين " ، فلقد سبق أن قلت فى مؤتمر علم عقدناه فى صيف ١٩٩٤ عن التعليم والإعلام ، أن ما كان شائعا أيامها من حديث عن " الشراكة " و " الاعتماد المتبادل " عندما يكونا بين دول مغلوبة على أمرها ودول مهيمنة فسوف تحكمه العلاقة بين الآكل والمأكول ، واتُهمنا ساعتها بأننا متخلفون فى تفكيرنا السياسى لأننا مستمرون فى ترديد مقولات زمن الستينيات ! ولما كانت الحكمة تأتى دائما من الغرب عند هؤلاء فقد آثرنا أن ننقل لهم اتهام جون ريتشاردسون ، ممثل المفوضية الأوربية فى واشنطن للولايات المتحدة الأمريكية " بالإمبريالية الاقتصادية " ، بعد اقتراح كلينتون فرض عقوبات اقتصادية على الدول التى لا تحترم الحقوق الأساسية للعمل ، وهى حجة جديدة ، مثل حجة " حقوق الإنسان " التى ترفعها فى وجه الجميع عندما تريد معاقبة بعض الدول التى لا تستسلم لهيمنتها وتتغاضى عنها فى الدول المسايرة لها ٠

ولم يقف الأمرعند هذا الحد ، فقد كشف التقرير الذى كتبه مراسل الأهرام فى جنيف (١/١٢/٩٩) عما وُصف بأنها " مظاهرات القرن " التى اندلعت فى جنيف ، حيث مقر منظمة التجارة العالمية ، بين السويسريين المشهورين بالوداعة والهدوء ، لكن يبدو أن الكيل قد فاض بهم (لكنه لم يفض بنا نحن الذين نقف فى الصف الأول من المأكولين) ، وثاروا معبرين عن كراهيتهم للعم سام أو العم مكدو (نسبة إلى مكدونالدز) ٠ وقد لفت نظر المحرر أن عددا من السياسيين ورجال الفكر والاقتصاد الأوربى والأمريكى قد تقدموا المظاهرات ، وكان الشعار البارز والصريح هو اتهام أمريكا بأنها تسعى إلى السيطرة على العالم ، ومظهر تكريس استعمارها للشعوب هو قولهم أن الماء هو الكوكاكولا ، والغذاء هو " اللحم المهرمن " - نسبة إلى الهرمونات - والهندسة الوراثية المستخدمة على نطاق واسع فى اللحوم وبعض الأغذية فى أمريكا ٠ ترى لو فكر بعضنا فى التظاهر فى الشوارع تجاوبا مع هذه الأفكار ، هل يمكن أن يتركونا نعبر عن رأينا ؟ كلا بالتأكيد ، وسوف يرفعون قائمة التهم البالية بأننا نتآمر على أمن البلاد واستقرارها ، ولابد أن نكون قد دُفعنا من قبل قوى خارجية ، دفعت لنا (المعلوم) ، وربما أُتهمنا بأننا قد شكلنا تنظيما سريا لقلب نظام الحكم ، وأن هذه المظاهرات هى مجرد غطاء لحقد دفين يأكل قلوب أمثالنا !!

وقد حذر المفكر السويسرى المعروف (جون زيجلر) مما أسماه بحالة " الانتحار الصامت " التى تعيشها بلدان العالم الثالث تحت غطاء الرأسمالية مشيرا إلى أن هذه المظاهرات تعلن رفضها للغذاء الردىء " المهرمن " ، ويقول أن هذا ليس كافيا ، فالعالم فى حاجة إلى " صحوة ضمير " قوية تضع حدا لحالة العمى التى يعيشها الرأسماليون !!

وإذا كان الأوربيون قد تظاهروا ضد السيطرة الأمريكية ، فقد تظاهر الأمريكيون أيضا ضد منظمة التجارة العالمية ناظرين إليها باعتبارها خطرا عليهم !! (ترى ، ماذا تكون إذن بالنسبة إلى مثلنا ؟!!) . لقد تحولت شوارع مدينة سياتل الأمريكية حيث اجتماعات المنظمة ، إلى ما يشبه ساحات المعارك بعد أن اشتبك عشرات الآلاف من المتظاهرين مع قوات الأمن التى عجزت عن السيطرة على الموقف ولجأت إلى استخدام الطلقات المطاطية والهراوات والغازات المسيلة للدموع ضد المتظاهرين الذين نجحوا فى تحويل شوارع المدينة إلى فوضى شاملة والحيلولة دون انعقاد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوزارى الثالث للمنظمة إلا بعد موعدها المحدد بخمس ساعات كاملة لعجز العديد من الوفود عن الوصول إلى المؤتمر .

وهذه الجولة الجديدة من المفاوضات مقرر لها أن تنتهى بنهاية عام ٢٠٠٣ ، وهى تأتى بعد ما يسمى بجولة أورجواى والتى بدأت عام ١٩٨٦ ، وانتهت بعد ثمانى سنوات بتوقيع اتفاق مراكش عام ١٩٩٤ ، والذى أنشأ منظمة التجارة العالمية ، بدلا من منظمة الجات التى استهدفت أساسا تخفيض الضرائب الجمركية على مدى السبعة وأربعين عاما التى سبقتها . وتضم منظمة التجارة العالمية الآن ١٣٤ دولة ، ويدق على أبوابها ٣٤ دولة فى مقدمتها الصين .

وتجدر الإشارة إلى أن المتظاهرين فى سياتل وصفوا المنظمة بأنها إرهابية ، وطالبوا بإلغاء المؤتمر حيث رأى المتظاهرون أن فتح الأسواق الأمريكية أمام منتجات الدول النامية يؤدى إلى فصل عدد كبير من العمالة الأمريكية ، وأن الشركات متعددة الجنسيات تسىء استغلال العمالة فى الدول النامية .

وقدعمت الفوضى محادثات قمة المنظمة وتكررت المشاهد التى تتعالى فيها أصوات مندوبى الدول النامية احتجاجا على الأسلوب الذى تدير به ممثلة التجارة الأمريكية " تشارلين بارشيفسكى " المفاوضات. وقالت الدول الإفريقية أن منظمى المؤتمر منعوهم من المشاركة فى أعمال اللجان الفرعية وهددت بعدم توقيع أى اتفاق . وقالت منظمة الوحدة الإفريقية فى بيان أنها ترفض تماما الطريقة التى تدار بها المفاوضات وأنها لن تستطيع فى ظل هذه الأوضاع التوقيع على أى اتفاق . وقال الاتحاد الأوربى أن واشنطن تدير المفاوضات بأسلوب لا يختلف عما كان متبعا فى " القرون الوسطى " !

ونقلت وكالة الأنباء الألمانية عن أعضاء وفود الدول النامية أنهم لم يستطيعوا المشاركة فى المفاوضات المهمة الخاصة بقضايا الزراعة والعمل وإصلاح المنظمة ، وذلك رغم مزاعم واشنطن بأن مجموعات العمل مفتوحة أمام كل الوفود . وقال " كليمنت روهى " وزير خارجية جويانا أن مفاوضات مجموعات العمل سارت فى إطار من السرية التامة وأن قوات الأمن أبعدت وزراء الدول الصغيرة من الدخول ، وأضاف " روهى " أنه خشى أن تكون هناك اتفاقات سرية أبرمتها أطراف معينة لتجد الدول النامية بعد ذلك نفسها أمام أمر واقع فى اللحظة الأخيرة .

وشدد الاتحاد الأوربى على ضرورة أن تضع التجارة الدولية فى اعتبارها القواعد الخاصة بحماية البيئة ، وأن يتم اعتماد مبدأ " الحيطة " فى ضوء ما جرى من أمراض البقرة المجنونة التى ظهرت فى بريطانيا ، والفراخ المسمومة فى بلجيكا ، وأبقار وعجول الهرمونات فى أمريكا . وطالب هذا المبدأ بإعطاء الدول حق منع دخول أية سلعة مشكوك فيها ، وأن تستطيع كل دولة أن تحدد مستوى الأمن الغذائى الخاص بها ، وأن يكون من حق أى دولة عضو أن ترفض دخول أية سلعةلا تحترم القواعد الصحية أو القواعد الخاصة بالمعلومات التى يجب أن توضع عليها وتحدد مسارها ومكوناتها ، وفقا لتقرير " وليم ويصا " من باريس .

لقد فشل المؤتمر فشلا ذريعا ، لكن الولايات المتحدة ، وفقا لتصريح رئيسها سوف تسعى لمعاودة عقد المفاوضات مرة أخرى ، وكم نتمنى من منظرى ومتفلسفى العولمة فى بلادنا ، أن يستمعوا جيدا ، لا إلى أصواتنا نحن " المتخلفين " سياسيا ، كما يقولون ، وإنما إلى أصوات هذه المظاهرات التى اندلعت فى أوربا وأمريكا ، وأن يقرأوا جيدا ما كتبه

الباحث الفرنسي " دانيل ريمى " فى كتاب له بعنوان الاستراتيجية الأمريكية حيث أكد فيه أن أدوات السيطرة الأمريكية على العالم هى شبكة سى إن ٠ إن ، ومشروب الكوكاكولا ، وسندويتشات ماكدونالدز ، وديزنى لاند ، وهى أشياء تلقى قبولا كبيرا لدى الشباب والصغار ، وأكد المؤلف أنه إذا لاقت هذه الأدوات مقاومة فى دولة ما فإن جهاز C.I.A يتولى تذليل العقبات !

----

* جريدة العربى ، ١٩٩٩/١٢/١٢

..وضاع الحلم يا ولدى !

جاء صاحبى إلى مهلا بصورة لم أعهدها فيه من قبل قائلا :

– هل تذكر ما كتبته فى أواخر الثمانينيات بعنوان : " لا للاستقرار " ؟

– نعم أذكر ذلك وأذكر معه أن البعض توهم من ذلك أننى أدعو لزعزعة الوضع العام وإثارة القلاقل.

– لكننى ، مثل آخرين ، فهمنا قصدك الحقيقى ، وهو أن لا يستمر الحال دائما على ما هو عليه ، فسنة الحياة هى التغير ، ومن هنا فأنا أبشرك ، فما حلمت به منذ أكثر من عشر سنوات سوف يتحقق ، فكل التوقعات والهمسات والتحركات تشير إلى أننا مقبلون على تغييرات مهمة وواسعة .

– أنا لا أشاركك التفاؤل فإلفى بمنطق النظام القائم وفهمى لطبيعته يجعلنى أومن بأن " التغيير " ليس مصطلحا أساسيا فى قاموسه ، إلا إذا عنيت بالتغيير خدوشا على السطح ، أو شيئا مثل هذا الذى يحدث بفعل حتميات الطبيعة والحياة ، كأن يُتوفى هذا المسئول أو ذاك ، لا قدر الله ، فتكون هناك حتمية شغل موقعه بآخر ، وكأن يكون اليوم هو الإثنين بعد أن كان بالأمس هو الأحد ويكون الغد هو الثلاثاء بينما كان اليوم غير هذا أو عندما تغرب شمس يوم ، ثم تشرق فى اليوم التالى ، ويتوالى صيف بعد ربيع ..وهكذا

انظر إلى رؤساء مجالس إدارة الصحف الحكومية ، واحسب منذ متى هم على كراسيهم ؟ وإلى واحد مثل رئيس مصر للطيران ، منذ متى يتقلد منصبه ؟ كيف نربى قيادات جديدةً إذا كانت الأجيال القديمة " متربسة " فى أماكنها (ملاحظة : كاتب هذه السطور ممن تجاوزوا الستين !) ؟ أى أمل فى الترقى والحراك المهنى يحمله الشباب إذا لمسوا أن قياداتهم العليا يستمرون هذه السنوات الطويلة؟

هل سمعت عن بلد يستمر فيها وزير أكثر من عشرين عاما ، وإذا ما كان قد مضى على وزير خمس عشرة سنة نصفه بأنه " حديث عهد " بالوزارة والعمر أمامه طويل ، إلا ما ندر من سيئى الحظ وهم يعدون على أصابع اليد الواحدة ؟ بل لقد انتقل هذا النهج إلى ما دون

ذلك من هيئات وإدارات ، فهذا وكيل وزارة انتهت مدة خدمته منذ ما يقرب من ست أو سبع سنوات ، لكنه ما زال يمارس سلطاته ، تحت عباءة مصطنعة اسمها " المستشار " ، ونفس الشيء بالنسبة لبعض مسئولى الجامعات ·· منطق عام أصبح هو الحاكم ·· إنه نظام " عجوز " علامات الشيخوخة أصبحت واضحة على ملامحه ، مهما حاول أن يشد جلد الوجه ويصبغ شعره أو يضع باروكة على رأسه !

لكنى بعد أن كذبت صديقى فى توقعاته وتفاؤله ، إذا بى شيئا فشيئا ، أستعيد زمن " الأحلام " ·· إن الإنسان – بالحلم – يتجاوز ثغرات الواقع وآلامه وعثراته وأزماته ليقفز إلى المستقبل ، بإشراقاته وطموحاته وآماله ، فيستمد طاقة تجديد ، وعزم أكيد ، فيعاود مغالبة الأيام سعيا إلى تغيير الواقع إلى ما هو أفضل · كل المخترعات ·· كل الأعمال الإبداعية ·· كل الاكتشافات الهائلة ·· كل النظريات والمذاهب الكبرى ·· كانت أحلاما ، دفعت بأصحابها إلى الحركة وإلى التقدم وإلى التطوير وإلى التغيير ، فتبدل حال الإنسان وحال المجتمع إلى هذه الصورة المذهلة من التقدم فى معظم أنحاء العالم ·إنها أحلام الوطن ، وأحلام الأمة ، وليست أحلام مرضى ، ولا أحلام ذاهلين ، وغائبين عن الوعى ·

إننى ألاحظ بوضوح حالة الانتشاء التى بلا حدود عندما أسمع أغنية من تلك الأغانى الوطنية التى كانت تذاع فى الأسابيع الأولى لثورة يوليو : عالدوار ·· على الإله القوى الاعتماد ·· مصر التى فى خاطرى ·· كنت فى صمتك مرغم ، لماذا ؟ لأننى – مثل ملايين آخرين – كنا نعيش زخما من الأحلام الوطنية ، ونحن نرى ونسمع عن عجلة التغيير الضخمة تدور بسرعة رهيبة ، حتى لقد كانت أحيانا تتجاوز أحلامنا !

ومنذ سنوات ·· توقفت الأحلام ، حتى أنهم يسفهوننا عندما نتحدث عن ضرورة أن نحلم ، ويسموننا بالحالمين الذين ما زالوا نائمين " فى العسل " ، وبدلا من الأحلام تهاجمنا " كوابيس " ، لكن الفرق بينها وبين كوابيس النوم أن لحظة تجىء فنستيقظ ، ونحمد الله على أننا كنا نحلم ، أما كوابيس الواقع ، فنحن نعكس المسار ، نحاول أن ننام حتى تبعد أعيننا عن كوابيس أصبحنا نتعايش معها ، ولله الأمر من قبل ومن بعد !

وتدور آلة الإعلام الجهنمية تتحدث عن التغيير ، ويدور الحوار فى كل جلسة تجمع نفرا من الناس عن التغيير ، بل إن أعمالا كبيرة وواسعة وضخمة توقفت عن العمل لأن قياداتها

من الكبار : وزراء ومحافظون ، وما شابه ، انتظارا للتغيير ، إلى الدرجة التى جعلتنى أصدق بالفعل أن ما تصورته مستحيلا على وشك التحقق ، لكننى أصارح القارىء بأن قلبى لم يكن يطاوعنى فى " الحلم " ..

اتصل بى صديق ، يقول : مبروك .. فلان ذاهب إلى منزله تاركا المنصب ، فأرد بأنى سمعت أيضا بل وقرأت فى معظم الصحف ، لكننى لن أصدق أبدا إلا بعد صدور القرار الجمهورى بتشكيل الوزارة ، فقد سبق أن شكلت وزارة سابقة ، وأُعلنت ملامحها من محطة إذاعية أجنبية شهيرة ، وعلم صاحبنا بالنتيجة من " الكنترول " فاستطاع بوسائله المعروفة لدى الجميع والمشهورة عند الكافة أن يثبت موقعه ، ويجىء اسمه فى كشف الناجحين ، ثم لماذا أفرح بذهاب هذا أو ذاك ، بمجىء هذا أو ذاك ، ما دام هيكل النظام بتركيبته المألوفة وله سياسته المعروفة وتوجهاته المعلنة والخفية ؟ هل يملك هذا الوزير أو ذاك أن يخرج عن " الخط "؟

وأعجب ما رأيت هذه السرية التى ليس لها مثيل فى مشاورات تشكيل الوزارة حتىً لقد ذكرتنى بالاستعدادات لحرب أكتوبر من حيث التكتم والسرية والتمويه ، وإلقاء بلونات اختبار . كان رئيس الوزراء الجديد يعطى خبرا ، أو من ينوب عنه ، بأنه قادم مثلا إلى مقر المجلس ، ويتكدس الصحفيون ومندوبو وكالات الأنباء انتظارا له ، فإذا به يذهب إلى مكان آخر ، وعندما يتسرب خبر مثل هذا ويسرع هؤلاء إلى المكان الذى فيه رئيس الوزراء يفاجئهم بانتقاله إلى مكان آخر .. وهكذا !

إنه " المنطق العسكرى " الذى له ما يبرره على ساحات القتال وفى مواجهة الأعداء ، لكننا هنا على ساحة الوطن ، وفى مواجهة مستقبله وأبنائه .. إن هؤلاء الوزراء سيتولون أمرى وأمرك وأمرنا جميعا ، فلماذا لا يكون من حقى أن أتابع هذه العملية وتتاح لنا فرصة قبل الاختيار أن نقول نحن أيضا أن هذا يصلح وهذا لا يصلح بناء على كذا وكذا من الأدلة والبراهين ؟ وكان لهذا المنطق أيضا ما يبرره فى سنوات الثورة لأن مصر بالفعل كانت محاصرة بقوى معادية عاتية تتربص بنا ، ولها عملاؤها فى الداخل وفى الخارج ، ولم يكن الأمر يقف عند حد المحاصرة ، بل قامت معارك وحروب متعددة ، بعضها بالأسلحة العسكرية وبعضها الآخر بأسلحة أخرى ، ثقافية ، وسياسية ، واقتصادية ، فكان لابد من "

التكتم " وكان لا بد من " المفاجأة " ٠٠ إن منطقا كان يتبع فى فترة ، وكان مقبولا ومبررا ، وأثبت نجاحه ، لا ينبغى أن نتوقع قبوله فى فترة أخرى ، أو أن يحرز نفس النجاح !

وينجح قادة معركة التغيير فى مفاجأتنا ، نحن الذين يتعاملون معنا على أننا " آخر " ، نحن رجال الشارع ، نحن أصحاب المصلحة الحقيقيين ٠٠وبدون تفصيل ، لقد شعرنا بصفعة قاسية على وجهنا أيقظتنا من " الحلم " ، لنتأكد أنه لا مجال لأن نحلم ، فمرارة الواقع حولنا تحيط بنا كإحاطة السوار بالمعصم ، تمنعنا من أن نحلم ،بطريقة آلية ، عندما أصل إلى السطر الأخير من أى مقال أكتبه فى هذا الزمن أصبحت أرفع يداى ووجهى إلى أعلى صائحا بأعلى صوتى بهذا الدعاء الذى أصبح وكأنه "لازمة" ، عنوانا على شعورنا جميعا إزاء ما يقع من أحداث:اللهم إنا لا نسألك رد القضاء ولكنا نسألك اللطف فيه !

----

* جريدة العربى ، ١٩٩٩/١٠/١٧

الملاحظ ، بكل الأسى والأسف أنه ما من دولة من دول ما يسمونه بالعالم النامى ، وفى مقدمتها بطبيعة الحال الدول العربية والإسلامية ، على وجه التقريب ، إلا وتخاصم الديموقراطية خصاما واضحا ، على درجات ومستويات بينها ، خاصة إذا تنبهنا إلى زيف كل هذه " الشكليات " التى تحاول بها بعض الأنظمة أن تتظاهر بالديموقراطية ، والشىء الذى يحيرنى حقا هو : من يضحك على من ؟

خذ عندك ، على سبيل المثال هذه الانتخابات التى تجرى فى معظم هذه الدول لانتخاب رؤسائها ، فالسيناريو واحد ، مرشح وحيد ، وإن كانوا قد تنبهوا إلى ما يحمله هذا من سخرية ، فاختار بعض هؤلاء الحكام " كومبارسا " يلعبون أمامهم دور المرشح ، والنتيجة هى اكتساح مصطنع مشهور بهذه النسبة التى لا مثيل لها فى أى دولة من الدول المتقدمة ، فدائما فى دولنا المحروسة تتعدى النسبة ٩٠٪ ، وهم بهذا يتفوقون على النسبة التى يحصل عليها (الله) عز وجل نفسه ، خالق البشر وكل ما فى الكون بديع صنعه ! أنا لا أسخر وإنما أقول الحقيقة ، بغض النظر عن رضانا عنها أم أسفنا ، فهناك مئات الملايين الذين لا يؤمنون بوجود إله واحد منزه عن التشبيه والتجسيم !

لكنك قلما تجد رئيسا غربيا تعدى الستين فى المائة ، وأنهار من المقالات والتحقيقات الصحفية والإعلامية ، تشيد بهذا التأييد المصطنع ، والذى استحقه هذا الرئيس أو ذاك لأنه دائما عبقرى لم تشهد البلاد مثله من قبل (دائما هذه العبارة يوصف بها كل رئيس حال) .. فالكل يعرف أن الجمهرة الكبرى لم تذهب لتدلى بأصواتها ، وأن من يذهبون يذهبون لا عن رغبة وإنما عن خوف من انتقام أو وشاية وتهديد مصالح ، وعشرات الكشوف تسدد خاناتها بالتأييد المسبق ،... الجمهور كله يعرف هذه الحقيقة ، والإعلاميون الذين يحرقون البخور يعرفونها ، والمعاونون للنظام الذين يطبخون الطبخة كذلك ، والدول الكبرى ذات الوصاية تعرف هذه الحقيقة ، فمن يضحك على من ؟!

إن ما يحدث يذكرنى دائما بأهل صديق ، زمن التعليم الثانوى ، عندما كنا نذهب لزيارتهم ، يبادرنا أبوه برفع رايات الكرم وحسن الضيافة والديموقراطية ، فهو دائما كان يسرع إلى سؤالنا عما نحب أن نشرب من باب التحية ، ثم يردف قائلا أن القهوة تضر

القلب ، وأن المياه الغازية بها أيضـا نسبة كافـايين ، وهكـذا يـأخذ فـى تعداد مساوىء كـل المشروبات ، ما عدا الشاى ، فـلا نجـد أمامنـا مفـرا مـن أن " نختـار " أن نشـرب شـايا .. منتهى الديموقراطية !!

وفى وسط هذا الإحباط القاسى والظلام المطبق ، فهناك ثلاثة مشـاهد ، لكنهـا فـى غـير بلادنا ، وقعـت عليهـا عينـاى فـى أسـبوع واحـد فـإذا بـى أشـعر بـالغيرة تكـاد تـأكل كبـدى ، وبالحسرة تكاد تمزق قلبى ، لا لشىء إلا لأننا محرومون من مثلها ، تواقـون إلـى الاحتـذاء بها !

المشهد الأول فى ماليزيا ، التـى عاشـت سـنوات طويلـة ، نفـس السـيناريو الـذى ألفنـاه وتعايشنا معه ، فإذا بانتخابات تجرى منذ عدة أشهر يفوز فيها حزب معـارض ! هـل يمكـن أن يتخيل أحد حدوث هذا فى بلد عربى ؟ هل الإنسان العربـى خلقـه اللـه أقـل قـدرات عقليـة ونفسية من الإنسان الأندونيسى ؟ لم أختر بلدا غربيا حتى لا أسمع الحجـة الشـهيرة : إنهـم أناس متقدمون ، وعمر تقدمهم قرون ، ونحن متخلفون منذ عدة قرون !

ولم يقف الأمـر عنـد هـذا الحـد ، فقـد وصـل إلـى أن البرلمـان رفـض الخطـاب الرئاسـى ليوسـف حبيبـى ، ولـم يسـمع الرجـل مواكـب نفـاق تصـف الخطـاب بأنـه يضـع النقـاط علـى الحروف ، ويرسم معالم الطريق ، ثم يقول كل وزير أنـه سوف يضع خطاب الرئيس دستورا يهتدى به ، وقرآنا يحفظه ويسمعه ليل نـهار حتـى يسـتمر فـى جنـة الحكـم ! ومـا كـان مـن حبيبى إلا أن انسحب من الترشح للرئاسة ، ويفوز بها واحد لم يـدر بخلـد مراقـب أن يكـون هـو الفـائز ، ويرضـخ الجميـع للنتيجـة .. ويتـوج الأمـر بـأن تحظـى زعيمـة المعارضـــة " ميجاواتى سوكارنو " بأن تكون هى نائبة الرئيس ! أى عـدل هـذا ؟ أى روعـة نظـام هـذا ؟ أكاد أقسم أن أندونيسيا سوف تتجاوز ما حدث لـها من كبوات اقتصاديـة واجتماعيـة وتعـاود سيرتها " نمرة " حقيقية .

والمشهد الثانى من الجارة غير الصديقة ، وغير العزيزة إسرائيل .. فمع كل الكراهيـة التى تجمعت فى قلبى تجاه هذه الدولة العنصرية ، ومع كل التقدير للعديد من التحليلات التى تسوق مبرراتها على أن هناك شروخ فى جـدار الديموقراطيـة فـى هـذه الدولـة ، وهـو أمـر صحيح ، لكنى أنظر هنا إلى ما يحكم العلاقات بين الإسـرائليين أنفسـهم .. فمـن المعـروف

أن من الأمور المعتادة أن يتظاهر كثيرون ضد هذا الأمر أو ذاك مما تقضى به سياسة الحكومة ، وآخرها مسألة فك بعض المستوطنات ٠٠يتظاهرون ويحتجون ، أمام رئيس الوزراء ، فلا تنقض عليهم قوات أمن لتضربهم ، وأحيانا " فى المليان " ، وتعلن أنهم يتآمرون على نظام الحكم ، وإنما يتفاوض المسئول الكبير معهم ، ويتنازل عن بعض ما كان يقول محاولا إرضاءهم ٠ بينما فى مصر يُلقى القبض على كثير من كبار النقابيين ، لا لشىء إلا للحيولة بينهم وبين انتخابات نقابية قادمة ، وتكون التهمة هى أنهم يدبرون لقلب نظام الحكم ؟! أقول هذا بغض النظر عن الموافقة أو عدم الموافقة على اتجاهات هؤلاء النقابيين المأسورين !

وفى نفس الدولة العدو ٠٠ رئيس الوزراء السابق فى قسم شرطة ، وقوات أمن تدخل بيته مفتشة عن أشياء هناك شبهة حصوله عليها بغير حق ! لا أظن عربيا أو مصريا شاهد هذا إلا وابتسم سخرية وتحسرا ، فهذا الذى أشاروا إليه فى منزل " النتن ياهو " إنما هو قطرة من بحر بالنسبة لكثيرين ممن يتولون أو تولوا الحكم فى بلداننا الميمونة ، وهم يخرجون من الحكم فى أمان من الملاحقة ، بعد أن أمنوا مستقبلهم ومستقبل أبنائهم وأحفادهم ، وأحفاد أحفادهم !!

إننا نقول الكثير عن المساعدات الأمريكية لإسرائيل ، وتسليحها المتفوق ، وهجرة الكثير من علماء الخارج اليهود إليها (على عكس ما يحدث عندنا حيث يهجرنا النابهون من العلماء العرب) كى نبرر تفوقهم علينا ، وكل هذا مما له دوره الفعال بطبيعة الحال ، ولكنى أرى أن الممارسة الديموقراطية بين أفراد المجتمع وبينهم وبين النظام الحاكم هى العامل الأكثر حسما فى القوة بكافة مظاهرها وأشكالها !

أما المشهد الثالث فهو من بريطانيا ٠٠ وزير الزراعة الإنجليزى يعلن تضامنه مع المزارعين الإنجليز فى استيائهم من استمرار حظر فرنسا استيراد اللحوم البريطانية ، والأهم دعوته المواطنين الإنجليز إلى مقاطعة النبيذ الفرنسى ومقاطعة الأغذية الفرنسية والامتناع عن شرائها إلى أن تغير الحكومة الفرنسية موقفها ٠٠ يقول الوزير البريطانى هذا بعد أن يشير إلى أن الحكومة التى هو عضو فيها غير قادرة على اتخاذ موقف فعال فى هذه القضية !

قارن هذا عزيزى القارىء بأى تصريح لأى وزير عندنا ، سوف تجد أنه لا ينطق بما يراه ، وإنما بناء على " توجيهات السيد الرئيس " ، حتى ليخيل للإنسان أحيانا أن الوزير فى بلادنا يكاد يأسف لأنه يضطر أحيانا إلى أن " يعطس " من غير أن يتلقى توجيها بذلك !! هل تذكرون مشكلة " التحسين " فى الثانوية العامة ؟ لقد تحرك رئيس الوزراء السابق فى المسألة بنفسه ، متجاهلا الوزير المسئول ، والذى كان له رأى مختلف ، لكن الوزير التزم الصمت ولم يحتج ، ولا أقول لم يستقل ما دامت السياسة التى نادى بها قد غُيرت رغما عنه ، والحجة التى برر بها تصرفه هذا أنه ملتزم بسياسة مجلس الوزراء !!

----

* جريدة العربى ، ١٩٩٩/١١/٧

فُتاتُ تسويةٍ

كانت النتيجة الطبيعية لما حدث أثناء " الفتنة الكبرى " التى بدأت على يد صدام حسين بغزوه للكويت فى أغسطس عام ١٩٩٠ ، وعجز النظام العربى عن مواجهة الموقف " عربيا " ، وإسلام قيادته للولايات المتحدة الأمريكية كى تحل المشكلة ، أن يُساق العالم العربى فى معظمه إلى " مدريد " كى يبدأ صفحة جديدة ، سوف يكتب عنها التاريخ مستقبلا أنها صفحة مذلة ومهانة واستسلام ، فمن شأن دول أسلمت قيادها للولايات المتحدة كى تحل لها مشكلتها ، أن تقبل الخطوة التالية ، وهى أن يكون للوجه الآخر للهيمنة الأمريكية - إسرائيل - نصيبها فى كعكعة التسيد والسيطرة ، وكان فى مقدمة طابور الداخلين إلى حظيرة الهيمنة الإسرائيلية ، هم أنفسهم " الممثلين الشرعيين " للشعب الفلسطينى !

كان الإسرائليون يملأون الدنيا تزييفا مؤداه أنهم ينشدون " الحوار " و " التفاوض " مع العرب ، بينما العرب يرفضون هذا ويرفعون شعار القتال والحرب ، وانخدع عدد من مثقفينا بهذه الدعوى المزيفة ، وشاع أن العرب هم خبراء فى الفرص الضائعة .. يعرض عليهم عرض فيرفضوه ، ويتراجع موقفهم مع الأيام ، وتضعف قوتهم ، فيقولون ياليتنا قبلنا العرض ، ثم يعرض عليهم أقل .. وهكذا تتكرر المسألة . وفى مدريد بدأ العرب يجربون ، فيفاوضون ، فإذا بنا نشهد " سيناريو " يؤكد لنا أن ما يعرضه الإسرائيليون ليس جادا ، وأنهم هم الذين سرعان ما يتراجعون عما يعرضون ، على الرغم من القبول الفلسطينى ، ليقدموا بعد ذلك أقل مما سبق أن عرضوه ، وهكذا تتوالى الأحداث على نفس النهج .

دخل الفلسطينيون مفاوضات مدريد ليتفاوضوا على مستويات معينة من حيث المطالب والحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى ، فإذا بهم يُستدرجون - سرا - إلى أوسلو ليقبلوا بأقل مما كان مطروحا فى مدريد .وكان هذا انقلابا حادا فى مسيرة القضية الفلسطينية ، إذ بدأ هؤلاء الذين كانوا يتعاونون سرا مع إسرائيل ، يظهرون على السطح ، وكلهم ثقة بأن أحدا لن يتهمهم بالخيانة ، لأن أصحاب القضية الأصليين اتفقوا مع الإسرائليين على فُتات تسويةٍ .

كان من الطبيعى أن نشهد رد فعل ملؤه الصدمة والذهول عند الجمهرة الكبرى من أبناء الأمة العربية ، وارتياحا من نفر من المتفلسفين المبشرين بما يسمونه " السلام " ... ثم إذا بنا تدريجيا نرى تراجعا من الجانب الإسرائيلى عما اتفق عليه ، والحجة تتمثلَ فى جانبين :

الأول ، هو هذا الادعاء الدائم بعكس ما يحدث ، أن الفلسطينيين لم يلتزموا تماما بما تم الاتفاق عليه ! إنه نفس منطق الذئب الواقف على تل ينزل منه مجرى ماء ، ويصرخ فى الحمل الواقف عند السفح بجوار الماء بأنه قد عكر الماء عليه .

الثانى ، هو تغير الحكومة الإسرائيلية ، وتقلد " النتن ياهو " مقاليد الوزارة ، مع ما هو معروف من مبادىء القانون الدولى من أن التزامات الدول عن طريق المعاهدات والاتفاقات لا تتأثر بتغير الحكومات ، ولم يلفت هذا نظر المتباكين من العرب ، والثائرين من الأمريكان والأنجليز ، على عدم التزام العراق بقرارات الأمم المتحدة ، فكأننا نحن الذين نعيب على أمريكا بأنها تكيل بمكيالين ، ننسى أننا نسير على نفس النهج .

وعلى الرغم من تدنى ما اتفق عليه فى أسلو ، وثورتنا عليه ، فإن التعنت الإسرائيلى فى التنفيذ ، جعلنا ، بعد فترة ، ننظر إلى الاتفاق وكأنه " حلم " نتمنى تحقيقه !! وفى أثناء هذا تستمر الجرافات الإسرائلية فى هدم البيوت بعد طرد أهلها ، ومصادرة الأراضى ، والتوسع السرطانى فى المستوطنات ، واعتقال المزيد من الفلسطينيين .

ثم يجىء اتفاق (واى ريفر) لينزل درجات عن مستوى أسلو نزولا مخزيا حقا ، وكالعادة يباركه المتفلسفون من دعاة ما يسمى ب " السلام " بأى نهج ووفق أى ثمن . وقبل أن يجف المداد الذى كتب به الاتفاق ووقع ، أعلن النتن ياهو بكل صفاقة ووقاحة عدم التزامه به ، لنفس السبب ، أن " الحمل " الذى يقف أسفل التل بجوار النهر قد عكر الماء الذى يشرب منه الذئب الواقف أعلى ! وفى كل مرة ، تقدم السلطة الفلسطينية الثمن الذى يريده الإسرائليون .. مزيدا من التعاون لمطاردة المقاومة ، بالاعتقال ، وبالتضييق عليهم فى الحياة العامة ، وبتسريب بيانات عنهم .

ويذهب النتن ياهو ليجىء باراك ، ويهلل المتخاذلون ويتصورون أن باراك هو الذى سينقذ القضية الفلسطينية من المأزق الذى صارت إليه ، ويتكرر نفس السيناريو .. لم

يجروء الرجل صراحة وعلنا أن يقول مثل سابقه أنه لن يلتزم باتفاق واى ريفر ، لكنه فقط يريد بعض التعديلات ، وأى تعديل تريده حكومة إسرائلية جديدة هو بالتأكيد يكون تراجعا عن المستوى السابق ، حتى يكون نهج التراجع مستمرا ٠ ويستخدم التقليد الإسرائيلى فى التفاوض ٠٠ اللف والدوران ٠٠ الإغراق فى التفاصيل ٠٠عدم مواجهة القضايا الأساسية ٠٠ حافة الهاوية ، ومؤدى هذا كله إرهاق المفاوض الفلسطينى بحيث ينتهى إلى لحظة يمكن أن يرضى فيها بالثمن المعروض ٠٠ وهكذا ٠

وأبرز ما استطاع أن يحرزه باراك ، هو إقناعه الجانب الأمريكى بأن يكتفى بموقف المتفرج ٠٠ولم لا ؟ لقد تعب الإسرئليون من شدة ضغط الأمريكان عليهم " يا حول الله " !! كان الشعار اللعين أن أمريكا بيدها ٩٩٪ من أوراق اللعبة مقنعا البعض بأن يأملوا منها الكثير ، وبعد أن ضمنت إلى حد كبير أن السلطة الفلسطينية ، والعرب عموما ، يسيرون من ضعف إلىآخر ، ومن تفكك وتشرزم إلى المزيد ، وعلى العكس من ذلك ، يزداد الإسرائليون قوة على قوة ، وتقدما على تقدم ، استجابت لما طلبه باراك ، ففى زيارته الأولى للولايات المتحدة شدد على هذا ، بما معناه " " سيبونى عليهم " !!

وجاءت النتيجة في هذا الاتفاق المخزى والذى ارتبط بكل الأسى والأسف باسم مكان مصرى عزيز ٠٠ شرم الشيخ ، تماما كما ارتبط هذا الاسم من قبل بمؤتمر " عالمى " للوقوف بجانب إسرائيل عندما اشتدت عليها يد المقاومة الفلسطينية الوطنية ! ووجه الخزى فى هذا الاتفاق هو أنه حلقة أخرى من مسلسل التنازل المستمر ، ولا أدرى حقا ماذا بقى فى يد " المناضل السابق " ، و " ثائر الأمس " فى فترة التقاعد عن النضال والثورة ، ياسر عرفات مما يمكن أن يتنازل عنه ؟!

----

* جريدة العربى ، ١٩٩٩/٩/١٢

لماذا أنا متشائم ؟

العيب الكبير للمقال الأسبوعى عندما يكون تعليقا على أحداث جارية ، أن إيقاع التغيير هو من السرعة بحيث يتجاوز الزمن المناسب للتعليق ، خاصة إذا كان القارىء يشهد طوفانا من التعليقات والتحليلات اليومية على هذا الحدث ، وهذا أوضح ما يكون بالنسبة لموضوعنا اليوم ، فعندما يصل العدد الحالى إلى يد القارىء تكون الوزارة الحالية قد بلغت من العمر أسبوعين على وجه التقريب ، ومع ذلك فليأذن لى القارىء فى استمرار التعليق والتحليل ، ذلك أننى ، مثل ملايين من جماهير الشارع وغيرهم ، لم أفق بعد من صدمة ما وُصف بحق بأنه " انقلاب " جاء فى اتجاه مغاير لمصالح أبناء هذه الأمة .

إن أبرز ما رافق ما تم هو جملة أمور ، كلها تحدث لأول مرة :

– استغراق أيام طويلة بعد إعلان عن انتظار تغيير مرتقب ، مع أن نهج النظام القائم كان على العكس من ذلك ، فحتى عندما تكون هناك نية لتغيير الوزارة ، وتبدأ همسات وتخمينات وأحاديث ، يُصرف النظر عن التغيير ، ليجىء فى وقت لا يتوقعه أحد ، وهو مظهر من مظاهر التفكير العسكرى .

– السرية المريبة التى أحاطت بعملية التشكيل ، ولقاءات فى الصحراء ، ودخول من الأبواب الخلفية لتشكيل الوزارة ، وتسريب معلومات متضاربة لصرف الأنظار عن حقيقة ما يجرى !

– أن يذهب مندوب من رئاسة الجمهورية لتسلم استقالة الوزارة ، ولا يذهب رئيس الوزراء بنفسه إلى الرئيس لتسليمه الاستقالة .

– ذهب من قبل رؤساء وزراء فى عهد مبارك ، ونادرا ما كنا نقرأ نقدا لهم بعد خروجهم ، أما الجنزورى ، فقد أسرع كثيرون للتفلسف وبيان أخطاء الرجل ووزرائه ، ويكاد يكون هو الوحيد الذى لم نسمع عن شكر يستحقه جراء قيامه بالمسئولية أيا كانت وجهة النظر فى أدائه .

- الشعور بالصدمة من قبل جموع كثيرة على كافة المستويات ، إلى الدرجة التى حفزت عدة صحف أن تفرد لهذه القضية صفحات ، ولعدة أيام تنقل فيها رد فعل الجماهير السلبى تجاه ما حدث ، وهذا أيضا يحدث لأول مرة !

كانت صدمة الناس نتيجة أن وزراء بعينهم معروفين ، مكروهين من الجمهرة الكبرى من الناس ، بفعل سياساتهم المناهضة لمصالح الأمة ، ومع ذلك فقد استمروا ، وهناك وزراء بعينهم معروفين برضا الناس عنهم بفعل سياساتهم الوطنية ، لكنه استُبعدوا !!

فأحمد جويلى ، منذ أن كان محافظا لدمياط فالاسماعيلية ، حتى جاء وزيرا للتموين ، والجميع يلمس حرصه الشديد على حماية المستهلكين الفقراء من غول الاقتصاد الحر الذى يُراكم الثروات الكبيرة ، ويلتهم أصحاب القروش المعدودة ، وذلك عن طريق المحافظة على الجمعيات الاستهلاكية وتطويرها ، وتنقيتها مما يكون قد علق بها من شوائب ٠ وهو الذى أعاد لنا قدراً من الطمأنينة بهذا القرار الوطنى التاريخى بضرورة الالتزام باللغة العربية فى كتابة اللافتات وأسماء المحلات ، وهو الذى وقف فى مؤتمر خارجى يوجه سهام النقد لسوء استخدام القوى الكبرى للعولمة ، أفلا نكون معذورين إذا تصورنا أن هذه يمكن أن تكون مبررات لذهاب الرجل ؟ ثم من الذى حل محله ؟ يكفى أن الوزير الجديد من رجال د٠يوسف والى ، الذى لا أجد حاجة للحديث عنه ، فالجميع يعرف الحقيقة المؤلمة! ويأبى سوء الطالع إلا أن تكتمل الحلقة ، فيتم اختيار وزير جديد للبترول ، أيضا عن طريق والى ، فإذا بالجديد هو الذى كان يرأس شركة ميدور ، وهو مشروع مصرى إسرائيلى لتكرير البترول فى الإسكندرية

ولم نكن من المرحبين بجهد د٠مرفت التلاوى فى إصدار قانون الجمعيات الأهلية ، لكننا نسجل لها أنها كانت معارضة لاتجاه خصخصة هيئة التأمينات الاجتماعية ٠ ولابد أن نتذكر أن قانون الجمعيات وضع قيودا شديدة على التمويل الأجنبى للجمعيات الأهلية ، وهذا هو الذى أثار المعارضة الأجنبية الشديدة له ، لا هذه القيود التى استحدثها القانون ٠ فهل كان هذا أيضا هو مبرر ذهاب السيدة ؟

وأقسى ما قرأناه ، بل وما أصابنى بالرعب حقا ما ذكرنا به محمد عبد الواحد فى الأسبوع (١١/١٠/١٩٩٩) عن هذا الحديث الطويل للدكتور عاطف عبيد أمام مجلس الشعب

فى ١٩٩٧/١٠/٢٥، حيث هاجم سياسة ثورة يوليو لأنها كانت حريصة على مراعاة الأبعاد الاجتماعية فى سياستها الاقتصادية ، فماذا قال رئيس الوزراء الجديد ؟ لابد أن نضع النص مرة أخرى أمام القارىء حتى يعى فى أى طريق تسير البلاد الآن وإلى أى اتجاه ؟ قال :

" فى فترة الخمسينات والستينات تعددت الأنشطة من الصواريخ إلى الكتاكيت وباعت الدولة الطعمية وربت الفراخ ، ووصل الأمر لعمل محلات لبيع شرابات وأحذية ، وأنشأت مشروعات بأكثر مما هو مدرج فى الموازنة العامة ، والفرق " لحين ميسرة " ، وكانت البطاقات ضعف حاجة المجتمع ولا توجد محاسبة ، وتكديس عمالة بزيادة ٣٠٠ ألف على اللازم ، واكتشفت مشروعات تحت التنفيذ ل٧سنوات وتظهر ميزانياتها على أنها رابحة " ، ثم قال : " كان هذا الواقع يفرض على كل وطنى يرى هذه الصورة التى لا تحتمل أن يتريث ويبدأ إصلاحا شاملا من حيث تغيير القيمة المضافة والإيرادات ، لأنه لم يكن من العيب أن يخطىء الإنسان ولكن كان من العيب الاستمرار فى الخطأ " ، ويواصل عبيد الكشف عن أخطاء الثورة !!(كذا) ، وأن الله عز وجل قد كتب لمصر النجاة من نتائج هذه الأخطاء على يده هو : " هذه السياسات أفرزت آثارها بعد ٢٠ عاما ليكون قدر عاطف عبيد أن يكون وزيرا لقطاع الأعمال ويتولى إصلاحها "!!.

واقرأ معى أيها القارىء تعليق السيدة سارة هينتون (من مكتب القاهرة التابع لشركة قانونية دولية شهيرة على القانون التجارى الجديد فى عهد الجنزورى ، فيما يروى عادل حسين فى الشعب (١٩٩٩/١٠/١٥) ، تقول السيدة ، لا فض فوها : " إن ما جاء فى القانون متعلقا بعقود نقل التكنولوجيا يعتبر أهم تغيير طرأ على القانون الجديد ، وهو يمثل نكسة تضر بالمستثمرين الأجانب ضررا بليغا " ، وهى تقصد أن القانون فرض قيودا على عقود نقل التكنولوجيا باسم " حماية المصالح المصرية العامة " ، فمن هذه القيود ، مثلا ، أنه لا يحق لمورد التكنولوجيا أن يفرض على المتلقى المصرى الامتناع عن إدخال تعديلات على التكنولوجيا الواردة لجعلها أنسب للبيئة المحلية ، هذا الأمر الذى يسعد له كل مصرى وطنى ، يعتبر عند هؤلاء نكسة !

قالوا ، أن وزارة الجنزورى لم تكن تتسم بالانسجام الواجب بين أعضاء مجلس الوزراء ، فهل نسى الذين رددوا هذا بأن رئيس الوزراء لا يختار بنفسه كل الوزراء مما تكون نتيجته أن يجد وزراء يعملون معه وربما لا يكون هو راضيا عن سياساتهم ؟!!

قالوا أنه كان يميل إلى تركيز الكثير من المسئوليات فى يده ، وهذا بطبيعة الحال عيب واضح ، لكن ، قبل أن نلوم الرجل ، لابد أن ننبه إلى أن هذا العيب قد وضح أمامنا لأن الوضع العام لرئيس الوزراء فى مصر لا يجعله صاحب قوة حقيقية مثل أى رئيس وزراء فى الدول الديموقراطية ، فهو " كبير وزراء " وليس " رئيس وزراء " ، فلما جاء رجل وأراد أن يكون رئيس وزراء حقيقى ، ظهر أن هذا عيب كبير ! ولم لا ؟ إنه لا يتفق والنهج العام القائم !!هل عرفت عزيزى القارىء لماذ أنا متشائم ؟ ربنا يستر !!

----

* جريدة العربى ، ١٩٩٩/١٠/٢٤

الثائر .. الذى كان !

هنيئا لأبى عمار بهذه الانتصارات التاريخية التى حققها للشعب الفلسطينى فى السنوات الأخيرة .. إنها انتصارات سوف يقف التاريخ أمامها طويلا ، باعتبارها ثمرة لمسيرة طويلة بدأها المهندس الشاب منذ الخمسينات ، وأطلق رصاصتها المدوية فى أول عام ١٩٦٥ ، ثم قاد معركة الكرامة ، وخاض مذابح سبتمبر الأسود ، وظل ، مع رفاق النضال ، ينظم المقاومة الباسلة ، وتحمل ما قد لا يتصوره كثيرون فى أحداث لبنان عندما غزاها الإسرائيليون عام ١٩٨٢ ، جاء تتويج مسيرة النضال الطويلة التى فرشت بدم آلاف من الضحايا ..

جاء تتويج مسيرة النضال فى تحول أبو عمار من ثائر لا يغمض له جفن ، ولا يستقر فى مكان ، إلى صاحب لقب " رئيس " ، ولا تسأل " رئيس " ماذا ؟ فالتعبيرات الدبلوماسية قد اختارت له أن يكون رئيس ما يسمى بالسلطة الفلسطينية لتصك بذلك اسما على غير مسمى ، فالرئيس يكون رئيسا لدولة ، والدولة تكون لها أرض يخضع لسيادتها ، وشعب ، تملك مقومات رعايته والإدارة الكاملة لشئونه ، وتبحث عن الدولة بهذا المعنى فلا تجد ، لكن .. لاشىء يهم ، المهم هو اللقب .. وتتناقل وكالات الأنباء وتذيع الإذاعات المسموعة والمرئية الأخبار : الرئيس قال ، الرئيس ذهب ، الرئيس أتى ..

ويسجل الثائر - الذى كان - انتصارا تاريخيا آخر .. لقد حصل على البساط الأحمر الذى يُفرش أمامه على الأرض ليسير عليه عند نزوله من الطائرة ، ويصطف حرس الشرف على الجانبين ، وتعزف الموسيقى ، ويرفع الرجل رأسه عاليا فخورا بهذا المكسب التاريخى الذى ليس له مثيل ، ويوزع تحياته ذات اليمين وذات اليسار ، ثم يهرع إلى السيارة الفخمة ليودع بمثل ما استقبل به من حفاوة وتكريم !

وهناك انتصار تاريخى آخر سجله الثائر - الذى كان - فالرجل له " مجلس وزراء " ، عددهم يتجاوز العشرين ، تماما كما لبريطانيا العظمى وروسيا الاتحادية ومصر وغيرها ، مجلس وزراء .. لا تقل أن وزير التعليم - مثلا - مثله مثل " مدير إدارة الزيتون التعليمية "، وأن وزير الصحة مثله مثل مدير الإدارة الصحية فى حى الوايلى ، فلا شىء

يهم ٠٠ فالمهم أن اسمه " وزير " ، " محدش أحسن من حد " ، هم وزراء ونحن وزراء ، تماما كما يقولون : هم رجال ونحن رجال: الأبهة والسيارة والراتب واللقب ٠

ثم يسجل الثائر - الذى كان - انتصارا مدويا آخر ، فهذه القوى الفلسطينية التى ظهرت على أرض فلسطين المحتلة منذ الانتفاضة الشعبية الباسلة فى ١٩٨٧، ممسكة بشعلة مقاومة من نوع غريب لم يشهد له التاريخ مثيلا ، وظلت سنوات تدوخ القادة العسكريين الإسرائيليين ، استطاع صاحبنا أن يحجمها ، من خلال " تعاون أمنى " بمقتضاه يبلغ الإسرائليين بأسماء الذين ما زالوا يؤمنون بأسطورة الكفاح المسلح ، ويقبض ويعتقل النشطاء منهم ، ويُضيق حتى على الأنشطة غير المسلحة ، ولا شىء يهم ، فهو رجل يحترم توقيعه على اتفاقات دولية طلبت منه هذا ، وهو يحظى بما لم يكن أحد من قبله أن يحظى به ، فرئيس أكبر دولة فى العامل يرفع سماعة التليفون أحيانا ليكلمه ، وأحيانا يستقبله فى البيت الأبيض ٠٠ فماذا يرجو أكثر من ذلك ؟

ولا أريد أن أستطرد أكثر من ذلك فى تعداد سلسلة الانتصارات (المخزية) التى سجلها (الثائر) ، فهى ملء السمع والبصر فى مختلف أجهزة الأعلام بامتداد العالم ٠٠

لقد كان الرجل يقود حركة كفاح مسلح خارج الأرض المحتلة ، وأدركت عبقرية الشعب الفلسطينى بالداخل أن المسألة ، بالصورة التى جرت ، سوف لا تأتى بالآمال المرجوة ، فإذا به يخرج بهذا الابتكار العبقرى الفذ ، انتفاضة الحجارة ضد الدولة الذرية ، وترتبك هذه الدولة الذرية أمام الحجارة ، وتستند انتفاضة الحجارة إلى قيادات من نوع جديد ٠٠ من هؤلاء الذين يكتوون مباشرة بنار الاحتلال ٠٠ من المقيمين ، ينطلقون بروح إيمانية مستنيرة ، لأن الذين يواجهونهم يتزيون بمسحة دينية متعصبة زائفة ٠

ويشعر الثائر - الذى كان - أن البساط قد بدأ ينسحب من تحت أقدامه ، فبدأ بعد اشتداد ساعد الانتقاضة يغازل القوى الكبرى منذ عام ١٩٨٨ ، أى بعد الانتفاضة بعام على وجه التقريب ، ملوحا لها بأنه سوف يأتى بالسلام المستحيل بين العدو الصهيونى وبين الفلسطينيين ، ووجد هؤلاء فى الرجل " القنطرة " المنشودة ، و " الماء " الذى يطفئون به نار الكفاح المسلح ، وفى نظير ذلك يُمنح هذه الانتصارات المزيفة التى أشرنا إليها ٠ ولا بأس من بعض الفُتات ٠٠ إدارة محلية ينخدعون بها فيسمونها " سلطة " ، إعادة انتشار

لقوات الاحتلال ، ينخدعون بها ويسمونها انسحابا ، لكن السيادة والسيطرة الأمنية تظل لليد العليا .. اليد التى لم تترك السلاح .. إسرائيل !

فى كل فترات التاريخ ، وفى كل بقاع العالم ، ومع كل الشعوب ، ظل الدرس الكبير الذى وعته الشعوب التى رُزئت بالاحتلال ، أن " ما أُخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة " .. إنها عبارة صاحب صياغتها وشهرتها هو خالد الذكر ، جمال عبد الناصر ، لكن المتخاذلين يتخذونها الآن مثارا للسخرية ، على أساس ما يزعمونه من فقداننا لأسباب القوة الآن ، بينما هذه العبارة هى قانون تاريخى يسرى منذ فجر التاريخ ، لأنه يعبر عن منطق واقعى ، فالواقعية ليست أن نستسلم لمظاهر ضعف مؤقتة ، ولكن الواقعية هى فى عدم معاندة قوانين التاريخ ، وقوانين التاريخ تؤكد أن من اغتصب شيئا عن طريق القهر والإكراه لا يمكن أن يتنازل عنه بمجرد مفاوضات ومحادثات ووساطات ، إذ ما الذى يدفعه لأن يعيد ما اغتصب ، إذا كان من يواجهه لا يمسك حتى بعصا ، ولا يحاول حتى أن " يُجيش " نفرا من أبناء أمته حتى يكونوا له سندا يرفع اسهمه فى " بورصة " المفاوضات ، بل ويسلم طوعا واختيارا من يحتفظون بروح المقاومة ، حتى يغرى الآخر بأن يملى شروطه دون خوف ؟!

إن ما يفعله عرفات من محاربة ومحاصرة لعناصر القوى المؤمنة - قولا وعملا - بضرورة الكفاح المسلح هو جناية فى حق تاريخ كفاح الشعب الفلسطينى ، بل إنه بهذا يبعد تماما عن حتى الذكاء الدبلوماسى ، وليعتبر من جيرانه أبطال المقاومة اللبنانية التى يقودها حزب الله فى جنوب لبنان ، فها هو باراك يعلن ، من غير مفاوضات ، ومن غير أن يطلب منه أحد ، نية الانسحاب ، بل ويحدد له تاريخا ، لأن هؤلاء لم يلقوا السلاح فى أية لحظة .. إنه المنطق الذى قامت عليه الحركة الصهيونية ، وهو المنطق الذى قامت عليه دولة إسرائيل ، بل وهو المنطق الذى قامت عليه الولايات المتحدة نفسها .

لقد بدأ الرجل طريقه فى الصعود إلى هاوية التاريخ ، وأصبح فى وضع لن يسمح له بالتراجع ، وهو ما زال يحاول حفظ ماء الوجه بترديد بعض العبارات الوطنية الملتهبة .. لا تنازل عن حقنا فى إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس ، فهو يعلم أنه لن يستطيع هذا بما وقعه من اتفاقات .

لكننا لا نفقد أبدا الثقة فى الشعب الفلسطينى ، فللشعوب العربية نهجها الذى يختلف عن نهج حكوماتها . لقد وقعت حكومة مصر اتفاقا كامب ديفد عام ١٩٧٩ ، وها هى عشرون عاما تمر والشعب المصرى يرفض التطبيع ، إلا إذا استثنيا عددا لا قيمة له أمام صمود عشرات الملايين ، ولابد للشعب الفلسطينى أن يخرج من بينه ثائر آخر (أو ثوار) يقود المسيرة ، بعد أن انتهت صلاحية الثائر الذى كان !!

----

* جريدة العربى ، ١٩٩٩/٩/٢٩

هل يمكن للجثة الهامدة أن تقاطع ؟!

فى الاجتماع الأخير لوزراء خارجية الدول العربية خرج د٠عصمت عبد المجيد يفرك يديه سعيدا مستبشرا ، معلنا أن الاجتماع كان رائعا يبشر بروح تضامن وتعاون ، أما ما لم يقله الأمين العام فهو أن هذا الذى استنتجه من حصيلة الاجتماع لم يكن ليكون إلا لأن الجمع تحاشى الخوض فى المسائل الأساسية ، والتى منها هذا العار التاريخى الذى يجعلنا نقف متفرجين وآلاف من أبناء الأمة العراقية يموتون بفعل حصار وحشى لا مثيل له فى التاريخ ، تقوده الولايات المتحدة ونحن على دربها سائرون ٠٠ يُكفرأبناء العراق عن ذنب ارتكبه حاكم مستبد ، مصاص للدماء ، ويدفعون هم الثمن ، وما زال الحاكم يرفل فى بحبوحة من العيش الأسطورى فى قصوره المتعددة ٠

وأن يسكت الجمع من الدول العربية على استمرار حصار الشعب العراقى ومقاطعته ، فهذا إقرار منه لهذا ، بينما يقف موقفا متخاذلا آخر من ضرورة مقاطعة شركة والت ديزنى لأنها تفتح أبواب معرضها لجهد صهيونى يؤكد أن القدس هى العاصمة الأبدية لإسرائيل ، ويكتفون باتصال أكد فيه مسئولون بالشركة أنهم سيعملون اللازم ، ثم يتضح بعد أيام تقل عن أصابع اليد أن شيئا لم يحدث وأن " التطمينات " لم تكن إلا خديعة ، حتى ينتهى الاجتماع بدون قرار مقاطعة ، وينتفض الأمين العام معبرا عن شعوره بالخديعة ، ويتكرر الموقف ، عندما تقاطر الوزراء على مقر الأمم المتحدة ، فلا الشركة تحركت ، ولا الدول العربية فعلت شيئا٠٠ إنهم " أسود "على شعب العراق ، " نعامة " أمام كل ما هو أمريكى صهيونى !

والحق أننى لو كنت مسئولا عن الشركة الأمريكية لفعلت ما فعلت ، لماذا ؟ لأن المسألة بالنسبة لمثل هذه المؤسسات الديناصورية الاقتصادية مسألة مكسب وخسارة ، صحيح أن العرب - كزبائن للشركة - عشرات الملايين - لكنها كثرة لا قيمة لها ، وهناك ثقة واضحة فى أن الدول العربية يمكن أن تتكاتف وتجتمع على مقاطعة دولة عربية أخرى مثل ليبيا قبل أن تنفرج القضية أخيرا ، لكنها لن تجتمع على أمر يسىء لسادتنا الأمريكان ، وبالتالى الدولة الصهيونية ٠ ثم ألم يقل باراك عدة مرات أن القدس هى العاصمة الأبدية لإسرائيل ،

وما زالت التصريحات والمواقف العربية تستبشر خيرا بهذا السفاح وتستقبله بالأحضان والقبلات وتثق فى جهوده الساعية نحو ما يسمى بالسلام ؟

ثم إن الدول العربية نفسها ، أو الكثرة الغالبة منها ، قد أنهت المقاطعة منذ سنوات ، وأصبح نفر من كبار المثقفين ينظر إليها على أنها مظهر من مظاهر عهود التخلف السياسى -كذا- فبأى منطق إذن يمكن لهم أن يهددوا بمقاطعة الشركة الأمريكية ؟ لقد سبق للشركة أن أنتجت فيلما بعنوان " علاء الدين " يُظهرون فيه العرب باعتبارهم أمة بربرية ، جُماعها قوم همج متخلفون ، فهل تحرك أحد ؟ وسبق للشركة أن أنتجت فيلما باسم " الأميرة والوحش " ، وفى الوقت الذى يظهر فيه العربى متخلفا جلفا متوحشا ، يظهر اليهودى راقيا ، كريما منقذا ، فهل تحرك أحد ؟ هذا فى الوقت الذى تؤكد فيه الأنباء أنَ مالا عربيا ضخما يصل إلى مئات الملايين من الدولارات يدخل فى رأسمال الشركة !!

إننا نريد أن نطمئن الذين يسخرون من حديثنا عن سلاح المقاطعة بأننا مثلهم " واقعيون " ، ودليلنا على ذلك أن الأمم المتحدة تتخذ قرارات بالمقاطعة ، كما هو الأمر الحادث بالنسبة للعراق ، وكما كان حادثا بالنسبة لليبيا ، فإذا قالوا أن هذه المقاطعات كانت بناء على قرارات دولية وبالتالى فهى تستند إلى الشرعية الدولية فهل يمكن لنا أن نسألهم : وأين الالتزام بالشرعية الدولية فى قرارات لا تتسع لها صفحة كاملة من الجريدة كانت صادرة من نفس الأمم المتحدة تجاه الدولة الصهيونية ؟ كذلك فإننا نذكرهم بأن المنطق الذى نستند إليه دفاعا عن القدس إنما يستند إلى اتفاقيات دولية ، فمع إدانتنا لاتفاق أسلو ، إلا أنه ينص على أن القدس من المسائل التى يُؤجل البت فى وضعها إلى الاتفاق النهائى ، فإذا ما برز هؤلاء الصهاينة فى معرض دولى يقولون بغير هذا ، فالدعوة إلى مقاطعة الشركة تسير إذن على طريق الشرعية الدولية التى يتحججون بها !!

كذلك نحن نطمئن الذين يسخرون من المطالبة بالمقاطعة بأننا ، مثلهم ، فى هذا ، نتخذ الولايات المتحدة " قدوة " و " نموذج " يُحتذى به ، فهى زعيمة المقاطعة بغير منازع ، ففضلا عن أنها هى قائدة حركة المقاطعة للعراق وليبيا عن طريق الأمم المتحدة ، فهى نفسها كثيرا ما تصدر قوانين لشركاتها ومؤسساتها بمقاطعة هذه الدولة أو تلك من تلك الدول المخالفة لسياستها أو المعاندة لها ، بحجج شتى : حقوق الإنسان ، الاضطهاد الدينى

، الإرهاب .. وهكذا ، وأمامنا إيران ، والسودان ، أمثلة واضحة تؤكد هذا ، أفلا يحتم علينا نهج " المسايرة " أن نقلد سادتنا وتيجان رؤوسنا ؟

لقد فقدنا الثقة فى أن تقف الجمهرة الكبرى من نظمنا وقفة شجاعة متحركة بدوافع المصلحة العربية بالدرجة الأولى ، لكننا لم نفقد الثقة أبدا بشعوبنا العربية ..

لقد تحرك نفر من أبناء الأمة العربية ممن يقيمون بالخارج مهددين شركة " بيرجر كينج " ، ونجحوا فى تحركهم الوطنى الشجاع ، وهم بهذا يقدمون لنا مثلا ناجحا ، ذلك أن الشركات الأمريكية إلهها هو المكسب وشيطانها هو الخسارة ، ولو تأكدوا ذرة واحدة أن العرب يمكن أن يُسببوا لهم خسارة ضخمة فسوف يُهرعون إلى الوقوف فى صفهم . لا نريد أن نعيد إلى الأذهان طبيعة نشأة المجتمع الأمريكى الذى قام على " القوة " و " المال " ، وإذا كان دعاة التخاذل يستندون فى رفع رايات الاستسلام على أساس أننا أصبحنا لا نملك أسباب القوة - وإن كانت هذه قضية زائفة - فما زلنا نملك القدرة الثانية " المال " . وإذا قيل لنا أن الوضع المالى الآن لم يعد يُنبىء بالقدرة العالية ، بعد عمليات الامتصاص والابتزاز الرهيبتين للأموال العربية فى حربى الخليج ، فإن سلاح المقاطعة يمكن أن يُوجعهم حقا . وإذا عجزت الحكومات عن استخدامه ، فما الذى يُعجز عموم الناس عن أن يستخدموه ؟ ما الذى يمكن أن يجبر هذا أو ذاك على أن يشرب الكوكا كولا والبيبسى ، ما الذى يدفعنا إلى استمرار تناول المأكولات الأمريكية .. وغير هذا وذاك من السلع والمنتجات والبضائع الأمريكية ؟

إن هناك كثيرون يؤكدن أن العرب يستطيعون إلحاق خسائر ضخمة إذا قاطعوا شركة والت ديزنى ، حيث يُقدر إجمالى عدد زوار مدينة ديزنى الترفيهية من العرب وحدهم بما يزيد على المائتى ألف زائر سنويا ، ويُقدر هؤلاء المراقبون كذلك بأن مبيعات الشركة من الأفلام والدمى وغيرها تزيد على الثلاثمائة مليون دولار سنويا ، فهل نستمر فى تقديم الدعم لهؤلاء كى يستمروا فى قهرنا وإذلالنا ؟

لقد تساءل الراحل " نزار قبانى " من قبل : (متى نعلن وفاة العرب؟) ، ونحن نجيب بأن الكثرة الغالبة من نظم الحكم العربية قد أعلنت وفاة تنظيمها الموحد منذ سنوات ، ولا نرى أمامنا إلا جثة هامدة لا يمكن أن يُرجى منها انتفاضة كرامة ، لكننا نؤمن إيمانا لا يتزعزع

بأن الأمة العربية أمة لا تموت ما دامت هناك حياة على وجه الأرض .. اتهمونا بالخطابية والانفعالية والعاطفية ، وغير هذا وذاك من الاتهامات التى دأبتم على ترديدها ما شئتم ، فلن يُرجعنا هذا عن مواصلة المناداة بأن سلاح المقاطعة ما زال فعالا ويمكن أن نستخدمه بعيدا عن نظمنا الحكومية ، أفرادا وجماعات .

----

* جريدة العربى ، ١٩٩٩/١٠/٣

سقوط الأقنعة !

فى كل العصور ولدى كل المجتمعات على وجه التقريب ، إذا استثنينا تلك الفترات التى تسلط فيها على الحكم زعماء مرضى بنهم امتصاص دماء الشعوب ، كان السلام مطمحا تهفو إليه القلوب ، وتبذل فى سبيل تحقيقه الجهود ...

وفى كل العصور ولدى كل المجتمعات عموما ، إذا استثنينا تلك الفترات التى تُصاب فيها الأمة بروح انهزام داخلى ، وقنوط قاتل ، كان الرضا بسلام يجنح إلى فرض الأمر الواقع والذى يكون ترجمة لسيطرة طرف أقوى على طرف فقد أسباب القوة والمقاومة .

ومنذ أن بدأت مسيرة التسوية بصدد الصراع العربى الإسرائيلى ، كانت هناك آراء كثيرة ترى فيما يحدث فى هذه المسيرة إنما هو " شرك " يُراد به أن تسقط الأمة العربية فى حبائل قوة مراوغة تسعى إلى الهمينة والتسيد ، وكانت هذه الوجهة من النظر تُقابل بقدر من التشكيك فى مستوى ونوعية وعيها والنظر إليها على أنها قد تجمدت مثل حفريات التاريخ على " أساطير أولين " كانت رائجة فى عهود مضت ، لكن يبدو أن السيناريو الذى بدأ منذ زيارة شارون للأقصى يقدم دليلا يوميا على أن ما اعتبر من أساطير الأولين ، إن هو " إلا قول فصل وما هو بالهزل " ، وتبين أن ما كان يتحدث الإسرائيليون به عن السلام كان مجرد أقنعة تخفى استراتيجية أساسية للحلم الصهيونى بدأت منذ أمد بعيد ، وما هذا الحادث الآن إلا " تجليات " له بعد أن تصور أصحاب الحلم أن العرب قد أصبحوا فى قاع القنوط ، أما هم فقد بلغوا "سدرة المنتهى " فى القوة مما يتيح لهم فرصة استكمال تحقيق الحلم الصهيونى النازى .

فلقد قامت الاستراتيجية العليا للحركة الصهيونية ، سواء على المستوى السياسى أو العسكرى بصفة مستمرة على ما يسميه د.عبد الشفيع عيسى ب".الهجوم المباشر " ، بالمقارنة مع استراتيجيات أخرى بديلة مثل استراتيجية الهجوم غير المباشر ، واسيتراتيجية الدفاع المتحرك أو الثابت ، واستراتيجيات الانتقام الشامل والاحتواء والردع . وتطبيقا لاستراتيجية الهجوم المباشر ، سعت الحركة الصهيونية ، ثم الكيان الصهيونى – الإسرائيلى ، إلى امتلاك زمام المبادرة دائما فى العمل العسكرى ، خاصة من خلال تكتيك " الضربة الأولى " وأسلوب ما أسموه " الحرب الوقائية ".

وفى كتابه " التمرد " شرح قطب من أقطاب الإرهاب الصهيونى ألا وهو مناحم بيجن خبرته الإرهابية ، عندما كان قائدا لعصابة الأرجون ضد القوات البريطانية فى عهد الانتداب ، فأشار إلى تعمده اختيار استراجية بث الرعب والفزع فى قلوب البريطانيين ، جنود الدولة التى منحتهم وعد بلفور سنة ١٩١٧ ، وسهلت لألوف مؤلفة من اليهود من مختلف أنحاء العالم للهجرة إلى الأرض الفسطينية واغتصابها ! وتمثل الرعب فى قتل الجنود البريطانيين وشنقهم فى حبال مربوطة فى أغصان الأشجار وتفجير السكنات والفنادق ووضع المتفجرات فى الحدائق وصناديق القمامة والشوارع ، وأكد أن هذا الرعب هو الذى حول حياة البريطانيين إلى جحيم لا يطاق ، مما شكل قوة ضغط هائلة على الحكومة البريطانية فجعلتها تعجل بإنهاء الانتداب دون أن تسبق ذلك بترتيبات لما بعد إنهاء الانتداب مما كان أحد السبل الهامة التى سهلت للصهاينة أن يعلنوا دولتهم ٠

وفى كتابه " حول الجدار الحديدى " (صدر١٩٣٣) ، أى قبل أن يشهد الكيان الصهيونى مولده بخمس عشرة عاما قال جابوتنسكى " إن الاستيلاء على مساحة من الأرض العربية لإقامة وطن قومى لشعب مشرد " الشعب اليهودى " هو عمل مشروع وعادل ، وإذا ما عارض العرب مثل هذا المشروع فيجب أن يفرض عليهم بالقوة ، وفرض الحقيقة المطلقة بالإكراه ، لا ينفى عنها عدالتها ولا ينتقص منها أو من سمتها الأخلاقية (!) " ٠ وكان هذا الرأى وراء العديد من المذابح التى قام بها الصهاينة أثناء إقامة كيانهم العنصرى ٠

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل سعت إسرائيل إلى التركيز على ضرب ما يسميه الخبراء "أغراض القيمة المضادة " حيث يتركز الضرب على الأهداف المدنية ، كما رأينا أثناء حرب الاستنزاف من ضرب مساكن المدنيين ومصانع أبى زعبل ومدرسة بحرالبقر ، وكما نرى الآن على الأرض المحتلة فى فلسطين ، فمثل هذه الضربات تثير الفزع بين أبناء البلاد ، وتحدث ارتباكا شديدا ، بحيث يمكن أن تسبب حرجا للقيادة السياسية وهى المسئولة عن حماية المواطنين ٠ وعلى العكس من ذلك فقد كان خيارنا أثناء حرب الاستنزاف هو ضرب " أغراض القوة المضادة " ، والتى تتمثل فى الأهداف العسكرية ٠

ومن هنا فإن الذين يسارعون بإلقاء اللوم على حركة المقاومة الفلسطينية بضرب أهداف مدنية ، يجب أن يعلموا أن هذا لا ينبغى أن يكون التزاما من جانب واحد ، فالجانب

الإسرائيلى فى كل ما يقوم به ، إنما يتوجه إلى أهداف مدنية ، إذ ليست هناك كما هو معروف مواقع عسكرية فلسطينية ، وليس هناك مسلحون إلا أفراد الشرطة الفلسطينية وتسليحهم خفيف للغاية أمام أعتى قوة عسكرية فى المنطقة •

ولا ندرى لم لا يستثمر العرب حقائق متعددة فى المواثيق والقوانين الدولية للربط بين ما ارتكبته – وما زالت – الدولة الصهيونية وبين ما اتفق على تجريمه دوليا ، وعلى سبيل المثال فقد جاءت اتفاقية تجريم إبادة الجنس البشرى لتنص على الأفعال المكونة للجرائم ضد الإنسانية والتى تشمل القتل والاعتداء الجسيم والإخضاع العمد " لظروف معيشية " من شأنها القضاء ماديا على بعض الأفراد • وبالرجوع إلى قواعد قانون الاحتلال الحربى الذى ينظم العلاقة بين دولة الاحتلال من ناحية والسكان المدنيين فى الأراضى المحتلة من ناحية أخرى باعتبار أن الاحتلال أمر غير مشروع ويحرمه القانون الدولى وقانون الحرب وهو حالة فعلية تنتهى بطرد المحتل أو انسحابه من الأراضى المحتلة ، ولا يمنح الاحتلال للدولة التى تحتل أراضى الغير أى سلطات أو حقوق قانونية ، بل ويلزمها بمراعاة واحترام الحقوق الشخصية وحقوق الملكية للشعب المحتل ، ويحظر عليها ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية التى تتمثل فى القتل والضرب والتعذيب والاعتقال وهدم المنشآت على الأراضى وتغيير هوية الأرض المحتلة وغير ذلك من الجرائم الإنسانية ، وكلها مما يرتكبه النازيون الجدد فى الكيان الصهيونى •

وحتى يمكن حجب الأنياب الشرسة للاستراتيجية الصهيونية كان اللجوء إلى بنية لفظية مطاطة ، ومفاهيم زئبقية كغطاء بهدف إعادة قراءة التاريخ وفقا لرؤاها وإخفاء الأطماع وتزييف الحقائق ، فمن ذلك ، كما يؤكد " طه المجدوب " : التعامل مع مفهوم " التوسع الإقليمى " باعتباره " أمنا " ، والنظر إلى " الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة " ، على أنه " حق تاريخى مشروع " ، واعتبار تفريغ الأرض من أصحابها بأساليب الإبادة والإرهاب والطرد " دفاعا عن النفس " !

والأكثر مراوغة وزئبقية هذا المفهوم الذى زرعوه فى الفكر السياسى فى الشرق الأوسط باسم " الحدود الآمنة " ، الذى فسروه بما يحقق المصالح الأمنية للكيان الصهيونى وحده ، وكأن الطرف الآخر ليست له هواجسه الأمنية كذلك ، ومن هنا يجئ هذا التفسير الذى يتيح الفرصة لإسرائيل أن تغير من حدودها للتوسع التدريجى، وتصبح الحدود الآمنة هى "

الحدود الطبيعية التى يمكن الدفاع عنها " ، لكنهم لا يتوقفون أمام هذه الحدود الطبيعية :هل هى مغتصبة أم لا ؟ ونرى هذا واضحا بالنسبة لهضبة الجولان ، وكيف تحطمت المباحثات حولها لهذا السبب ، وهو ما نراه كذلك بالنسبة لمزارع " شبعا " اللبنانية .

وإزاء هذه الآلة الجهنمية التى سلطها الكيان الصهيونى على الشعب الفلسطينى فوجئ العالم بهذا الصمود العجيب ، وتلك المقاومة الأسطورية ، إلى الدرجة التى جعلت الكثيرين منا يتساءلون بإعجاب شديد : من أين جاء الفلسطينيون بتلك الطاقة الجبارة وتلك العزيمة التى رفضت أن تلين أو تستكين على مدى نصف قرن من القهر والإذلال والنفى القسرى ؟ وليس عسيرا الإجابة عن هذا التساؤل ، فهى تكمن فى تراكم الشعور بالظلم ، وفى شدة الإيمان بالقضية والتعلق بالأرض ، وفى الثقة المفرطة فى النفس ، وفى الغيرة على المقدسات ، وفى عمق الشعور الدينى الذى يزين الشهادة دفاعا عن الأرض والعرض ، حتى لقد أكد الشاعر محمود درويش أن الانتفاضة جاءت لتعلمنا درس البديهيات العسير : " فليست فلسطين جغارفيا فحسب ، بقدر ما هى أيضا تراجيديا وبطولة ، ولا هى فلسطينية فقط ، بقدر ما هى إخصاب لفكرة العربى عن نفسه ، ومعنى إضافى بمعنى وجوده فى صراعه مع خارجه ومع داخله ، ليكون جزءا من تاريخه الخاص ومن التاريخ العام " .

وقد قامت صحيفة " لوموند " الفرنسية بجولة فى عقول المثقفين من إسرائيل وفلسطين بحثا عن معنى تلك الانتفاضة التى جعلت العالم يرى لحظة بلحظة معنى الغضب ومعنى العنف ، وبالنسبة لعدد كبير من المثقفين الإسرائيليين لم تكن الانتفاضة الإسرائيلية هى النقطة الخطيرة ، على أساس أنها وقعت فى زمن سابق ويمكن التعامل معها ، ولكن الذى يدق نواقيس الخطر فعلا هو ثورة عرب إسرائيل ، فهذا الحدث كانت له أصداء مختلفة تماما ، فقال الكاتب " إبراهام يهوشا " كيف أن " عربنا " - كما أطلق عليهم - لم يخرجوا أبدا فى مظاهرات بكل هذا العنف حتى فى أحلك لحظات الحرب مع الدول العربية الأخرى ، أو حتى عندما استولت إسرائيل على اراض عربية أخرى . وأضاف يقول إنها المرة الأولى التى يتظاهر فيها عرب إسرائيل جنبا إلى جنب مع الفلسطينيين .

ولم ينتظر الإسرائليون لحظة ، فقد ظهرت خطة فى مواجهة الانتفاضة معدة سلفا سموها "حقل الأشواك" وضحها مقال نشره " شلومو أفنيرى أستاذ العلوم السياسية بالجامعة العبرية فى صحيفة الهيرالد تربيون حيث أشار إلى أن الحل الوحيد بعد أن ماتت اتفاقيات أوسلو

وفشلت المفاوضات مع الفلسطينيين هو التخلى عن عملية السلام ، والانسحاب من جانب واحد من معظم الأراضى الفلسطينية التى ما زالت خاضعة للحكم الإسرائيلى ، طبقا للخطة التى قيل أن باراك قد عرضها على الفلسطينيين فى كامب ديفيد ، مع تفكيك بعض المستوطنات الصغيرة وضم الأخرى بعضها إلى بعض تحت السيطرة الإسرائيلية .

والواقع أن العالم قد شهد كثيرا من المتغيرات فى الأعوام العشرة الأخيرة ، فقد حصدت إسرائيل كل ثمار العملية السلمية بمجرد الدخول فيها ، فاعترف دول العالم وأقامت العلاقات معها ، بما فيها الصين والهند وعدد من الدول العربية ، ورفعت عنها المقاطعة الاقتصادية العربية (من الدرجة الثانية) ، وفتحت أمامها أبواب العلام العربى وعقدت المؤتمرات الاقتصادية وشكلت اللجان التى تدرس جوانب التعاون الإقليمى بين دول المنطقة ، خاصة بين إسرائيل والدول العربية .

ولقد أتاح هذا للكيان الإسرائيلى أن يستفيد من الأجواء التى سادت عقب توهم أننا قد أصبحنا نعيش عصر السلام ، خاصة وأن العالم كله كان قد بدأ بدوره ينظر إلى التفوق الاقتصادى باعتبار أنه هو مقياس قوة ومكانة الدولة ، فى النفس الوقت الذى شعرت فيه إسرائيل بضرورة أن تكون جزءا من المنطقة التى تنتمى إليها جغرافيا ، نظرا لأن هذا العصر يتعامل مع تكتلات اقتصادية أكثر مما تتعامل دول فيما بينها وبين بعضها فرادى ، وهذا ما دفع شيمون بيريز منذ عدة سنوات للترويج لمشروع الشرق أوسطية فى محاولة خفية للهيمنة الاقتصادية كبديل عن مفهوم الهيمنة أو السيطرة جغرافيا على الأرض ، وإتاحة الفرصة للكيان الصهيونى أن يكون هو " دولة المركز " التى تجذب إليها الأموال والاستثمارات العربية لتشغيلها صناعيا وتجاريا ، ثم إعادة المنتج ليتم توزيعه فى الأسواق العربية ، وبعد ذلك يمكن الامتداد إلى دول أخرى .

والمتتبع لمسار الصراع العربى الإسرائيلى يستطيع أن يكشف وهم وجود " حمائم " و " صقور " فالفرق بين من يُصورون هنا أو هناك هو فرق بين من يهوى أن ينفذ فى ضحيته الحكم بالإعدام فورا بإطلاق الرصاص ، أو الشنق أو الخنق ، ومن يرى أن يكون ذلك بالموت البطئ بوسائله المتعددة ، إذ أننا نؤكد أن أى تيار عامل فى الساحة الإسرائيلية لم يتخلف عن الإيمان بمنطق القوة ، وإن كان اليسار قد حاول التخفيف علنا من هذا المفهوم

، ولكن ظل كل من اليمين واليسار الإسرائيلى على يقين بـأن القـوة العسكرية هـى الطريـق لإقامة الدولة وحمايتها فيما بعد .

ومن هنا فنحن نثنى على ما أكده " رضا هلال " من أنه مـن الخطـأ تصـور أن جماعـات السلام الإسرائيلية قد نشأت للدفاع عن الحقوق العربية والفلسطينية ، كما يتصورها العرب والفلسطينيون ، بل إن تلك الجماعات لا تتطابق تصوراتها حول ماهيـة السـلام الـذى تدعـو إليه ، وإنما يجمع بينها فقط مطلب التوصل إلى " تسوية سلمية " بيـن إسـرائيل والعـرب تحقق " أمن إسرائيل " ، أى أنها جماعات سياسية تتفق على هـدف التسـوية السـلمية مـن أجل أمن إسرائيل ، ولكنها تختلف فيما دون ذلك ، وخصوصا حول المسألة الفلسطينية .

وفى غيـاب فكـر استراتيجى عربـى أو استراتيجية للأمـن القومـى العربـى بشـكل عـام ، وبالتالى انعدام الخيارات السياسية التى يفترض اللجوء إليهـا واسـتخدامها فـى حـالات عـدم ثبات الجانب الإسرائيلى على ما سُمى بخيار السلام الذى ارتضت الأطراف العربية أن تدخـل السلام على أساسه ، فإن الخيارات تأتى لها من الخارج ، أو على وجه التحديد من الولايات المتحدة ، فيما يؤكد "عاطف الغمرى " ، إما بالضغط أو بالإقناع ، وهو ما حـدث بـالفعل مـن هرولة أطراف عربية فى إقامة علاقات مع إسـرائيل ، يفـترض أنهـا لا تـأتى إلا فـى مرحلـة لاحقة من عملية التسوية ، وكمقابل لخطوات أخرى تتخذها إسرائيل فى اتجاه إعادة الأرض ، وإبرام اتفاقات السلام الشامل والعادل .

وبعـــد .....

إن الحقيقة الواضحة التى كشفت عنها الثورة الفلسطينية الحالية قد أسقطت أقنعة السـلام الزائف ، وأثبتت أن المضى فى طريق التسوية على نفس النهج الذى كان سائدا هو طريـق يمكن أن يؤدى بنا إلى كارثة ، وأنه من العبث حقا أن يستمر بعض الزعماء فى الدعوة إلى ما كان عليه الوضع قبل هذه الثورة المجاهدة ، ومع ذلك فقد وفر هذا الاستمرار طاقة شحن كامنة فى قلوب الشعوب فصارت رصيدا احتياطيا جاهزا عندمـا بـدأ إفـلاس طريـق التسـوية وسقطت الأقنعة التى كانت تخفى وراءها استراتيجية عنصرية دموية ، ويبدو أن الأطفال هم أكثر إدراكا لما غفل عنه الساسة والكبار ، فـأصبحوا هـم القـدوة ، ولـن يرحـم التـاريخ مـن يغفل حكمة ووعى هؤلاء الأطفال الصغار " سنا " الكبار وطنية وقومية ودينا .

---

* الوفد ، ٢٠٠٠/١٢/١٥

السقوط الناجح !

أرجو ألا ينظر القارئ إلى عنوان المقال على أنه صورة من صور الإغراب اللغوى ، ولا باعتباره شكلا من أشكال التناقض المنطقى ، من قبيل ما يسمى "بتربيع الدائرة" ! ذلك أنه لأول مرة فى العالم العربى يسقط رئيس وزراء دولة هو سليم الحص فى الانتخابات النيابية اللبنانية ، وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على هذا القدر الكبير من النزاهة والموضوعية التى جرت بهما الانتخابات ، وبالتالى يكون الحص قد نجح فى اختبار الديموقراطية ، وإن خسر مقعده ٠ وإذا كنا نقيس التقدم بمدى ما يعود على مجموع أفراد الأمة ، فإن نجاح الديموقراطية أهم لمستقبل لبنان من نجاح الحص ، على عكس ما يحدث فى كثير من الدول العربية من نجاح أصحاب المواقع العالية ، وإن كنا نعتبر نجاحهم فى كثير من الأحيان إعلانا حقيقيا بسقوط الديموقراطية !

والحق أن لبنان ، فيما يبدو ، تنفرد هذا العام بتقديم " دروس وطنية " للعالم العربى ، فمنذ شهور أثبتت بما لا يدع مجالا للشك لجموع المتخاذلين دعاة الاستسلام فى قضية الصراع العربى الإسرائيلى أن الأسلوب الفعال للتعامل مع قوى الاحتلال الإسرائيلى هو نفس الأسلوب الإسرائيلى ألا وهو " القوة المسلحة " ، وأن الحرب النظامية إذا كنا لا نملك الآن مقوماتها فإن حرب العصابات كفيلة بتحقيق التحرير ، فغادرت إسرائيل ما احتلته من أراض لبنانية بغير قيد أو شرط ٠

ومن قبل الحرب الأهلية التى اندلعت عام ١٩٧٤ على وجه التقريب كانت لبنان ساحة فريدة للعالم العربى لحرية الرأى ، فازدهرت بها الصحافة ، حتى تفوقت على الصحافة المصرية صاحبة التاريخ التليد فى قوة الكلمة وحرية التفكير ، قبل أن تدخل فى نفق التأميم الحكومى القاتل لحرية الرأى وصدق الكلمة ، وكنا نطل من خلال الصحافة اللبنانية على الحال الحقيقى لكل نظام عربى ، لكن قوى الشر استطاعت أن تغتال هذه الحرية ، فوقعت لبنان فى حرب أهلية ضروس طويلة ، حتى إذا انتهت كانت هناك آثار ما زالت تحول بين الحصافة وبين أن تكون مثلما كانت ٠

وتكتسب الانتخابات الأخيرة مذاقا خاصا تنفرد به عن سائر الانتخابات السابقة ٠ صحيح أننا كنا نردد أن لبنان هى البلد الذى ينفرد بظاهرة لا يعرفها أى بلد عربى ألا وهى أن

يكون به رئيس جمهورية سابق (باستثناء حالة محمد نجيب فى مصر ، فلها ظروفها الخاصة المعروفة ، حيث لم يترك الحكم بطريق شرعى) ، لكن العين المراقبة لحقيقة الحالة اللبنانية كانت تلحظ أن اختيار الرؤساء السابقين لم يكن – مع الأسف الشديد – شأنا لبنانيا خالصا ، فهناك قوة متعددة بيدها بعض أوراق اللعبة اللبنانية ، كان لها دور ما فى اختيار الرئيس ، مثل الولايات المتحدة وسوريا وإسرائيل ، ومصر فى بعض الفترات ، بحيث لم تكن الإرادة اللبنانية حرة تماما فى اختيار رؤسائها السابقين ٠

أما الآن فمعظم هذه القوى قد رفعت يدها إلى حد كبير ، وخاصة سوريا التى لها عشرات الألوف من القوات المسلحة على الأرض اللبنانية ، وهو موقف ذكى للغاية من الرئيس السورى الجديد بشار الأسد كان لابد أن يحدث بعد أن غادرت قوات الاحتلال الصهيونى الأرض اللبنانية ، وتعالت أصوات لبنانية من الداخل ترى ضرورة فتح ملف العلاقات السورية اللبنانية ، حتى من قبل هؤلاء الذين يمكن أن نسميهم أصدقاء سوريا ، والذين كانوا يتفهمون الوجود السورى فى لبنان ، ولا يسعنا حقيقة إلا أن نبعث بتحية تقدير وإجلال إلى الشعب اللبنانى الذى ما أن فرغ من إعطائنا درسا فى التحرير ، فإنا به يعطينا درسا آخر فى الديموقراطية الحقيقية غير المزيفة ٠

----

* صوت الأزهر ، ٢٠٠٠/٩/١٥

لابد من دفع الثمن !

إذا كنا من الأصوات التى ارتفعت بالتحية والتقدير لنتائج الانتخابات اللبنانية النيابية من حيث ديموقراطيتها وهو الأمر الذى يتعطش إليه كل مواطن فى هذه المنطقة العربية ، إلا أن هناك أصواتا أخرى لا يمكن التغافل عما تسوقه من مبررات ، ارتفعت هى الأخرى مؤكدة أنها ديموقراطية غير حقيقية ، على أساس أن رأس المال كان له الدور الأكبر فى التأثير على الناخبين ، بحيث يمكن القول بأن النتائج لم تكن تعبر حقيقة عن موقف اللبنانيين بقدر ما عبرت هذه القوى التى امتلكت رأس المال و " رشته " بلا حساب لشراء الأصوات . وعندما نشير إلى هذه القوى ، تتجه الأصابع على الفور إلى الملياردير الشهير رفيق الحريرى رئيس الوزراء السابق والفائز الأكبر فى هذه الانتخابات ، خاصة وأن السطوة لم تكن لرأس المال وحده وإنما كذلك للإعلام ، والرجل نفسه يملك قناة فضائية معروفة راحت تروج له ولحلفائه .

ولم تكن هذه مجرد " تخمينات " ، ذلك أن رئيس الوزراء الحالى " سليم الحص " ، وهو معروف بالنزاهة ، نزاهة الجيب ونظافة اليد وصدق اللسان ، دعم الاتهام بسطوة المال فى هذه الانتخابات حيث صرح بقوله : " لقد كانت المعركة الانتخابية الأشرس والأوسخ فى تاريخ لبنان . لقد استخدمت فيها أسلحة لم تكن مشروعة ومنها المال والعصبيات الطائفية ، مما عكس ديموقراطية هزيلة . لقد بذل رأس المال السياسى وصبت شلالاته فى ميدان المعركة ، فأصبح لكل شئ ثمن ، للجدران والشرفات والنوافذ والضمائر ، وأضحى الولاء يساوى حفنة من المال . ولقد صرف على معركة بيروت وحدها من المال أكثر مما يصرف عادة على الانتخابات الرئاسية الأمريكية " .

وزاد الحص على هذا التصريح قوله كذلك : " لقد قلنا إن المال فاسد ومفسد وأفسد المجتمع ، فأضحت الساحة الانتخابية سوق نخاسة تباع فيها الضمائر وتشترى " . ثم ينزل الستار على تلك المقولة الخطيرة التى أكد فيها " لقد كانت العملية الانتخابية حرة ونزيهة ، وفى المقابل لم تكن عملية ديموقراطية فأضحت الحرية فى لبنان أسيرة " !! وقد يبدو للوهلة الأولى أن ثمة تناقضا داخليا فى هذا الحكم الصريح ، لكنه يصور الحقيقة إلى حد كبير ، فلم يحدث تزييف فى الصناديق ، بكل الصور المعروفة من تبديلها ، أو إشراك أصوات لا وجود لها حقيقى أو تقفيل قبل الموعد أو غير هذا أو ذاك من أساليب شهيرة فى

بلداننا العربية ، ولكن بما أن إبداء الرأى الانتخـابى كـان تحت إغراء المـال وغسيل المخ الذى مهرت فيه أجهزة الإعلام ، فـإن هذا الرأى لا يعبر عن قناعة اللبنـانيين الحقيقية ، وبالتالى تصبح ديموقراطية مغشوشة .

وفى رأينا ، فإنه مع الإقرار بمنطقية وجهة النظر هذه ، إلا أننا ما زلنا علـى قناعة بـأن هذه الانتخابات خطوة أكثر تقدمـا نحو الديموقراطيـة ، لأننـا لـن نسـتطيع أن نطمـع فـى ديموقراطية كاملة ، فحتى فى تلك الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحـدة نستطيع أن نقول أن المال له السطوة الأولى فى توجيه الرأى العام فـى انتخاباتهـا ، ووسيلته فـى ذلـك بصفة أساسية أجهزة الإعلام ، لكن هناك وسائل وضوابط يمكن الاتفـاق عليهـا للتقليل مـن جبروت المال وسطوته الانتخابية ، وذلك بتحديد سقف لما ينفق ، وشفافية فى الإنفاق تتيـح الفرصة لمعرفة كم الإنفاق ومصادره .

إن أخشى ما أخشاه أن يستند أعداء الديموقراطية والمنتفعـون بـأجواء القهـر والاستبداد إلى ما حدث فى مزيد من التشكيك فى أهليتنا لممارسـة ديموقراطيـة حقيقيـة ، تمامـا مثلمـا يستخدون هذه الحجة البالية ، منذ أيام الاحتلال البريطانى ، وهى أننا لسنا علـى درجـة مـن النضج السياسى والثقافى والاجتماعى مما يتيح لنا فرصة التمتع بالممارسة الديموقراطية ، ذلك لأن هذه الديموقراطية لها ثمنها الغالى ، الذى لابد من دفعه .

----

* صوت الأزهر ، ٢٢/٩/٢٠٠٠

المحرقة النازية .. عرض مستمر !

منذ يوم الأربعاء الثانى عشر من شهر أبريل هذا العام فاضت أنهر الصحف البريطانية خاصة ، وتبعتها العديد من صحف العالم بأحاديث عن ذلك المؤرخ البريطانى المسكين (ديفيد ايرفنج) الذى وضع إصبعه فى عش الزنابير عندما راح يفتش عن تلك الأسطورة التى عششت فى العقل الغربى منذ الحرب العالمية الثانية زاعمة أن هتلر قد أمر بحرق ستة ملايين يهودى ، وكشف المؤرخ الإنجليزى عن أن هذا الرقم مبالغ فيه للغاية ، بل إنها لكذبة كبرى .

ولابد بداية من الإقرار بأن قتل أى إنسان بدون ذنب ومحاكمة عادلة أيا كان هذا الإنسان ، جريمة بشعة ، لا نجد أصدق تعبيرا عن استنكارها من هذه الآية القرآنية العظيمة التى يقول فيها المولى عز وجل : " ... من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا " المائدة/٣٢ ، وبالتالى فليس قصدنا أن نهون من قتل اليهود أو غيرهم ، وإنما سعيا وراء حقيقة ما قيل .

والحق أن إيرفنج لم يقدم للمحاكمة بسبب ما ردده ، ولكن لسبب آخر ، ذلك أن كاتبة أمريكية تدعى "ديبورا ليبشستات " وجهت إليه اتهاما فى كتاب لها صدر بعنوان (إنكار الهولوكوست .. انتهاك الحقيقة والذاكرة) ، فحواه أنه شوه أدلة تاريخية عن عمد مظهرا الحقائق على غير ما حدثت حتى يؤكد صحة ما يرى . وكان أن رفع مؤرخنا قضية على الكاتبة متهما إياها بأنها قذفت فى حقه بالباطل . وكان من الطبيعى أن يصدر الحكم ضده ، فى ظل الثقافة القائمة فى العالم الغربى ، باتهامه بالعنصرية وأنه يعادى السامية ويتحالف مع هؤلاء الذين يعرفون بالنازيين الجدد ، وهو حكم لابد أن تكون له تداعياته المادية والمعنوية التى سوف تصيبه من غير شك بأضرار فادحة ، منها على سبيل المثال أنه سيجد نفسه مطالبا بدفع ما يصل إلى مليونى جنيه استرلينى مصاريف المحاماة والتقاضى . كذلك كان من الطبيعى أن تنهال عليه صور الشماتة والازدراء من مواقع شتى حتى يظل الضمير الأوربى معذبا تجاه اليهود ، ويفعل كل ما يمكن لصالحهم حتى يرتاح ضميره ويطمئن قلبه !!

وفى حديث أجراه عاصم القرشى وعامر سلطان مع المؤرخ البريطانى فى منزله فى لندن ، نشرته الأهرام فى ٤/١٦ ، طرح الرجل تساؤلا هاما له مغزاه ، فإذا سلمنا جدلا بأن تاريخ اليهود منذ أن وجدوا هو سلسلة متصلة من التهجير الجماعى الإجبارى ، والاضطهاد المستمر ، و" تطفيش " من دولة إلى أخرى ، أفليس هذا داعيا لهم أن يبحثوا عن مسئوليتهم هم فى هذا الأمر لا أن يكتفوا بإلقاء التبعة دائما على القوى الأخرى غير اليهودية ؟

وإذا كان معظم من يقدمون للمحاكمة يتهمون قضاتهم بالظلم إذا أصدروا حكما فى غير صالحهم ، إلا أن ايرفنج يؤكد أن القاضى كان عادلا وموضوعيا طوال جلسات المحاكمة ، ثم إذا بالنغمة تتغير فى اليوم الأخير الذى شهد صدور الحكم بالإدانة ، مفسرا هذا بأن القاضى كان يعلم يقينا أن مستقبله كان يمكن أن يتعرض لخطر كبير لو صدر الحكم لصالح المؤرخ ، خاصة أمام آلة إعلامية جهنمية تمتد فى مختلف أنحاء العالم مثل الإخطبوط ، قادرة على أن تشكل عقول كثيرين ، وتوجه ميولهم فى الاتجاه الذى تريد ، ومن هنا نفهم عدم غضب مؤرخنا من هذا القاضى مؤكدا أنه تعاطف معه من حيث أنه كان فى موقف غاية فى الصعوبة .

والحق أن ايرفنج لم يكن الأول على هذا الطريق ، فقد أشار محمد حسنين هيكل فى مقدمته للترجمة العربية لكتاب جارودى عن (الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية) الذى نشرته دار الشروق ، إلى كتاب الصحفى البريطانى " دوجلاس ريد " المنشور فى الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ وعنوانه :(بعيدا وواسعا:Far and Wide) الذى توقف طويلا أمام ما شاع عن المحرقة النازية لليهود ، وأراد أن يتحقق من الأمر بطريقة علمية ، وهنا وجد أن عدد اليهود فى إحصاء عصبة الأمم عام ١٩٣٨ وصل إلى ١١ مليونا ، ثم كشف عن أن الإحصاء الصادر عن الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٧ يقول أن عددهم هو ١١ مليونا ، فإذا ما حسبنا الزيادة السكانية التى يمكن أن تطرأ على عدد اليهود ، وجدنا أن من تم إحراقه منهم – على فرض أن المحرقة قد تمت بالفعل – يتراوح ما بين الثلاثمائة والأربعمائة ألف ، وكون هذا العدد يقل كثيرا عن الستة مليون لا يقلل من بشاعة الجريمة بأى حال .

وحدث لريد ما أصبح سيناريوا معتادا بعد ذلك ، انهالت عليه صور الهجوم والازدراء ، واختفى الكتاب من السوق بعد فترة قصيرة ، ثم أخذت ستائر النسيان تلف سيرته ووجوده إلى أن اختفى كلية .

وإذا كانت قضية ايرفنج قد برزت على سطح صحافتنا فى الشهر الماضى ، إلا أنها كانت قد بدأت قبل ذلك ربما بسنتين أو أكثر ، إذ أشار هيكل فى نفس مقدمته لكتاب جارودى أنه شهد بنفسه واقعة ضرب المؤرخ ضربا مبرحا عندما كان يتناول الإفطار فى مطعم " ريكشو " القريب من السفارة المصرية فى لندن . وكانت الخطورة فيما بدأ يتردد منذ زمن عن التحقيق التاريخى الذى يجريه ايرفنج تكمن فى أنه اقترب اقترابا مذهلا من المصادر الحقيقية .

لقد وصل مؤرخنا إلى الإرشيف السوفيتى الذى يؤكد هيكل على أنه هو المعين الأساسى للحقائق المتصلة بالمحرقة اعتمادا على أن الجمهرة الكبرى من اليهود كانوا يعيشون فى بولندا التى شهدت أرضها أكبر المحارق وأكثرها عددا ، وكان الجيش السوفيتى هو أول من دخل بولندا ووضع يده على أسرار ما حدث ، ووصل الرجل إلى أرقام قريبة إلى حد كبير من تلك التى سبق أن وصل إليها "ريد" .

وإذا كانت حكاية الهولوكوست أوالإبادة الجماعية قد نشأت منذ ما عرف بمحاكمات نورمبرج فما حكاية هذه المحاكمات باختصار؟

روى جارودى أنه عقب انتصار الحلفاء على دول المحور فى الحرب العالمية الثانية ، اتفق قادة الدول الغربية الثلاث ، الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا على ضرورة ملاحقة مجرمى الحرب من الدول الأوربية التابعة للمحور ، ويكون ذلك بتشكيل محكمة عسكرية دولية تختص بالنظر فى النوعيات التالية :

١- جرائم ضد السلام ، وتتصل بالمسئولين عن إشعال نيران الحرب .

٢- جرائم الحرب ، وتتصل بكل ما يشكل انتهاكا لقوانين الحروب .

٣- جرائم ضد الإنسانية ، وهى تلك التى تتصل بما ارتكب ضد السكان المدنيين .

ويكشف جارودى فى كتابه عن الأساطير الإسرائلية أن الحديث عن الهولوكوست نبع من شهادتين فى محاكمات نورمبرج ، أولهما شهادة "فيلهلم هوتل " الذى كان رئيسا للمكتب الملحق بالقسم الرابع فى مكتب الأمن المركزى للرايخ ، إذ ذكر أنه التقى فى أبريل ١٩٤٤ بأدولف إيخمان ودار بينهم حوار فى شقته ببودابست ، وكان يعرف أن الحلفاء يعتبرونه مجرم حرب لأنه يحمل فى عنقه وزر آلاف اليهود الذين قتلوا ، فسأله عن عددهم ، فأجاب قائلا أن هذا الموضوع على درجة عالية من السرية ، ثم ذكر أنه المعلومات المتوافرة لديه جعلته يخلص إلى نتيجة مؤداها أن هناك أربعة ملايين يهودى قتلوا فى شتى معسكرات الاعتقال ، بالإضافة إلى مليونين آخرين لقوا مصرعهم بوسائل أخرى .

ولم تخرج الشهادة الثانية عن نفس المعنى .

ومن هنا نبتتت هذه الإشاعة التاريخية الكبرى والتى استثمرت - وما زالت تستثمر - أيما استثمار .

ويمتلئ كتاب جارودى بالعديد من البراهين والأدلة التى تؤكد أن الهولوكوست قد " نفخ " فيها لتبدو أضخم بكثير مما حدث بالفعل ، ولسنا فى معرض تبسيط ذلك فالكتاب متوافر لمن يريد المزيد ، لكنا نكتفى بالإشارة إلى بتلك الحلقة الدراسية التى عقدت فى جامعة السربون فى فبراير من عام ١٩٧٩ فى باريس من أجل التصدى لهؤلاء الذين ينادون بضرورة إعادة النظر فى قضية الإبادة الجماعية ، ومع ذلك فلم يجد كل من "ريمون آرون" و "جاك فوريه" إلا أن يعترفا فى المؤتمر الصحفى الذى عقد بعد انتهاء الحلقة بما يلى : " على الرغم من البحث الدائب المستفيض فإنه لم يعثر مطلقا على أمر من "هتلر" بإبادة اليهود " .

وينفى جارودى ، وهو يسوق العديد من الأدلة الدامغة ، أنه يقصد التهوين من شأن الجرائم التى اقترفها هتلر ، ويصرح بأن هدفه هو أن ينبه إلى حقيقة هامة قاطعة عجز عن تجاهلها حتى هؤلاء المتحمسون لمسألة الإبادة ، تلك الحقيقة هى أنه خلال السنتين الأخيرتين من الحرب خاصة بعد معركة ستالينجراد كان هتلر يمر بفترة صعبة للغاية ، بعد أن تمكن الحلفاء من أن يدمروا العديد من مواقع إنتاج حربى وشبكة مواصلات ألمانية ، مما كان لابد معه لهتلر أن يفكر فى تجميع مزيد من القوات ، والاستعانة بأعداد كبيرة إضافية يجندها ، وهذا بدوره أدى إلى تفريغ عدد من المصانع من عمالها ، إذ هنا نرى مع جارودى صعوبة تفكير هتلر فى إبادة اليهود !

مرة أخرى فقتل إنسان واحد برئ ، يهوديا أو غير برئ هو عمل مجرم ، لكن التشبث بترديد رقم (٦) ملايين زعم إحراقهم ، يراد به عملية تعذيب للضمير الأوربى ، وتبرير أعمال أخرى يقوم بها أسلاف اليهود حاليا فى القتل والنهب والاستغلال والسطو ...، وإلا فما معنى تجاهل هذه الأرقام المعروفة عن ضحايا الحرب العالمية الثانية وحدها والتى وصلت إلى :

خمسين مليونا من البشر على مستوى العالم ، اختص منهم الاتحاد السوفيتى وحده بسبعة عشر مليونا ، وألمانيا نفسها بتسعة ملايين ، فضلا عما تكبدته البلدان التى احتلها القوات النازية وفى مقدمتها بولندا ، ولا نستطيع أن ننسى ملايين من جنود بلدان إفريقية وآسيوية شاركت فى الحرب أو وقع عليها اعتداء ، وكل هذا يشير إلى أن اليهود لم يكونوا مقصودين بالقتل والإبادة ، وأنهم لا ينفردون من دون العالم كله بنتائج الحرب الكارثة ، ويظلون يحصلون بالتالى وحدهم على التعويض، من وقت لآخر !

كذلك استطاع جارودى أن ينشر عددا غير قليل من الكتابات والتصريحات التى صدرت عن مصادر صهيونية وغربية تنضح بالعنصرية والدموية بدرجة قد تفوق مثيلتها عند النازيين ، لكن أحدا لا يلتفت إليها ونسوق منها على سبيل المثال هذه السطور المطولة من مذكرة طويلة بعث بها ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطانى أثناء الحرب فى يوليو عام ١٩٤٤ إلى رئيس أركان القوات البريطانية : " الجنرال هاستينجز إيماى " جاء فيها :
" أود أن تفكروا بشكل جدى فى مسألة الغازات الخانقة ...

فمن العبث أن نضع الاعتبارات الأخلاقية فى الحسبان فى هذه القضية ، بينما سبقنا العالم أجمع إلى استخدامها خلال الحرب الأخيرة دون أن يلقى ذلك معارضة من دعاة النزعة الأخلاقية أو من الكنيسة . ومن جهة أخرى ، فقد كان قصف المدن المفتوحة يعد أمرا محظورا من قبل ، أما الآن فقد أصبح شيئا عاديا وحقيقة واقعة ، فهو لا يعدو أن يكون مجرد تقليعة ، لا تختلف كثيرا عن التقاليع الخاصة بطول أو قصر " جونلة " المرأة .

وأود أن ندرس الأمر بأعصاب باردة ونبحث كم يكلفنا استعمال هذه الغازات ... ويجب ألا ندع المبادئ البالية تغل أيدينا !!!

إن بوسعنا أن نغرق مدن الرور وغيرها من المدن الألمانية بحيث يصبح أغلب سكانها بحاجة إلى تلقى علاج دائم ... وقد يتعين علينا الانتظار بضعة أسابيع أو بضعة شهور قبل أن أطلب منكم إغراق ألمانيا بالغازات الخانقة ، وإذا ما حدث ذلك فسوف نغرقها تماما ...".

وتمت محاكمة جارودى على كشفه للحقائق ، نشرت دار الشروق ترجمتها أيضا بالعربية ، والتزم الضمير الغربى الصمت تماما أمام سلسلة لا تنقطع من الابتزازات من قبل دولة يحلو للغرب أن يصفها بأنها أكثر دول الشرق الأوسط ديمقراطية ، ألا وهى إسرائيل ناسيا أنها :

- الدولة الوحيدة التى ما زالت تطبق فى فلسطين أساليب الاستعمار الاستيطانى بسعيها لطرد الفلسطينيين - المواطنين الأصليين - مثلما كان هتلر يريد أن يطرد اليهود من أوربا!

- الدولة الوحيدة التى تحتفظ بسياسة التمييز العنصرى بعد انهزام هذه السياسة فى إفريقيا ، وهو ما سماه البعض بحق " الكارثة الروحية " .

- الدولة الوحيدة فى العالم التى تجيز فيها " المحكمة العليا " التعذيب .

- الدولة التى توجد فيها " الفاشية الحاخامية " والتى تصنع قتلة باسم الحق الإلهى ، مثل قاتل اسحق رابين ، أو قاتل المصلين المسلمين باروخ جولدشتين ، والذى شيد له مواطنوه ضريحا رخاميا باعتباره بطلا ، إذ نجد محفورا عى الضريح : " إلى البطل باروخجولدشتين "، ولا تكاد باقات الورد التى ترسل إليه تشهد ذبولا من كثرة تكرار إرسالها .

وتتكرر المحارق والمذابح للعديد من شعوب العالم ، وخاصة فى منطقتنا العربية والإسلامية :

- هل نعيد إلى الأذهان مذابح صبرا وشاتيلا ، ومن قبل ، بحر البقر ، ودير ياسين ، وقانا .. وغير هذه وتلك من عشرات الأحداث المتشابهة ؟

- هل يحتاج القراء أن نذكرهم بمئات الألوف الذين يموتون سنويا من شعب العراق طوال سنوات عشر ، جوعا وسوء صحة وعجزا نتيجة الحصار؟

- هل يحتاج القراء أن يرجعوا إلى كتابات تاريخية تنبئوهم بألوف القتلى والمذبوحين والمشردين من شعوب القفقاز المسلمين طوال عشرات السنين من تاريخ روسيا سواء فى العصر القيصرى أو الشيوعى أو الرأسمالى المعاصر ؟

- ألا يلاحظ القارئ أنه قلما يمر أسبوع إلا ونقرأ فى الصحف عن اكتشاف مقبرة جماعية فى أرض بلقانية لعشرات من السكان المسلمين ؟

إن مثل هذه الأمثلة ، وهناك كثير غيرها بطبيعة الحال ، لا تؤرق الضمير الغربى . وربما يكون هذا - على الرغم من شناعته وبشاعته - مفهوما ومبررا قياسا إلى العديد من الاعتبارات الخاصة بهم ، لكننا لا نكتب عن هذا كله لنوجه إليهم اللوم ، ولا لنكشف لهم أساليبهم ، فهذا كله ليس جديدا حقا ، وليس مستغربا ، لكن المستغرب حقا أن يطل علينا بعض من ينتمون للأمة العربية على شاشات التليفزيون ليدافعوا عن هؤلاء القتلة السفاحين ، بزعم أن ما سبق أن عرضنا طرفا منه إنما هو ماض ولى ولن يعود ، و" عفا الله عما سلف " ، مع أن الطرف الآخر المعادى لا يسلك وفقا لهذا المنطق .

إننا لابد أن نكتب عن مثل هذا تذكرة مستمرة للقراء حتى تظل مشاعر الحذر واليقظة متأججة داخلهم أمام عشرات الوسائل الجهنمية التى تتخذ على كافة الساحات تبغى مسح الذاكرة وإظهار الأعداء أصدقاء !

----

* صوت الأزهر ، ١٠/٢٧ ، ٢٠٠٠/١١/٣

المحتـــــويات

الموضوع :	الصفحة

القسم الثالث